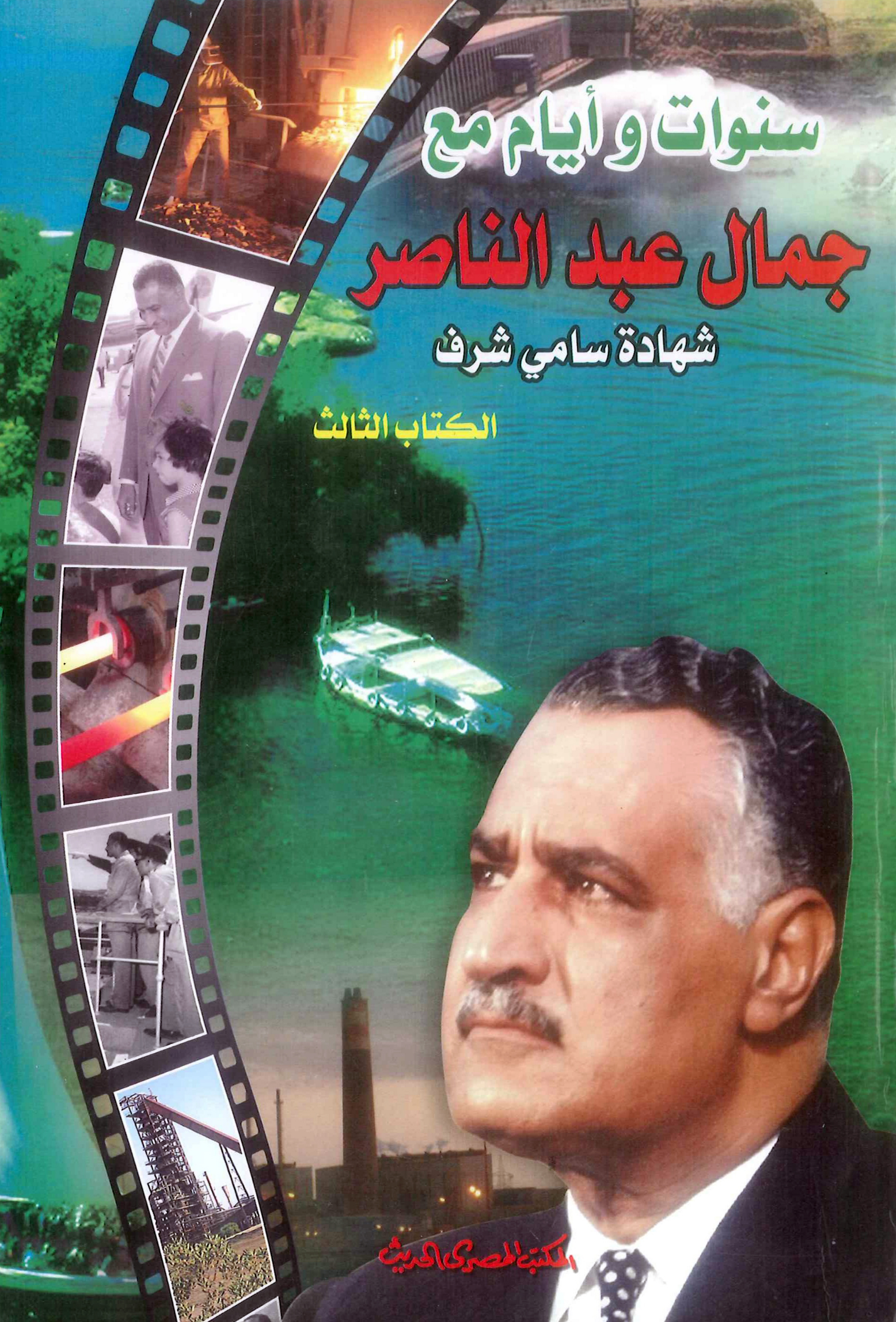

سنوات و أيام مع
جمال عبد الناصر
شهادة سامي شرف
الكتاب الثالث
المكتب المصرى الحديث

سنوات وأيام مع

جمال عبد الناصر

شهادة سامي شرف

الكتاب الثالث

المكتب المصري الحديث

www.almaktabalmasry.com

٥٩٦

الطبعة الثانية ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

شرف، شهادة سامي .
سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر / شهادة سامي شرف . ـ القاهرة :
المكتب المصري الحديث، ٢٠١٤ مج ٣؛ ٢٤ سم
تدمك ٥ ٢٦٣ ٢٠٩ ٩٧٧ ٩٧٨
١- شرف ، شهادة سامي - المذكرات
٢- جمال عبد الناصر ، جمال عبد الناصر بن حسين بن خليل بن سلطان، ١٩١٨-١٩٧٠
٣- مصر - تاريخ - العصر الحديث - جمال عبد الناصر (١٩٥٤-١٩٧٠)
أ- العنوان ٩٢٠

رقم الايداع ٢٣٤١٦ / ٢٠١٤ بتاريخ ٢/ ١٢/ ٢٠١٤

لا يجوز إعادة نسخ أو طبع أو نشر هذا الكتاب أو أى جزء منه بأى طريقة كانت ميكانيكية أو إلكترونية أو التصوير أو التسجيل أو البث عن طريق الشبكات الإلكترونية أو غيرها إلا بموافقة الناشر على ذلك كتابة ومقدمًا

المكتب المصري الحديث

www.almaktabalmasry.com
Email: may642003@gmail.com

القاهرة: ٢ شارع شريف عمارة اللواء ت: ٢٣٩٣٤١٢٧
الإسكندرية: ٧ شارع نوبار المنشية ت: ٤٨٤٦٦٠٢

مقدمة الكتاب الثالث

بعد صدور الكتاب الأول والثاني وهذا هو الثالث لاستكمال شهادتي على زمن أقل ما يوصف به أنه زمن الإرادة الحرة المستقلة ، زمن الحلم والأمل ؛ زمن كان يعرف قدر مصر ، ويؤمن بأنها أم الدنيا يحفظ لها مكانتها الإقليمية والدولية .. أردت فى هذا الجزء من شهادتى ، ومن خلال ردود الأفعال على ما سبق نشره أن ألقى الضوء على عدد من القضايا التى ثار بشأنها جدل كبير .. ألقى كل من هبّ ودبّ بدلوه فيه ، وكأنه شاهد عيان قريب من صنع الأحداث، أو مشارك فيها ، وهو فى واقع الأمر لا هذا ولا ذاك .. وظللت فترة طويلة أحاول أن أنأى بنفسى عن ذلك الجدل بعد تدنى مستواه ، وبعد أن وصل فى كثير من الأمور لتصفية حسابات شخصية ، ومحاولات تضخيم دور من لا دور لهم ، وتشويه الحقائق لمصالح شخصية.

وكنت دائماً على يقين بأن الحقيقة مهما حاول البعض تشويهها فهى أكبر منهم ، وأنه لازال هناك شرفاء يبذلون الغالى والرخيص فى سبيل الدفاع عن الحقيقة ..

ولكن نظراً للظرف التاريخى الذى تمر به مصر وأمتنا العربية ، وشعورى بأن مصر تمر بمرحلة مخاض سياسى جديدة ، تسطر فيها صفحة جديدة من صفحات تاريخها ، ومسئوليتى نحو هذا الجيل من شباب مصر ، وثقتى فى رغبته فى الوقوف على الحقيقة ، ومطالبة عدد كبير منهم لى بالحديث، وجدت نفسى أمام مسئولية كبرى ؛ فتلك الثقة الغالية وهذا الظرف التاريخى حرّك بداخلى رغبةً قويةً فى أن أخرج عن صمتى وأوضح الحقيقة ؛ فلقد شاء القدر أن يجعلنى فى بؤرة الأحداث ، ومشارك فى صناعتها أحياناً ، وقريب دائماً من صانع القرار، لدرجة تمكننى من أن أقوم بدورى فى كشف الحقائق ، ومحو كثير من اللغط والزيف، عن مرحلة هامة من مراحل نضال الشعب المصرى ..

كما كان من بين دوافعى للحديث عن هذه القضايا دافع شخصى، وهو وفاء لدين فى عنقى وعنق كل الشرفاء فى هذا الوطن لرجل عرفت الشعوب العربية وكافة الشعوب الحرة قدره ، ولا زالت تترحم عليه وعلى عصره ، وكلما اشتدت بها المحن والخطب تذكرته ورفعت صوره وشعاراته ، رجل بذل حياته من أجل وطنه وأمته ، ولآخر لحظة من حياته كان مهموماً بقضاياها ، هو الزعيم جمال عبدالناصر ، الذى طالما حاول أعداء الوطن والعروبة تشويه صورته أمام الملايين من شعبه وأبناء أمته، ولكن دون جدوى ؛

وتزداد الهجمة الشرسة على شخص الرئيس ومبادئه كلما زادت الأطماع فى ثروات هذا الوطن العربى الكبير ، يحاولون تشويه تجربة عبدالناصر فى قيام وحدة عربية قوية تحمى ولا تهدد ، تصون ولا تبدد ، يريدون بث اليأس والإحباط بين أبناء أمتنا بأنه لا أمل فى تحقيق الحلم ، وليس أشد خطراً على الشعوب من اليأس والإحباط.

كل هذا جعلنى أفرد مساحة كبيرة فى شهادتى لعدد من القضايا لا زالت محل جدل ، لعلى أساهم مع الشرفاء من أبناء هذا الوطن فى استجلاء الحقيقة بشأنها.

هناك نقطة هامة أردت أن أضمنها شهادتى، وربما تأخرت فى الحديث عنها كثيراً ، ألا وهى التنمية فى عهد الثورة.. عندما يذكر لفظ التنمية تذهب الأذهان مباشرة للاقتصاد والمال ، ولكن ثورة ٢٣ يوليو فهمت التنمية بمعناها الواسع الشامل .. فالتنمية كانت هدفاً ووسيلة ، هدفاً لرفع مستوى معيشة المواطن والنهوض بالوطن ، ووسيلة تواصل بها مصر دورها الحضارى ، وتحتل مكانتها التى تستحقها بين الأمم ، آخذه فى ذلك بكل أسباب القوة والتقدم.

إذا إن للتنمية معناها الشامل ، تنمية تشمل جميع أفرع الحياة والعمل فى الوطن ، تنمية تضيف إلى رأس مال الوطن ، تؤتى أُكلها ، لا مجرد شعار يُرفع وتتستر خلفه جحافل الفساد، تنهب ثروات البلاد ، وتبيع مقدراتها ومجهود وتضحيات أجيال سابقة ، وتنقص من رأس مالها لصالح فئة معينة دون غيرها لا تمثل إلا شريحة صغيرة من أبناء مصر .. تنمية المواطن المصرى هو مالكها وصانعها وجانى ثمارها ، لا تنمية هو وقودها وآخرون هم الملاك وجُناة الثمار ..

تنمية هدفها العدالة الاجتماعية ، لاسحق أغلبية لمصلحة أقلية .. لذا كان من الطبيعى أن نلحظ من البيانات والحقائق الدامغة التى لا زال من بيننا شهود عليها ، بل ومن بيننا من كانوا صناعها ـ أطال الله بقاءهم ـ إن مصر شهدت فى عصر ثورة ٢٣ يوليو نهضة شاملة على كافة المستويات وفى كافة المجالات (علم ، ثقافة ، فن، أدب ، اقتصاد ...إلخ) من كافة نواحى الإبداع البشرى ، مما جعل مصر حقاً رائدة فى العالم العربى والعالم النامى كله، تلك الريادة التى ـ للأسف ـ بدأت تزول الآن بعد أن تقلص مفهوم التنمية إلى مقدار الأموال التى تتكدس فى جيوب الأغنياء، وليس مُهماً الغالبية العظمى من هذا الشعب الذى يئن تحت وطأة الفقر .. تراجعت الريادة بعد أن تراجع مشروع النهضة فى مصر ، ولم تعد مصر هى النموذج الحضارى الذى تحاول كل الشعوب النامية أن تحتذيه، بل تفوقت عليه الكثير منها .

ولعل ما يحدث يثير فى الذهن تساؤلاً:

ماذا تفعل أى قوة راغبة فى السيطرة على الوطن العربى؟

لن تفعل أكثر مما يحدث الآن : فهى تغيّب عقل هذا الجسد العربى ، تماماً كما يسيطر إنسان على آخر بإعطائه عقاراً أو مخدراً أو مُسكراً يجعل عقله يغيب عن الوعى.

أظن أن هذا هو ما يحدث فعلاً ، ويخطط له منذ زمن .. يحاولون تغييب مصر، وعزلها عن محيطها العربى ، لينفردوا بالجسد ويموت الرأس ، وذلك لتنفيذ مخططاتهم فى السيطرة على المنطقة العربية .. ولا أنكر أنهم حققوا بعض النجاحات ، ولكنهم لم ولن يصلوا إلى هدفهم النهائى ، فما زال الشعب المصرى باقٍ حصناً منيعاً ضد تنفيذ هذه المخططات، مهما بدا منه من مظاهر الإحباط والسلبية ، فهذا الشعب تسكن بداخله قوى التقدم والنهضة التى تنطلق حين تجد من يفجرها ..

وكان جمال عبدالناصر مدركاً لهذه الحقيقة ، ولذا كان جل اهتمامه هو المواطن المصرى، ولم يخذله إيمانه بهذا الشعب يوماً ، وكذلك لم يخذل الزعيم الشعب يوماً.

كما تم إضافة فصلين جديدين ، لم يُنشرا من قبل وهما خاصين بتجربة الرئيس جمال عبد الناصر في إقامة البرنامج النووي في مصر منذ عام ١٩٥٧ ، وكيفية إنشاء هيئة الطاقة الذرية في زمن لم تكن كثير من الدول لديها أدنى معرفة بالطاقة النووية واستخدامتها السلمية سواء في تحلية مياه البحر أو توليد الطاقة .. كما أضفت برنامج عبد الناصر الفضائي وكيف بدء تطوير صواريخ الظافر «٣٠٠ كلم» والقاهر «٦٦٠ كلم» لصاروخ الرائد ومداه «١٥٠٠ كلم» ولم يكن الغرض منه عسكريا بل مدنيا للوصول الى الفضاء ودخول مرحلة علوم الفضاء ..

كما سيأتي في الكتاب الرابع وما يليه من شهادتي .. الأزمة مع محمد نجيب تفاصيلها وأبعادها وتوابعها، وكذلك الصراع مع جماعة الاخوان المسلمين ومحاولتهم السيطرة على الثورة والتي انتهت بمحاولة اغتيال عبد الناصر وتفاصيل ما تم من محاكمات عسكرية وإفراج عبد الناصر عنهم ، ثم محاولة انقلابهم على الحكم ١٩٦٥ ، وكذلك الأزمة مع حزب الوفد ، و الخلاف مع الشيوعيين والماركسيين ..

كما سوف تتضمن شهادتي تفاصيل الثورة اليمنية و ثورة الفاتح من سبتمبر ودور مصر في كل منهما ..

كما سيأتي الحديث عن فترة من أصعب الفترات التى مرت بها مصر ، وهى رحيل الرئيس جمال عبدالناصر عن دنيانا وانتقاله إلى جوار ربه.. راضياً مرضياً بإذن الله. وما

تلاها من انقلاب مايو وسنوات وأيام قضيتها في سجون السادات (عشر سنوات كاملة) لا لشيء إلا لأنني أخلصتُ العمل لتراب هذا الوطن

فكما جاء عبدالناصر فجأة رحل فجأة ، وكأنه حلم أو نسمة ربيع على صفحة نهر النيل، كان الرحيل للجسد فقط ، ذلك الجسد الذى تحمّل فوق طاقة البشر ، ولكن هذا قدر العظماء وصنّاع التاريخ .. رحل عبدالناصر وترك لنا الفكرة والمبدأ والتجربة..

تحدثت عن الرحيل لأشهد أبناء هذا الوطن كيف ترك عبدالناصر مصر، وهى دولة مؤسسات ودستور، كيف احترم رجال عبدالناصر الشرعية والدستور، كيف صانوا هذا الوطن وحافظوا على أمنه من فتنة كان يمكن أن تصيبه بعد رحيل القائد والزعيم.. تحدثت لأرد على كل من يقول بأن حكم عبدالناصر كان حكماً فردياً لايقوم على المؤسسات ولايحترم الشرعية ولا الدستور.

إن الآلية التى تم بها انتقال السلطة كانت نموذجاً لاحترام الشرعية والدستور، والحرص على أمن الوطن ومصلحته العليا ، وترد على كل من يشكك فى الأسلوب الذى كان يتم به إدارة الدولة فى عهد الرئيس جمال عبدالناصر.

حرصت فى شهادتى أن أبتعد تماماً عن دور المؤرخ أو المحلل السياسى فهذا العمل له رجاله ، أما ما أقوم به فهو شهادة حق أقدمها لأبناء وطنى فى هذه المرحلة الهامة من تاريخ مصر، نحتاج فيها لكشف كل الحقائق والتعلم من تاريخنا الوطنى المشرف ، فتاريخ الشعوب جزء أصيل من تكوين حضارتها ونحن اليوم فى أمس الحاجة لإلقاء الضوء على صفحة مشرفة ومشرقة من تاريخ مصر لعلنا ندرك حقائق الأمور ونتعلم.

حفظ الله مصر وشعبها إلى يوم الدين .. آمين.

سامى شرف

مصر الجديدة

٢٠١٥/١/١

الفصل الثامن

أحاديث المعمورة

١٢ ـ ١٣ أغسطس ١٩٧٠

كانت الأيام مشحونة بالأحداث وكانت عجلة الزمن تجرى بسرعة، كما كانت هناك حالة عصبية تنتاب الأحداث نفسها .. لماذا ؟

الحقيقة لا أجد لهذه الظاهرة تفسيراً حتى الآن !!

كانت حرب الاستنزاف قد بلغت أقصى مدى لها فى شدتها ، أو قُل نهايتها وقد اقتضى ذلك الانتقال إلى مرحلة تسخين أخرى حتى لا تهدأ روح القتال للجنود على جبهة القناة لماذا ؟ لأن الجندى إذا تخندق وطالت مدة الخندقة والاستظلال والبعد عن سماع صوت الطلقات أو المشاركة فى عمليات متصاعدة عسكرياً ، لن تستطيع أبداً أن تُخرج رأسه إلى فوق وتجعله يندفع إلى خوض معركة يواجه فيها العدو إلا بعد فترة تسخين أخرى قد تطول وقد تقصر لايستطيع أحد أن يعرف لأن الظروف والمتغيرات هى التى تتحكم فى كل مرحلة. وكانت الفكرة بعد الدراسات الموسعة المستفيضة عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وبعد قياس الرأى العام الدقيق ، وبعد نجاح خدعة قبول مبادرة روجرز، وبعد لمّ العرب حول القضية لمّة يصعب أن تتكرر ، كانت الفكرة فى خوض المعركة الفاصلة قد قاربت أن تصل إلى بدء اتخاذ خطوات عملية للتنفيذ فى خلال شهر أكتوبر أو نوفمبر ١٩٧٠.

هذه واحدة ، أما الثانية فقد كانت هناك أحداث داخلية متلاحقة منها دوران عجلة التحضير للمعركة كما أسلفت ، مثلاً : لجنة متابعة إنشاء مواقع الصواريخ المضادة للطائرات على مستوى الجمهورية ، وكنا نجتمع صباح كل يوم فى مكتب الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة ، وكانت هذه اللجنة مشكلة من كل من الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية ، المهندس على زين العابدين وزير المواصلات ، سامى شرف مدير مكتب الرئيس للمعلومات ووزير الدولة فيما بعد ، المهندس على السيد ، اللواء عبدالفتاح عبدالله مساعد وزير الحربية ، واللواء جمال على مدير سلاح المهندسين.

وكانت هذه اللجنة تراجع تفاصيل ما تم إنجازه من المواقع وتوفير الاحتياجات لما يتطلبه الموقف من باقى الوزارات والمؤسسات التنفيذية وشركات القطاع العام (مقاولات، مواد مستلزمات إنتاج ومواد بناء ، اعتمادات مالية ، عمالة ، استعواض عمالة نتيجة الخسائر فى الأرواح ، .... إلخ).

ومن ناحية أخرى كانت هناك مؤامرة فى طور التدبير حيث كان حزب البعث فى العراق قد أصدر تعميماً سرياً لقياداته الرئيسية ـ حصل عليه أحد الشباب (ف . ر) الذى كان يدرس من قبل فى القاهرة حيث أتم فيها مرحلتى الدراسة الثانوية ثم الجامعية، وقد

حضر جمال عبدالناصر حفل زواجه وكان شاهداً عليه ، وتوطدت الصلة بينى وبينه واستمرت إلى ما بعد عودته إلى دمشق حيث انضم إلى حزب وأصبح أحد قياداته الهامة، واستمرت العلاقة بالرغم من ذلك بينى وبينه دون انقطاع حيث كان يعتبرنى فى مرتبة ولى أمره أو الأب الروحى له ، ويمكن القول إنه كان بعثياً ناصرياً .. المهم أنه بعث إلي بنسخة من هذا التعميم الذى كان يدور أساساً حول التشكيك فى دور مصر ونظام ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ وأن هذا النظام قد شاخ ـ هكذا على حدد تعبيرهم ـ وأن البديل هو قيام نظام بعثى فى مصر ليملأ الفراغ الذى حدث بعد نكسة يونيو ١٩٦٧ .

وقد دفعنا هذا التعميم إلى تكثيف نشاط المؤسسات الأمنية لجس النبض والبحث فيما وراء هذا التعميم ، وماذا يدور من نشاط بعثى أو مرتبط بالبعث على الساحة المصرية وفى كل قطاعات العمل السياسى وغيره من الأصعده الأخرى .. وكان التكليف ينص على ضرورة الإجابة عن السؤال الآتى : هل هناك تنظيم أو تنظيمات مصرية ترتبط بالبعث من عدمه ؟ فإذا كانت الإجابة بالإيجاب فإلى أى مدى ؟، وما هى القطاعات التى ترتبط بهذا النشاط ؟، وما هى التكليفات التى وصلت إليهم . الحقيقة كانت عملية معقدة للغاية كي نصل إلى حقيقة الأمر ومدى جدية هذه التعميمات ، وقد شُكلت غرفة عمليات شارك فيها عناصر من مختلف المؤسسات الأمنية للتنسيق وعدم الازدواجية فى البحث ، ووزعت الواجبات عليهم للربط.

أثناء انشغالنا بهذا الموضوع الشائك المعقد المهم أبلغنى أحد الضباط (ع أ س) ، وكان من تلاميذى فى الكلية الحربية ، ولم أره منذ سنة ١٩٤٩ وكان قد وصل إلى رتبة العقيد فى القوات المسلحة ، وكان يشغل منصباً حساساً فى الدفاع الجوى ، كما أبلغنى فى نفس اليوم أحد ضباط الصاعقة (ع س) ، أبلغنى الإثنان بأن هناك نشاطاً على نطاق ضيق ومحدود وبشكل مريب بين عدد محدود جداً من الضباط فى القوات المسلحة .. فلما استفسرت منهما، كل على حدة ، عن ما يدور من نشاط أو أحاديث انطبقت أقوالهما على ما جاء فى تعميم حزب البعث من آراء وأفكار واستنتاجات وصل إليها كاتبو هذا التعميم ، وجاءت عباراته مطابقة لما جاء فى التعميم . وقد تابعنا هذه المعلومات على وجه السرعة وبدقة ، كما وضع الأفراد الذين ذكرت أسماؤهم تحت الملاحظة والمتابعة وكانت تشمل بعض عناصر من القوات المسلحة والمخابرات العامة . كانت هذه هى النقطة الثانية.

والقضية الثالثة كانت البوادر التى بدأت من جانب الملك حسين ملك الأردن للاصطدام والتخلص من المقاومة الفلسطينية فى الأردن ، وهذا الموضوع سأتناوله فى فصل آخر.

كل هذا أمثلة ، وليس حصراً لما حواه أو احتواه شهر أغسطس سنة ١٩٧٠ من أحداث

قرر الرئيس جمال عبدالناصر السفر للإسكندرية لعدة أسباب :

الأول : أنه كان يريد أن يبحث ويفكر تفكيراً هادئاً مع أقرب مستشاريه ومعاونيه بعيداً عن (دوشة) القاهرة ومشاغلها اليومية التى لاتنتهى ولا تهدأ.

والثانى : أنه كان يريد أن يفكّر فى المستقبل لسنوات خمس قادمة فى كل الأوضاع الداخلية من عدة نواح :

- التنظيم السياسى أو الحزب .
- القوات المسلحة ، وعلاقة المؤسسة العسكرية بالنظام ومؤسسات الدولة.
- الوضع الاقتصادى وما يرتبط به من تركيبات اجتماعية كانت قد بدأت تحتاج إلى إعادة دراسة وإعادة ترتيب وصياغة ، إعمالاً لإرادة التغيير التى كان الرجل يؤمن بها إيماناً صادقاً ليضع ويصيغ الأوضاع وفق المتغيرات والبعد عن الجمود أو القولبة للأوضاع.

والثالث : أنه كان يريد أن يعقد لقاءات مطولة خاصة بعيدة عن الرسميات مع كل من السفير سامى الدروبى سفير سوريا فى القاهرة .. وكان الرئيس جمال عبدالناصر يثق به ويحترم آراءه ويحب أن يتناقش ويبحث معه أدق المسائل السياسية وبصفة خاصة العربية منها.. كما كان يريد أن يعقد عدة لقاءات مع دياللو تيللى سكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية ، الذى كان أيضاً موضع ثقة وتقدير الرئيس جمال عبدالناصر .

كان الهدف من هذه اللقاءات خارج نطاق الرسميات وفى إطار شخصى محض ليتحدث معهما - كل على انفراد - فى المسائل التالية كما ذكر لى الرئيس :

- تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. ما سبقها وما تبع قيامها .
- تقييمه لعناصر هذه الثورة .

تقييمه للمراحل التى مرت بها الثورة.

- رأيه فى أعضاء مجلس قيادة الثورة فرداً فرداً سواء الذين تركوا أماكنهم أم الباقين(لم يكن باقياً سوى أنور السادات وحسين الشافعى) .
- عملية التوازنات التى كان يستخدمها فى تنفيذ سياساته وتعاملاته مع الأشخاص أوالأحداث خصوصاً الفترة ما بعد ١٩٥٦ حتى ١٩٧٠ .
- رأيه فى المستقبل .. والصورة التى يمكن أن تُرسم بالنسبة للمجتمع المصرى فى إطار قومى عربى وإفريقى ..
- رأيه فى تجربة الوحدة ..

الحقيقة حسبما فهمت من كلام الرئيس جمال عبدالناصر معى تمهيداً لهذه اللقاءات، أنه كان يريد التحدث مع الرجلين حديثاً من القلب إلى القلب ؛ ليقينه أنهما سيكونان شاهدى حق وصدق لثقته فى أمانتهما وإخلاصهما ويقظة ضميرها عند التاريخ أو سرد ما كان يدور فى خلد القائد العظيم فى المستقبل ، وكأنه كان يعلم ما يُخبئه القدر بعد شهر ونصف من هذه اللقاءات التى سأتعرض لها فى موضع آخر من هذه المذكرات ..

لقد استغرقت هذه اللقاءات بين الزعيم والرجلين عدة جلسات على مدار حوالى الأسبوع.

أعود لأصل الموضوع ...

فى يوم ١٢ أغسطس ١٩٧٠ أمرنى الرئيس جمال عبدالناصر أن أدعو لعقد اجتماع فى استراحة المعمورة بالإسكندرية يحضره كل من السادة:

ـ شعراوى جمعة وزير الداخلية وأمين التنظيم.
ـ سامى شرف وزير الدولة.
ـ محمد حسنين هيكل وزير الإعلام.
ـ محمد حافظ إسماعيل رئيس المخابرات العامة.
ـ محمد فتحى الديب الوزير برئاسة الجمهورية ومسئول الشئون العربية.

دار الحديث حول الأوضاع العربية بصفة عامة وخططنا رؤانا للمستقبل مع تقييم شامل حقيقى لدور تنظيم طليعة الاشتراكيين والطليعة العربية فى العالم العربى واستمرت المناقشات طيلة يوم كامل أصر الرئيس على أن يدلى كل منا برأيه وتقديره للموقف تفصيلاً منتهياً بمقترحات كل منا.

كان هناك اتفاق بشكل عام على التقييم والتشخيص والتخطيط للمرحلة القادمة لما تبلورت عنه المناقشات واستعراض المواقف والآراء وتشخيص الأوضاع السياسية والعسكرية والاجتماعية ، وإن اختلفت الآراء بعض الشئ حول أسلوب التنفيذ وتحقيق الأهداف التى ألخصها فى الآتى:

١ـ اختيار موقف قومى عربى حاسم بالنسبة للروابط المصرية العربية ، وذلك لضمان أمن واستقلال مصر من ناحية ، وباسم مسئوليات مصر من ناحية أخرى .. وذلك انطلاقاً من الإيمان بأن هناك أمة عربية واحدة وأن مصر جزء لايتجزأ من هذه الأمة.

٢ـ أن تكون سياستنا العربية امتداداً مرناً واعياً لسياستنا الداخلية ، أى أن الاستقلال السياسى لا دلالة له ما لم يكن سبيلاً لتحقيق الاستقلال الاقتصادى :

(حرية . اشتراكية . وحدة).

٣ـ مصر قاعدة سليمة تملك كل مقومات مركز الجذب .. فمصر الوحدوية هى ضرورة حيوية للاستقرار والسلام فى المنطقة ، وبدون مصر يفتح المجال أمام الصهيونية ومن وراءها لتقسيم المنطقة والأقطار المحيطة بإسرائيل ؛ لكى تضمن بقاءها ووجودها على حساب دول ضعيفة متفرقة.

٤ـ متابعة ومحاصرة الأنشطة الانفصالية والمراهقة سياسياً عن طريق طرح المفاهيم الأصلية ، وشغل الساحة العربية ، وعدم خلق مناطق فراغ عقائدى وبصفة خاصة فى البؤر الحساسة المؤثرة على العمل العربى الوحدوى. (وكانت ـ بالمناسبة ـ الانشقاقات قد بلغت حدتها بين الفصائل المختلفة لحزب البعث العربى الاشتراكى فى كل من سوريا والعراق ، وفى الساحة العربية بصفة عامة ، وكان البعث العراقى يعتبر نفسه فى هذه المرحلة البديل لعبد الناصر وما يمثله من مبادئ وقيم).

٥ـ متابعة ومحاصرة النشاط المعادى للقومية العربية ، وبصفة خاصة فى لبنان والأردن باعتبارهما كانا من مراكز النشاط الميدانى والإعلامى ، هذا علاوة على متابعة باقى الأنشطة على اتساع الساحة العربية مع وضع أولويات جغرافية لمجالات نشاطنا عربياً.

٦ـ متابعة النشاط السعودى على الساحة العربية، وخاصة النشاط الموجه نحو اليمن وسوريا والذى كان ينسق مع الأردن.

وانتهى الاجتماع على أن يقوم كل منا فى مجال اختصاصه بإعداد الخطط والدراسات التفصيلية لهذه التكليفات خلال أسبوعين على أكثر تقدير من تاريخ هذا اللقاء ، مع استمرار عقد لقاءات أخرى جانبية وفرعية للتنسيق ولضمان التنفيذ الجيد بعد إقرار الخطط من الرئيس جمال عبدالناصر ، مع وضع أسلوب واضح ومحدد للمتابعة ويتولى مسئوليته وزير الدولة سامى شرف بعد أن تقوم كل جهة بإبلاغه به.

أثناء خروجنا من استراحة المعمورة أومأ إلىّ لأبقى حيث قال لى:

« بكرة حانقعد هنا فى نفس التوقيت ويحضر معنا شعراوى وهيكل فقط والباقين يعودوا إلى القاهرة اليوم لتحضير وتنفيذ ما كُلفوا به».

يوم الخميس ١٣ أغسطس ١٩٧٠ الساعة العاشرة صباحاً التقينا شعراوى جمعة ومحمد حسنين هيكل وأنا حسب الاتفاق ، وجلسنا فى البلكون الذى يطل على البحر الأبيض المتوسط وبعد قليل دخل الرئيس جمال عبدالناصر قائلاً:

« إنتو فطرتم أم لا ؟» .

فلما أجبنا بأننا فطرنا ، بدأ الكلام مباشرة عن الأوضاع الداخلية فى البلد ، وأثار النقاط التالية :

١ـ ضرورة العمل على تماسك الجبهة الداخلية خلف القوات المسلحة من أجل المعركة .

٢ـ تأمين قوت الشعب والعمل بإصرار وبعنف على ضرب عناصر التلاعب به .

٣ـ محاولة عمل قياس صحيح للرأى العام بقدر الإمكان .

٤ـ المزيد من العمل السياسى فى الداخل بتنشيط الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى فى مجابهة العناصر الانهزامية أو التآمرية ، سواء من الداخل أو من الخارج .

وهنا التفت الرئيس إلى شعراوى جمعة ، وكانت تعابير وجهه جامدة وجادة بشكل حاد ، وقال له :

« إزاى يا شعراوى حزب البعث ينجح فى تجنيد ضباط من القوات المسلحة المصرية والمخابرات العامة ؟ ! » .

فوجئ شعراوى بالسؤال .. ولكنه رد بأنه لا دخل له بأمن القوات المسلحة وأن المسئولية تقع كليةً على عاتق المخابرات الحربية . ولم يقتنع الرئيس بهذه الإجابة ، وقال لشعراوى إن هناك طرف مدنى وافد على مصر بالتعليمات ومكلف بعملية تجنيد عناصر مصرية ، وكان من المفروض أن تتابعه أجهزة وزارة الداخلية (المباحث العامة) التى تتبع شعراوى جمعة ، وقال :

« أنه إذا كانت هذه الأجهزة صاحية كانت اكتشفت هذا النشاط مبكراً أولاحقاً ولكانت نسقت مع المخابرات الحربية عمليات المتابعة والكشف ، ولو أن هذا لاينفى مسئولية المخابرات الحربية أيضاً ، لكن المسئولية تقع من وجهة نظرى (الرئيس) على شعراوى جمعة » .

حاولت ان أتدخل كما حاول شعراوى أن يذكر الرئيس بأن هناك اتفاق بعد مؤامرة المشير عبدالحكيم عامر ١٩٦٧ أن كل جهة مسئولة عن أمنها وأن نبتعد عن القوات المسلحة وأن يتم التنسيق فقط بين الأجهزة المعنية إذا تداخلت القضايا بمعنى أننا لم نكن نتدخل من قريب أو من بعيد فى شئون القوات المسلحة ولاعمل أى تنظيمات فيها ، بل يترك الأمر لوزير الحربية باعتباره المسئول السياسى والعسكرى عن القوات المسلحة ، وهو فى نفس الوقت القائد العام للقوات المسلحة .

إلا أن الرئيس جمال عبدالناصر أصر على مسئولية شعراوى جمعة حيث أن الطرف الإيجابى الملقن والناقل للتآمر كان طرفاً مدنياً وافداً من الخارج ، وهذه مسئولية أجهزة الأمن المدنية وليست العسكرية .

ثم أثار الرئيس فى نفس الوقت نقطة سياسية أخرى وهى :

«أنه لو كان التنظيم الطليعى يملأ الساحة بشكل فعّال ، لما استطاعت بعض عناصر حزب البعث أو غيره النفاذ إلى الساحة المصرية».

حاولنا أن نرد على هذه النقطة بأن الواجبات الملقاة على عاتق التنظيم الطليعي فى المرحلة الحالية ضخمة جداً ، وهى تفوق إمكانيات التنظيم البشرية ولكونه سرياً وليس علنياً ..

وكان التركيز فى الواجبات فى هذه الفترة على زيادة الإنتاج والجهود الذاتية وما إلى ذلك من دعم الجبهة الداخلية ذاتياً بقدر الإمكان ، ومن ناحية أخرى فإن السرية المفروضة على التنظيم الطليعي وأعضائه تعتبر عائقاً بمثل ما تعتبر عنصر قوة للتنظيم.

احتدت المناقشة ودافع كلٌ عن موقفه وحجته وكان هيكل متفرجاً ..

قال الرئيس جمال عبدالناصر بعد ذلك :

« على العموم قوموا دلوقت وفكروا فى كلامنا ده .. ولنا لقاء آخــر » ...

قمنا أنا وشعراوى وتوجهنا إلى مكتبى فى المعمورة ـ وكان يشغل إحدى استراحات الإصلاح الزراعى بالإسكندرية وكانت تقع فى أعلى ربوة تبعد عن استراحة الرئيس وعن البحر بحوالى نصف كيلو متر تقريباً ـ وتخلف هيكل بحجة أنه سيعرض بعض الموضوعات على الرئيس..

وصلنا إلى مكتبى ، وبعد حوالى ربع الساعة وصل هيكل .. وعندما دخل وجدنا جالسين نفكر فيما دار من حديث عاصف ، وكنا فى الواقع نبحث عن حلول لمشكلة قائمة ، ولم نكن نفكر أبداً فى أنفسنا ولا فى مناصبنا ولا فى أى حاجة شخصية ، بل اعتبرنا أنفسنا جنود وأبناء لعبدالناصر وأننا نجابه قضية تآمر وافد وصل إلى القوات المسلحة، مما دفع بالرئيس أن يشدّ علينا ـ بلغة العسكر ـ كى نصحو والكل يفيق حتى لاتفلت الأمور فى غفلة.

وكما تعلمنا فى الكلية الحربية وفى حياتنا العسكرية وفى علم الإدارة عموماً عندما تلمس تراخ أو أن الأمور ستفلت من قيادتك لسبب أو لآخر سواء كان السبب مفروضاً عليك أو غصب عنك أو عفوي أوطارئ ، فإن عليك أن تشدّ على الصف الثانى وهذا يشد على الجنود وهكذا ، وتكون النتيجة أن ينشط الكل فى الاتجاه الصحيح ويصحح اتجاه البوصلة.. وأعتقد أن هذا الأمر ثابت كيميائياً أيضاً باستخدام المنشطات .. المهم أننا اعتبرنا أن حديث الرئيس لنا كان بمثابة المنشط لحركتنا وعملنا وليس أى شئ آخر...

دخل هيكل علينا وقال :

« إنتم بتعملوا إيه ؟ ده الرئيس زعلان لأنه كان شديد قوى معاكم فى الكلام ..»

ولم يكمل هيكل كلامه حيث ضرب جرس التليفون فى مكتبى وقمت بعد أكثر من رنين، حيث كان التليفون الذى يضرب الجرس هو الخط العادى وليس الساخن ، ومن ناحية أخرى كنت أريد أن أسمع من هيكل باقى كلام الرئيس ... ورفعت سماعة التليفون لأقول .. أيوه .. مع إن عادتى أن أرد على أى تليفون بقولى: أفندم..

كان الرئيس جمال عبدالناصر على الطرف الآخر ، وابتدرنى قائلاً بمنتهى الرقة:

« ما دام بتقول أيوه ، تبقى زعلان .. »

قلت : « أبداً يا فندم .. حازعل من إيه ؟ .. الشغل ما فيهوش زعل .. والموضوع اللى كنا بناقشه فيه وجهات نظر. واختلاف وجهات النظر ما يزعلشى .. وكون سيادتك تحتد أو تقرص علينا فى المناقشة ده أحسن وباعتبره وضع طبيعى وتعليمى .. وده من حقك كقائد ومعلم .. »

فقاطعنى قائلاً :

« بلاش فلسفة يا أستاذ .. هو شعراوى زعل ؟ »

فقلت : « أبداً .. إحنا قاعدين بنتناقش فى كيفية حل المشكلة وحصرها » ..

قال : « وهل وصلتم إلى حل ؟ »

قلت : « لأ لسه .. لكن هناك فكرة عامة لم نبلورها بعد ..

قال : « هيكل جالكم ؟ »

قلت : « أيوه يا فندم وبلغنا إن سيادتك زعلان علشان إحساسك بأننا زعلنا .. وده غير وارد إطلاقاً ».

فطلب الرئيس أن أكلمه بعد ما نصل إلى قرار ..

وقبل أن ينهى الرئيس الحديث قال : « إبقوا زوروا أنور السادات الليلة ، علشان هو وصل من ميت أبو الكوم للإسكندرية بعدما كان غضبان (موقفه من مبادرة روجرز) .. ونبقى نتقابل هناك » ..

قلت : « حاضر يا فندم »

قام هيكل بعد ذلك واستأنفنا بحث الموضوع ووصلنا إلى قرار إبتدائى هو حسم القضية بدلاً من ترك المسائل تتشعب وتتسع وتجرجر آخرين ـ وهى السياسة التى علمنا إياها الرئيس عند اتخاذ موقف من قضايا التآمر ـ ..

قمت وطلبت الرئيس وقلت له : « إحنا يا فندم وصلنا لقرار .. وأرجو إذا سمحت سيادتك أن تسمعه من شعراوى .. « فوافق الرئيس وتحدث مع شعراوي حديثاً لطيفاً

ورقيقاً وعرض شعراوي قرارنا ، فوافق الرئيس، وقال له إنه كان قد وصل إلى نفس القرار لكنه كان منتظراً ليعرف رأينا .. وفعلاً تم القبض على ضابطين من القوات المسلحة وأحد ضباط المخابرات العامة وكان أحدهم زوج ابنة كمال الدين رفعت (ك . ز .) ..

(يمكن الرجوع إلى تفاصيل هذا الموضوع إلى الوثائق المحفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات فى منشية البكرى وأرشيف المخابرات الحربية).

عشاء فتة كوارع مع السادات :

فى حوالى الثامنة مساء توجهنا فى سيارتى وكنت أقودها بنفسى ، شعراوى جمعة وأنا، إلى الفيلا التى كان السادات يقيم بها فى المصيف بالإسكندرية فى حى لوران ، وقابلنا الرجل بترحاب كبير ـ علماً بأنه لم يحضر حفل زفاف ابنتى ليلى قبل ذلك بأسبوع ولم يعتذر ولم يجاملنى لا هو ولا حرمه كما لم يرسل أبناءه أيضاً .. ما علينا ، إنما الشئ بالشئ يذكر ، وأصر السيد أنور أن نبقى لنتعشى معه « فتة كوارع » ...

جلسنا نتحدث فى مسائل كثيرة عامة وخاصة وبعد حوالى الساعة دخل من يهمس فى أذنه ولكن بصوت سمعناه أن الرئيس جمال فى طريقه لزيارة أنور السادات ... فنظر الرجل إلينا نظرة بها معناه اتفضلوا قوموا وأن الزيارة انتهت .. ولم نشأ أن نقول له إننا نعرف أن الرئيس سيزوره ومثلنا دور أننا سنستأذن من باب الذوق واللياقة والإتيكيت وقلنا له : « إحنا حانقوم » .. ولم يحاول الرجل أن يسترجع أنه دعانا للعشاء ولم يحاول أن يمسك فينا بعدما ألح علينا من عشر دقائق فقط أن نمضى السهرة معه ...

خرجنا وظللنا نسير على غير هدى على الكورنيش وفى شوارع وميادين الإسكندرية، ثم عاد كل منا إلى بيته . وفى حوالى الواحدة صباحاً رن جرس التليفون بجوار رأسى فرفعت السماعة وأنا شبه نائم قائلاً : « أيوه » . للمرة الثانية فى يوم واحد .. ولدهشتى كان المتحدث هو الرئيس جمال عبدالناصر الذى قال لى ضاحكاً ..:

«هو أنت لسه زعلان ولاّ إيه الحكاية؟»

فقلت « أبداً يا فندم .. سيادتك تؤمر بحاجة»

فقال لى : « أيوه ..» ثم سكت

وسكت أنا بالتالى انتظاراً لأوامره ، أو حتى يبدأ هو بالحديث كى لا أقطع تفكيره ـ وكانت هذه هى طريقة الحديث بيننا .

فقال الرئيس : « أنت يعنى ما بتسألنيش أنا قلت لك أيوه ليه ؟»

فقلت له : « هو سيادتك زعلان ؟»

وضحكنا إحنا الاثنين ... ثم قال لى: « يا خبيث .. أيوه أنا زعلان منك أكثر ما أنا زعلان من شعراوى .. عارف ليه ؟

« قلت : « ده موضوع الصبح خلص فيها أعتقد يافندم.»

قال : « لا أنا زعلان من موضوع بالليل لأنك لم تفهمنى لا أنت ولا شعراوى عارف ليه؟» .. ثم استطرد قائلاً : « لأنك لو كنت دققت فى ألفاظ مكالمتى لك فى الصبح لكنت فهمت إنى مرتب قعدة بالليل عند أنور ـ ووصفه بها كان متداولاً بيننا على نطاق ضيق بصفة معينة لا داعى لذكرها علنًا هنا ـ علشان نبقى مع بعض ونفتح المواضيع كلها وندى له درس علشان يتعلم أن الاختلاف فى وجهات النظر فى مسائل الحكم والأمور العامة مادامت فى الإطار الشرعى والدستورى، ولا يكون مقصود بها الإضرار، فإنه مسموح به لأقصى حد حتى ينتج عنه صراع الأفكار والآراء ونستخلص من ذلك الحقائق ونصل بذلك إلى القرارات السليمة بقدر الإمكان فى إطار سليم وبلا انشقاقات.

(كان الرئيس جمال عبدالناصر يريد أن يلقنه درساً فى موضوع غضبه من تعنيفه إياه على معارضة مبادرة روجرز وموقف مصر منها).

واستطرد الرئيس قائلاً : « وأنا لما قلت للسكرتارية أن يبلغوا أنور أنى فى الطريق لزيارته قصدت أن تعرفوا أنى قادم فتبقوا معه وما تروحوش .. لكن يا أستاذ أنت نسفت الفكرة دون أن تدرى..».

فاستأذنت الرئيس فى المقاطعة لأشرح له ما حدث وكررت عليه ما حدث تفصيلاً ، مُعلقاً على تصرف السيد أنور السادات بأنه «جليطة» لأنه كاد يقول لنا صراحةً : قوموا بقى وأنه ما صّدق إن الرئيس حايزوره خصوصاً فى هذا الظرف الحساس ، بما معناه أن الجلسة لم تعد على هذا المستوى بل على مستوى أكبر منكم!!!

وختمت وجهة نظري بقولى : « إن وضعنا أصبح حرجاً جداً إزاء الطريقة التى كان يتصرف بها وأصبح الوضع وكأنه موضوع كرامة الواحد الشخصية»... فأيدنى الرئيس على وجهة نظرى وقال : « ما انت عارف إنه...!!وضحكنا.

* * *

صباح اليوم التالى الجمعة ١٤ أغسطس ١٩٧٠ أبلغنى الأخ محمد أحمد السكرتير الخاص للرئيس أن أطلب الرئيس فى تليفون غرفة نومه فوراً .. وطلب منى الرئيس أن أتصل بالسفير الدروبى سفير سوريا فى القاهرة لأبلغه بدعوة الرئيس له للاستجمام لمدة أسبوع هو وعائلته بالإسكندرية ، حيث سيلقاه الرئيس فى جلسة خاصة.

طلبت الأخ العزيز الراحل سامى الدروبى وأبلغته برغبة الرئيس ، وحضر فعلاً للإسكندرية هو وعائلته فى إحدى سيارات رئاسة الجمهورية وكان قد أعد لهم جناح خاص فى فندق فلسطين بالمنتزة ، وأبلغت الرئيس بأن السفير سامى الدروبى موجود بالإسكندرية وقد أعد له برنامج ترفيهى لحين لقاء الرئيس له كما صاحبته منذ وصوله.

حدد الرئيس موعداً للقاء السفير سامى الدروبى ؛ الذى كان كما ذكرت من قبل أنه كان يعتز به كشخص ويحترم رأيه ويقدره عالياً .. فتوجهت بسيارتى الخاصة بدون سائق لأصطحبه من الفندق إلى استراحة الرئيس بالمعمورة ، حيث التقاه الرئيس بترحاب ، فتذكرت فى هذه اللحظة كيف كان الرئيس يقول لى إن سامى الدروبى إنسان مثقف واعٍ، ووحدوى أصيل شريف ، لايسعى إلى جاه أو سلطان أو منصب بل كان يسهم ـ وهو مريض ـ بكل قواه الفكرية والجسمانية بما يخدم القضية ، وباعتباره جندى قومى عربى قبل أن يكون سفيراً وقبل أن يكون سورياً.

بعد الترحيب به من قبل الرئيس الذى بادر وقال:

« يا سامى ..»

فضحكنا ثلاثتنا فى نفس اللحظة ، لكونه سامى الدروبى ولكونى سامى شرف وكلانا يعلم أن الرئيس جمال يحبه بصدق.

عاد الرئيس فقال : « يا أخ سامى أنا الحقيقة أحببت أولاً أن أُرَفّه عنك من عناء العمل فى حر الصيف بالقاهرة ، وثانياً أن نلتقى بعيداً عن الرسميات وعن جو القاهرة والأضواء لأنى أريد أن أحكى لك إنت بالذات أموراً كثيرة لتكون أحد الشهود على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ... ولثقتى فيك ثقة لا حدود لها فأنا عايز أقعد معاك جلسة واثنين أو أكثر لو اقتضى الأمر لأشرح لك بالتفصيل الكثير من القضايا والأسرار والمواقف العامة والخاصة».. ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ ... كيف ؟ ولماذا ؟ وأين نحن الآن ؟ وإلى أين ؟ مواقف الناس كلهم فرداً فرداً مسئولين وغير مسئولين .. الخلافات وأسبابها ونتائجها ما قبل الثورة وما بعدها .. التوازنات والظروف التى فرضت نفسها لاتخاذ قرارات مصيرية وقرارات قد تبدو غريبة أو غير متوقعة سواء بالنسبة لأحداث أو بالنسبة لأشخاص.. قضية الوحدة .. والانفصال ، كيف ، ولماذا والمسئوليات .. المؤسسة العسكرية والوضع العسكرى .. العلاقات مع الغرب والعلاقات مع الشرق .. التنظيم السياسى .. الاتحاد الاشتراكى وكيف سيكون شكل خريطة العمل السياسى فى السنوات الخمس القادمة حتى سنة ١٩٧٥ ، وهل سنفتح العمل السياسى لتكون هناك تعددية سياسية وأحزاب... مؤامرات حزب البعث المتكررة منذ قيام الوحدة ١٩٥٨ وحتى الآن .. أربع مؤامرات كبيرة غير النشاط الفردى وغير ما لم يُكتشف (الإنفصال .. ما حدث أثناء مباحثات

الوحدة الثلاثية «الإشارة الملتقطة»... التآمر على ثورة ليبيا «الإشارة الملتقطة بالشفرة من بغداد للوفد العراقى بطرابلس» ... وأخيراً العملية الأخيرة ...) ... كيف يعمل الرئيس وبمن ؟... التصور بالنسبة للنوايا المستقبلية وشكل الحكم ...وأخيراً تصوره للمعركة العسكرية وبالتالى بعد ذلك للمعركة الاقتصادية...

كانت تلك هى النقاط الرئيسية التى طرحها الرئيس جمال عبدالناصر على السفير سامى الدروبى لتكون محور النقاش والحوار والمناقشة..

كنت أجلس على كرسى فى مواجهة الرئيس ، وكان الأخ سامى الدروبى يجلس بجوار الرئيس .. وبحكم العادة ركزت على متابعة انفعالات الأخ سامى وتعبيرات وجهه وهو يستمع - وكان رحمه الله - يحسن الاستماع ، مقلاً فى كلام لاداعى له ، مستطرداً ومستفيضاً فى الكلام المفيد ، مرتب الذهن والتفكير ، صافى العقل هادءاً ، متزناً ، رزيناً، حالماً بعلم، شاعرياً..

وكما رأيتُ فقد بدأت الانفعالات بابتسامة عريضة لأن الثقة تأكدت من خلال هذه العناوين ورؤوس المواضيع التى طرحها الرئيس جمال.

ثم تدرجت الانفعالات من فرح إلى دهشة إلى ذهول لدرجة أنى فى لحظة أحسست أنى سأقوم من مكانى لأهزّه لكى أطمئن أنه معنا ..

عندما انتهى الرئيس جمال عبدالناصر من استعراض العناوين قال :

« إيه رأيك يا سامى ؟»

فلم يرد سامى !!

ضحك الرئيس وقال له : إنت نمت ولا سرحت ؟...

وهنا تنبه الأخ سامى وقال برقة متناهية:

« عفواً سيدى الرئيس أنا معك .. معك بقلبى وبروحى وبوجدانى وعقلى وبكل ما أملك .. لكن لاتؤاخذنى سيدى الرئيس .. لكى أكون أمينا وصريحاً معك فإن أذناى لاتصدقان ما أسمع .. وهل أنا فى هذه المنزلة والدرجة من الثقة عندك بالدرجة التى تسمح أن أشارك فى هذه الأمور الجسيمة الخطيرة التى نعتبرها ملك عبدالناصر، وعبدالناصر فقط .. الحقيقة سيدى الرئيس أنا على استعداد لأن أقيم أمام باب هذه الاستراحة طوال الفترة التى تراها وترتضيها حتى ننتهى من الاستماع إلى بحث هذه المسائل الحيوية والمصيرية ، خصوصاً فى هذه الفترة العصيبة التى يمر بها عالمنا العربى والقطر المصرى بصفة خاصة».

قال الرئيس جمال : « لا .. أنا أحببت فقط أن أنقل إليك عناوين رئيسية لكى تفكر فيها لتكوّن نظرة شاملة حتى تكون المناقشة مثمرة ، ولكى لانحرث فى الماء كما يقولون، ولكى لانحكى فقط زى ما بتقولولنا فى سوريا» ...

واستطرد الرئيس قائلاً : « عايزك تأخد يومين راحة واستجمام فى هدوء وبعدين أبعث لك سامى يجيبك لنبدأ حديثنا التفصيلى».

***

بعد يومين وفى الصباح الباكر أبلغنى أحد أفراد السكرتارية الخاصة للرئيس أن أتصل بالرئيس فى غرفة نومه ، فأدرت قرص التليفون على رقم الرئيس الخاص ورد بعد أول جرس وقلت :

« صباح الخير يا فندم»

« صباح الخير يا أستاذ .. أنا قلقتك بدرى؟»

« أبداً يا فندم .. أوامر سيادتك »

« إزاى سامى الدروبى ؟ مستريح فى إقامته ومخصصين له عربية ولا لأ؟»

« أيوه يا فندم ....هو مستريح تماماً مما جميعه .. لكنه قلق جداً نتيجة تفكيره فيما دار من حديث مع سيادتك ، وقال لى مساء أمس إن الرئيس ألقى على ضميرى وعلى عقلى تبعة ومسئولية خطيرة للغاية ، أرجو أن أكون موفقاً فيما سأقوله وأتناقش فيه مع الرئيس ..».

« هو فاكر إن تحمل المسئولية ومصير أمة شئ هين أو بسيط أو يتقرر بالكلام بس؟ التعامل مع البشر لايحتاج لزراير تدوس عليها فى ماكينة لتعطيك حاصل ضرب أو عملية طرح أو قسمة أو جمع ، التعامل مع البشر عملية غاية فى الصعوبة والتعقيد لأنك لن تستطيع أن ترضى كل الناس طول الوقت ، ولن تستطيع أن تحقق رغباتهم وطموحاتهم كلها مرة واحدة ، إنت فاكر كلام ديجول فى إحدى خطبه لما قال إن حاكم لهذا البلد لن يستطيع أن يرضى شعباً يأكل مائة وخمسين نوعاً من الجبن .. ثم إن الكمال لله ، ولن تستطيع قوة بشرية أن تعدل كل العدل أو تهيئ للمجتمع كله ما يريد ويحلم به، لابد أن تحدث أخطاء ولكن لابد أن نمر بمراحل التجربة والخطأ إذا أردنا أن نتقدم، وإلا سنصاب بالجمود ونقف محلنا فى الوقت الذى يتقدم فيه العالم كل يوم خطوات وخطوات ... شوف الصين بدأت تجربتها سنة ١٩٤٩ والنهارده وصلوا لإيه ، إنهم يقومون بإنتاج الإبرة والصاروخ وشوف عملوا إيه فى الزراعة ... شوف عملوا إيه فى القضاء على العصافير اللى كانت تأكل القمح عندهم ولاّ الذباب وغيرها ، إنهم يجربون

ويضعون أنفسهم على أول الطريق ثم يتقدمون ولا يتجمدون وإلا ضاعوا فى زحام طفرة التقدم التى يلهث العالم كله جرياً وراءها للحفاظ على بقائه .. نهايته .. تجيب لى سامي الدروبى النهاردة الساعة ١١ الصبح».

ثم استفسر بعد ذلك عن أخبار الداخل والخارج فعرضتُ عليه موجزاً سريعاً للموقف على جبهة القتال وأهم الأخبار العالمية والداخلية..

فى تمام الحادية عشرة دخلت أنا وسامى الدروبى استراحة المعمورة ، وقدته إلى المكان الذى يفضّل الرئيس أن يجلس فيه فى هذا الوقت من النهار ، وبعد تقديم المرطبات والقهوة سمعت صوت الرئيس نازلاً على الدرج من الدور العلوى إلى الصالة ، فنبهت الأخ سامى بإيماءة من رأسى بأن الرئيس فى طريقه إلى حيث نحن نجلس ، وأقبل الرئيس بقامته المرفوعة مرتدياً قميصاً أبيض اللون بنصف كم وبنطلون رمادى وصندل من الجلد البنى .. دخل علينا مبتسماً محيياً قائلاً: « صباح الخير .. إنتم قاعدين فى المكان المضبوط والظاهر إنكم جايين مستعدين ومذاكرين كويس».. وضحك ، وضحكنا كلنا ..

رد الأخ سامى الدروبى : « سيادة الرئيس .. أنا باكرر الشكر باسمى وبالنيابة عن حرمى على حُسن وكرم الضيافة والترتيبات الكاملة والإمكانيات الموضوعة تحت تصرفنا ..وها الشئ كتير كتير قد لا نستاهله .. وتعبنا الأخ سامى شرف معنا ، لكنه هو معتاد على كده كما نعلمه عنه « وضحك ...».

ضحك الرئيس ، ونظر إلىّ نظرة رضاء ، فهمت معناها من لمعان عينيه ..

بدأ الرئيس جمال عبدالناصر إعادة سرد رؤوس المواضيع التى سيتناولها النقاش بنفس الترتيب ويكاد بنفس الألفاظ التى سبق أن عرضها فى الجلسة السابقة ، وقال : لنبدأ بالنقطة الأولى ...

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. لماذا ؟ كيف ؟ أين نحن الآن ؟ إلى أين ؟

كان لابد من إحداث تغيير جذرى فى الخريطة الاجتماعية لمصر التى كانت قد وصلت إلى أقصى انحدار لها سنة ١٩٥٢ نتيجة لكون القضية الأساسية فى إحداث التغيير تتبلور حول قضايا عامة أساسية لدوافع وطنية بالدرجة الأولى ، وإلا لما تمكنا من الوصول إلى إجماع حول القرار ، وبالتالى إلى نجاح التنفيذ.

ولو كنت طرحت منذ البداية قضية التحول الاجتماعى أو قضية الانتماء القومى العربى لما قامت الثورة ولدار جدل كان سيستمر يمكن للآن ، ولحدثت اختلافات ولما نجحنا.

لكن القضايا التى كانت مطروحة أساساً هى :

- الملك وحاشيته .
- الاستعمار الانجليزى والوجود العسكرى الأجنبى على تراب الوطن.
- الفساد .
- الإقطاع ، وسيطرة رأس المال على الحكم .
- الأحزاب .

وهى كلها قضايا لا يختلف عليها اثنان لضرورة حسمها والقضاء عليها مهما كانت الأفكار والميول والاتجاهات لأى مصرى وطني... وكان هذا هو عنصر الضمان فى القدرة على التحرك لتحقيق الهدف..

كانت التركيبة فى حقيقتها غريبة ...

كان فيه عناصر يمينية، وعناصر يسارية ، كان فيهم إخوان مسلمون، كما كان هناك شيوعيون وناس لهم فكر باتجاهات معينة ، وآخرون لايفكرون فى شئ إلا حاجة واحدة فقط هي طرد الإنجليز من مصر ، وناس انحصر اهتمامهم وتفكيرهم فى طرد الملك، وتصفية الأحزاب السياسية ، وناس كانت مؤتلفة معنا وهى تنفذ مخططاً محدداً يحقق أهداف تنظيمات كانوا مرتبطين بها ، وكان هدف هذه التنظيمات هو احتواء الثورة والاستفادة بناتج التحرك لهذه التركيبة لتحقيق أهدافهم التى كانوا فى ذلك الوقت لايستطيعون تحقيقها بمفردهم.

والغريب أنه كانت هناك معروفة فى الجيش بأنها عناصر « فاقدة»- وهى كلمة فى القاموس العسكرى وتعنى أن الشخص الفاقد لايهمه أن يقوم بأى عمل أو تحرك دون أن يحسب الحسابات السلمية التى توصله إلى بر الأمان ، ولكن يجازف بالمشاركة فى أى عمل ما دام هو مقتنع به بغض النظر عن النتائج والمكاسب أو الخسائر ، ومن ناحية أخرى هناك عناصر تعتبر «فاقدة» من زاوية أخرى وأعنى بها أنه شخص لايكون سوياً أو يكون سلوكه فيه بعض الشوائب، يقامر أو يعاقر بعض الأعمال التى يرفضها المجتمع ... الخ - وهذا ساعد إلى حد ما فى التعمية ، وتحقيق عنصر المفاجأة»..

انتقل الرئيس بعد ذلك إلى الحديث حول موقف الأفراد والانتماءات الفكرية لكل منهم.. وبدأ فى تحليل شخصية أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وأهم عناصر الصف الثانى.. كان يسرد ويتكلم عنهم فرداً فرداً دون أن ينسى أياً منهم ، وكان فى حديثه يرتبهم وفق كل مجموعة مع بعضها مرتبة بالأقدمية ، وكأنه يقرأ من كتاب مفتوح أمامه، وكانت عناصر تقييمه تتم على الوجه التالى:

فلان ، اسمه بالكامل ، تاريخ ميلاده ونشأته ، أسرته وتركيبتها الاجتماعية، تفكيره ، وبمن أو بماذا يتأثر ،انتماؤه الفكرى ، انتماؤه الطبقى ـ آماله وطموحاته ، قدراته الحقيقية ومداها ، مواقفه فى الأزمات ، دوره فى القوات المسلحة ، دوره فى الثورة ، التغييرات التى طرأت على شخصيته بعد نجاح الثورة ، إمكانياته بعد إتمام دوره ، الأمل فى المستقبل وما يرجى، أو لايرجى منه ، الاستنتاج .

كان واضحاً فى سرده وتحليله ، صادقاً فى التقييم ، لم يدخل انطباعاته الشخصية فى هذا التقييم بالنسبة للجميع بدون استثناء..

كانت الساعة قد تجاوزت الرابعة ولم نحس بمرور الوقت وكأنها دقائق مرت سريعاً.

تناولنا بعد ذلك طعام الغداء العادى والذى كان عبارة عن أرز وفاصوليا خضراء وقطع من اللحم ثم الفاكهة.

ملحوظة : تقييم الرئيس جمال عبدالناصر لأعضاء مجلس قيادة الثورة ورجال الصف الثانى مدوّن عندى بالتفصيل ، وهو محفوظ فى مكان أمين للوقت المناسب الذى أرى أنه بعد وفاتى سيتولى أبنائى وضعه تحت تصرف المسئولين فى الدولة....

اضطرتنى الظروف والأحداث التى توالت بعد اللقاء إلى العودة إلى القاهرة ، ولم أحضر باقى الجلسات ، كما أنى لم أحضر اللقاء الذى تم بين الرئيس جمال عبدالناصر والسيد ديالو تيللى . وللأسف فإن هذه اللقاءات من اللقاءات النادرة التى لم تسجل ..

وقد حاول السفير سامى الدروبى وأنا، أن نُدوّن تفاصيل ما دار فى اللقاءات بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر ، لكن الأحداث والتطورات حالت دون إتمام هذه المهمة.. ودخلت أنا السجن ورحل الصديق سامى الدروبى إلى جوار ربه ..

وقد حاولتُ ومازلتُ أحاول مع أبناء المرحوم سامى الدروبى أن يبحثوا فى أوراقه التى دوّن فيها هذه اللقاءات ، كما ذكر هو لى ذلك.

* * *

الفصل التاسع

صنع القرار فى تجربة عبدالناصر

لقد خاضت مصر تجربة ليبرالية فى الحكم امتدت حوالى ثلاثة عقود زمنية (١٩٢٢ ـ ١٩٥٢) ، تعرضت فيها لمواقف صعبة .. ووفقاً لقياسات المشروعية السياسية فلم تكن النخبة السياسية المتحكمة فى صنع واتخاذ القرار على مدى هذه العقود الثلاثة تعبر بصدق عن مصالح المجتمع ككل، نتيجة للفجوة الضخمة التى كانت تفصلها عن الأغلبية الساحقة من أبناء المجتمع

تقديم :

فى هذه المرحلة من المذكرات سوف أخرج عن نطاق السيرة الذاتية ومشاهدها المتتابعة حتى تولى مهمة سكرتير المعلومات، إلى تناول بعض المواقف فى نظام عبدالناصر على مدى ثمانية عشر عاماً أمضيتها بالقرب منه .. ومدخلى إليها أيضاً هو موقعى كسكرتير للرئيس للمعلومات، حيث بدأت هذه المهمة كوسيلة لتهيئة الظروف الملائمة لعمل رئيس الجمهورية ،وتسهيل خطوط اتصاله الرأسية والأفقية والعرضية .. وانتهت كما أشرت إلى تحويلها إلى وزارة للدولة .. وعلى مدى سنوات العمل الطويلة كانت سكرتارية الرئيس للمعلومات تمثل جزءاً مهماً من عملية صنع القرار فى نظام عبدالناصر، ولم تكن مجرد أداة للتنسيق بين المستويات والمؤسسات المختلفة التى يقوم عليها النظام.

لقد أصبحت عملية القرار داخل أى نظام سياسى عنصراً حاسماً فى استمرارية هذا النظام واكتسابه شرعية وجوده وضبط مسيرته فى الداخل والخارج، ذلك أن آلية صنع القرار تمثل مؤشراً صادقاً لمكونات هذا النظام وعوامل استقراره.

وعندما نتعرض لعملية صنع واتخاذ القرار فى إطار نظام ثورى كالذى أرست دعائمه ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فلابد أن نتناول عملية صنع القرارات وفقاً لمعايير تختلف نسبياً عن تلك التى تقدمها النظريات الأكاديمية التقليدية فى تحليل وصنع واتخاذ القرارات، والتى تستمد مضامينها فى الغالب من تجارب الدول المتقدمة، ذلك أن هذه النظريات التى أخذت فى التبلور خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وفى أعقاب نظم سياسية تخالف النظم الليبرالية الغربية وأعنى بها النظم الاشتراكية غالباً ما تسقط من حساباتها عند التعرض لدول صغيرة فى العالم الثالث الظروف المحلية والمكون الثقافى والاجتماعى الذى يعطى المجموعة الأخيرة خصوصية مميزة، والمعارك الشرسة التى واجهتها هذه النظم على الأصعدة الداخلية والإقليمية والدولية، ومن ثم تحدث الفجوة بين الفترة التاريخية لصنع القرار، وبين مرحلة تقييمه حيث يجرى قياس نتائج القرار وفقاً لظروف تاريخية مغايرة تماماً لتلك التى صاحبت صنع واتخاذ القرار فى حينه.

لقد خاضت مصر تجربة ليبرالية فى الحكم امتدت حوالى ثلاث عقود زمنية (١٩٢٢ ـ ١٩٥٢)، تعرضت فيها لمواقف صعبة .. ووفقاً لقياسات المشروعية السياسية فلم تكن النخبة السياسية المتحكمة فى صنع واتخاذ القرار على مدى هذه العقود الثلاثة تعبر بصدق عن مصالح المجتمع ككل نتيجة للفجوة الضخمة التى كانت تفصلها عن الأغلبية

الساحقة من أبناء المجتمع ، ومن ثم فلم تسفر هذه التجربة الليبرالية عن قرارات كبرى تذكر يمكن رصدها تاريخياً لصالح المجتمع المصرى ككل ، بل إن غالبية القرارات كانت تخضع لمشيئة المستعمر والنخبة الحاكمة ذات المصلحة.

وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قدمت نخبة حاكمة مختلفة جذرياً عن النخبة السابقة ، فلقد كانت الأغلبية الساحقة من قياداتها تنتمى إلى الطبقة الوسطى ، بل والجزء الأفقر من الطبقة الوسطى ، وكانوا على وعى كامل بطبيعة هذه الفجوة التى فصلت بين النخبة السابقة وبين طموحات المجتمع ككل ، كما كانوا يملكون قدراً عالياً من وضوح الرؤية لحقيقة الأهداف القريبة والبعيدة التى تحركوا من أجلها ولم يكن لديهم أو لدى أغلبهم على الأقل ما يخشون عليه ؛ ومن ثم فقد اتسمت قراراتهم بالإيجابية والجرأة ، ولا أقول بالمغامرة وكان أكثر ما يميز قرارات الثورة هو هذا القدر الكبير من المصداقية مع النفس ومع الجذور الاجتماعية التى جاءوا منها.

والباحثون فى تحليل الطبقة الوسطى يرون أنها يمكن أن تفرز نوعين من الساسة، يعمل النوع الأول منهما على تأكيد انتمائه للطبقات الفقيرة ويعمل على الارتقاء بها وتحسين وضعيتها فى المجتمع ، بينما يتطلع النوع الثانى إلى الالتحاق بالطبقات العليا يتشبه بها ، ويسعى إلى العيش معيشتها ومن ثم ينفصل تدريجياً عن جذوره الأصلية.

ومن حسن الحظ أن جمال عبدالناصر كان ينتمى للنوع الأول ، الذى كان يؤكد فى كل مناسبة على انتمائه لجموع الفقراء وسعيه للانتصار لهم . ولو أن عبد الناصر حرّر بنفسه مذكراته لقدّم للقارئ شروحاً تفصيلية عن الخلفيات الفكرية و السياسية التى كانت وراء كل قراراته ، سواء فى فترة التحضير للثورة أو بعد نجاحها وتحولها إلى نظام سياسى مارس دوراً تاريخياً فى التحولات السياسية والاجتماعية فى مصر والأمة العربية ؛ هذا برغم أنه كثيراً ما كان يدوّن فى يومياته ما يعن له من خواطر أو استنتاجات أو شروح لبعض القرارات .

(راجع الملحق الوثائقى ـ لنرى كيف كان يكتب بخط يده مثل هذه الأمور ـ وفى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى الكثير من هذه الوثائق أيضاً).

وإلى أن يتاح للمؤرخين والباحثين فرصة الإطلاع على مجمل هذه الوثائق ، فإنى أجد لزاماً علىّ وعلى كل من رافق الرجل ـ وخصوصاً أنى كنت معايشاً له على مدى الأربع والعشرين ساعة طوال ثمانية عشر عاماً ـ أن نرصد ما رأيناه بأعيننا وما سمعناه بآذاننا من حوارات وتواصلنا واتصالاتنا معه ومع معاونيه وزملائه ، ومع كل مؤسسات الدولة على تعددها وآلاف الشخصيات المصرية والعربية والأجنبية التى تعاملت مع عبدالناصر ومع مصر طوال هذه الفترة ، إذ لايسعنا إلا أن نضع تحت أنظار القارئ ـ وخصوصاً

شباب مصر والأمة العربية ـ كل ما لدينا من معلومات ووثائق وحقائق ... ورغم ذلك كله فلا أستطيع أن أنفى أنه ما زالت هناك علامات استفهام حول بعض القرارات التى تعددت حولها التحليلات والتفسيرات دون أن تصل إلى إجابة شافية ، خاصة تلك القرارات التى تتعلق بأشخاص مثل عبدالحكيم عامر وأنور السادات وحسن التهامى وغيرهم والتى حاولت فى فصول أخرى من هذه المذكرات أن أقدم تفسيراتى الذاتية حولها.

وحتى تتضح أبعاد عملية صنع القرار فى نظام عبدالناصر فلابد أن أتناولها من خلال مداخل ثلاثة رئيسية:

الأول : هو المرجعية الفكرية التى تحكمت فى كل قرارات عبد الناصر، وبالتالى فى كل المشاركين فى عملية صنع القرار فى الدولة.

الثانى : هو أسلوب عبدالناصر فى اختيار معاونيه ، وهل كانوا مجرد أتباع ينفذون ما يفكر فيه ، أم مصادر إثراء للنظام ككل.

الثالث : هو آليات وهياكل صنع القرار فى عهد عبدالناصر.

* * *

أولاً

فلسفة عبد الناصر فى صنع واتخاذ القرار

كانت فلسفة عبدالناصر فى صنع واتخاذ القرار تنبع من جذوره الاجتماعية وخلفياته الفكرية السياسية . ولقد أفاض فى شرح هذين العنصرين ومدى تأثيرهما فى تشكيل فكره السياسى فى عديد من الكتابات والمناسبات ؛ سواء فى كتابه «فلسفة الثورة» الذى أصدره فى عام ١٩٥٣ ، أو فى تصريحاته الصحفية ، وخطبه ولقاءاته مع الجماهير بل وفى لقاءاته الرسمية مع بعض المسئولين الأجانب ، علاوة على خطاباته إلى بعض أصدقائه فى فترة مبكرة من حياته وشبابه.

ومن خلال هذه الجذور الاجتماعية والخلفيات الفكرية والسياسية أمكن لجمال عبدالناصر أن يبلور نسقاً كاملاً منسجمًا فى كل مفرداته معبرًا عن الزعامة الوطنية ورجل الدولة جمال عبدالناصر ، كما بدا هذا التأثير واضحًا فى بناء آليات صنع القرار واختيار المعاونين ومراجعة النتائج أولاً بأول.

ففى حديث أدلى به الرئيس جمال عبدالناصر لصحيفة «الصنداى تايمز» فى يونيو ١٩٦٢ أجراه معه مراسلها فى القاهرة «دافيد مورجان» ، قال جمال عبدالناصر :

« إننى الابن الأكبر لأسرة مصرية من الطبقة المتوسطة الصغيرة ، وكان أبى موظفاً صغيراً فى مصلحة البريد ، يبلغ مرتبه الشهرى حوالى العشرين جنيهاً ، وهو مرتب يكفى بصعوبة لسد ضروريات الحياة ، لقد ولدت بالإسكندرية لكن ذكرياتى الأولى تدور حول قرية الخطاطبة وهى قرية تقع بين القاهرة والإسكندرية حيث كان أبى وكيلاً للبوسطة ، وكنا دائماً أسرة سعيدة يحكمها أبى ، ولكن القوة المحافظة فيها كانت أمى التى كنت أنا وإخوتى نتفانى فى حبها . كان أبى قلقاً بسبب آرائى السياسية حتى فى أيام التلمذة فقد سجن أخوه فى الحرب العالمية الأولى بتهمة الإثارة السياسية ، ولذا كانت مخاوفه أن يحل بى ما حل بعمّى مخاوف طبيعية ؛ فلقد كان أمله أن نحيا جميعاً حياة آمنة بعيدة عن المزعجات ولكن بعد اشتراكى فى المظاهرة السياسية الأولى دخلت الميدان بكل

جوارحى وأصبحت رئيس لجنة لتنظيم المقاومة ، ولاسيما المقاومة الساخطة ، ولقد كان ذلك منفذاً لابد منه لعواطفنا الحادة ولشعورنا بالكبت الذى يضغط على وطننا ، وفى النهاية ضاق المسئولون بالمدرسة ذرعًا بنشاطى ونبهوا أبى فأرسلنى إلى القاهرة لأعيش مع عمّى ، والتحقت بمدرسة أخرى هناك».

وبتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٦٤ رد جمال عبدالناصر على بعض الاتهامات التى كانت توجه ضد الثورة خاصة فيما يتعلق بقضية الصراع الطبقى ، فقال فى خطاب موجه للجماهير والمثقفين على السواء:

« قالوا جمال عبدالناصر عنده حقد طبقى .. ليه ؟ وإزاى ؟ ، أنا بقيت رئيس جمهورية وموجود كويس ، وقاعد كويس ، وعندى عربية كاديلاك ، يبقى حقد طبقى إيه بقى ؟، أنا لا أحقد على طبقة معينة ولا على أسماء معينة ، أنا ما أعرفهومش ، وما شوفتهومش، وماقعدتش معاهم ، ولكن أنا شفت الناس التانيين ، أنا شفت الشعب اللى إحنا طالعين منه ، شفت العمال الزراعيين وشفت عمال التراحيل وشفت الفلاحين ، شفت العمال السهرانين ، شفت مخلة العيش الناشف والبصل وشفت «قدرة المش» ، و«قدرة الملوحة» وشفت الرجلين الحافية المشقوقة والعينين الزايغة من الجوع ، شفت عمال التراحيل عريانين ملط لغاية ما يغسل الشوال اللى هو لابسه فى الترعة ، ولغاية ما ينشف الشوال فى الشمس ، طبعاً كل واحد من الشعب عرف هذا الكلام ، إن ما نطلبه اليوم هو حق هؤلاء الناس، حق العمال ، حق الفلاحين ، حق الكادحين والمطحونين»...

ويستطرد جمال عبدالنصر قائلاً :

« هى العين تعلى على الحاجب ؟ مين اللى بيقول هذا الكلام ؟، الإقطاعى ما زال موجود زى ما هوّا ، صاحب الأرض أو صاحب العمل القديم زى ما هوّا ما اتحرّكشى ، إحنا قضينا على الإقطاع فقط ، ما عملتش زى غيرنا .. فيه مجتمعات طلعت قضت على الإقطاع وقضت على الإقطاعيين ، إحنا قضينا على الإقطاع موجودين كلهم ، موجودين وبيعرفوا بعض .. ولكن هل هم مبسوطين؟، طبعاً مش مبسوطين ، اللى أخذت منه فدان أرض أو أكثر لايمكن إلا أن يكون معادياً للثورة وللاشتراكية .. الإقطاعيين موجودين وبيعرفوا بعض ، موجودين مش فى المتاحف ولا فى المعتقلات ، إحنا طلّعنا كل الناس من المعتقلات ، إدينا عفو عام عن الجميع حتى من كانوا منهم متهمين فى تهم شيوعية ، وعفونا عن كل الإخوان المسلمين ، أعطينا كل واحد منهم فرصة ليشترك فى المجتمع الجديد ، لكن الإقطاعيين موجودين والرأسماليين موجودين والإخوان المسلمين موجودين

والرجعيين موجودين والشيوعيين موجودين . كلهم بيعرفوا بعض ، وكلهم ضد الثورة ومنتظرين أى غلطة .. وعندهم السلاح الأساسى وهو الكلام والهمس.. لازم نعرف ما هى قوى الشعب .. ولازم نعرف من هم أعداء الشعب .. وبعد كده لازم تكون سياستنا واضحة وصريحة تجاه الشعب وتجاه أعداء الشعب، ثم بعد ذلك الحرية كل الحرية للشعب .. حرية الكلام وحرية النقد وحرية الإجتماع.. كل الحرية ، وسنجد أن الشعب هو مجتمع الـ ٩٩,٥٪ ، وأن أعداء الشعب هم مجتمع النصف فى المائة ، الشعب لازم يأخد فرصته كاملة .. يغلط ويصلح الغلط».

وتحدث عبدالناصر أيضًا وبصورة مسهبة عن تجواله على الأحزاب السياسية والتيارات السياسية والوطنية خلال فترة التحضير للثورة ، ومنها حزب مصر الفتاة والإخوان المسلمين والشيوعيين وتأثره بقيادات بعضها فى مقتبل شبابه - ومنهم أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة - ورفضه الاستجابة لمحاولات حسن البنا زعيم حركة الإخوان المسلمين التى استهدفت اتخاذ حركة الضباط الأحرار كامتداد للإخوان المسلمين فى الجيش ، وأيضًا رفضه للشيوعيين فكرًا وحركة ، كما أكد عدم انتمائه لأى من هذه التنظيمات سوى مصر الفتاة.

وأورد هنا مثلاً واحدًا عن موقف عبدالناصر من الشيوعية ، وهناك العديد من الكتابات التى تناولت علاقاته بالتيارات الأخرى ، كما أننى أوردت قسمًا مستقبلاً لموقف عبدالناصر من الإخوان المسلمين وكذلك موقفهم منه ، وذلك نظراً لأهمية هذه القضية. ففى لقاء بين جمال عبدالناصر ووليام راونترى مساعد وزير الخارجية الأمريكى فى ١٥ ديسمبر ١٩٥٨ حضره السفير الأمريكى فى القاهرة ريموند هير ، وقد استغرق هذا اللقاء حوالى ثلاث ساعات ، قال عبدالناصر ما نصه :

« أنه فى مرحلة مبكرة من حياتى العملية اتصلت بالشيوعيين الذين رغبوا فى استخدامى بغية تسللهم إلى مجموعة الضباط الأحرار ، وفى ذلك الحين كنت قد درست جميع الكتب الخاصة بالموضوع ، ولكننى قررت أن الشيوعية ليست عقيدتى وذلك للأسباب الثلاثة التالية :

أولاً : لأنى أعتز بدينى الإسلامى.

ثانيــاً : لأنى أكره الأساليب الوحشية.

وثالثاً : لأنى لا أريد أن أرى الشعب المصرى وقد تحرر من عبودية لينتقل إلى عبودية أخرى.

ثم تحدث عبدالناصر عن الحد الفاصل فى نزاعه مع محمد نجيب عندما تظاهر الشيوعيون ضده (ضد عبدالناصر) ، وبدوا كأنهم على وشك الاستيلاء على القاهرة ، فلو اغتنم نجيب الموقف لكان بإمكانه أن يتخلص منه آنذاك ، ولكن عبدالناصر تفادى حدوث أزمة بإقناع نجيب بأنه إذا عمد إلى تصفية عبدالناصر ، فسيكون هو التالى على قائمة التصفيات الشيوعية بعد ذلك.

وفى نفس اللقاء يؤكد عبدالناصر على عدة مبادئ جوهرية تشكل أساس سياساته حيث يقول :

«أنه ـ برغم ما يمكن أن يقوله البعض ـ فأنا متمسك بمبادئ أساسية معينة منذ أن توليت مسئولية السلطة فى نظام الحكم الجديد ، من الناحية الجوهرية فهناك ثلاثة مبادئ: الاستقلال والكرامة والقومية العربية ، وإن الاستقلال هو الأمر الأساسى فى رغبة الشعب فى معيشة أفضل ، مقارنة مع مستويات المعيشة فى البلدان الأكثر تقدماً ، وهذا يعنى التأكيد على التنمية الشاملة.

ثم تحدث عن القومية العربية ، وأوضح بأن الوحدة العربية لا يفهم منها بالضرورة الاتحاد السياسى بين كل الدول العربية ، هذا الاتحاد يمكن حدوثه عندما يكون هناك إجماع فى آراء الشعوب المعنية ، ولكنه ليس جوهريًا ، والأمر الجوهرى هو أن يكون هناك تضامن عربى.

واستطرد عبدالناصر مؤكداً على حذره من الشيوعية ؛ خاصة إذا تمكنت من السيطرة على قطر عربى حيث ستتخذه قاعدة انطلاق إلى أقطار أخرى ، ومن ثم فهو يرى ضرورة التصدى لأى محاولة للهيمنة الشيوعية .. وكان المقصود فى ذلك الوقت هو الحيلولة دون تسللها إلى العراق والسيطرة على الحكم هناك . وقال عبدالناصر : « إنه إذا تمكن الشيوعيون من السيطرة على العراق فإنهم سيتحركون إلى سوريا والأردن وبالتالى إلى مصر ، وستكون النتيجة أن كل ما بنيناه ، وما نحن عازمون بناءه سيقع فى أيدى الشيوعيين» .

واستطرد قائلاً : « إن التجارب علمتنى كيف أتعامل مع الشيوعيين بوصفهم مشكلة داخلية ، أما التعامل معهم فى بلد آخر فمسألة مختلفة تمامًا».

(نص محضر هذا اللقاء محفوظ فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات فى منشية البكرى ـ وما حررته هنا هو من واقع ما كتبته فى النوتة الخاصة بى).

وفى ٤ فبراير ١٩٦٧ خلال لقاء عقد بين عبدالناصر وعبدالرحمن عارف رئيس العراق أورد عبدالناصر تحليلاً لمواقف كل من الإخوان المسلمين والشيوعيين نعرض

له من واقع محضر الاجتماع حيث قال : « إن هناك حقيقة تؤكد أن الشيوعية أفلست ، ومشكلة الشيوعيين العرب أنهم لايعرفون ذلك حتى الآن ، وربما لايريدون أن يعرفوا، ولذلك فهم يكتفون بترديد مقولات قديمة فات عليها الزمن ، وإننى أرجو الأخ عبدالرحمن عارف أن يسأل الرئيس أحمد سيكوتورى عما قاله لى فى آخر مرة قابلنى فيها هنا فى القاهرة وعقدنا اجتماعاً غير رسمى فى بيتى وفوجئت به يقول لى أثناء الحديث وهو يمسح دموعه : «أخى ناصر إن الماركسية أفلست تماما ، وتحجّر الفكر الذى تصورته أنا ـ سيكوتورى ـ فى يوم من الأيام مفتاحًا لكل باب»!

أما عن الإخوان المسلمين فلديهم فكر له أساس نشترك فيه جميعًا ، وهو أساس ضارب فى أعماق كل منا ، ومشكلتهم أنهم يريدون تحويل هذا الفكر إلى أداة تصل بهم إلى السلطة ، وهذه عقدة خطيرة لأنها تدفع إلى ساحة الصراع بقوى تتوهم أنها تملك سلطان على الحياة والموت .

ونحن نضطر إلى اعتقال كثيرين من هؤلاء وهؤلاء ، لكن الاعتقال ليس حلاً، وإنما هو عملية تحديد ضرر ؛ حتى نعطى الفرصة للمجتمع ليقوم بترسيخ أفكاره بعيداً عن ضغط أيدولوجيات متحجرة أو تعصب ينتج عنه آثار خطيرة . والغريب أن الإخوان المسلمين يتهموننا بالشيوعية فى الوقت الذى نرى فيه نحن أن الدين ركيزة أساسية من ركائز الثورة ، وفى الوقت نفسه فإن الشيوعيين يتهموننا باليمين لسبب أساسى فى رأيهم وهو أننا نرفض ديكتاتورية البروليتاريا».

(نص محضر هذا اللقاء محفوظ فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات فى منشية البكرى ، وما أوردته هنا هو من واقع ما حررته فى النوتة الخاصة بى)

* * *

وإذا ما تركت نفسى للبحث فى المكون السياسى والاجتماعى لجمال عبدالناصر ورجال يوليو ٥٢ ودوره فى بناء عملية صنع القرارات التى صدرت حتى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، فلن أجد فرصة للخروج من هذه النقطة وربما بقيت حبيساً لهذا الفصل حتى النهاية ، ولكننى فقط أود أن أحيل القارئ الكريم إلى فصل آخر هو « عبدالناصر الرجل والإنسان»* ومجموعة الخطابات والوقائع التى أوردتها والتى تعبّر بصدق عن هذا المكوّن الفكرى والسياسى والاجتماعى وكل ما يمكن أن نخلص إليه من دراسة فلسفة عبدالناصر فى صنع واتخاذ القرارات ، هو التأكيد على مجموعة من العناصر التى شكلت معا « نسق القيم» الذى ارتكز عليه منهج عبدالناصر السياسى وهى :

---

* راجع الكتاب الأول من هذه الشهادة

أولاً: الاستقلال ورفض التبعية ، ولكنهما فى الوقت نفسه لا يشكلان هدفًا أو غاية فى حد ذاتهما بقدر ما يعتبرا وسيلة للتنمية الاجتماعية والرفاهية للشعب.

ثانياً : الانحياز الكامل للفقراء وللأغلبية الساحقة من أبناء المجتمع دون أن يعنى ذلك عداء شخصيًا لأى من الأفراد أو الطبقات داخل المجتمع.

ثالثًا: الواقعية والتفكير العملى فى تناول كل المسائل والمشكلات الصعبة ، فلم يسع عبدالناصر للاصطدام بأى من القوى الداخلية أو الخارجية ، بل كان يعمل باستمرار على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من كل القوى لصالح الأهداف التى حددتها الثورة للنهوض بالمجتمع المصرى ، دون أن يتنازل عن مبادئ الاستقلال والكرامة والوطنية والقومية.

رابعاً : احتلت قيمة «العروبة» موقعاً متميزاً فى نظام القيم الذى تبناه عبدالناصر وثوار يوليو، ولم يكن تبنيهم لهذه القيمة أمرًا طارئاً تفجر بعد قيام الثورة ، بل إن السنوات التى سبقت قيام الثورة ورصدها عبدالناصر فى كتابه «فلسفة الثورة» أكدت على اقتناعهم جميعًا بأن مصر لايمكن أن تحيا بدون العرب ، وأن العرب بدون مصر لايمكن أن يحققوا أى إنجاز.

خامساً : لم تكن السلطة لدى عبدالناصر فى يوم من الأيام وسيلة لكسب الامتيازات أو التحكم فى رقاب البشر ؛ بل هى أداة للخدمة الوطنية والتضحية وبذل كل ما يمكن من جهد وعرق فى سبيل رفاهية المجتمع ... ومن يرغب فى حصر ثروة عبدالناصر ومصادر دخله يوم رحيله سوف يدرك ما تكتسبه هذه النقطة من مصداقية*.

* * *

* راجع ملحق الوثائق بالكتاب الأول من هذه الشهادة

ثانياً

كيف كان عبدالناصر يختار معاونيه

- ١ -

حددت فلسفة عبدالناصر وتكوينه الاجتماعى والفكرى نوعية القرارات التى يمكن أن تتخذ فى إطار مبادئ الثورة ، وتحدد طبيعة المهمة فى كل مرحلة نوعية الأشخاص الذين يمكن أن يلعبوا دوراً فى تحقيق المهمة .. ولقد كان أبرز ما يميز عبدالناصر فى صنع القرارات هو تحديد الهدف بوضوح لكل مرحلة وبالتالى اختيار العناصر الملائمة للمرحلة والقادرين على تنفيذ الهدف ، ولقد تدرجت هذه العملية على مدى تاريخ الثورة كله.

ففى فترة التحضير للثورة كان على عبد الناصر أن يركّز على الأهداف العامة التى يمكن أن تجمع كل الاتجاهات الوطنية حولها من منظور سياسى ، وتأجيل المنظور الاجتماعى إلى مرحلة لاحقة لما يمكن أن يثيره من تباينات بين العناصر القائمة بعملية التغيير السياسى .

وكان أهم العناصر التى ارتكز عليها عمل عبدالناصر فى تشكيل تنظيم الضباط الأحرار هو استقلالية هذا التنظيم عن أى تيار سياسى أو أيديولوجى كان موجوداً على الساحة المصرية فى تلك الفترة مهما كانت درجة قوة أو شعبية هذا التيار ، واتجه فكر عبدالناصر إلى اختيار عناصر يثق فى وطنيتها وقدرتها على مواجهة المخاطر التى تحيط بتنفيذ الثورة وتأمينها ضد أية تحركات مضادة من الداخل أو من الخارج.

ولقد عبر جمال عبد الناصر عن هذه الفكرة فى مناسبات ثلاث مهمة :

كانت المناسبة الأولى فى حوار أجراه مندوب جريدة «سكوتشمان» البريطانية فى بداية الثورة مع عبدالناصر ، وقد وجه المراسل إليه سؤالاً نصه :

« كيف وأنت بهذه التركيبة المتناقضة الغريبة حققت هذا النجاح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وأنت تعلم - وأنت رجل مثالى وقائد للثورة - أنه لا أحد يستطيع أن يقول فيك شئ .. إنك لم تقم بالثورة مستعيناً بعناصر .... - ولم يشأ المراسل أن يكمل السؤال - وفهم عبدالناصر ما يريد أن يقوله ، فأجابه بقوله :

أولاً : لكى تحدث تغييرًا يجب أن تستخدم أشخاصًا يتسمون بالجرأة والرغبة فى المغامرة، وليس كل إنسان ذي قيم بقادر على المغامرة ، أحياناً الإنسان ذو القيم والأخلاق عندما يجد رقبته تحت حد السيف غالباً ما يفكر أو يراجع نفسه ، وليس معنى ذلك أن أستبعده أو أصفه بالخيانة أو الجبن ، فأنت أولاً وأخيراً تتعامل مع بشر من لحم ودم وليسوا من حديد أو جماد ، هؤلاء البشر يملكون العقل ومنهم من يحسن رصد خطواته أو يتردد ، ومنهم من يلعب «الكوتشينة» وآخرون لايقتربون منها ، تلك هى طبيعة البشر .. فيها السلبى وفيها الإيجابى ، ولكن لكى تحدث تغييرًا بهذا الحجم ، وإذا كان هذا التغيير مسلحًا فأنت تحتاج بالدرجة الأولى إلى تشكيل جبهة سياسية تتجمع فى داخلها كل هذه العناصر وهذه النوعيات.

وثانيًا : أنت فى حاجة لكى تجمع كل هذه العناصر التى تؤمن أو توافق على التغيير ، عليك أن تبذل جهدًا لاستقطابها إلى صفك رغم ما قد يكون بينها من تناقضات حتى تضمن النجاح للجبهة كلها ، ولعلمك فقد كانت توجد داخل هذه الجبهة عناصر مدنية مثل أحمد فؤاد الذى كان يعمل قاضيًا وحامد معيط الذى كان يعمل مهندسًا في السكك الحديدية وكلاهما كانت له صلات مباشرة بالضباط الأحرار.

وثالثًا: لابد أن تأخذ فى الاعتبار أن التغيير المنشود قد يحتمل النجاح ويحتمل الفشل ، فإذا فشلت العملية فلماذا تعرض عددًا أكبر للخطر ، يكون علىّ فى هذه الحالة أن أترك بعض العناصر الصالحة للمستقبل ، عسى أن يتكمنوا من استكمال المسيرة فى المستقبل إذا ما تعثرت . ولعلمك فإن عددًا ليس قليلاً من رجال الصف الثانى كانوا فى خاطرى ولم أشركهم فى التنفيذ يوم الثورة حفاظًا على المسيرة ، ولكننى لم أتردد فى إبرازهم والاستفادة من قدراتهم بعد نجاح الثورة ، ومنهم من يعمل معى مباشرة الآن».

أما المناسبة الثانية فقد جاءت فى حوار مباشر بينى وبين الرئيس جمال عبدالناصر فى منتصف الخمسينات ، وقد كان واضحًا منذ فترة مبكرة قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن قيادة تنظيم الضباط الأحرار قد وضعتنى ضمن اهتماماتها ، وما بين اتصال ثلاثة من زملائى من الضباط الأحرار بتكليف من كمال الدين حسين لتيسير إمكانية الحصول على بعض المواد المطلوبة للنشاط الفدائى فى منطقة قناة السويس إلى لقائي الأول مع عبدالناصر خلال التحاقى بفرقة الشئون الإدارية وانتهاء باختيارى سكرتيراً للرئيس للمعلومات، فقد كلفت بالعديد من المهام ذات الحساسية العالية ، وتلقيت غالبية هذه التكليفات من عبدالناصر شخصيًا .. لكن انضمامى إلى تنظيم الضباط الأحرار لم يتم إلا ليلة تنفيذ الثورة بالفعل ، وبدأت المشاركة فى اجتماعات التنظيم فى أعقاب الثورة كما انتظمت أيضًا

فى حضور اجتماعات ضباط المدفعية التى كانت تعقد برئاسة كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة فى منزله فى منشية البكرى فى ذلك الوقت وكذلك تسديدى للاشتراك الشهرى للتنظيم (٢٥ قرشا) والذى كان يحصله البكباشى عبدالحميد بهجت (المستشار التجارى فيما بعد).

ولقد أثار ذلك سؤالاً فى ذهنى آثرت أن أتوجه به إلى عبدالناصر مباشرة عندما أتاح لى موقعى إلى جانبه فرصة مفاتحته فى بعض الموضوعات البعيدة أحياناً عن جوهر العمل المكلف به .

ففى منتصف نوفمبر ١٩٥٦ وفى شرفة مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة المطلة على النيل، وبعد أن هدأت نسبيًا التوترات المصاحبة للعدوان الثلاثى على مصر وبعد أن تم وقف إطلاق النار ، وخلال لقاء مع الرئيس توجهت إليه بسؤال عما يدور فى ذهنى وقلت له :

« سيادتك يافندم اخترتنى على أى أساس؟

فأجاب : هل تذكر لقاءنا الأول عندما قابلتك أثناء دراستك لفرقة الشئون الإدراية ؟ وهل تذكر ما قلته لك يومها ؟ لقد قلت لك إنك ضابط سوف يكون لك مستقبل .. ألم تفكر وتبحث من الذى نقلك إلى المخابرات بعد قيام الثورة بيومين؟ ومن الذى استدعاك يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ ؟ هل كانت لك معرفة سابقة بزكريا محى الدين ؟ فأجبت بالنفى. فواصل كلامه : هل تعرف أحدًا من أعضاء مجلس قيادة الثورة ؟ فقلت له : حتى كمال الدين كان يرسل لى ضباطاً أعرفهم ، لكنى لم أتعرف عليه شخصياً ولم أتشرف بمقابلته إلا بعد حوالى الشهر من قيام الثورة.

فقلت : بس سيادتك لم تضمنى لعضوية التنظيم.

فقال :أنا عارف مكوناتك .. إنت نوعك مستقر .. ويمكن تفيد فى مرحلة الاستقرار وليس فى مرحلة يمكن أن تنجح أو تفشل أو تخيب .. فأنت بدأت حياتك وانتظمت فى مهنتك ، وأنت لا تلعب الورق مع هذا أو تسهر مع ذاك ، وعندما التحقت بالمخابرات طلبت من كمال الدين حسين أن يضمك إلى إحدى خلاياه الرئيسية بعد الثورة ، وكان يحضر معك الاجتماعات أبو اليسر الأنصارى وعبدالمجيد شديد ومحمد أبو الفضل الجيزاوى ومصطفى كامل مراد وسعد زايد وعماد رشدى وغيرهم .. ثم أخذتك لتعمل فى هيئة مراقبة الأداة الحكومية وأنت تعلم تمامًا من هم أعضاؤها ووضعهم بالنسبة للتنظيم والثورة ، وبعد كدة نقلتك إلى القسم الخاص فى المخابرات وأنت تعلم أيضًا ماذا كان يعنى هذا المكتب بالنسبة للنظام ، ثم كان نجاحك هو السبب فى خلق الوشايات الحاقدة ضدك فى عملية قضية المدفعية ، وعندما فكرت فى إنشاء سكرتارية المعلومات

وفى مناقشة مع حكيم (عبدالحكيم عامر) رشح هو شمس بدران أو من يرشحه شمس بدران لتولى هذه المسئولية إلا أننى اخترتك لتولى هذه المسئولية نتيجة تقييمى لصلاحيتك لهذا المنصب» .

ملحوظـــة :

« كانت مجموعة شمس بدران تتردد بصفة مستمرة فى ذلك الوقت على مكاتب القسم الخاص ، والتى كانت فى نفس مبنى إدارة المباحث العامة فى مبنى المجتمع بميدان التحرير ، ثم انتقلت بعد ذلك أيضًا مع المباحث العامة إلى مبنى وزارة الداخلية بلاظوغلى ، وكان القسم الخاص يمثل نافذة على كل ما يجرى داخل البلد ، كان عبدالناصر يعتبر فى ذلك الوقت أن شمس بدران أحد رجاله المخلصين باعتباره أحد أعضاء إحدى خلاياه الرئيسية فى تنظيم الضباط الأحرار ـ وظل هذا الاعتقاد مستمرًا حتى آخر ١٩٦٦ عندما عيّن شمس بدران وزيراً للحربية (أكتوبر ١٩٦٥) ، حيث بدأ يظهر ولاؤه وانحيازه الكامل لعبدالحكيم عامر ، وكان يشاركه فى ذلك كل من عباس رضوان وصلاح نصر وهو ما تأكد عمليًا بعد أحداث هزيمة ١٩٦٧ » ـ انتهت الملحوظة.

ولاشك أن احتفاظ عبدالناصر بشخصيات بعينها ذات صفات قدّرها هو وعمل على عدم إشراكها فى أحداث ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كان أمرًا مخططًا ولم يكن يتم بصورة عشوائية.

أما المناسبة الثالثة فقد وردت خلال لقاء عبدالناصر بسامى الدروبى سفير سوريا الأسبق فى مصر ، والذى اختاره ليكون أحد من يتولون تاريخ ثورة يوليو ٥٢ عبر عدة جلسات عقدها معه فى استراحة المعمورة بالإسكندرية فى منتصف شهر أغسطس ١٩٧٠ وقبل رحيله بحوالى شهر ونصف ، وكانت هذه اللقاءات تعتمد على سرد الرئيس لكل أحداث الثورة منذ تبلورت فكرتها قبل إنشاء تنظيم الضباط الأحرار ووصولًا إلى تاريخ اللحظة التى كانا يجتمعان فيها أى أغسطس ١٩٧٠ . وقد حضرت معهم جلستين حدد الرئيس فى الأولى الخطوط العامة للقضايا التى ينوى التحدث فيها وفى الثانية ركّز على كيفية اختياره لمختلف العناصر التى شكلت معه قيادة تنظيم الضباط الأحرار وقيادة الثورة فيما بعد، وفلسفة التغيير الذى ينشده ، ثم منعتنى مشاغلى وتكليفات الرئيس لى عن حضور باقى الجلسات سواء مع سامى الدروبى أو مع ديااللو تيللى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية الذى اصطفاه عبدالناصر أيضًا للتحدث معه حول نفس الموضوع ، وكانت لقاءات كل منهما مع الرئيس على انفراد ، ومما يؤسف له أن هذه المقابلات لم تُسجل لأسباب فنية حالت دون إمكانية التسجيل نظرًا لصوت أمواج البحر وصفير الرياح فى المكان الذى كانوا يجلسون فيه.

جاء فى حديث عبدالناصر الأول مع سامى الدروبى:

« كان لابد من إحداث تغيير جذرى فى الخريطة الاجتماعية لمصر، والتى كانت قد وصلت إلى أقصى درجات انحدارها فى عام ١٩٥٢، لقد كان الحكم غارقًا فى الفساد بأقصى درجة، والحكم هنا يشمل كلاً من القصر أى الملك وحاشيته والحكومة وقيادات الأحزاب التى انشغلت بمعاركها الخاصة وتجاهلت المصلحة الوطنية العامة ، وكانت المعركة محتدمة بين المجموعات الفدائية وبين الإنجليز فى منطقة قناة السويس ، لكن الحكومة وعناصر الإنجليز داخل البوليس السياسى المصرى كانوا يساهمون فى اعتقال الفدائيين والقبض على العناصر الوطنية من السياسيين من كل الاتجاهات، وتزايد حالة السخط الشعبى بسبب الضغوط الاجتماعية والمعيشية والتى أدت فى بعض الأحيان إلى انقضاض الفلاحين على قصور بعض كبار ملاك الأراضى فى الريف وتزايد ظاهرة الإضرابات التى شملت كل الفئات من طلبة وعمال بل وشملت أيضًا إضرابًا لضباط البوليس تم فى حديقة الأزبكية بالقاهرة مرتين فى بداية الخمسينات ، ولجأت السلطة إلى استخدام العنف فتكونت مجموعات شعبية تبادل العنف بالعنف دفاعًا عن أنفسهم ، مما هدد بدخول فى مواجهة دموية ، لاتعرف نهايتها أو مصيرها وفقط تهدد البلاد بالضياع.

وكان لابد من إحداث تغيير جذرى فى الخريطة الاجتماعية لمصر ، ولكن القضية الأساسية هى إحداث التغيير المطلوب من خلال بلورة عدد من القضايا العامة التى تنبثق عن دوافع وطنية بالدرجة الأولى لضمان توفير الإجماع حول القرار وضمان النجاح فى مرحلة التنفيذ ، ولو كنت طرحت منذ البداية قضية التحول الاجتماعى أو قضية القومية العربية لدخلت فى دائرة عقيمة من الجدل والاختلاف ، ولما أمكن تنفيذ الثورة أو الوصول إلى النجاح الذى تحقق فعلاً فى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، لكن ما طرح فى البداية كانت قضايا مثل: الملك ـ الفساد ـ الإنجليز ـ الإقطاع ـ الأحزاب السياسية .. وهى كلها قضايا لايختلف إثنان على ضرورة حسمها ومهما كانت الأخطار ، ومهما اختلفت الميول والاتجاهات التى يتبناها أى مصرى وطنى.

كان هذا عنصر الضمان فى توفير الالتقاء ، ومن ثمّ توفير القدرة على التحرك لتحديد الهدف . لقد كانت التركيبة غريبة فى حقيقتها ، وكانت الجبهة التى تحدثت عنها تضم فى داخلها عناصر يمينية، وأخرى يسارية، وثالثة لاتفكر إلا فى شئ واحد فقط هو طرد الإنجليز من مصر ، بينما تفكر أخرى فى طرد الملك وتصفية الأحزاب ، وكان هناك أشخاص يأتلفون معنا ولكنهم كانوا ينفذون مخططًا يحقق أهداف تنظيمات ارتبطوا بها فى السابق ، وكان كل هم هذه التنظيمات هو احتواء الثورة والاستفادة بنتائج تحرك التركيبة المنفذة لها لتحقيق أهدافهم الخاصة التى لم تمكنهم قدراتهم الخاصة من تحقيقها منفردين.

والغريب أنه كانت هناك فى القوات المسلحة عناصر معروفة بأنها عناصر « فاقدة» كما نسميها بلغتنا العسكرية، وقد ساعد ذلك كله على تحقيق المفاجأة .

- ٢ -

لقد حرص جمال عبدالناصر فى هذه المرحلة بألا يسمح للخلافات العقائدية أو السياسية بعرقلة السير ؛ وذلك عن طريق خلق قاسم مشترك بين الجميع، يتمثل فى توافق مواقفهم على جعل مصر حرة . وعمل منذ البداية على مقاومة فكرة عبادة الزعيم ، وهى الصورة التى كانت منتشرة فى أحزاب وجماعات ما قبل يوليو ؛ مثل حسن البنا فى جماعة الإخوان المسلمين ، وأحمد حسين فى حزب الفتاة ، ومصطفى النحاس فى داخل حزب الوفد .

وكان عبدالناصر اتساقا مع نفس هذه المواقف صاحب ترجيح فكرة اختيار محمد نجيب كقائد للثورة ، بترشيح من عبدالحكيم عامر وصلاح سالم - وكان هناك مرشح آخر هو اللواء أحمد فؤاد صادق الذى اعترض على ترشيحه أنور السادات، وهو موضوع سأتناوله تفصيلاً فى مكان آخر من هذه الشهادة - رغم أنه لم يشترك فى التحرك ، أو ينضم لتنظيم الضباط الأحرار .

لقد كان محمد نجيب وبحكم موقعه فى الجيش وبحكم اتصالاته يعلم أو يرى أن انقلابًا سوف يقع ، ووفقًا للخطة كان مقررًا أن يظل فى بيته بعيداً ، نظرًا لأنه كان معروفًا تمامًا للسلطة السياسية ولأجهزة الأمن ، وقد يثير اشتراكه الفعلى فى أى عمل شكوك هذه الجهات، وقد يؤدى إلى إحباط التحرك فى مهده ، ومع أن الضباط من أعضاء التنظيم كانوا ينظرون إلى نجيب بتقدير واحترام إلا أنه لم ينضم لعضويته إلا بعد نجاح الثورة، وكان جمال عبدالناصر قد أجرى معه أكثر من اتصال بطرق مباشرة أو غير مباشرة ، وكان أولها فى ديسمبر ١٩٥١ أثناء عملية انتخابات نادى ضباط الجيش.

هكذا كان اختيار جمال عبدالناصر لأعضاء تنظيم الضباط الأحرار مرتبطًا بمعيار أساسى هو الاستعداد للتضحية بالنفس ، وتبنى القضية الوطنية فى إطارها العام أى القضاء على الاستعمار والفساد فى الداخل ، والانتقال بالمجتمع من مرحلة التدهور فى بنائه القيمى والأخلاقى إلى مرحلة جديدة تؤهله للبقاء والاستقرار .

من هنا أيضًا جاء القرار الثانى الذى توافقت عليه جميع عناصر الثورة حيث شهدت علاقاتهم جميعًا تفاهمًا كبيراً حول القضية الوطنية ، وقد طرحت فى مرحلة التخطيط النهائى لتنفيذ الثورة قضية محورية هى اختيار آليات التنفيذ ، وكان إصرار عبدالناصر

على أن تكون الثورة بيضاء ، يتم فى إطارها الابتعاد تمامًا عن الإقدام على أية عمليات اغتيالات أو إهدار للدماء ، وكان من رأيه عن اقتناع ـ وهى مقولة كان يرددها باستمرار فيما بعد فى كل الأزمات التى قابلت الثورة سواء فى الداخل أو فى الخارج « إن الدم يؤدى إلى مزيد من الدم » ـ وقد تغرق البلاد فى مواجهات دموية يصعب وقفها ، وتدفع إلى تأليب الرأى العام العالمى ضد الحركة الثورية فى أيامها الأولى.

وكانت هناك آراء داخل تنظيم الضباط الأحرار تصر على التخلص من الملك فاروق باعتباره رأس الفساد ، ومنعًا لأى تحرك مناصر له من الداخل أو من الخارج كما طرح البعض فكرة تقديمه للمحاكمة ، لكن جمال عبدالناصر ـ الذى كان قد انتخب رئيسًا للتنظيم لأكثر من مرة ـ عارض فكرة التخلص من الملك فاروق كما تحفظ على محاكمته بالنظر لاحتمال استغراق المحاكمة وقتاً طويلاً يخشى خلاله أن يتحرك أنصار الملكية فى الداخل للقيام بثورة مضادة ، وقد تجر إلى تدخل خارجى لمساندة هذه الفئة ومن ثمّ فقد اتفق الجميع ـ برغم عدم تعاطفهم مع الملك ـ على الصيغة التى نفذت بالفعل وهى توقيعه على وثيقة التنازل عن العرش سلميًا لصالح ابنه أحمد فؤاد كمرحلة انتقالية قبل إلغاء الملكية وإعلان النظام الجمهورى بعد ذلك.

أما القرار الثالث الذى وافق عليه تنظيم الضباط الأحرار بزعامة جمال عبدالناصر، فقد تمثل فى إغلاق الطريق أمام هيمنة أى من الأحزاب أو الحركات السياسية على الثورة، والعمل على احتوائها لصالح هذه التنظيمات.

لقد تملّكت جمال عبدالناصر منذ بداية الأربعينات الرغبة فى التغيير بعد أن استوعب الظروف المعيشية والاجتماعية والسياسية التى كانت سائدة فى مصر ، وقد تضاعفت هذه الرغبة لديه فى عام ١٩٤٨ بعد أن لمس الموقف داخل القوات المسلحة بصورة أكثر وضوحًا، وقال جملته المشهورة : « إن حربنا فى الداخل وليست فى الخارج ».

بدأ جمال عبدالناصر نتيجة لذلك فى الاتصال بالتيارات والعناصر الحزبية والسياسية المختلفة فى الساحة المصرية وكان من بينها ثلاثة تيارات أساسية هى :

مصر الفتاة والشيوعيون والإخوان المسلمين وعدد من الأحزاب الأخرى ، ولم ينخرط عبدالناصر فى عضوية أى من هذه التنظيمات ، لكن هدفه كان هو التعرف عليها من الداخل وجس نبضها ومدى قدرتها فى إطار من السرية والانضباط ، ولكنه اكتشف أن لا فائدة من هذه الاتصالات فلم يكن هدف هذه التنظيمات إحداث التغيير بقدر ما كان هو محاولة الاستفادة من الأوضاع القائمة واستثمارها.

كان لحزب مصر الفتاة على سبيل المثال شعبية وقدرة على الانتشار والتحرك فى الأوساط المختلفة ، فتم الاتصال بالعناصر التى كانت منتمية للحزب الوطنى المصرى

الذى انبثق عنها وكان يمثله فتحى رضوان وأحمد حسين ومجموعة من الشخصيات السياسية ، وقد أسفرت هذه الاتصالات عن تشكيل الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار التى كانت تضم الشيوعى والإخوانى ومصر الفتاة وبعض القريبين من حزب الوفد أو عناصر كانت تستطيع أن تشكل قناة تفتح على حزب الوفد.

وكان ذلك قبل قيام الثورة بعام واحد ، وبدأ الإخوان المسلمين فى التحرك لمحاولة احتواء التنظيم والسيطرة على توجهاته وهو ما كان يرفضه عبدالناصر وغالبية ضباط التنظيم ؛ ومن ثم فقد عقدت الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار اجتماعًا قررت فيه بالإجماع وضع عناصر الإخوان المسلمين أمام مسئولياتهم وخيّرتهم إما الانضمام تحت لواء تنظيم الضباط الأحرار الذى يمثل جميع المصريين أو أن تكون الهيئة التأسيسية فى حل من تنفيذ القرار الذى اتخذته بالفعل ؛ وكان هو إبعاد جميع الضباط المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين من عضوية التنظيم ، ونفذ هذا القرار قبل قيام الثورة بستة أشهر ، كما طبق نفس القرار بعد ذلك على عدد من الأعضاء المنتمين للحزب الشيوعى المصرى فى الوقت الذى قبلت عناصر من «حدتو» الالتزام بالقرار .

هكذا كانت قرارات تنظيم الضباط الأحرار فى تلك المرحلة مرتبطة بعدة أهداف أساسية تدور كلها فى إطار إحداث التغيير المنشود بصورة سلمية بيضاء ، وبما يؤكد استيعاب زعامة التنظيم لكل الظروف والمكونات الثقافية والاجتماعية التى تعيشها مصر ، وتطلعت إلى توفير كامل الإرادة الحرة فى اتخاذ القرارات بعيدًا عن أية مؤثرات أو محاولات للاختراق سواء من الداخل أو من الخارج.

إن ذلك المنهج قد امتد تأثيره وتأكد فى عديد من المناسبات على مدى فترة حكم الرئيس جمال عبدالناصر بالكامل حيث تتمثل نقطة البداية فى كل مرة فى تحديد الهدف بوضوح ، ولاشك أن أكثر ما يميز نهج عبدالناصر قبل الثورة أو بعدها هو وضوح الرؤية الاستراتيجية البعيدة ثم يليها توفير كل المعلومات اللازمة من عديد من المصادر التقليدية وغير التقليدية ، المنظورة وغير المنظورة .. فكلما كانت كمية المعلومات كثيرة توفرت القدرة على اتخاذ القرار الصحيح فى التوقيت الملائم ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى حسابات النتائج المتوقعة الإيجابى منها والسلبى ، فليس هناك قرار أو تصرف سياسى معين يحظى بإجماع شعب بأكمله ، ولكن معيار النجاح يكمن دائمًا فى تفوق قاعدة المستفيدين بصورة حاسمة على عناصر المضارين من أى قرار.

تلك قضايا ومعايير سوف أتعرض لها تفصيلاً فيما بعد من خلال أمثلة عملية فى اتخاذ القرارات الكبرى أو فى بعض الموضوعات التى ستفرد لها فصولاً خاصة مستقلة كقضية الوحدة بين مصر وسوريا وكما أسلفنا فى قضية تأميم شركة قناة السويس، وغيرها ...

وبالطبع عندما نتحدث عن أسلوب الرئيس جمال عبدالناصر فى اختيار معاونيه أو التعامل مع معارضيه فلابد أن نتطرق لأسلوبه فى اختيار العناصر الفنية للمناصب أو المواقع المختلفة فى الدولة من خارج دائرة تنظيم الضباط الأحرار ، فقد ارتكز هذا الأسلوب على كثير من المعايير الموضوعية وعناصر الكفاءة الشخصية بعيدًا عن ما يميل البعض إلى تسميته « بأهل الثقة وأهل الخبرة» حيث اعتمد النظام السياسى فى مختلف مراحله على عدد لايحصى من ذوى الخبرة والكفاءة الفنية فى إنجاز أهداف الثورة فى كل المجالات وكل المواقع ، ويشهد على ذلك برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية الذى توج بخطة التنمية الخمسية ١٩٦٠ ـ ١٩٦٥ ، والبرنامج النووى ـ وهو ما سأفرد له فصلاً خاصًا فى هذه الشهادة ـ وإصلاح النظام التعليمى وتطوير الجهاز الإدارى فى مصر... وغيرها من مختلف القطاعات.

وعلى سبيل المثال فقد كانت توجيهات الرئيس عبد الناصر تقضى بأن تعد قوائم تضم ترشيحات بالعناصر التى تصلح للانضمام إلى الوزارة فى كل مرحلة أو مناصب الدولة العليا والقيادية فى القطاعات الأخرى المختلفة، علاوة على مناصب الحكم المحلى من مستوى المحافظين ومن يليهم فى السلم الوظيفى ، على أن يدرج بها ما لايقل عن ثلاثة مرشحين لكل موقع بحيث يتم الاختيار من بينهم للأكثر تلاؤمًا مع الأهداف المطلوب تحقيقها فى كل مرحلة.

وكان الرئيس جمال عبدالناصر يدقق فى قوائم الترشيح ويفحص بدقة المعلومات المسجلة عن كل مرشح ويسترجع خلفيته الشخصية عما يعرفه هو شخصيًا ، وعلى سبيل المثال أعرض فيما يلى مشروع تعديل وزارى سجله عبدالناصر بخط يده فى عام ١٩٦٢ ، وإن لم ينفذ كله . (أنظر القسم الخاص بالوثائق).

وإذا كانت المؤسسة العسكرية قد عزلت نفسها عن هذه المعايير قبل ١٩٦٧ فقد حرص عبدالناصر على قلب كل المعايير التى كانت متبعة فى السابق لشغل المواقع الرئيسية فى القوات المسلحة ، وفرضت عناصر الكفاءة والعلم والاحتراف العكسرى نفسها بقوة على كل اختيار تعرض له داخل القوات المسلحة بل أكثر من ذلك ، كان لدى عبدالناصر خطة كاملة للشكل والهيكل الوظيفى الذى يجب أن تكون عليه القوات المسلحة قبل خوض معركة تحرير الأرض ، وكانت هناك أسماء بذاتها يجرى إعدادها لتولى مواقع القيادة فى المراكز القيادية والحساسة قبل بدء المعركة بوقت كاف ، وكان قد بدأ فعلاً فى تنفيذ هذا المخطط اعتبارا من منتصف ١٩٧٠ ، وعلى وجه التحديد من يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٧٠ ، حيث فوتح بعض هؤلاء القادة فعلاً فى تحضير أنفسهم لتولى قيادات بعينها، وفى الوقت نفسه كانت تتم الخطوات التنفيذية للباقين الذين كانوا سيتولوا مراكز قيادية

أو حساسة أخرى ، ومن ذلك وعلى سبيل المثال فى رئاسة الأركان كان سيتولاها محمد حافظ إسماعيل، والذى أمضى فترة تأهيل فى رئاسة المخابرات العامة ليكون على اتصال بالأحداث من ناحية ، ومن ناحية أخرى ليكون فى الصورة من أسلوب العمل اليومى فى مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية ، وذلك لتولى المكان الذى كان يشغله الشهيد عبدالمنعم رياض ـ وقد فوتح فى ذلك .

وفى باقى الأسلحة كان يعد لقيادة وحداتها الضاربة الرئيسية كل من الضباط عبدالمنعم واصل ـ وعمر أحمد خطاب ـ وعلى عبدالخبير ـ وعبدالمنعم خليل ـ وحسن البدرى ـ ومصطفى الجمل ومحمد حسنى مبارك ـ لتولى قيادة القوات الجوية ، ـ وقد فوتح فى ذلك ـ وعدلى حسين سعيد ـ ومحرز مصطفى عبدالرحمن ـ وعبد القادر حسن وعبدالفتاح عبدالله ـ ومحمد إبراهيم سليم ـ وجمال محمد على ـ ومرسى عبدالباقى ـ وأحمد زكى عبد الحميد ـ وعمر جوهر ـ وصبحى إسكندر ـ ومحمد سعيد بكر ـ وأحمد داود حجازى ـ ومحمد نور الدين عفيفى وفؤاد حلمى السماع وفتحى عبدالله النمر وفاروق فهمى بشير وممدوح إسماعيل وعصام فضلى وعادل سوكة ومحمد على فهمى ـ الذى تولى فعلاً قيادة الدفاع الجوى ـ ورؤوف أحمد فهمى ومحمد على متولى والسيد حمدى وبهيج الكردانى ومحمد عبدالحليم أبو غزالة وإبراهيم سلامة وحسن أحمد الكاتب وعبد رب النبى حافظ ومحمد نبيه السيد وصبحى الملاح وحسن عبدالغنى وعادل على السيد وفاروق محمد محمود وأحمد عبدالغفار حجازى وعبدالرحمن فهمى وفوزى فهمى ومحمد أمين عبدالوهاب وفاروق فهمى سالم وعبدالعاطى أبو سيف وصلاح السعدنى وعادل إبراهيم محمد وعبدالخالق مطاوع مطاوع وعبدالعزيز بدر وخليل خميس وعبدالستار مجاهد وباقى زكى يوسف وعبدالحليم .... (مهندس قطعت أطرافه فى إحدى تجارب استخدام المياه فى نسف السد الترابى) وغيرهم.

وكانت المعرفة الشخصية لجمال عبدالناصر ببعض العناصر وما توفره أجهزة المعلومات ومؤسسة الرئاسة من خلفيات دورٌ مهم فى ترجيح الاختيار الذى يجرى عادة بعد الاطلاع على الملف الوظيفى لكل شخص أو أية ملفات أمنية (موثقة وليست على طريقة نمى لعلمنا) ، أو فنية أو علمية موجودة ، ثم اللقاء الشخصى المباشر مع الرئيس عبدالناصر، أو أى من كبار معاونيه.

ـ ٣ ـ

وقضية اختيار المعاونين الملاصقين للرئيس جمال عبدالناصر تثير معها مقولة « أهل الثقة وأهل الخبرة» ، والتى طالما تغنى بها منتقدو ثورة يوليو والنظام الناصرى ككل ، وأود أن أؤكد رفضى لهذه المقولة شكلا وموضوعاً ، فلم يكن كل «عسكرى» هو أهل ثقة ، فكم من العسكريين حظوا بالثقة الكاملة، ومع ذلك فقد خانوا الأمانة وخانوا الفكرة وفقدوا الثقة، ولم يمنع ذلك بالطبع أن العناصر العسكرية التى انتمت إلى الثورة ووضعت رقابها على أكفها ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وساندت الثورة حتى مرحلة اكتمال المسيرة كانوا على درجة عالية من الإخلاص والكفاءة.

وينطبق نفس القول على القطاع المدنى والعناصر التى استعانت بها الثورة من خارج القوات المسلحة ، وكان حرص قيادة الثورة وفى مقدمتهم جمال عبدالناصر على الاستعانة بكل كفاءة ممكنة لدفع مسيرة التنمية التى استهدفتها الثورة فى كل المجالات ، ولم تضع قيودًا من أى نوع على التعاون معها ، وفى بداية الثورة على سبيل المثال كانت هناك العديد من العناصر والتى كانت تنتمى لأحزاب أو تيارات سياسية أو اتجاهات أيديولوجية سابقة، ولكنها كانت فى الوقت نفسه تحمل خبرات متميزة وبخاصة فى المجالات القانونية أو الإقتصادية أو الاجتماعية أو الزراعية والتعليم وغيرها من المجالات ، فاتجهت الثورة للاستفادة من هذه الخبرات بأقصى قدر ممكن واستمر هذا النهج على مدى الثمانية عشر عاماً ، وأستطيع أن أحصى مئات الأسماء التى تولت مسئولية العمل العام داخل الوزارة أو التنظيم السياسى أو المؤسسات المختلفة ترشحها خبراتها وكفاءتها فقط ، وأذكر فى هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر :

محمود فوزى ـ حلمى بهجت بدوى ـ وليم سليم حنا ـ كمال رمزى إستينو ـ محمد فؤاد جلال ـ نور الدين طراف ـ فتحى رضوان ـ أحمد عبده الشرباصى ـ عباس عمار ـ على الجريتلى ـ عبدالرزاق السنهورى ـ مصطفى خليل ـ عزيز صدقى ـ عبدالعزيز حجازى ـ سيد مرعى ـ عبده سلام ـ محمد لبيب شقير ـ محمد الخواجة ـ أحمد الخواجة ـ د.عبدالعزيز السيد ـ أ.عبدالعزيز السيد ـ أحمد محرم ـ محمد البهى ـ حسين خلاف ـ عزت سلامة ـ نزية ضيف ـ عبدالمنعم القيسونى ـ حسن عباس زكى ـ إبراهيم زكى قناوى ـ محمد عوض القونى ـ محمد حلمى مراد ـ حسين سعيد ـ إبراهيم شكرى ـ عصام الدين حسونة ـ أحمد حسن ـ أحمد حسن الباقورى ـ عبدالوهاب البرلسى ـ أحمد بهاء الدين ـ ذو الهمة الشرقاوى ـ حامد معيط (من تنظيم الضباط الأحرار وهما مهندسان فى السكة الحديد) ـ أحمد فؤاد (من تنظيم الضباط الأحرار وهو قاض وليس عسكريًا)

ـ عبدالمعبود الجبيلى ـ محمود أمين العالم ـ فؤاد مرسى ـ إسماعيل صبرى عبدالله ـ محمد حسنين هيكل ـ عبدالرزاق صدقى ـ جندى عبدالملك ـ موسى عرفة ـ أحمد نجيب هاشم ـ أحمد المحروقى ـ محمد النبوى المهندس ـ حكمت أبو زيد ـ أمين حلمى كامل ـ سليمان حزين ـ عبدالخالق الشناوى ـ أحمد مصطفى ـ محمد حافظ غانم ـ على زين العابدين صالح ـ محمد بكر أحمد ـ محمد صفى الدين أبو العز ـ ضياء الدين داود ـ عبدالعزيز كامل ـ عزيز أحمد يسن ـ وآخرون غيرهم ، كما يضيق المجال بحصر أمثلة منهم من الصفوف الثانية.

وأريد هنا أن أستطرد فى عرض موضوع يؤكد وجهة نظرى، ألا وهو موضوع إنشاء المؤسسة الاقتصادية فى مصر سنة ١٩٥٧ . فعندما أنشئت المؤسسة الاقتصادية تولى رئاستها أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة هو السيد حسن إبراهيم ، وكان المدير العام والدينامو والمحرك الأساسى هو محمد صدقى سليمان ، ومعهما مجموعة من الخبراء والفنيين والإداريين والاستشاريين أداروا المؤسسة بكفاءة مشهودة . ومحمد صدقى سليمان أهل خبرة وأهل ثقة فى نفس الوقت . وفى موضوع أهل الثقة وأهل الخبرة هل يستعين صاحب العمل ، أى صاحب عمل ـ بأى شخص موضع ثقة فقط أو أهل خبرة فقط أم لابد أن يتوافر الشرطان معًا لنجاح العمل ؟ .

ومن ناحية أخرى هناك تساؤل يلح علىّ : هو هل رجال القوات المسلحة مصريون أم أجانب ؟ أكاد أقول إن المقصود بإثارة هذه المقولة هو إحداث نوع من الفتنة ، لماذا ؟ هل إذا كان لأحد الأشخاص ابن فى القوات المسلحة ضابط مثلاً ، هل يلفظه لمجرد أنه ضابط وعسكرى ؟ إن الضابط هذا يدير وحدة قتالية هدفها فى النهاية الاستشهاد وهو أبلغ عن الثقة والخبرة معًا . إن العسكرى إنسان مؤهل ودرس علم وفن إدارة البشر وهى ليست بالأمر السهل ، إذا كان هذا الضابط مهندسًا مثلاً ، يكون عنده الخبرة والثقة فى نفس الوقت.. ضابط مهندس ، وضابط طبيب ، هؤلاء لايقلون عن المهندس أو الطبيب العادى.. بل بالعكس فلدى العسكرى منهم خبرة إضافية فى مجالات أخرى أقلها الإدارة سواء للأفراد أو للوحدات ، والعسكرى لديه أيضاً خبرتان : خبرة استشارية وخبرة إدارية، وللعلم فإن الإحصائيات التى صدرت عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء تفيد بأن العسكريين المصريين الذين عملوا فى الإدارة نسبتهم إلى المديرين ٥٪.

دعنا نبحث مسألة أهل الثقة وأهل الخبرة بأسلوب علمى . ففى رأيى أن أهل الثقة هم من يستطيعون أن ينفذوا السياسة العامة فى الموقع الذى تختارهم فيه دون الخروج عن الخط السياسى ، أما أهل الخبرة فهم من يعطونك الخبرة الفنية كل فى مجاله مستندين

إلى النظريات التى قد تتعارض مع التطبيق العلمى فى بعض الأحيان ، ربما قد لايحقق الهدف السياسى .

وعموماً وفى النهاية فإن القرار دائماً هو القرار السياسى ، وإن أكبر الشركات والمؤسسات فى العالم المتقدم يتولى أمورها سياسيون بالدرجة الأولى ومع ذلك فإن أهل الثقة ـ حسبما أفهم ـ الذين أداروا المشاريع المصرية سواء بعد التمصير أو بعد التأميم كانوا فى الغالب يجمعون الصفتين معًا كأهل ثقة وأهل خبرة ، فأغلبهم كانوا من المهندسين أو الأطباء أو الصيادلة وغيرهم ، والأمثلة على هؤلاء تنطبق على كل من :

محمد صدقى سليمان ـ سليمان متولى ـ محمود يونس ـ فتحى رزق ـ عبدالوهاب البشرى ، مؤسس الصناعات الحربية والصناعات المدنية المتفرعة منها ـ أحمد توفيق البكرى ـ محمد البديوى فؤاد ـ عبدالحميد أبو بكر ـ محمد عزت عادل ـ محمد محمود نصار ـ محمد عبدالوهاب شكرى ـ فؤاد الطودى ـ محسن إدريس ـ حلمى السعيد ـ وجيه أباظة ـ كمال هنرى أبادير ـ أحمد فؤاد ـ وغيرهم الكثيرون ، كلهم أداروا مواقع غاية فى الأهمية والحساسية والتعقيد، فماذا كانت نتيجة وحصيلة إدارتهم وقيادتهم لهذه المواقع؟ وبعضهم ما زال حتى اليوم يدير مؤسسات حيوية واستراتيجية فى الدولة.

ولماذا نذهب بعيداً عن حقيقة أمر فى غاية الأهمية ألا وهو سكرتارية الرئيس للمعلومات، التى لايستطيع أحد أن ينكر أو يناقش فى كونها كانت من أخطر وأكثر الأجهزة حساسية فى تجربة ثورة ١٩٥٢ ، أقول إن هذه السكرتارية منذ أن بدأ تشكيلها سنة ١٩٥٥ وحتى مايو ١٩٧١، لم يشغل فى أى منصب فيها على مدى التطورات التى مرت بها أى عسكرى لا من القوات المسلحة ولا من الشرطة سوى سامى شرف . والضباط الأحرار الثلاثة أحمد المناوى وبهى الدين بدر وأحمد رؤوف أسعد ، الذين ندبوا للعمل فيها لم تتجاوز فترة ندبهم الشهور الأربعة سنة ١٩٦١ ، وكان ندبهم لأسباب أمنية فقط ولم يكونوا من صلب الهيكل الوظيفى للسكرتارية بل كانو يعملون من خلال مكتب السكرتارية الخاصة لرئيس الجمهورية لاستلام البريد ووضعه على مكتب الرئيس فى منشية البكرى ثم تجميع البريد بعد العرض لإعادته إلى سكرتارية الرئيس للمعلومات التى كان مقرها فى مبنى رئاسة الجمهورية فى مصر الجديدة فى ذلك الوقت ، وعندما انتقلت سكرتارية الرئيس للمعلومات إلى منشية البكرى ليلة ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ انتفى الغرض من ندب هؤلاء الضباط لوجودى بشخصى طول الوقت فى منشية البكرى وعينوا كمعاونين للسكرتير العام لرئاسة الجمهورية بالقبة . وكان جميع العاملين فى سكرتايرية الرئيس للمعلومات من الفنيين والإداريين مدنيين.

ولقد نجحت مصر على سبيل المثال فى توفير بنية أساسية قوية وملائمة لظروفنا فى مجال الطاقة النووية اعتماداً على العناصر المصرية وحدها وبدفع وقيادة الثورة ، ونفس الوضع فى مجال التخطيط الاقتصادى والإجتماعى ، وقد جمعت كل هذه العناصر إلى جانب إخلاصها ووطنيتها خبرة ومعرفة عميقة كل فى مجال اختصاصه ، وكما يقول محمد محمود الإمام - أحد الأوائل الذين استعانت بهم الثورة فى مجال التخطيط مع إبراهيم حلمى عبدالرحمن وأحمد على فرج ، يقول : « إن هذه الخبرات الفنية ذات القدرات العالية فى تخصصاتها كانت تنقصها الرؤية الإستراتيجية التى تحدد كيفية توظيف هذه الخبرات لصالح الوطن ككل ، ومن ثم كان مطلوبًا من قائد الثورة أن يقدم هذه الرؤية الإستراتيجية فى كل المجالات ، وكانت تلك هى مهمة جمال عبدالناصر والمجموعة المشاركة فى تنفيذ الثورة وإرساء نظامها ، وبغير ذلك تبقى الخبرات فى إطار نظرى يجعلها مشدودة إلى مناهج دراسية تلقتها سواء من الغرب أو من الشرق دون أن تعكس ممارستها بوضوح وصدق هموم الوطن والمواطنين».

■ ٤ ■

ومع ذلك فكم الاتهامات التى وجهت لنظام عبدالناصر ولعبد الناصر شخصياً بعد رحيله سواء بالديكتاتورية والانفراد بالقرار وإقامة نظام سلطوى أو بانتشار مقولة «أهل الثقة وأهل الخبرة» ، تعبيراً عن التفرقة بين العسكريين الذين ينتمون إلى القوات المسلحة وبين المدنيين الذين كان عليهم أن ينصاعوا لقرارات الفريق الأول فى كل الظروف . ولعل هذه الاتهامات تحتاج إلى مزيد من المناقشة الموضوعية الهادئة وأمامنا شهادات الكثيرين فى توصيف حال مصر قبل الثورة ومفهوم الحكم لدى عبدالناصر ، ومواقفه المتكررة من قضية الديموقراطية والديكتاتورية ربما نتعرض لها فى مواقع أخرى من هذه المذكرات .

وسوف أكتفى فى هذه المرحلة بعرض شهادة الكاتب الأمريكى المشهور «ستيوارت آلسوب» التى نشرها فى جريدة «شيكاغو صن» قبل قيام ثورة ٥٢ مباشرة حيث جاء فيها : « إذا كانت بريطانيا قد استطاعت فيما مضى أن تحافظ على نفوذها فى مصر بحلف الباشاوات وجعلهم أصحاب نفوذ وبرشوتهم بعد ذلك ليكونوا مجرد أداة لتسهيل مصالحها الاستعمارية إلا أن هذه الطريقة لم تعد عملية ولامجدية اليوم . إن الشعب الفقير قد أخذ يستيقظ ويشعر بالضيق الذى يلحق به . إن الحديث عن انتعاش الديمقراطية فى بلد كمصر تعيش فيه أغلبية الشعب بمعيشة أحقر من عيشة الحيوان هو مجرد لغو فارغ . إن مصر لاتحتاج إلى الديموقراطية، بل تحتاج إلى رجل مثل كمال أتاتورك ليقوم

بالإصلاحات الضرورية واللازمة للبلاد. لكن مشكلة مصر الحقيقة هى فى كيفية العثور على الديكتاتور ، فلا يوجد بين رجالها من لديه المؤهلات اللازمة للديكتاتور».

هذه الشهادة من كاتب غريب عن مصر وصدرت فى وقت كان لدينا فيه مؤسسات دستورية ومجلس نواب ومجلس شيوخ وأحزاب ومجلس للوزراء وقضاء شريف وصحافة تقول ما تريد ، لكن السلطة العليا كانت للإنجليز أولاً ثم للملك ثم لطبقة من الباشاوات تتغلغل فى كل هذه المؤسسات وتفرض هيمنتها عليها ، ومن ثم جاءت العملية الديموقراطية مجرد استعراض للعضلات ومبارازات كلامية ، وفى الوقت نفسه تعبيراً عن مصالح محددة لايمكن المساس بها بأى حال مهما كانت الظروف.

وعندما قامت الثورة وطرحت أهدافها أعلنت مبادئها وأصرت عليها ، أعلن جمال عبدالناصر تبنيه لفكرة الديموقراطية وعودة العسكريين إلى الجيش .. وقع الخلاف بسبب ذلك داخل مجلس قيادة الثورة ، وآثر جمال عبدالناصر أن يقدم استقالته ويعود إلى بيته مؤكداً أن الانغماس فى الحكم سوف يدفع بهم إلى تقديم ديكتاتورية جديدة ، ويشرح السادات هذا الموقف بوضوح فى خطاب ألقاه فى الذكرى الأولى لرحيل عبدالناصر فى سبتمبر ١٩٧١ حيث قال :

« قامت الثورة سنة ٥٢ وقبل أن تقوم الثورة للحق والإنصاف وللوفاء كان هناك ما يسمى بالهيئة التأسيسية للضباط الأحرار تشكلت سنة ١٩٥١ ، وهى التى تحولت إلى ما سمى بعد قيام الثورة بمجلس قيادة الثورة ، أما قبل قيامها فكان هناك الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار ؛ لأنه فى سنة ٥١ استشعر جمال أن التنظيم وقف على رجليه ويستطيع الآن أن يكون له قيادة ، ويستطيع أن يبدأ ممارسة الهدف أو ممارسة عمله نحو الهدف المطلوب وهو الثورة والتغيير .

هذه الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار ، للتاريخ ، للإنصاف الذى جمعها وكونها هو جمال عبدالناصر. هو الآن عند ربه ولا يستطيع أى مدّعى أن يدعى أى شئ ، لكن الحقائق لايمكن أن تغيب أو تختفى أبدًا . كوّن جمال الهيئة التأسيسية للضباط الأحرار كقيادة للتنظيم من قبل الثورة ، وقامت الثورة وتحول هذه الهيئة إلى مجلس قيادة الثورة ، فى تقدير الموقف قبل قيام الثورة ، وأنا حكيت لكم قبل كده عن قرار قيام الثورة فى ٢٣ يوليو الماضى اللى اتخذه جمال .. لما قامت الثورة فى ليلة ٢٢ ـ ٢٣ يوليو ، وفى صباح ٢٣ يوليو مضينا فى العمل إلى جانب جمال ، وكان لابد أن نحسم معركة الملك ، فى ٢٦ يوليو بالطريقة اللى حضراتكم لابد قريتم عنها ، تم إرسال إنذار له ، وخرج الملك فى مساء ٢٦ يوليو .. وجينا يوم ٢٧ يوليو اجتمعت الهيئة التأسيسية لأول مرة بعد نجاح الثورة وخروج الملك كمجلس لقيادة الثورة، لم تعد هيئة تأسيسية، وإنما اصبحت مجلسًا لقيادة

الثورة ، وكان عددنا تسعة وكان واحد متغيباً ، فكنا ثمانية فى ذلك الاجتماع . أول شئ عمله جمال إيه فى الإجتماع ده ؟ تنحى عن رئاسة الهيئة التأسيسية وقال بالنص الآتى :

« نجحت المرحلة الأولى من مراحل ثورتنا، أنا أجد لزاما علىّ أن أتنحى لكى تختاروا رئيسا لمجلس قيادة الثورة من جديد» ، مع أنه كان منتخباً رئيساً للهيئة التأسيسية من قبل بالإجماع ، المعنى اللى وراء هذا علشان نعرفه ، وأنتم أجدر الناس أنكم تسجلوا هذا الكلام لأن ده بدأ هذه الثورة إنتم شايلين اليوم مسئوليتها ، وأنتم الآن مجلس قيادة الثورة بتاعها ، نجحت المرحلة الأولى ، قال أبداً ، أنا باتنحى وصمم على إجراء انتخابات جديدة بطريقة سرية ، قاومنا إحنا السبعة وقلنا ده شئ بديهى مافيش داعى ، ما انت رئيس الهيئة التأسيسية ، وانت رئيس مجلس قيادة الثورة . جمال قال : أبدًا أنا متنحى، نجحت المرحلة الأولى لابد من مرحلة جديدة إحنا داخلين عليها ، لابد أن نعيـد الانتخابات فقد يكون لكم رأى آخر .. أجريت الانتخابات بطريقة سرية بورق مقفل، فى مجلس قيادة الثورة فى كوبرى القبة ، وبالإجماع أعيد انتخاب جمال رئيساً لمجلس قيادة الثورة، كانت أول مفاجأة دى فى الاجتماع لنا .. واعتبرناها مفاجأة.

لكن كان فيه مفاجأة ثانية ما كناش واخدين بالنا منها خالص ، إحنا اعتبرنا أنه بإعادة انتخابه بالإجماع انتهى الأمر ، وحانقعد نتكلم إيه الموضوع ؟ الملك خرج إمبارح ، البلد فى يوم وليلة أصبحنا مسئولين عنها ، قال لأ ، فيه موضوع ثانى بيهمنى لازم أطرحه عليكم برضه إحنا ما احناش واخدين بالنا .. الحكم حايمشى إزاى ؟ ديكتاتورية ولاّ ديمقراطية؟ ما دام انتخبتونى ريّس دلوقتى لمجلس قيادة الثورة ، قبل ما أقول بسم الله الرحمن الرحيم، قولوا لى حا نمشى ديمقراطية ولاّ ديكتاتورية؟ وزىّ العادة فكنا فى الهيئة التأسيسية كل واحد يأخذ الكلمة وهو آخر واحد يتكلم ، إحنا السبعة فضلنا الديكتاتورية وقلنا ما فى سبيل إطلاقًا لتقويم الفساد فى هذا البلد والمظالم إلا الديكتاتورية، ولابد من أن تقام المشانق فى الميادين العامة لخونة الشعب .. من خانوا الشعب ، السبعة، إحنا كنا ثمانية زى ما قلت لكم وواحد كان متخلف ، السبعة وكأننا نتكلم بنص واحد، الديكتاتورية ، ومن بكرة لابد من عملية تطهير البلد بالمشانق فى الميادين العامة.

تكلم جمال آخرنا ـ الله يرحمه ـ وبدأ يشرح الظروف اللى قامت فيها الثورة وأن الشعب وجد متنفس بدليل إن إحنا مجرد طليعة من القوات المسلحة وجدنا تأييد ساحق من الشعب كله خلال الثلاث أربع أيام اللى فاتوا . الكلام ده كان يوم ٢٧ يوليو ، طيب التأييد ده جه منين ؟ جه لأن الشعب بيحس فعلاً أن هذا العمل اللى إحنا عملناه يعبرعن إرادته ، فإذا صدمنا الشعب وهو واقع تحت ديكتاتورية الأحزاب بديكتاتورية من لون جديد ألعن من ديكتاتورية الأحزاب .. والله الأحزاب كانت بتعمل حساب للملك قال

وخايفة ، وكانوا إلى حد ما فى ديكتاتوريتهم ما بيصلوش إلى حدود إنها إحنا ما فيه ملك النهاردة ، وما فيه شئ أمامنا ونستطيع أن نفعل ما نشاء ، إلى أين ؟ تساءل إلى أين إذا طبقنا الديكتاتورية ؟ قال : أبدًا .. وحتى إذا اخترتم ، وإذا اخترت أنا معاكم الديكتاتورية فالانتخابات اللى إنتم عملتوها لى من ساعتين تعتبر لاغية لأن أنا بتكوينى لا أطيق أن أكون ديكتاتوراً بسبب بسيط لأنى لا أطيق أن يحكمنا ديكتاتور ، فكيف تطلبون منى أن أكون ديكتاتوراً ؟ !.

وفى نهاية حديثه قال : إذا كان ولابد لرأيى أنا ، اللى هو رأيه هو فلنسلم البلد إلى الأحزاب كما كانت بدلاً من أن نصدم البلد صدمة عمرها بأن نقيم ديكتاتورية أنكى من ديكتاتورية الأحزاب لأننا مطلقي اليد ، وفى يدنا القوة والسلاح ، فلنسلم البلد أشرف لنا ، وأن نعود لأماكننا من أن نقيم حكماً ديكتاتورياً بدلاً من حكم ديموقراطى.

اشتد الجو واشتدت المناقشة ولجأ البعض منا فى حدة المناقشة بعد ثلاث ساعات قالوا نأخذ الأصوات حسب اللائحة بتاعتنا .. بتاعة الهيئة التأسيسية .. قالوا نأخذ الأصوات.. خدنا الأصوات وطلعنا بسبعة ضد واحد . سبعة ديكتاتورية وواحد ديموقراطية ، اللى هو جمال عبدالناصر .. تدخلت وقلت نعيد المناقشة تانى لأن الجو كان باين واضح أنه يعنى مشدود جداً جداً وكل منا له حجته وسبعة ضد واحد ، وانفعال وشباب مش زى دلوقتى .. الزمن عمل فينا اللى عمله .. كان شباب متحمس ومنفعل ديكتاتورياً .

طلبنا فتح باب المناقشة مرة أخرى بعد التصويت الأول لأنه كان واضح أنه حانتهى إلى نهاية مش سليمة ، ووافق الكل على فتح باب المناقشة ساعتين ثانيتين مناقشة وفى نهاية الساعتين الثانين بعد الثلاثة طالبوا بأخذ الأصوات سبعة ضد واحد مرة ثانية .. سبعة ديكتاتورية .. جمال بيقول لأ أنا عند رأيى .. عندئذ جمع جمال أوراقه ..المرة الوحيدة اللى تنحى فيها جمال قبل ٩ و١٠ يونيو ..

جمع أوراقه وقال ربنا يوفقكم بس اعلموا أن الطريق إللى بيبدأ بالدم لابد وأن ينتهى بالدم.. ولكن طبقًا للايحة الهيئة التأسيسية أنا بأخضع لرأى الأغلبية وأنا ملتزم بيتى ولن آتى بأى شئ ضد الثورة ولاضد عملكم ولكن مخلصًا وكأخ وصديق أنا أقول لكم النهاردة الطريق ده حا يدمر كل شئ .. وجمع أوراقه وروّح بيته.. الكلام ده كان حوالى الساعة واحدة ونص يوم ٢٧ يوليو ١٩٥٢ ، فى غمرة الانفعال والحماس اللى حصل ما حسبناش أبداً الحسبة دى إن جمال حايسيبنا ويمشى أبدًا .. أنا قلت لكم قبل كدة الهيئة التأسيسية اللى إحنا قاعدين دول اللى همّة مجلس الثورة اللى تحول لمجلس الثورة ده .. مين اللى جمعنا كل واحد على الثانى ؟ ما هوّا جمال .. مين اللى مكوّن الخلايا؟ مين اللى

يعرف الضباط الأحرار؟ لعلمكم ليومنا هذا اللى يعلم عدد الضباط الأحرار الحقيقى .. جمال ..واللى يعلم مين خانته شجاعته ليلتها وما خرجشى .. جمال .. ولغاية ما مات ما رضاش يقول لنا على مين دول أبدًا .. أبدًا!

كان فيه وفاء .. كان فيه أخلاق .. كان فيه مثل .. خرج جمال وعاد لبيته والله وكان زى ما بيقول المثل على رؤوسنا الطير .. قلنا نفتح المناقشة من جديد بدأنا نتناقش خدنا لنا ييجى ساعتين لقينا نفسنا بنلف فى دايرة مغلقة .. ليه ؟ إدينا مهلة ، الملهم ، المحرك، مع إنه فى هذا الوقت كان جمال واحد مننا ، كلنا كنا تقريبا رتبنا واحدة ، سننا واحد، دفعاتنا كلها تقريبًا واحدة ومتقاربين من بعض ، زملاء على مستوى واحد .. لسّة ما كناش أحسينا بما فيه من ملكات ، لكن جمال منذ أن كان فى الكلية الحربية له طريقة خاصة.. كان له أسوب خاص بيربط بينه وبين زملائه فيه احترام وفيه ود وفيه صداقة . لكن جمال كان دايمًا متحفظ عند حد معين ، كلنا كنا ضباط صغيرين نتقابل فى الميس بعد متاعب النهار ، وبعد اللى كانوا بيعملوه فينا الضباط الكبار والبعثة العسكرية الإنجليزية و .. و .. و.. بنيجى فى الميس ، (استراحة الضباط فى المعسكر) ، بالليل وننطلق . جمال كان متحفظاً ، مش سهل أن الواحد يأخد عليه أبدًا ، هو له حدود . لما خرج زى ما بأقول لكم وراح لبيته فعلاً ولمّ ورقه وقال أنا مستقيل من كل مناصبى بما فيها الجيش يعني خلاص قاعد فى بيتى ، لا مجلس قيادة ثورة ولا أنا ضابط فى الجيش ولا حاجة أبداً، واتفضلوا ربنا يوفقكم بس اعملوا حسابكم إن ده طريق سينتهى نهاية مدمرة للبلد ولكم وللكل . دخلنا فى مناقشة ساعتين زى ما قلت لكم قعدنا فى دايرة مغلقة وفجأة قفلنا النقاش.

أنا باحكى هذا وكأنه واقع أمامى الآن .. فجأة قفلنا باب النقاش وقلنا ايه ؟ من غير المعقول إن جمال يسيبنا ويمشى ده هو المحرك الأساسى .. كان كل منا يخدم فى وحدة خارج القاهرة واللى بيخدموا فى القاهرة كانوا مشغولين فى أمورهم الخاصة ، والمتفرغ الوحيد اللى قاعد عشر سنين من ٤٢ إلى ٥٢ جمال عبدالناصر .. منشورات كان هو اللى بيعملها.. خلايا بيكونها .. ضباط بيتصل بيهم .. كل شئ زى الدينامو والمحرك، وبعدين العلاقة الخاصة.. الأخ والصديق والحبيب .. عندئذ عدنا إلى طبيعتنا .. تركنا هيلمان مجلس قيادة الثورة ، والثورة اللى نجحت وفاروق اللى طلعناه إمبارح ، والكلام ده كله وعدنا إلى طبيعتنا.. جمال الأخ والصديق والحبيب لازم يعود بأى ثمن ! .

البعض منا قالوا ما الحل .. قلنا الحل إيه ؟ يعود جمال وليكن ما يكون .. بعد ذلك نفكر.. قبله لازم يعود جمال .. كانت الساعة ثلاثة صباحًا ، اثنين منا راحوا عنده وجابوه من بيته الساعة ثلاثة صباحًا وقعّدناه على كرسيه على رأس الترابيزة بتاعة مجلس قيادة

الثورة، وعدنا إلى عملنا وكأن شيئاً لم يحدث على الإطلاق . عندئذ فى هذه الجلسة قررنا حكاية تطهير الأحزاب اللى إنتوا لو عدتم إلى الصحف تقرؤوها وطلبنا من الأحزاب إنها تطهر نفسها ، ودخلنا فى السلسلة الطويلة اللى انتهت بأننا فى يناير ١٩٥٣ ألغينا الأحزاب، وبعد المناورات اللى حصلت وعدنا بدستور بعد ثلاث سنوات وخدنا لمجلس الثورة السلطة التنفيذية والتشريعية ثلاث سنوات من سنة ٥٣ إلى ٥٦ ووعدنا بالدستور فى ٥٦ اللى عملناه فعلاً وأنجزناه فى سنة ٥٦ . أنا باحكى القصة دى علشان أقول أو أطلع منها إن جمال ما كانش شخص عادى فى وسطنا ».

(انتهت شهادة السادات)

وفى أعقاب هذه الأزمة حول الديموقراطية والديكتاتورية وعودة جمال عبدالناصر إلى رئاسة مجلس قيادة الثورة تفجرت أزمات كثيرة كان محورها فى الغالب هو الصراع حول من يملك اتخاذ القرار السياسى فى الدولة ، وكان من أبرز هذه الأزمات الصدام الذى وقع بين محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة بعد أن ثبت أن محمد نجيب يعمل على جر الثورة وحركة التغيير ككل للارتماء فى أحضان قوى النظام القديم التى كانت قد شكلت جبهة عمل سياسى ضمت الإخوان المسلمين والشيوعيين والأحزاب القديمة والإقطاعيين وعناصر ارتبطت بقوى خارجية ، وكذا الأزمات المتكررة التى وقعت بعد ذلك مع الأحزاب السياسية لقديمة وبعض التيارات الأيديولوجية كالإخوان المسلمين والشيوعيين ، والتى عجزت عن التكيف مع أهداف الثورة ورفضت توفيق أوضاعها مع المتغيرات الجديدة ، وظلت متمسكة بنفس أساليب العمل السياسى التى كانت تنتهجها قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ساعين فى نفس الوقت إلى محاولة شق الصفوف واستقطاب بعض عناصر الثورة.

ومع نهاية ١٩٥٤ كانت الأمور قد استقرت لصالح قوة الثورة بقيادة جمال عبدالناصر الذى انطلق لتحقيق الأهداف التى قامت الثورة من أجلها على الصعيدين الداخلى والخارجى ، وانطلق فى الوقت نفسه للبحث عن أهل الخبرة والكفاءة وذوى الفكر لتوفير قوة الدفع اللازمة لمخططات الثورة ، وكان المعيار الرئيسى الذى تحكم فى الاستعانة بهذه الكفاءات هو مدى قدرة الشخص على التجاوب مع الهدف الإستراتيجى والمساهمة فى إنجاحه وفقاً لمواصفات المهمة المطلوبة فى كل موقع.

ولقد كان عبدالناصر حريصًا منذ البداية على الفصل بين الجيش والسياسية ، ففى أكتوبر ١٩٥٣ جمع عبدالناصر كل الضباط الأحرار من أعضاء التنظيم وكان ذلك فى مبنى كلية أركان الحرب بكوبرى القبة وقال لهم :

« من هذه اللحظة الكاكى هنا ـ وأشار بيده إلى الجانب الأيمن للقاعة ـ والمدنى هنا، يتفضل يروح الجيش لاتعرفنى ولا أعرفك ، ماليش دعوة بيك خالص ومالكش دعوة بى، ولو تدخلت أو عملت أى حاجة ليست فى اختصاصك حايكون فيه محكمة عسكرية، المدنى يفضل ويلتزم بما يوكل إليه من مهام».

وحدثت مواجهة صريحة بين قائد الثورة وأعضاء التنظيم حول كل الممارسات ومحاولات التدخل فى السياسة ، وأصر بحسم على الفصل بين العمل العسكرى والعمل المدنى.

لقد بدأت الثورة تستعين بأهل الخبرة وذوى الكفاءات والفكر دون تفرقة بين مدنى وعسكرى ، وكان يجرى تصحيح الموقف باستمرار كلما بدت ملامح قصور ، ولم يمنع ذلك بالطبع من حدوث هذا القصور بل والإنحرافات ، وهى طبيعة التجربة الإنسانية، ولقد اعترف الرئيس جمال عبدالناصر بوقوع الانحرافات التى اكتشف بعضها فى حينه ولم يكتشف البعض الآخر إلا بعد فوات الأوان ، وأيضاً أرى أن هذه أمور طبيعية لأننا كنا نتعامل مع بشر يخطئ ويصيب.

■ ٥ ■

أمثلة لمعايير إختيار الشخصيات للمناصب الكبرى أو الوزارة :

(من واقع كروت الترشيحات التى كانت تعد وتجدد باستمرار فى سكرتارية الرئيس للمعلومات وهى محفوظة فى أرشيف هذه السكرتارية فى منشية البكرى).

عبدالعزيز حجازى ـ أختير وزيراً سنة ١٩٦٨ : (ليس من أهل الثقة والعسكر)

اقتصادى سياسى ـ نشط ـ ديناميكى ـ ملتزم ـ لديه القدرة على تحليل الأمور بعقلية سياسية متطورة ـ برز من خلال عمله كأستاذ وعميد لكلية التجارة جامعة عين شمس ـ قاد العمل السياسى فى هذه الكلية من خلال تنظيم طليعة الاشتراكيين وبمعاونة أعضاء التنظيم فى الكلية وفى الجامعة ـ له رؤية مستقبلية عملية وعلمية ـ قادر على العطاء وحسن الأداء ـ شخصية قيادية هادئة وحاسمة فى نفس الوقت ـ نظيف اليد ـ من أبناء بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ ـ اختاره وأشركه عبدالناصر فى الوزارة فى ٢٠ مارس ١٩٦٨ لتجسيد إرادة التغيير التى كانت هى عصب ومحور بيان ٣٠ مارس.

عزيز صدقى ـ أختير وزيراً سنة ١٩٥٦ : (ليس من أهل الثقة والعسكر)

عضو مجلس الإنتاج ـ برز اسمه من خلال المناقشات والأبحاث والآراء التى قدمها وطرحها وناقشها ـ تفكيره مرتب ومنطقى فى عرض وجهة نظره بأسلوب علمى وبرؤية مستقبلية ـ له رؤية شاملة للأمور ، ولايحصر نفسه أو تفكيره فى نطاق محدود وضيق بل كانت توصياته واستنتاجاته تغطى كافة الجوانب المؤثرة أو المتأثرة بالموضوع الذى يتناوله أو يعرضه (يرجع لمحاضر إجتماعات مجلس الإنتاج) ـ شخصية قيادية ـ لديه القدرة على اتخاذ القرار فى التوقيت المناسب ـ يشكل دمًا جديدًا وعنصر تغيير للشخصيات التقليدية التى كانت تتولى المناصب الوزارية ـ اختاره وأشركه عبدالناصر فى ٢٨ يونيو ١٩٥٦ فى الوزارة لتولى شئون الصناعة والتعدين والبترول بتكليف إستراتيجى واضح ومحدد وهو خلق صناعة مصرية ، وقد نجح فى تنفيذ التكليف ووضع القاعدة الصناعية المصرية ، متفهمًا لمشاكل الجماهير ، كما قام زميلاه سيد مرعى بتدعيم القاعدة الزراعية .كمال رمزى إستينو بتدعيم خطوط الأمن الغذائى كقواعد استراتيجية لأمن المجتمع المصرى.

ضياء الدين داود ـ أختير وزيراً سنة ١٩٦٨ (ليس من أهل الثقة والعسكر)

كان محاميًا وأمين الاتحاد الاشتراكى فى دمياط ، وعضو مجلس الأمة ـ تابع عبدالناصر نشاطة بداية من هيئة التحرير مروراً بالاتحاد القومى فالاتحاد الاشتراكى كما تابع مناقشاته فى مجلس الأمة ـ بعد هزيمة ٦٧ وإصرار عبدالناصر على التغيير الشامل والتقاط الكوادر الوطنية ذوى التوجه القومى ـ قادر على أن يقول لا عند اللزوم ـ ساهم فى إنشاء ناد للفلاحين فى تفتيش زراعة الأمير محمد عبدالحليم ونجح فى إنشاء رابطة لهم للحفاظ على حقوقهم وعدم الإذعان للظلم ـ حضر ندوة فى أخبار اليوم حضرها إحسان عبدالقدوس ومحمود العالم وأحمد القصبى وأحمد سعيد ومحمود أبو وافية وعلوى حافظ وعبدالمولى عطية وكان ضياء فى هذه الفترة أمينًا للجنة الحريات فى مجلس الأمة ، وفى هذه الجلسة هاجم علوى حافظ الثورة ورد عليه ضياء الدين داود حول خطأ مفهومه للثورة وأبان الفروق بين الثورة بمبادئها أو بين الأشخاص ، كما وضح الفارق بين النقد للهدم من خارج صفوف الثورة والنقد من داخل الثورة انطلاقًا من الإيمان بها ـ قرر عبدالناصر أن يستعين به فى موقع وزارى وكان مرشحًا لتولى وزارة الدولة لشئون مجلس الأمة وبعد مناقشة الرئيس له فى جلسة المفاتحة لتولى الوزارة قرر أن يسند إليه وزارة الشئون الاجتماعية حيث تطرقت المناقشة إلى موضوع تهجير أبناء قناة السويس ووضع ضياء اقتراحات محددة ـ رشح لعضوية اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الإشتراكى وفاز بعضويتها بجدارة حيث حصل على ١٠٤ صوتًا ـ وهكذا صعد إلى قمة العمل السياسى من خلال عمله وجهده الشخصى وحده ، فلم يكن ضمن شلة ، كما أنه لم يكن مقيماً

بصفة أساسية فى القاهرة فقد ظل وحتى اليوم مقيما فى قريته «الروضة» التى بدأ منها عمله ونشاطه السياسى.

محمد حلمى مراد ـ أختير وزيراً سنة ١٩٦٨ (ليس من أهل الثقة والعسكر)

فى أعقاب أحداث الطلبة بعد ١٩٦٧ وفى بداية ١٩٦٨ كان القرار بضرورة التغيير فى الأسلوب والأشخاص والأداء، وكان حلمى مراد رئيسًا لجامعة عين شمس ـ كان عضواً فى التنظيم الطليعى للجامعة التى كانت تتبع جغرافيًا منطقة شرق القاهرة التى كنت أتولى قيادتها ـ وكانت هذه الجامعة من المراكز الاستراتيجية الهامة على المستويين الفكرى والجماهيرى علاوة على أن منظمة الشباب كانت فى هذه الجامعة ذات طابع مميز ومؤثر وناجح بشكل ملفت للنظر، وكان العمل السياسى يسير فى الجامعة بشكل منسجم ومتكامل بأسلوب ديموقراطى مما شكل نسيجاً أو سيمفونية ناجحة ـ كان موقف حلمى مراد أثناء أحداث الجامعة وبمعاونة التنظيمات السياسة فيها متماسكًا واستطاع أن يحتوى الأزمة بأسلوب ديموقراطى وكسب القاعدة الطلابية بعيدًا عن الوسائل الأمنية ـ فى هذه الفترة قال عبدالناصر ما نصه فى مجلس الوزراء:

«إن الطلبة يصلون للجامعات وهم لايعرفون القراءة والكتابة وأن كل بيت النهاردة جايب مدرس أو إثنين لأولاده ودى عملية لايمكن لأحد أن يتحملها إلا الإنسان القادر، وأنا حا أجيب واحد جامعى علشان يشوف الجامعات عايزة أية نوعية، وإيه هى نقاط الضعف الموجودة فى التعليم العام حتى نقويه لأن المصاريف اللى إحنا بنصرفها فى المدارس والطلبة تطلع ما تعرفشى تقرأ وتكتب من الإبتدائى بعد ست سنوات تعليم .. تبقى فلوس بنرميها فى الأرض».

هذا هو المعيار الذى حكم اختيار أستاذ جامعى لمنصب وزير التربية والتعليم، وانطبقت الشروط علاوة على النزاهة ونظافة اليد وقوة الشخصية، على د. محمد حلمى مراد ـ وفى جلسة مفاتحته لتولى الوزارة، وهى مسجلة، تحدث حلمى مراد ضاحكًا وقال: «سيادة الرئيس أنا كنت فاكر إنى حاتعين وزيرًا للتعليم العالى». فرد عبدالناصر شارحًا له وجهة نظره التى سبق أن عبّر عنها من قبل، وقال له أن التعليم الأساسى مهم وعليك يا دكتور أن تصلح المنبع بما لديك من خبرات جامعية وآراء أثرتها حول مستويات الطلبة الذين يصلون إلى التعليم الجامعى.

* بعد رحيل عبدالناصر كتب د. محمد حلمى مراد فى العدد ٣٢٣٤ بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٩٦ تعقيبًا لمجلة آخر ساعة على مقال نشر فى شهر أكتوبر ١٩٩٦ حول حوار تم معى عن كيفية اختيار عبدالناصر لمعاونيه خاصاً به واختياره وزيرًا للتربية والتعليم وكيف خرج منها فقال:

« تناولتم فى نهاية الحلقة الأولى كيف اختارنى الرئيس الراحل جمال عبدالناصر وزيرًا للتربية والتعليم فى وزارته عند إعادة تشكيلها عام ١٩٦٩ ، وكيف خرجت منها ، وذلك وفقاً لشهادة السيد سامى شرف سكرتيره الخاص ..

وتصويبًا لبعض وقائع مانشر فى هذا الشأن ووضعًا للأمور فى نصابها للحقيقة والتاريخ، فيما يلى الحقائق التالية:

إن أحدًا لم يفاتحنى فى شأن الاشتراك فى وزارة الرئيس عبدالناصر مقابلتى له شخصيًا، ومفاتحته لى مباشرة وعلى انفراد فى شأن تولى منصب وزير التربية والتعليم فى التشكيل الجديد للوزارة التى يرأسها ، وأعتقد أن هذا الترشيح جاء نتيجة الحوار الذى دار بينه وبينى حول المظاهرات الطلابية التى اندلعت عقب صدور الأحكام فى المحاكمات العسكرية التى أجريت لبعض قادة سلاح الطيران فى الاجتماع الذى دعا إليه رؤساء الجامعات المصرية بقصر القبة.

لم يكن اعتذارى عن عدم قبول المنصب الوزارى الذى عرضه علىّ الرئيس عبدالناصر راجعاً إلى رغبتى فى تولى منصب وزارى آخر - وهو منصب وزير التعليم العالى حسبما جاء فى رواية السيد سامى شرف ، بل لما أوضحته للرئيس عبدالناصر من أننى أفضل خدمة بلدى من خلال منصبى الذى أشغله وهو مدير جامعة عين شمس حيث أنه معادل فى درجته المالية لمنصب الوزير ، ويفوقه فى أنه لايقتصر على الإدارة التعليمية بل يختص بالإشراف على أكثر من مجال آخر كالإسكان بإشرافه على المدن الجامعية ، والصحة الطلابية من خلال المستشفيات الجامعية ، والاهتمام بالرياضة وتربية الشباب بالنسبة للأنشطة الرياضية والاجتماعية . هذا فضلاً عن أن شاغله يتولاه حتى بلوغ سن التقاعد ولايعتبر منصباً سياسيًا مؤقتًا كمنصب الوزير ، غير أن الرئيس عبدالناصر لم يقتنع بوجهة نظرى مقرراً أن اختيارى للاشتراك فى الوزارة يعتبر تكليفاً وليس أمراً متروكًا لاختيارى حيث أنه لايقبل ممن ينتقدون الأوضاع القائمة أن يعتذروا عند دعوتهم للعمل على تحقيق ما يطالبون به من إصلاح.

وفيما يختص بتنفيذ بيان ٣٠ مارس الذى قمت بالمشاركة مع الدكتور عبدالعزيز حجازى وزير المالية بوضع البرنامج التنفيذى له ، وكلفت بتقديم تقارير دورية عما تم تنفيذه منه على مستوى الوزارات المختلفة ، فقد قدمت تقريرين غير منشورين للرئيس عبدالناصر بنتيجة قيامى بهذه المهمة ، وكنت حريصًا على أن أرسل صورة من كل تقرير بصفة شخصية إلى الوزير صاحب الشأن حتى يعرف ما كتبت عن وزارته فى هذا الشأن مستندًا إلى ما تلقيته منهم من تقارير حول ما قاموا بتنفيذه دون السماح بإذاعة ما احتوته هذه التقارير فى الصحف.

أما عن الحوار الذى دار بين الرئيس عبدالناصر وبينى فى جلسة مجلس الوزراء الأخيرة التى حضرتها ، فقد جرى حول خطابين مرسلين منى لسيادته ومكتوبين بخط يدى دون أن يطلع عليهما أحد ؛ فكان يتعلق أولهما بالخلاف الذى نشب بين نادى القضاة وبين وزير العدل وقتئذ الأستاذ أبو السيد أو نصير ، والذى كنت أنصح فيه بألا ينتهى هذا الخلاف إلى ما حدث بعد خروجى من الوزارة مما اصطلح على تسميته بمذبحة القضاء ، وكان الخطاب الثانى يتعلق باحتجاجى على منع نشر حديث صحفى كنت قد أدليت به إلى مجلة روز اليوسف حول تنفيذ بيان ٣٠ مارس باعتبارى المكلف رسمياً بمتابعة هذا التنفيذ ولم يتضمن أى مساس بأحد من السادة الزملاء الوزراء ، ولكن الرئيس عبدالناصر لم يكن راضياً على مخاطبته برسائل كتابية مفضلاً أن يخطر بما جاء فيها عن طريق مقابلته شخصياً أو الاتصال تليفونياً ، وخرج غاضباً من الجلسة معلناً أن التعاون معى أصبح أمراً غير ممكن ، وهو ما سوف أتناوله تفصيلاً مع نشر هاتين الرسالتين التاريخيتين فى الكتاب الذى أراجعه حالياً لإصداره بإذنه تعالى بعنوان « ١٦ شهرًا فى وزارة عبدالناصر ».

وقد امتنعت بعد هذه الجلسة لمجلس الوزراء المنعقدة فى ٧/ ٧/ ١٩٦٩ عن الذهاب إلى مكتبى بوزارة التربية والتعليم ، غير أننى لم أر أن أرسل للرئيس باستقالة كتابية من الوزارة كما فعلت فى مرة سابقة ولم يقبلها متمسكاً باستمرارى فى الوزارة ثقة منه فى شخصى، بل وطلب منى إعلان ذلك على الملأ ، وذلك حتى لاتتكرر الاستقالات من جانبى مما قد يظهرنى بمظهر غير الراغب فى الاستمرار فى أداء رسالتى ، وحتى أعطى الرئيس الفرصة لكى يتخذ قراره بنفسه بإعفائى من منصبى موضحاً أسباب الإعفاء ، وهو ما تم فى اليوم الرابع الموافق العاشر من يوليو ١٩٦٩ بنشر قرار إعفائى من منصبى الوزارى ولكن دون بيان لأسباب الإعفاء.

إن ما ذكر على لسان السيد سامى شرف من أن الرئيس عبدالناصر كلفه بأن يكون على اتصال دائم بى بعد إعفائى من منصبى الوزارى ، وهو مايقرر أنه كان يقوم به أسبوعياً إلى أن انقطعت عن الاتصال به ، فإننى لم أخطر بهذا الأمر ولم يتم عملاً ، ولعل الأمر كان يخص شخصاً خلافى ، واختلط الأمر على قائله نظراً لانقضاء ربع قرن من الزمان على ذلك ، وإن كان ذلك لايمنع من أن أقرر أنه حرص على منحى جواز سفر دبلوماسيًا للسفر إلى كافة بلاد العالم بعد خروجى من الوزارة عندما علم بعدم تمكينى من السفر إلى الخارج لحضور مؤتمر بصفتى رئيسًا لاتحاد الاقتصاديين العرب وقتئذ.

توقيع (محمد حلمى مراد)
وزير التربية والتعليم الأسبق

وقد قمت من جانبى بالرد على تعليق الدكتور محمد حلمى مراد بالرسالة التالية والتى بعثت بها لمجلة آخر ساعة ونشرت فى العدد ٣٢٣٦ بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٩٦ وكان نصها :

« نشرت مجلة آخر ساعة فى عددها رقم ٣٢٣٤ بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٩٦ فى الصفحة الخامسة عشر مقالاً بعنوان « الدكتور حلمى مراد يكشف :

خطابان بخط يدى إلى الرئيس عبدالناصر سبب إقالتى» .

وتضمن المقال توضيحاً من وجهة نظر الزميل الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد وزير التربية والتعليم الأسبق ، الذى أكن له كل التقدير ، حول اختياره وخروجه من الوزارة وفقاً لشهادتى باعتبارى سكرتيراً خاصًا للرئيس جمال عبدالناصر.

وقد أخذت على نفسى ألا أرد على ما يكتب بالسلب أو بالإيجاب ، رغم أن كل الوقائع التى عاصرتها بتفاصيلها محفورة فى ذاكرتى وقد دونتها فى مذكراتى وخروجاً على هذه القاعدة أحب أن أضع أمام القراء الحقائق التالية:

أولاً : لقد كان منصبى هو سكرتير الرئيس للمعلومات بدرجة وزير إلى أن عينت وزيراً للدولة.

ثانياً : كنت مسئول تنظيم طليعة الاشتراكيين عن منطقة شرق القاهرة التى كان يتبعها أعضاء هذا التنظيم فى جامعة عين شمس ، ومن ضمنهم الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد ، وأساتذة آخرون وطلاب أكثر.

ثالثاً : المعايير التى تم بناءً عليها ترشيح واختيار الأستاذ الدكور محمد حلمى مراد للوزارة هى :

- كفاءته وقدراته ونظافة يده.
- عضويته الفاعلة فى تنظيم طليعة الاشتراكيين.
- رغبة الرئيس جمال عبدالناصر فى دفع عناصر جديدة للعمل فى قمة المسئولية السياسية والتنفيذية.
- موقف الأستاذ محمد حلمى مراد - باعتباره رئيسًا لجامعة عين شمس الرافض لمظاهرات الطلبة ومعالجته الأمور بطريقة سياسية.

رابعاً : إن مفاتحه الأستاذ محمد حلمى مراد تمت على مرحلتين ، الأولى تمت تليفونياً منى أنا شخصياً ومن مكتب السيد على صبرى بحضور السيد شعراوى ، وحضر

سيادته إلى مكتب السيد على صبرى فى مبنى الاتحاد الاشتراكى العربى بكورنيش النيل وكان سعيداً بالترشيح ، وبناءً عليه تحدد له الساعة السابعة من مساء نفس اليوم لمقابلة الرئيس جمال عبدالناصر فى منزله بمنشية البكرى ، لمفاتحته رسمياً.

وكان الذين سيفاتحوا فى ذلك اليوم الأساتذة الدكتور عبدالعزيز حجازى عميد كلية التجارة بجامعة عين مشس فى ذلك الوقت ، والدكتور عبدالعزيز كامل والدكتور محمد صفى الدين أبو العز من أساتذة جامعة القاهرة والأستاذ ضياء الدين داود ، وآخرون بعضهم لم يدخل الوزارة .

وليس من المنطقى أن يستدعى لمقابلة الرئيس فى مرحلة تعديل وزارى دون أن يكون لديه علم مسبق بذلك ، وهو ما قمنا به نحوه.

خامساً : جلسات مفاتحة الرئيس جمال عبدالناصر لجميع المرشحين ـ والتى تمت لكل على انفراد ـ مسجلة ومحاضرها محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى.

سادساً: تمت ثلاث مواجهات بين الرئيس جمال عبدالناصر والأستاذ محمد حلمى مراد فى جلسات ثلاث لمجلس الوزراء ، وهذه الجلسات مسجلة ومحاضرها محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى ، علاوة على أن أغلب شهود هذه الجلسات من الزملاء الوزراء على قيد الحياة ـ أطال الله فى أعمارهم ـ وهم على سبيل المثال الأساتذة:

الدكتور عزيز صدقى والدكتور عبدالعزيز حجازى والدكتور محمد صفى الدين أبو العز والسيد أمين حامد هويدى والسيد محمد فائق والفريق أول محمد فوزى والسيد ضياء الدين داود.

كما سجل هذه الجلسات بخط يده السيد عبدالمجيد فريد .

والذى أتمنى أن ينشطوا ذاكرة الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد حول ما دار فى هذه الجلسات.

سابعاً : أحد السادة الوزراء ـ وهو حى يرزق ، اصطحب الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد إلى حديقة الميريلاند بمصر الجديدة بعد أول مواجهة فى مجلس الوزراء ونصحه فى حديث طويل تناول الأسلوب الذى يتعامل به الوزراء فى مجلس الوزراء مع الرئيس أو مع الزملاء الوزراء من أعضاء مجلس الوزراء.

ثامناً : الأستاذ محمد حسنين هيكل كان يجلس معى فى مكتبى بالقصر الجمهورى بالقبة واستمع إلى ما دار فى هذه الجلسات وأخذ نقاط كاملة بما دار فيها.

تاسعاً : النقاط التى دارت حولها المواجهات بين الرئيس جمال عبدالناصر والأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد تتركز حول العناصر الآتية دونها الدخول فى تفاصيل أحتفظ بها للوقت المناسب :

الحد من الدعاية الشخصية من جانب السادة الوزراء ولتتحدث الأعمال (وفى أول مواجهة لم يسمّ الرئيس جمال عبدالناصر أحداً بالاسم ، وإن كان جميع الحضور فهموا من هو المقصود).

عدم إفشاء أسرار ما يدور فى قاعة مجلس الوزراء تحت أى مسمى وبأى وسيلة.

لقد كان الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد من أكثر الوزراء الذين يتصلون بالرئيس جمال عبدالناصر تليفونياً وربما أكثر من مرة فى اليوم الواحد ، بالإضافة إلى المقابلات الرسمية وغير الرسمية وفى منزل الرئيس بمنشية البكرى.

استخدام بعض وسائل الإعلام لفرض آراء أو الترويج لوجهات نظر بعينها.

ضرورة التنسيق العرضى بين الوزراء وخصوصاً الذين كانوا أعضاء فى لجنة متابعة تنفيذ بيان ٣٠ مارس .

والأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد استخدام أسلوباً حزبياً قديماً بأن اتخذ من هذه اللجنة وسيلة لمراقبة أعمال زملائه الوزراء ومهاجمتهم.

عاشراً : التقرير الذى تقدم به الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد متعلقاً بالأوضاع فى نادى القضاة كان خارج إطار تكليفات مجلس الوزراء بل كان تكليفاً خاصاً ، وكان إجراء تطوعياً من جانب الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد ووافق عليه الرئيس جمال عبدالناصر.

حادى عشر : لقد كان باب الرئيس جمال عبدالناصر ومكتبه مفتوحين فى أى وقت وفى أى ساعة لمقابلة الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد ، كما كانت تعليمات الرئيس للسيد محمد أحمد السكرتير الخاص للسيد الرئيس ، ولى شخصياً أن يتم توصيل أى مكالمة يطلبها هو أو غيره من الوزراء مع الرئيس.

ثانى عشر : الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد كان قد أسرع الوصول إلى مكتبى فى منشية البكرى طالباً مقابلة الرئيس جمال عبدالناصر عقب انتهاء جلسة مجلس الوزراء والتى قال فيها للأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد « أن التعاون معه أصبح غير ممكناً».

ثالث عشر : كلفنى الرئيس جمال عبدالناصر فى نفس الليلة بالاتصال بالأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد وقد طلبته فى صباح اليوم التالى ، ولكنه لم يكن متواجداً بمنزله وتم الاتصال به فى منزل المرحوم الأستاذ أحمد حسين ، وأبلغته بأن

الرئيس أمرنى بمداومة الاتصال به ، وافقنا على اللقاء يوم الأحد التالى وتم فعلاً هذا اللقاء ، ثم انقطع سيادته إلى أن أصدر الرئيس جمال عبدالناصر قراراً بإسناد الإشراف على الرسائل الجامعية فى جامعة عين شمس للأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد، كما صدرت التعليمات لوزارة الخارجية بمنح سيادته جواز سفر دبلوماسى.

رابع عشر : أما ما أشار إليه الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد من خطابات بعث بها الرئيس جمال عبدالناصر فإنى آمل أن تكون موثقة ، فالمعروف أن أى أحد يستطيع أن يدعى أنه بعث برسالة لأى شخص ليسجل بها موقفاً الآن وبعد مرور ربع قرن دونما يتوفر لديه ما يثبت صحة هذه الرسالة فى ذلك الوقت.

خامس عشر : أخيراً فإنى بتأكيد ما سبق ، أعتقد أننى قد وضحت كثيراً من الأمور التى لم يتناولها الحوار الذى أجراه معى الأستاذ عبدالله إمام والذى صدر فى شكل كتاب « سامى شرف يتحدث عبدالناصر كيف حكم مصر » ، والذى لم يشمل كل الوقائع ولا كل التفاصيل ، فإنى اعتبر أن باب التعليقات فى هذا الأمر من جانبى منتهياً - فى المرحلة الحالية - بهذ الإيضاح.

كما أرجو أن أكون قد وضعت أمام الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد بعض الحقائق التى ربما يكون قد نسبها لطول المدة.

ومع كل تقدير للزميل الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد
أرجو أن أكون قد وفقت فى الإيضاح».

توقيع (سامى شرف)

وزير شئون رئاسة الجمهورية الأسبق

مصر الجديدة فى ٢٣ أكتوبر ١٩٩٦

وقد عقب الأستاذ الدكتور محمد حلمى مراد على ردى عليه بقوله : «إن السيد سامى شرف ما زال يتمتع بذاكرة قوية جدًا ، وما كنت أعتقد أنه ما زال يذكر هذه التفاصيل بعد هذه المدة الطويلة».

ملحوظة من المؤلف :

ولسوف يجد القارئ الكريم بالملحق الوثائقى صورة من توجيه فى شكل كتاب دورى أصدره الرئيس جمال عبد الناصر حول ميل بعض الوزراء للتحدث إلى الصحف بطريقة مبالغ فيها ولأهداف الدعاية الشخصية ، وحدد فى هذا التوجيه كيفية التعامل مع أخبار الوزارات بشكل واضح.

ثالثًا

آليات صنع القرار وهياكله

شهدت الفترة من ١٩٥٢ وحتى يناير ١٩٥٦ سيطرة كاملة من جانب مجلس قيادة الثورة على عملية صنع القرار فى مصر ، حيث كان فى حالة اجتماع شبه مستمر ويطرح عليه ويناقش كل القضايا الداخلية والخارجية بكل التفصيلات حتى الصغيرة منها ، ويفرض أيضًا إشرافه المباشر على تصرفات مجلس الوزراء وبعض المؤسسات الأخرى فى الدولة ، وكان لجمال عبدالناصر دور متميز فى توجيه هذه العملية بحكم ثقله بين باقى الأعضاء وقيادته المتفردة للثورة ، كما كان لبعض أعضاء مجلس الثورة الذين يتولون مناصب وزارية دوراً مهماً فى دفع العمل التنفيذى ووضع مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أما بعد يناير ١٩٥٦ ، وبعد إقرار الدستور أصبحت عملية صنع القرار تتخذ شكلاً مؤسسياً بدرجة أكبر خاصة بعد أن توزع عدد كبير من أعضاء مجلس قيادة الثورة على بعض المواقع التنفيذية بما فى ذلك عضوية مجلس الوزراء.

كانت مؤسسة الرئاسة بمثابة المطبخ السياسى الأول والأكبر فى نظام عبدالناصر، فمنها تنطلق الأفكار والمقترحات وإليها تصدر التوجيهات بإعداد تقديرات الموقف، وبواسطتها تتم بلورة كل الرؤى الصادرة عن مختلف المؤسسات الدستورية فى الدولة فضلاً عن اتجاهات الرأى العام والمساهمات الخاصة لبعض كبار المفكرين والإستراتيجيين.

وكانت هذه المؤسسة تعمل وفقاً لروح الفريق ، وأخذت تتطور وتنمو تدريجياً منذ عام ١٩٥٥ قبيل صدور الدستور ، وتولى جمال عبدالناصر رئاسة الجمهورية بالتفصيل لدور مؤسسة الرئاسة فى الفصل السابق ، كما أرجو الرجوع إلى ما أوردته فى فصل التنظيم السياسى حيث يعتبر مكملاً ولايتجزأ عن عملية اتخاذ القرار لما حوته مناقشات الرئيس عبدالناصر مع كافة تنظيمات الاتحاد الاشتراكى من المؤتمر العام إلى اللجنة المركزية التنفيذية العليا ، حول القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية وكيفية معالجة السلبيات ودعم الإيجابيات واتخاذ القرارات بعد المناقشة الديموقراطية المستفيضة لهى تعبير عما كانت تجسده تجربة عبدالناصر الإنسانية.

والملحق الوثائقى يشمل بعضاً من محاضر جلسات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى والتى لدىَّ مضابطها كاملة ، وهى واحد وثلاثون جلسة ، بما فيها بعض المحاضر التى اعتبرت سرية ولم تفرغ شرائط تسجيلها لسريتها فى ذلك الوقت ، ولكنى أدعو بل ألح على الباحثين ومن يريدون معرفة الحقيقة ، ومن يدعون أن تجربة عبدالناصر كانت فردية وأحادية القرارات ، أدعو كل هؤلاء لقراءة هذه المحاضر قراءة مدققة للحكم على هذه التجربة.

دور مجلس الوزراء فى نظام عبدالناصر

لم يكن مجلس الوزراء كما يتصور البعض - من واقع الكتابات اللاحقة لرحيل الرئيس جمال عبدالناصر - يضم مجموعة من السكرتيرين المساعدين لعبدالناصر أو المنفذين لكل ما يرد إليهم من مؤسسة الرئاسة ، بل على العكس كان عبدالناصر يعتبره المطبخ السياسى الأول والأوسع لكل القرارات والسياسات الكبرى التى تخدم مسيرة التنمية فى جوانبها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية أى بالمفهوم الشامل لكلمة التنمية.

إن قيادة الثورة بحكم التطور الطبيعى للأمور كانت تتولى طرح الرؤية الإستراتيجية البعيدة ، ويقوم مجلس الوزراء بترجمة هذه الرؤية إلى سياسات وإجراءات بعد أن يتم عرض ما يستحق العرض منها على مجلس الأمة ومواءمتها مع القانون والدستور . وكان مجلس الوزراء من جانبه يحيل إلى رئاسة الجمهورية أية صعوبات سياسية قد تواجهه ، ويستدعى بالتالى تدخل الرئاسة سواء لتصحيح المسار أو توفير الموارد أو فتح قنوات للتعامل والدعم الخارجى تخدم فى احتواء هذه الصعوبات.

ويجب أن أقرر هنا قرار السياسة الخارجية كان يخضع بالكامل لإرادة جمال عبدالناصر وفريق العمل المصاحب له ، سواء كان هذا الفريق يضم قيادات ثورة يوليو أو مؤسسة الرئاسة أو وزارة الخارجية أو المخابرات العامة .. وكانت المبادئ العامة التى أرستها الثورة فى التحرر وعدم الانحياز وبناء النظام الإقليمى العربى النشيط وممارسة دور متميز لمصر على الصعيدين الإقليمى والعربى والعالمى ، كانت تمثل فى مجموعها المرجعية الفكرية لعمل هذا الفريق.

ولا أذكر أنه وقعت صعوبات أو تصادمات بين أجنحة هذا الفريق مهما كانت مواقعها أو انتماءاتها ، وعندما بدا فى الأفق احتمال وقوع هذه الصعوبات عندما تولى محمود رياض وزارة الخارجية وكان فى الأصل جزءًا من مؤسسة الرئاسة قبلها ، تم الاستجابة بإلغاء عدد من المكاتب الاستشارية الملحقة بمكتب الرئيس ، فيما عدا مكتب الشئون الإفريقية الذى كان يتولى مسئوليته محمد فائق وآثر الرئيس استمراره فى العمل تحت إشرافه المباشر حتى يكفل له الديناميكية اللازمة.

ومن نفس المنطلق ـ الإشراف المباشر على السياسة الخارجية ـ كان لجمال عبدالناصر صلات مباشرة مع عدد من السفراء المصريين فى عدد من العواصم المهمة يتلقى منهم ويبعث إليهم بتوجيهاته من خلال وسيلة اتصال مباشرة مع سكرتير الرئيس للمعلومات ، كما كان يلتقى بهم فى جلسات مطولة فى بيته كلما حضر واحد منهم للقاهرة سواء للتشاور أو فى أجازة ، كذلك كان له مبعوثيه الشخصيين وقنواته الخلفية التى سيأتى الحديث عنها فيما بعد.

(الملحق الوثائقى يتضمن بعض من هذه الرسائل التى كان يتم تبادلها بين بعض السفراء وبين سكرتير الرئيس للمعلومات سامى شرف).

وكانت هذه العمليات المتعلقة بالسياسة الخارجية تصب كلها لصالح المواطن المصرى فى الداخل سواء فى خدمة عملية التنمية أو تأمين كرامته فى الداخل أو فى الخارج أو تدعيم سيادة مصر واستقلالية قرارها.

وهو نفس الوضع الذى تجرى تطبيقه فى غالبية دول العالم ويستمر العمل به فى مصر حتى اليوم.

أما قرارات السياسة الداخلية فقد كان مجلس الوزراء مسئولاً عنها بالكامل ، وكان دور مؤسسة الرئاسة يقتصر على المهام الثلاث التالية:

المهمة الأولى : بلورة الرؤية واقتراح السياسات ومواءمتها مع احتياجات البلاد وتوافقها فى الوقت نفسه مع النظم القانونية السائدة ، ثم الانتقال بها إلى مجلس الوزراء لتوسيع نطاق البحث وتحويلها إلى مشروعات قرارات تتسق والخطة العامة للدولة ، قبل أن يتم تحويلها بالتالى إلى مجلس الأمة أو تحويلها إلى إجراءات تنفيذية إذا كانت تندرج ضمن الاختصاص الدستورى للسلطة التنفيذية.

المهمة الثانية : هى نقل الواقع المعاش فى الشارع المصرى سواء كان فى شكل مردود السياسات المتبعة ومضاعفاتها على أحوال المواطنين التى وضع لها نظام محكم، بحيث يتم من خلاله تحويل الشكاوى الفردية إلى سياسات تخدم أكبر عدد من المواطنين ، يضاف إلى ذلك الجولات الميدانية التى كان يقوم بها عبدالناصر للإطلاع المباشر على أحوال الناس واتخاذها وسيلة لتوفير الإنذار المبكر لأية أزمات أو احتمالات قادمة.

والمهمة الثالثة : كانت متابعة تنفيذ السياسات والقرارات فى مختلف المواقع ، وكانت سكرتارية الرئيس للمعلومات هى المكلفة بهذه العملية تحت الإشراف المباشر بل وتوجيه الرئيس جمال عبدالناصر كما سبق أن أوضحت ، كما كانت أجهزة المخابرات العامة والرقابة الإدارية والجهاز المركزى

للمحاسبات تلعب دوراً مهماً فى هذا المجال ، وخاصة فى مجال كشف أي صور للقصور أو الفساد فى أجهزة الدولة ، وينسحب نفس الكلام على كل من جهاز الأموال العامة والجهاز المركزى للمحاسبات .

وسوف أتعرض فى هذا الجزء إلى أشكال من صنع القرار ونماذج لها ، وهى الاحتكاك الميدانى المباشر واجتماعات مجلس الوزراء والقنوات الخلفية.

التحرك الميدانى المباشر والتواصل مع الجماهير :

استخدم الرئيس جمال عبدالناصر وسيلة التواصل المباشر مع الجماهير ، والتعرف على نبض الشارع المصرى ومطالبة وتطلعات رجل الشارع العادى فيما يمكن أن نسميه ـ «الديموقراطية المباشرة» ، وهى تنبع أساسًا من نشأته الأولى فى أوساط الطبقة الفقيرة فى المجتمع ، والتى لم تتمكن من توصيل صوتها إلى صناع القرار فى عهود ما قبل الثورة ، وتركت فريسة لمجموعة من الإقطاعيين أو كبار الملاك أو كبار الموظفين وقادة الأحزاب بحيث لايثبت وجودها إلا فى فترات الانتخابات واحتدام الصراع الحزبى والتى كان يغلب عليها فى معظم الأحوال سمات الزيف والخداع .

لقد تحدث عبدالناصر منذ اليوم الأول للثورة عن هذه الطبقة باعتبار أن إصلاح أحوالها يمثل الهم الأساسى للحركة الجديدة ، وكان يستقى معلوماته عن أحوال الفقراء وعامة الشعب من مصادر متعددة ، وأول هذه المصادر كان يتمثل فى الجولات الميدانية التى كان يقوم بها منفرداً دون أى ترتيب مسبق . فقد كانت تعليماته الصريحة والمشددة تقضى بعدم مصاحبة أية حراسة له فى هذه الجولات وعدم إبلاغ وزارة الداخلية بتحركاته الخاصة ، هذه التى كانت تتم أيضاً بركوبه سيارة خاصة صغيرة يقودها بنفسه فى كل الأحيان ، كانت فى أغلب الجولات الميدانية هذه تتم فى سيارة نصر ١١٠٠ .

عندما كان عبدالناصر يقوم بهذه الزيارات الميدانية كنت أجلس فى مكتبى ومعى شعراوى جمعة فى حالة من القلق والتوتر إلى أن يعود إلى منشية البكرى ، ويبدأ فى إصدار تعليماته وفقاً لما إطلع عليه خلال الجولة.

وكان الرئيس جمال عبدالناصر يقول إن أية هموم يمكن حلها فى مجلس الوزراء أو فى مجلس الأمة أو من خلال العلاقات الدولية ، ولكن هموم المواطن العادى ومشاكله لن تحل من خلال التقارير ، وهذا ما كان يدفعه للنزول إلى الشارع بنفسه فى سيارة عادية خاصة من النوع الصغير والتى يصعب التعرف عليه داخلها ، وكان يختار مناسبات معينة للقيام بمثل هذه الجولات كالأعياد الدينية أو شم النسيم أو خلال سهرات شهر رمضان أو مع بدء العام الدراسى وهكذا ، وذلك ليجوب المناطق الشعبية دون برنامج مسبق ليتابع بعينيه وبنفسه تصرفات وسلوكيات الرجال والشباب والأطفال والنساء

وملاحظة ملابسهم ونوعياتهم وألوانها وتعبيرات الوجوه وألعاب الأطفال (المراجيح مثلاً وغيرها) ، ويقارن بين المناسبات وبعضها وماذا كان عليه الحال فى العام الماضى، وكذا يرصد موقف الشرطة والجهات الإدارية من الجماهير وبصفة خاصة من الباعة الجائلين.

كان من بين ملاحظاته على سبيل المثال قوله : « السنة دى البنات لابسين فساتين ذات ألوان زاهية بعكس السنة اللى فاتت كان لونها غامق فى الغالب ، وكانت هذه الملاحظة تندرج تحت بند قياس الحالة المعنوية للشعب ، مراجيح الأطفال تحتاج لرقابة أكثر حتى لاتقع حوادث ، يجب تشجيع زيادة ألعاب الأطفال وخاصة الكورة الشراب فى الأماكن المفتوحة والساحات الشعبية ومراكز الشباب ، وعلى التنظيم السياسى أن يرتب لها مسابقات وينظم هذه الرياضات بين الشباب ، الساحات الشعبية فى حاجة إلى تنظيم ودعم وكذا وكذا..

وفى إحدى الجولات وعند تقاطع رمسيس مع شارع الملك (مصر والسودان حالياً) حدث أن استوقفته إشارة المرور وتصادف أن وقف إلى جواره سيارة تاكسى تعرف سائقها على عبدالناصر فحياه بتلقائية ودون أن يدرى هتف بصوت عال بحياة الرئيس مما لفت أنظار باقى السيارات والمارة فى الشارع وكانت مظاهرة ، الكل يحاول أن يحييه ويسلم عليه يدًا بيد وكادت حركة المرور أن تتوقف فى هذه المنطقة المزدحمة ، ولم ينقذ الموقف إلا مرور إحدى سيارات شرطة النجدة فتولت فتح الطريق أمام سيارة عبدالناصر حتى وصل إلى منشية البكرى ومن خلفه عدد من السيارات الخاصة والتاكسى الأخرى التى أصر أصحابها على مرافقته وكأنه موكب رسمى ، ولكنه كان موكباً شعبياً كله حب وأحاسيس دافئة.

وفى كثير من الأحيان كان عبدالناصر يميل إلى استقاء معلوماته من مصادرها الأصلية. ففى إحدى الأمسيات وعلى الخط الساخن اتصل بى وكلفنى بجمع عينات من أرغفة العيش التى يتم إنتاجها من المخابز التابعة للدولة ، وأن يتم هذا التجميع من مناطق مختلفة من مدينة القاهرة ، وقد قمت فعلاً وبواسطة عناصر من التنظيم الطليعى بتجميع العينات المطلوبة من مصر الجديدة والوايلى والزيتون والمطرية وشبرا وروض الفرج والدرب الأحمر وحلوان ، وفى اليوم التالى كان موعد الاجتماع الدورى لمجلس الوزراء وقد افتتح عبدالناصر الجلسة بقوله : « أنا عندى صورة واضحة تماماً عن حياة الموظف العادى لالبس فيها ولانقاش الناس تعبانة فى بند اللبس وبند الأكل وبند الإنتاج الصناعى الذى يستخدمه المواطن العادى .. ثم طلب الشنطة التى كانت تحوى عينات العيش ووضعت على مائدة الاجتماعات أمام الوزراء ثم التفت عبدالناصر إلى وزير

التموين كمال رمزى إستينو وسأله مستنكراً : « تقدر تاكل الرغيف ده يا دكتور كمال ؟!».

فرد الوزير : « لايافندم .».

فقال له الرئيس : « ما هوا ده اللى بتطلّعه مخابزك ، وإذا كنت لاتقبل أن تأكله وأنا لا أقبل بالتالى فكيف بالله عليك تقبل إن الناس تاكله ، البنى آدم العادى بيشترى كام رغيف فى اليوم ؟ على الأقل عشرة أرغفة فى المتوسط إن لم يزد ، هل هذا رغيف عيش يؤكل ؟ - عارضا الرغيف على الحضور - يا دكتور كمال ، عندك ٤٨ ساعة لتصحيح هذه الأوضاع ، وإلا سأضطر لاتخاذ قرارات بنفسى لتصحيح الأمر.

وحدث أن قل المعروض من الحلاوة الطحينية فأثار عبدالناصر الموضوع فى إحدى جلسات مجلس الوزراء قائلاً للوزراء المختصين : « يا إخوانا الراجل الفقير حا ياكل إيه؟ رغيف العيش وحتة الحلاوة وحتة الجبنة . مش كدة ولاّ إيه ؟ طيب إذا عجز الحكم عن توفير تقديم الجبنة والحلاوة الطحينية للناس فعلينا أن نروّح ونخلى غيرنا ييجى يحكم!».

وفى إحدى جلسات الوزراء التى تصادف انعقادها مع بدء العام الدراسى التفت عبدالناصر إلى الدكتور عزيز صدقى وزير الصناعة فى ذلك الوقت قائلاً له : « يا دكتور عزيز السنة الدراسية بدأت .. وأسعار الملابس يا دكتور عزيز المنتجة محلياً خيالية، ونار زى الناس ما بتقول وبيكتبوا لى فى جواباتهم ! مين يقدر يشترى الفانلة بجنيه؟! ثم استفسر تفصيلاً عن أسعار باقى كل ما يلزم الطلبة والطالبات من ملابس مثل البلوفرات والقمصان والمرايل والبنطلونات والجوارب والجزم والأدوات المدرسية من أقلام وكراريس وكتب وغيرها .. إزاى يبقى سعر البلوفر جنيه أو جنيهين .. والشراب ربع جنيه والقميص خمسين قرش .. يعنى لو واحد عنده خمسة أولاد حايحتاج لعشرين جنيه أو ثلاثين جنيه لشراء بلوفرات وشرابات فقط!! كيف يحدث هذا ؟ وكان حا يدفع الموظف علشان يشترى هدوم ولبس وجزم ومساطر وأساتيك وكراريس الخ لأولاده وبناته لدخول المدارس ؟ .. إن لم تعمل على تخفيض أسعار المنتجات دى أنا حا اضطر إن أعمل اتفاقية مع الصين لاستيراد الملابس منها حا تكون أرخص من ملابسك وكمان حا أدخل كرئاسة دولة منافس لك فى إنتاجك وحا أرفع الدعم اللى بنديهولك ، عليك أن تحسن الإنتاج وتخفض الأسعار ، وبالمناسبة الناس اللى قادرة تبقى تفتح لهم فرع خاص فى ميدان سليمان باشا وتستورد لهم المنتجات الأجنبية اللى هما عايزينها!» .

ثم التفت إلى وزير التربية والتعليم قائلاً : « عايزك تحد من تغيير ملابس الولاد والبنات كل سنة لأنها عملية مكلفة وبتشكل أعباء كبيرة على الآباء وعلى الطبقات الفقيرة».

كان عبدالناصر يهتم بصفة خاصة جدًا بالحالة التموينية والاحتياطيات المتوفرة من السلع الإستراتيجية والضرورية ، وكان هناك تقرير يعد يومياً يعرض عليه ويوضح الموقف التمويني والمخزون والاحتياطي من هذه المواد والسلع وبصفة خاصة :

القمح ـ الدقيق ـ السكر ـ الحلاوة الطحينية ـ الجبن ـ الأرز ـ العدس ـ الصابون ـ الشاى ـ اللحوم ـ الزيوت ـ زيوت التشحيم ـ البنزين ـ السولار ...الخ.

وفى ضوء هذا التقرير يتخذ القرارات الفورية لتدبير الموارد اللازمة من عملات محلية أو عملات صعبة لتغطية أى أوجه نقص فى هذه السلع والمواد ، وكانت القاعدة هى الاحتفاظ برصيد من القمح (رغيف العيش) يكفى لثلاثة شهور على الأقل ، وكان يوجه تأشيراته للوزراء بناء على هذا التقرير .. ومن نماذج ذلك على سبيل المثال:

« وزير التموين لشراء أو التعاقد على كذا طن قمح مثلاً أو أى سلعة أخرى قد يكون مخزونها قد بدأ يتجه نحو النقصان عن المعدل المعقول للاستهلاك أى بالسالب» .

« وزير الصناعة مخزون البترول لايكفى وعليك زيادة الإنتاج مثلاً أو التعاقد على كذا وكذا .. أو العمل عل استيراد كذا وكذا من الخامات أو مستلزمات الإنتاج .. الخ» .

وكان يتم إبلاغ هذه التأشيرات فى نفس اليوم بالاتصال التليفونى مع الوزير المختص ثم يُؤيد هذا الحديث التليفونى بخطاب . وفى بعض الأحيان كان الوزير المختص يتحاور مع الرئيس تليفونياً حول وضع معين ، والعكس صحيح من جانب الرئيس للوزراء دون ما انتظار لانعقاد جلسة مجلس الوزراء العادية ، ثم يصلان إلى حد ما لينفذ ، ودائماً كانت هذه الاتصالات التليفونية أو الحوار التليفونى بين الرئيس وأى وزير أو العكس يؤيد ما تم الاتفاق عليه بخطاب مكتوب يصدر من سكرتير الرئيس للمعلومات إلى الوزير المختص ، ونماذج هذه الخطابات يمتلئ بها أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات فى منشية البكرى . وفى الوقت نفسه كان عبدالناصر يحث المسئولين على الاتصال به أو طلب مقابلته بلا تردد أو خجل وذلك لبحث ما لديهم من مشاكل أو مسائل هامة أو عاجلة قبل أن تتعقد الأمور فيما لو تركت المشاكل معلقة أو تنتظر انعقاد الجلسات العادية لمجلس الوزراء ، وكان جمال عبدالناصر يقول للوزراء جميعاً فى هذا الصدد : « لاتتردد فى الاتصال بى فى أى وقت أو تطلب لقائى ..وإن ما لقيتش سامى فعندك محمد أحمد .. كما أنه كان يوجد طوال الوقت خط ساخن وشبكة اتصال تليفونية مباشرة بين الرئيس وجميع الوزراء PBX .

وبرغم بعض الظروف التى كانت تخضع لضغوط سياسية معينة من الخارج ، فإنه لم يحدث أى عجز فى المواد التموينية الرئيسية ، وكانت السيطرة كاملة على الأسعار فى السوق المحلية طول الوقت.

كان من ضمن التقارير الدورية ما يتعلق بالصحة العامة للمواطنين ومدى توافر الأدوية والأمصال والعلاج فى المستشفيات الحكومية بالمجان ، وأعنى بكلمة « بالمجان» بمعنى لارسوم ولاتمحيكات بيروقراطية أو مكتبية أو إدارية تحت أى مسمى لتحصيل مليم من أى مواطن تحت بند العلاج فى المستشفيات الحكومية . وكانت أغلب الدول العربية والإفريقية علاوة على بعض الدول الآسيوية كذلك ، تعتمد على إنتاج مصر من الأمصال والأدوية ، وقد اشتهرت برخص ثمنها وجودة إنتاجها منافسة بعض المنتجات الأوروبية والأمريكية لدرجة أنه كانت هناك محاولات كثيرة للتجارة غير المشروعة فى هذ الأدوية والأمصال بواسطة بعض المهربين الدوليين ، ولكن كانت هذه المحاولات تفشل فى مهدها.

وفوق كل هذا وذاك ، فقد كان عبدالناصر يضع تحت يده دائمًا نوتة « لوس ليف »يدّون فيها ملاحظاته وأهم توجيهاته وتعليماته للوزراء والمسئولين ولنا كمعاونين، ليعود فيتابع السؤال بعد فترة زمنية عن ما تم تنفيذه وأسباب عدم التنفيذ وتذليل أى عقبات قد تحول دون إتمام ما اتفق عليه من قرارات وسياسات وتعليمات ..كما كانت تتم عملية متابعة للمتابعة أيضًا بعد فترة زمنية أخرى يقدرها هو أو يكون قد أعطى تعليمات محددة للتنفيذ فى زمن معين فيعود لمتابعة المتابعة من خلال الاتصال المباشر أو من خلال تكليف سكرتير الرئيس للمعلومات بمتابعة المتابعة للتنفيذ . وكان يوجد ، بهذه المناسبة ، سجل مطبوع لدى السكرتارية يدون به ملخص للموضوع والتاريخ والتأشيرة التى أمر بها الرئيس، ثم كانت هناك خانات أخرى للمتابعة ومتابعة المتابعة .. وعندما يتم التنفيذ بشكل نهائى يسجل كتابةً وتقفل صفحة الموضوع بعد إبلاغ الرئيس بذلك . أما إذا ظل الموضوع معلقاً ولم يتم التنفيذ بعد ذلك فكنت أحرر مذكرة منفصلة للرئيس موضحاً بها تفاصيل الخطوات التى تمت والتى حالت ظروف معلومة أو مجهولة دون تنفيذها ليقوم الرئيس بمحاسبة المسئول لتحديد أسباب التأخير أو عدم التنفيذ وذلك فى إطار محاولة لإيجاد حل المشكلة أو تعرض على مجلس الوزراء أو يصدر لحلها تشريع مثلاً وهكذا. وقد حدث فى أكثر من مرة أن فوجئت بتليفون من الرئيس عبدالناصر ليسألنى عن الموضوع الفلانى الذى عرض عليه من قبل وليستفسر منى عما تم أو ليقول لى مثلاً فى صفحة ثلاثة من الموضوع الفلانى كان مكتوب كذا وكذا إعرضه علىّ مرة ثانية لإعادة بحث هذه النقطة ـ ويكون هذا نتيجة ظروف جدت تستدعى إعادة النظر بشكل جديد فى موضوع سبق عرضه واتخذ فيه قرار محدد.

وسوف أعرض على القارئ الكريم فيما يلى نماذج من تأشيرات وملاحظات وتوجيهات سجلها الرئيس جمال عبدالناصر ، وصدرت إلينا كتعليمات أرسلت للوزراء

المعنيين كلّ فى مجال اختصاصه ، وقد شملت العديد من القطاعات كالاقتصاد والإعلام والسياسة الخارجية والصناعة والتموين.. الخ.

الرسائل والشكاوى

فإذا ما انتقلنا إلى مدخل آخر من مداخل اتخاذ القرار إعتمادًا على المعلومات من مصادرها الأصلية ، تبرز أمامنا الأهمية التى كان يوليها عبدالناصر لخطابات المواطنين ليس فقط تلك التى تمتلئ بالإشارة والتمجيد ، وإنما بصفة خاصة تلك التى كانت تحمل شكاوى أو تظلمات أو انتقادات لسياسات الحكم أو حتى أقوال أو تصرفات عبدالناصر أو أى من المسئولين فى الدولة.

وكما قلت فقد أنشئ مكتب خاص يتلقى هذه الرسائل من كافة أنحاء البلاد ومن الخارج أيضاً ـ وقد تم إنشاء هذا المكتب منذ الأيام الأولى للثورة وتطورت واجباته ومهامه على مدى الأيام بعد ذلك ، سواء من ناحية المكان أو الإمكانات أو الهيكل الإدارى للعاملين فيه والاختصاصات والتبعية الفنية والإدراية على مدى ثمانية عشر عاماً كما اتضح فى كروكيات تنظيم الرئاسة(*) ـ وكان هذا المكتب يقوم بترتيب هذه الرسائل وتصنيفها وفقاً لما تحتويه من موضوعات ليتم عرضها على الرئيس بشكل دورى منتظم أسبوعياً أو منفرداً إذا اقتضى الأمر وكان الموضوع ذا أهمية خاصة ، وكان الرئيس كثيراً ما يطلب الإطلاع على أصول بعض هذه الرسائل من واقع هذا الملخص ، خاصة تلك التى كانت تحتوى على انتقادات أو تظلمات وكشف الفساد أو اقتراحات ودراسات على مستوى المجتمع من أى نوع.

وكانت شكاوى والتماسات المواطنين تنهمر على هذا المكتب بأعداد تفوق كل قدرة على الإحصاء ، وبصفة خاصة فى المناسبات القومية أو إذا ما وقع حدث سياسى أو وطنى ، هذا علاوة على تلك الشكاوى التى كان يتقدم بها أصحابها مباشرة إلى المكتب فى مقره . وعلى سبيل المثال وكما أذكر ، فقد قمنا بعمل حصر خلال سنوات ١٩٦٣ / ١٩٦٥ لعدد الرسائل وبلغت ما يقارب من المليون رسالة وبواقع حوالى الثلث مليون فى السنة، ما بين شكاوى وتظلمات والتماسات واقتراحات وطلبات لصورة أو توقيعه وانتقادات لسياساته الداخلية أو الخارجية أو محاولات للحث على اتخاذ موقف معين إما بالتشدد أو بالصبر، والعلاقات مع الدول العربية سواء الصديقة أو العادية للسياسة التحررية المستقلة الوحدوية ، بالتأييد أو بالنقد والحث على اتخاذ مواقف متشددة من الصهيونية والأمريكان، هذا بخلاف ما كان يتعلق بالمسائل الحياتية اليومية للمواطن العادى من

(*) راجع الكتاب الأول من هذه الشهادة ص ١٥٢ ـ ص ١٥٦.

مأكل وملبس ومسكن ألخ . وكما كانت الرئاسل تصله من المواطن العادى، كانت أيضاً تصلنا رسائل من النخبة من رجال السياسة والاقتصاد والفكر والفن والمثقفين تحمل هموم وأفكار ومشاعر ومحبة تلقائية ، وكانت أغلب الرسائل تعنون باسمه مباشرة مقروناً ببعض الصفات كالأب الحنون والزعيم وأبو خالد والمناضل والبطل وقائد الثورة ومحررنا من الاستعمار والعبودية.

البريد الأسود

كما كانت بعض الرسلئل تحمل أيضاً السباب والعداوة والنكت ، وهى ما كنا نطلق عليها عبارة «البريد الأسود»، وكانت رسائل البريد الأسود تحمل طابع السب أو الانتقاد الشديد لسياسات النظام أو لسياسات عبدالناصر الداخلية والخارجية . وبنظرة سريعة على هذه الرسائل تستطيع أن تحكم وتحدد الراسل إما من الحزبيين القدامى كالوفد مثلاً أو من ينتمون للفصائل الشيوعية أو لجماعة الإخوان المسلمين أو لعناصر إقطاعية. وكانت هذه الرسائل فى الغالب لاتحمل توقيعات ، وإن حملت توقيعاً فيكون باسم مستعار أو توقيعات غير واضحة.وكان عبدالناصر يهتم بهذه الرسائل ويطلب الإطلاع عليها كما هى دون تلخيص، لأنها كانت تحمل الجانب الآخر من الصورة. وكان عبدالناصر يقوم بوضع علامات وخطوط وتعليقات وعلامات تعجب أو استفهام على بعض ما يثار فى هذه الرسائل، وقد تعد الأمر فى كثير من الأحيان التعامل مع هذه الرسائل من حيث الدراسة والمتابعة، بل إن بعض هذه الرسائل كان وراء قرارات هامة منها إبعاد الوزراء أو كبار المسئولين الذين يثبت صحة الشكاوى ضدهم .

ومن أمثلة نماذج هذا البريد رسائل كانت تتهجم على شخص جمال عبدالناصر وأسرته ، وعائلات أعضاء مجلس الثورة أو تصرفات للأقارب أو السخرية من شعار تكافؤ الفرص أو بالتوعد مثلاً بثورة شعبية ستطيح به وسيكون أول من يذبحه الشعب، أو النقد للسياسات الاقتصادية من أنها ستفقر البلد أو الديكتاتورية وحكم الفرد أو نقد لبعض الأوضاع فى القوات المسلحة .. الخ ـ ويوجد لدى المؤلف نماذج كثيرة من كل هذه الرسائل ـ وينطبق نفس الشئ على ما كانت تنشره الصحف من شكاوى أو التماسات أو كاريكاتير.

وفى نفس الوقت كانت النكت والإشاعات تمثل مصدراً هاماً من مصادر عبدالناصر لمعرفة نبض الشارع المصرى وردود أفعاله وللمعرفة وليست مجرد سخرية ، فكان يرى أنها تمثل رأيًا يجب الالتفات إليه ولا مانع من الاسترشاد به ، فهى فى النهاية تمثل فلسفة وطنية لشعب عمره ٧ آلاف سنة قهر الغزاة وكسرهم ثم نكّت عليهم . ومن المعروف أن الشعب المصرى دائمًا ما يعبر عن موقفه سواء بالرضاء أو بالرفض أو بالذم أو بالنقد عن

طريق النكتة التى لايجاريه شعب آخر فى هذا المجال ، سواء فى التعبير الصحيح اللاذع أو فى خفة الدم فى الإلقاء .. والمعروف على مدى الزمن أن هذا الشعب يعبر عن فرحه بنكتة ، وعن حزنه بنكتة وعن رضاه أو غضبه بنكتة . وكانت النكت تجمع من مصادر عدة سواء من الأجهزة أو من مكاتب مصلحة الاستعلامات أو من زوار الرئيس.

وفى بعض الأحيان كانت النكت تصل إلى حد لانستطيع أن ننطق بها فكان هو يبادر بإبلاغنا عنها وهو يعرف أننا نتفادى جرح مشاعره بها مثلاً . وكانت أكثر الموضوعات التى تناولتها النكت على سبيل المثال : الديكتاتورية وغياب الديموقراطية وأجهزة الأمن ـ اختفاء المعارضين خلف الشمس ـ التجاوزات عند القبض على قيادات المعارضين السياسيين ـ فساد بعض رموز السلطة ـ فساد جماعة المشير وهزيمة الجيش سنة ١٩٦٧ ، الأمر الذى دفعه فى أول خطاب له بعد النكسة إلى أن يطلب من الشعب المصرى الكف عن السخرية من الجيش ورجاله حيث كان يرى أن وراء هذه الحملة المخابرات المركزية الأمريكية ، بالإضافة إلى صدمة النكسة ـ تجاوزات من يتحدثون عن الاشتراكية وحياتهم الأرستقراطية ـ تفضيل أهل الخبرة ـ الأزمات التموينية والطوابير ـ البيروقراطية.

ومن الواقع هذه الرسائل على جانب الجولات الميدانية والاتصال المباشر مع الشعب ومع المسئولين ، كان عبدالناصر يتعرف على رد فعل السياسات والقرارات والنبض الحقيقى للشارع المصرى ، فبعض هذه الرسائل على سبيل المثال كان يطالب بمراجعة السياسات ويتناول الفجوة القائمة بين الأقوال والشعارات المعلنة ، وبين ما يجرى تطبيقه وتنفيذه فعلياً ، وكان بعضها يتناول مثلاً نقد للتنظيم السياسى الواحد ويطالب بالتعددية السياسية وبالعكس كان البعض الآخر يؤيد التنظيم الواحد ولكن يضع بعض المقترحات لزيادة فاعلية الحركة السياسية فى الشارع المصرى ، كما كانت رسائل أخرى تتناول إبداء الرأى حول الحكم المحلى أو المواصلات أو الإسكان أو البنية الأساسية كالمجارى والكهرباء والصرف الزراعى والرى بالتنقيط أو الغمر وخلافه الخ ، كما تناولت رسائل أخرى سياسات النظام الخارجية بالنقد مثل مشاركة مصر فى الحرب فى اليمن أو غيرها من القضايا العربية وبعض المواقف من بعض هذه الدول العربية مثلاً ، كالسعودية والأردن ، والبعض الآخر من الرسائل كان يطالب بمواقف أكثر تشدداً من بعض الأنظمة العربية وحكامها باعتبارهم قوى رجعية تعوق حركة التحرر والاستقلال والخروج من التبعية الأجنبية وهكذا...

وهذه الرسائل كلها محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى بما فيها تلك التى تشمل تأشيرات بخط يد الرئيس جمال عبدالناصر ولقد علمت أن بعض الباحثين قد تمكن أخيراً من الإطلاع على بعض هذه الرسائل.

كان أصحاب الرسائل يخاطبون عبدالناصر بتلقائية واضحة تشعرك بأنهم يخاطبون واحداً منهم أو من أفراد أسرهم ، كما كانت خطابات الطلبة والشباب بصفة عامة تتناول القضايا التى تهمهم بصراحة وتلقائية كأنك وأنت تقرأ تكاد تكون تسمع ما يريد أن يقوله الراسل سواء شاب أو شابة وما يريد أن يتحدث به أو يقوله لوالده ، كنا نشعر بحنان ودفء فى الرسائل التى كانت فى الواقع تعبر عن ثقة وحب وتلقائية وفطرة فى استخدام الألفاظ والتعبيرات ، وما يريدون أن يعبروا عنه سواء بالنقد أو بالتأييد أو باقتراحات من أجل المستقبل وما يخص المسائل الحياتية اليومية وغيرها.

وكثير من الشكاوى ، بالطبع ، كانت تتحدث عن حالات فردية يشعر أفرادها بالظلم من إجراء معين أو يطلبون من الحكومة العفو عنهم بعد أن يكونوا قد ارتكبوا بعض الأخطاء أو العفو عن رب أسرة يكون قد ارتكب جريمة مثلاً أو شئ من هذا القبيل ، أو الإبلاغ عن حالات فساد أو إهمال من جانب بعض المسئولين أو الموظفين ، إلى جانب طلبات العلاج فى الخارج أو المسكن أو طلب المساعدات المادية.

كان عبدالناصر كثيراً ما يستجيب لمن يطلب مقابلته من الموظفين حيث يلتقى بمسئول يستقبله ويستمع له ويبلغ الرئيس بنتيجة المقابلة ثم يبلغ الشاكى بعد ذلك بالقرار الذى أتخذ بالنسبة لقضيته موضوع الشكوى ، كما أنه كان يطلب فى بعض الأحيان استدعاء أحد الأشخاص لتقدمه بشكوى أو طلب أرسل إليه برسالة لبحث موضوع شكواه أو ما يعرضه من معلومات على الطبيعة وفى المواجهة ، حيث أن الرسائل قد لاتكون معبرة بوضوح عن موضوعها الذى قد يرى أنه من الأهمية لبحثه مع الراسل شخصياً . وفى هذا المجال هناك تعليمات واضحة باستقبال هؤلاء فى جميع أفرع رئاسة الجمهورية المختصة والمعنية.

كما كان عبدالناصر يوجه بالاستجابة لطلبات المساعدات الاجتماعية وطلبات التأهيل المهنى أو طلبات الرعاية الصحية أو المسكن ، كما كان يوصى مشددًا بضرورة التحقيق فى شكاوى الفساد أو التظلم من أوضاع وظيفية معينة لمعرفته التامة بتلك البيروقراطية الضاربة الجذور فى الإدارة المصرية ـ والتى أعتقد أننا مازلنا نعانى منها حتى اليوم ـ وفى هذا المجال مازلت أذكر تمامًا الحديث الذى دار بين الرئيس جمال عبدالناصر والسيد محمد فائق عندما عين الأخير لأول مرة وزيراً للإعلام ، حيث حذره من الجهاز الإدارى وشدد فى طلب أن يكون أقوى من هذا الجهاز ليضمن نجاحه فى مهمته ، وكان هذا ضمن توصيات أخرى منها استمراره فى تولى مسئوليات الشئون الإفريقية ومسائل أخرى ليس مجال لذكرها وأذكر بهذه المناسبة أن يوسف إدريس كان يزورنى فى أحد الأيام وسمع منى نصيحة عبدالناصر لمحمد فائق ، فكانت قصيدة « إدارة عموم الزير » التى جسد بها يوسف إدريس رؤية عبدالناصر للجهاز الإدراى فى مصر.

كان اهتمام عبدالناصر بهذه الشكاوى والرسائل ليس من أجل تلبية احتياجات حالات فردية فقط ، وإنما كان يتخذها وسيلة لتحويلها إلى سياسات عامة لخدمة أوسع قاعدة ممكنة من الجماهير ، وكثيراً ما كان يطرح الموضوعات الواردة فى الشكاوى أو الرسائل المتعلقة بمصالح الجماهير داخل اجتماعات مجلس الوزراء أو فى اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، وكان يسجل النقاط التى يريد أن يثيرها فى النوتة الخاصة بخط يده ويحتفظ بها ليرجع إليها باستمرار لأغراض المتابعة ، وعلى سبيل المثال كان من هذه الموضوعات المشكلات المتعلقة ببداية العام الدراسى مثلا وما يولد من ضغوط على رب الأسرة المصرية كما ذكرت من قبل ، خاصة ما يتعلق بسوء حال الكتب المدرسية أو ارتفاع أسعار المواد والسلع التموينية ومشاكل المواصلات والعلاج، وكان يذيل كل موضوع بتأشيره للوزير أو المسئول المختص لدراسة الشكوى واتخاذ الإجراءات والقرارات المناسبة على مستوى الفئة الجماهيرية أو القطاع الاقتصادى مثل بحث أحوال السكك الحديدية وزراع طرح النهر (كانت تسمى مجازاً طرح البحر) ، بحث أحوال العاملين فى البنوك وصرف الأرباح لهم ودراسة أحوال عمال التراحيل ، وكانت هذه القضية شغله الشاغل باستمرار باعتبارها مشكلة واجبة الرعاية والعناية لمنع الاستغلال وبذل الجهود للقضاء على هذه المشكلة ، ولم يكن يكتفى بتلبية طلب صاحب الشكوى فقط.

نماذج من شكاوي ورسائل المواطنين :

ولعله قد يكون من المفيد أن أستعرض بعض النماذج لتأشيرات وملاحظات عبدالناصر على رسائل المواطنين :

* تأشيرة بدراسة أحوال عمال التراحيل وزيادة أجورهم وتطبيق نظام التأمين الاجتماعى والصحى عليهم . وقد تم فعلاً تحديد ساعات العمل للعمال الزراعيين وعمال التراحيل بثمان ساعات فقط يومياً ، وحددت أجورهم بثمانية عشر قرشاً يومياً للرجال ، وعشرة قروش للنساء والأطفال ورفعت بعد ذلك إلى خمسة وعشرون قرشاً فى اليوم ، كما اعترف بحقهم فى إقامة تنظيماتهم النقابية.
* تأشيرة لوزير التعليم بضرورة الاهتمام بالكتاب المدرسى وتحسين نوعية طباعته.
* تأشيرة لوزير المواصلات لدراسة أحوال خفراء مزلقانات السكك الحديدية.
* تأشيرة لوزير المواصلات حول مستوى الخدمة السيئة لمرفق النقل بمحافظة الشرقية.
* تأشيرة بتعيين غطاسين كعمال تابعين للمحافظات الساحلية وأن يتقاضوا رواتب شهرية.

* تأشيرة بدراسة شكوى العاملين بالبنك المركزى وصرف الأرباح لهم عن الأعوام السابقة أسوة بباقى الشركات.
* تأشيرة لوزير التموين بضرورة الاهتمام برغيف العيش نوعاً ووزناً وشكلاً.
مجموعة تأشيرات بمساعدات بعض المواطنين ماديًا من حساب التبرعات .
* تأشيرة بدراسة إمكانية مراعاة أهالى الزراعة من الكيلو ١٨ إلى الكيلو ٢٠ طريق مرسى مطروح.

وأذكر أنه فى نهاية الخمسينات وصلت رسالة من أحد المواطنين يعرض فيها مشكلة شخصية هى مشكلة الإسكان قال فى رسالته ما نصه :

« ياريس أنا المواطن (فلان) أنا ساكن فى حى الزيتون ونعانى من مشاكل كثيرة فى المواصلات والإسكان والرعاية الصحية» .

ولما عرضت هذه الرسالة على عبدالناصر كانت هناك رسالة أخرى كتبها مواطن آخر من حى المطرية تتحدث أيضاً عن مشاكل الإسكان والمواصلات . اهتم عبدالناصر بالرسالتين وطلب فى جلسة مجلس الوزراء توسيع نطاق البحث لهذه المشكلات ، وقد أسفرت الدراسات التى أعدت بواسطة الوزراء المعنيين عن قرار ببناء مجمع إسكانى ضخم صمم فى كل من المطرية والزيتون ثم جرى تعميم هذا النموذج فى كل محافظات الجمهورية بعد ذلك ، وكانت الغرفة تؤجر للمواطن بما لايزيد عن الستين قرشاً فى الشهر، وكانت هذه المجموعات السكنية نمطية وعبارة عن غرفتين وصالة وفراندة (بلكونة) ودورة مياه وحمام ومطبخ ، وما زالت هذه المجمعات والوحدات موجودة كأحياء كاملة فى العديد من المحافظات حتى اليوم.

وانتقلت نفس التجربة إلى دمشق وبنفس السيناريو تقريباً مع الوضع فى الاعتبار احتياجات الأسرة السورية ، حيث تم بناء مجمع سكنى ضخم فى المكان الذى كان يشغله سجن المزة والذى تم هدمه ، وما زال السوريون يتحدثون عن هذا الإنجاز حتى اليوم وأسمعه منهم عندما أزور دمشق فى المناسبات المختلفة ، وكان قد تم تنفيذ هذا المشروع فى دمشق على أثر تسلم عبدالناصر رسالة من مواطن سورى شكى فيها من المعاناة من مشكلة الإسكان.

كان عبدالناصر يقرأ هذه الرسائل باهتمام ويضع خطوطاً حمراء تحت بعض الجمل أو العبارات التى تنتقد سياساته مثل قول أحد المواطنين فى رسالته : « إن حرب اليمن التى دخلتها مصر لا ناقة لها فيها ولاجمل» . أو وصف مواطن آخر الاتحاد الاشتراكى بأنه تنظيم «هزيل» . ومواطن ثالث تحدث عن ما أسماه « بالطبقة الجديدة» وسلوكياتها ، وكان يقصد بها بعض المنتفعين بالثورة والالتفاف حول قوانينها ومبادئها.

ليه بترفعوا شعارات ما انتوش قادرين تطبقوها؟!:

ومن الحالات التى لن أنساها ـ وأود أن أشير إليها بهذه المناسبة ، وقبل أن أستعرض هذه الحالة ، أن مكاتب سكرتارية الرئيس للمعلومات ومكتبى فى مقدمتها كان مفتوحاً لأى مواطن ، ولم يحدث أن منع أحد من الدخول تحت أى مسمى أمنى أو سياسى ، أما الحالة التى سأتناولها هنا وعرضت تفاصيلها على الرئيس عبدالناصر فكانت حالة طالب يدرس فى كلية الطب ساهم بشكواه فى اتخاذ العديد من القرارات.

وترجع القصة إلى أننى فى إحدى الليالى كنت أباشر عملى فى مكتبى ، وفى اجتماع مع بعض الوزراء من أعضاء التنظيم الطليعى ، وفجأة سمعت أصواتاً عالية فى مكتب سكرتيرى الخاص محمد السعيد ، ولما استفسرت منه عن الأسباب أخبرنى أنه يوجد فى المكتب طالب فى كلية الطب فى حالة هياج شديد ، ويكاد يكون منهاراً نفسياً ، وهو يصر على لقاء الرئيس جمال عبدالناصر شخصياً وكان من بين ما يردده من عبارات :

« ليه بترفعوا شعارات ما انتوش قادرين تطبقوها؟!»

أدخلت الطالب إلى مكتبى وعندما دخل ـ وهو مازال فى حالة ثورة ـ وجد نفسه يجلس وجهًا لوجه مع من يسمع أسماءهم فى الإذاعة أو التليفزيون أو يقرأ عنهم فى الصحف ـ وكما صرح لى بعد ذلك ـ أنه كان مع من صوروا له بأنهم حكام مصر الذين يستطيعون أن يأتوا من الأفعال ما لا يستطيعه أى إنسان آخر. وعملت على تهدئته وتطيب خاطره ، وطلبت له شاى ومشروب بارد ، ولما هدأ نسبياً بدأ يسرد حكايته تفصيلاً حيث قال : إنه يقيم مع أسرته فى أحد المساكن المتواضعة فى حى السيدة زينب ، ويعمل والده فى جمع الصحف القديمة ويقوم بعمل « قراطيس» ثم يبيع فيها « طورشى بلدى» على ناصية الحارة التى يسكنون فيها، ويتقاضى لقاء ذلك قروشاً يومياً ، واليوم الذى ينقطع فيه عن العمل يتوقف رزق الأسرة التى كانت تتكون من الأبوين وأربعة من الإخوة والأخوات ، ومع ذلك فقد جد واجتهد رغماً عن ظروفهم القاسية ولجوئه فى بعض الأيام للحلول محل أبيه فى مهنته البسيطة هذه ، وتمكن من استكمال تعليمه حتى حصل على الثانوية العامة بمجموع مرتفع ، ووفقا لمبدأ تكافؤ الفرص التحق بكلية الطب التى لم يكن يحلم مثله أن يدخلها فى يوم من الأيام ، إلا أنه فوجئ بمواقف لايستطيع أن يتحملها كطالب ، فالكتب غالية الثمن ولايستطيع أن يشتريها ، والأدوات الدراسية تفوق أسعارها ما يمكن أن تتحمل أسرته تكاليفها ، وعلاوة على ذلك فهو كطالب فى كلية الطب عليه أن يظهر بمظهر يليق بطبيب المستقبل ، إلا أن أحداً لم يرأف بحاله بل كان موضع سخرية الكل بدون استثناء سواء من زملائه أو من أساتذته فمن قائل له : « عملت لك إيه الإشتراكية ؟!» إلى من تكافؤ الفرص؟!».. « وعملت لك إيه مجانية

التعليم ؟!..» « إنك لن تستطيع أن تكمل تعليمك ودراستك بهذا الوضع لأنك من بيئة عادية ولا يوجد مكان لأبنائها فى كلية الطب ومكانك فى حتة تانية ياشاطر!!».. هذا بخلاف أقوال وأعمال أخرى رفض أن يذكرها ، إنما تعبّر عن نية تحطيم معنوياته ودفعه إلى اليأس الكامل وإشعاره بالخطأ لأنه اختار هذا المجال لمستقبله..وبدأ فى الانهيار مرة أخرى.

وتصادف أثناء سرده لحكايته وحالته أننا كنا كلنا نستمع فقط دون أن نعلق ، وبدأ صوته يرتفع ناعياً حظه وحظ أمثاله ، وفجأة أنارت اللمبة الحمراء للخط الساخن بينى وبين الرئيس ، وعندما رفعت سماعة التليفون سكت كل من كانوا فى القاعة لأنهم يعرفون أن المتحدث هو الرئيس جمال عبدالناصر فيما عدا الشاب الذى واصل ثورته، وقد أدرك الرئيس أن فى الأمر شيئاً غير عادى فقال لى : « إنت عندك مين ؟ وليه فيه هيصه ؟ ومين اللى بيزعق عندك وليه ؟ هو انت بتتخانق مع حد يا سامى ؟!».

فقلت : « لا يافندم» .. وحكيت له بسرعة حكاية الشاب .

قال الرئيس : « طيب عملت له إيه ؟» .

فقلت : « أنا لسه باسمع قصته وسأحاول حل مشكلته بإذن الله» .

وقلت للرئيس إننى مجتمع مع مجموعة تنظيمية من الوزراء .

فقال الرئيس : « ما تنساش بعدما تحل مشاكله إنكم تعملوا بحث اجتماعى لأسرته ومساعدتهم بأى شكل ، حتى لايؤثر وضعهم على الطالب نفسه فى المستقبل خصوصاً وأنه فى كلية صعبة ، مثل هذا الشاب لازم رعايته رعاية خاصة لأن أمثاله قليلون ، ويجب أن يكون هذا مثل يحتذى به لباقى الشباب من أمثاله الذين يتحدوا زمنهم وعايزين يقهروا ويكسروا حاجز الفقر بالعلم والارتقاء بمستواهم ، وإلا حانكون فعلاً كما يقول هذا الشاب بأننا نرفع شعارات لانطبقها» .

فكّرعبدالناصر للحظة ثم قال : « إسمع ياسامى ، فيه فى الجامعة طبعاً حالات تانية مشابهة ويمكن تكون فى حاجة للرعاية بشكل ما .. تبحث الأمر مع الأمين العام للاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب ووزير الشباب ووزير التعليم العالى .. وعايز دراسة عن الموضوع فى أقرب وقت ممكن».

وأنهى المكالمة دون أن يطلب منى ماذا كان يريد عندما طلبنى تليفونياً فلم استفسرت منه عما كان قال لى : « يا سامى .. ريّح الولد وخلّص الموضوع الأول وبعدين إبقى كلمنى» .

التفت للشاب وقلت له : هل تعرف من الذى كنت أتحدث معه الآن؟

فقال : حا اعرف منين ؟!.

فقلت له إنه كان الرئيس جمال عبدالناصر ، وقد سمعتنى طبعاً وأنا أحكى له قصتك بدليل إنك لما سمعت إسمك سكت وبطلت تزعق».

فوجئ الشاب بهذا الكلام وأصابه ذهول وصمت غريبين ولم ينطق بحرف .

فقلت له بعد أن هدأ : شوف بقى ، الكتب حاتكون عندك الصبح وكمان الأدوات الدراسية المطلوبة منك والتى تحتاجها . ثم طلبت السكرتير وقلت له : « يا محمد تاخد هذا الشاب دلوقت وتشترى له كسوة تليق بطالب فى كلية الطب بما فى ذلك الملابس الداخلية وكل ذلك على نفقة الرئيس الخاصة».

واتصلت بوزير الشئون الاجتماعية لعمل بحث اجتماعى لأسرة هذا الشاب ، واتضح بعد البحث صدق كل ما ذكره . كما اتفقت مع محافظ القاهرة لتخصيص شقة من الإسكان الشعبى لهذه الأسرة المكافحة ، وتابعت التنفيذ حتى تم المطلوب ، وتم انتقال الأسرة إلى المنزل الجديد فى خلال أسبوع.

كان عبدالناصر وكالمعتاد يتابع التنفيذ معى يومياً.

وقد ترتب على هذا الموضع الفردى الآتى :

تم تشكيل لجنة جامعية برئاسة وزير التعليم العالى وعضوية أمين الاتحاد الاشتراكى فى كل محافظة يوجد بها جامعة مهمتها تيسير الكتب الجامعية لكل الطلبة دون استثناء ولغير القادرين بصفة خاصة بأسعار رمزية أو بالمجان حسب حالة الطالب.

وتوفير ملابس تليق بطلبة الجامعات فى كل جامعة بأسعار رمزية.

ثم التوسع فى الإسكان الجامعى والذى بلغ إلى حد تخصيص عمارات بأكملها لإسكان الطلبة الوافدين من المحافظات المختلفة.

* وثمة حالة أخرى تعبر بوضوح عن مصداقية الشعارات التى رفعها عبدالناصر، وإيمانه العميق بكل ما طرحه ونادت به الثورة من أهداف.

فقد جاء إلىّ أحد عساكر الشرطة من العاملين فى منشية البكرى شاكياً من عدم قبول نجله فى كلية الشرطة بعد أن نجح فى الثانوية العامة بمجموع مناسب للالتحاق بهذه الكلية، كما أنه اجتاز كل الاختبارات ولكنه سقط فى كشف الهيئة أو مايسمى بالاختبار الشخصى .. فلما عرضت الموضوع على الرئيس أوصى ببحث الأسباب وإبلاغه بالنتيجة فى نفس اليوم. استفسرت عن حقيقة الموضوع من شعراوى جمعة الذى بعد البحث

أبلغنى أن سبب عدم قبول الطالب هو أنه ابن عسكرى وليس هناك من أسباب أخرى . فلما أبلغت الرئيس أمر بتوصيله بشعراوى جمعة وزير الداخلية وناقشه فى أسباب رفض قبول هذا الطالب ، وقال له : « أمّال تكافؤ إيه اللى عمالين ننادى به يا شعراوى ؟ وهو أنا دخّلت «منى» الجامعة الأمريكية ليه ؟ ليه ما بنطبقشى ما ننادى به ؟ الطالب ده يدخل الكلية».

ودخل هذا الطالب كلية الشرطة ووصل إلى رتبة اللواء.

ولكم أتمنى أن أعرف ماذا ألّـم بطالب الطب وأين هو الآن ؟ حيث انقطعت العلاقة به لدخولى السجن سنة ١٩٧١ وكان لم ينه دراسته بعـــد.

قصة أخرى كان بطلها د.خيرى سمرة عندما كان يدرس فى الولايات المتحدة للحصول على درجة الدكتوراة ، وقررت إدارة البعثات إنهاء بعثته قبل مناقشة رسالة الدكتوراه بأيام نظرا لانتهاء المدة التى نص عليها قرار إيفاده للبعثة ، مما اضطره للحضور إلى القاهرة على نفقته الخاصة لعرض الأمر على الرئيس عبدالناصر حيث وصل إلى مكتبى طالباً مقابلة الرئيس ولما استفسرت منه عن السبب حكى لى هذه القصة ، ووسط اندهاشى من قوة هذه البيروقراطية الحكومية ونفاذ أمرها ، كان عبدالناصر على الخط أبلغه بالقضية ، فما كان منه إلا أن قال لى بلغ وزير التعليم العالى بعودة الرجل لاستكمال بعثته ومناقشة رسالته ، على أن تكون عودته على نفقة الدولة وتتحمل وزارة التعليم العالى نفقات قدومه إلى القاهرة .وعاد خيرى سمرة للولايات المتحدة واستكمل دراسته وناقش رسالته التى اجتازها بدرجة امتياز.

كنت قد نسيت هذا الموضوع لكن يشاء القدر أن التقى بخيرى سمرة فى القصر العينى، وأنا رهن سجون السادات ، من جديد ليفتح هو معى الموضوع ويذكرنى به من جديد ..

* * *



الفصل العاشر

عبدالناصر والتنظيم السياسي

لقد أدرك قادة الثورة وفى مقدمتهم جمال عبدالناصر أن العملية السياسية تقوم على طرفين أساسيين ، ولايمكن ممارستها بواسطة طرف واحد مهما بلغ إخلاصه ومهما توفرت له من قوة .. وهما القيادة والجماهير ، وأن العلاقة بين هذين الطرفين تتطلب نظاماً للاتصال يتم من خلاله إبلاغ الجماهير بكل ما يدور فى فكر القيادة من آمال ، وما يواجهها من صعوبات،



عبدالناصر والتنظيم السياسى

١ـ المراحل التحضيرية :

لقد انطلقت ثورة ٢٣ يوليو من تنظيم سياسى من الدرجة الأولى هو « تنظيم الضباط الأحرار» الذى أدى مهمته على أكمل وجه منذ بداية التفكير فيه وحتى تنفيذ الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبعدها حاولت بعض التيارات من داخل التنظيم أن تجعل من نفسها سلطة رقابة على ممارسات مجلس قيادة الثورة ، مستندة إلى وجودها داخل القوات المسلحة وساعية إلى استخدام قوة المؤسسة العسكرية لخدمة هذا الدور ، وهو ما تسبب فى خلق عدد من الأزمات والمواجهات دفعت عبدالناصر إلى أن يضع خطاً فاصلاً بين العمل السياسى وبين القوات المسلحة ، وطالب جميع أعضاء التنظيم أن يحسموا اختيارهم ، إما البقاء فى الجيش و الابتعاد تماماً عن التدخل فى السياسة ، وإما الانتقال إلى الحياة المدنية ووقف أية اتصالات لهم بالقوات المسلحة.

وجرب عبدالناصر فى الوقت نفسه أن يستعين بالتركيبة الحزبية القديمة لتكون هى الإطار الذى يمكن من خلاله تحقيق أوسع مشاركة للجماهير فى الحكم ، مشترطاً أن تقوم الأحزاب بإعادة توفيق أوضاعها لتنسجم مع حركة التغيير الشامل التى جاءت بها الثورة، وإزاء فشل هذه العملية من جانب واعتراض غالبية أعضاء مجلس الثورة على إعادة التجربة الحزبية السابقة بما أحاط بها من شوائب من جانب آخر ، اتجه النظام الجديد إلى التفكير فى إنشاء تنظيم سياسى بديل يحقق المشاركة المستهدفة.

لقد أدرك قادة الثورة وفى مقدمتهم جمال عبدالناصر أن العملية السياسية تقوم على طرفين أساسيين، ولايمكن ممارستها بواسطة طرف واحد مهما بلغ إخلاصه ومهما توفرت له من قوة، وهما القيادة والجماهير ، وأن العلاقة بين هذين الطرفين تتطلب نظاماً للاتصال يتم من خلاله إبلاغ الجماهير بكل ما يدور فى فكر القيادة من آمال ، وما يواجهها من صعوبات، وهو ما يتم إنجازه من خلال جهاز الإعلام إلى جانب الاتصال المباشر مع الجماهير من خلال المؤتمرات الشعبية والخطب والحوارات . وكان رجال الثورة على وعي كامل بأهمية هذه العملية فى وقت كانت فيه وسائل الاتصال بدائية للغاية إذا ما قورنت بما هى عليه اليوم من تقدم حتى أنهم عمدوا ـ يوم تنازل الملك فاروق عن السلطة ومغادرته الإسكندرية يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ إلى استخدام سيارات تجوب الشوارع فى

القاهرة والإسكندرية وبعض المدن الرئيسية الأخرى وعليها ميكروفونات يعلنون من خلالها هذا الحدث ، فقد كان الراديو ـ الإذاعة ـ وقتها هو الوسيلة الوحيدة تقريباً من وسائل الاتصال ولم يكن بالكفاءة المطلوبة من حيث مدى البث ، كما كانت الصحف أيضًا ذات توزيع محدود وإمكانيات أدنى بكثير جداً من احتياجات البلاد فى هذه الفترة، والأمية تسيطر على أكثر من ٧٥٪ من أبناء الشعب.

ومن جانب آخر فإن العلاقة بين القيادة والجماهير لاتقتصر على نظام الاتصال فقط بالمفهوم السابق ، بل كانت تتطلب نظامًا موازياً يهيئ فرص المشاركة الفعالة والايجابية لجماهير الشعب فى الحكم وصناعة القرار ، ولايتأتى ذلك إلا من خلال تنظيم سياسى ذى قدرة .. وطالما أن التنظيمات السابقة للثورة لم تعد صالحة للمرحلة الجديدة ، فكان لابد من الدخول فى تجارب متوالية لتحقيق هذا الهدف.

إن التنظيمات السياسية على اختلاف أشكالها هى التى تجمع حركة الشعوب نحو هدف سياسى معين وتوفر له الحماية من الضعف أو الالتباس أو أن يضل الطريق .. وطالما أن الثورة جاءت لتغير الوجه السياسى والاجتماعى للمجتمع ، فلابد أن تصطدم بالقوى المنبثقة من الأوضاع السابقة ، ومهمة التنظيم السياسى هى كشف هذه القوى ومحاصرتها وتقوية صلابة القاعدة الواسعة صاحبة المصلحة الحقيقية فى التغيير.

والتنظيم السياسى أيضاً ـ إذا ما بنى على أسس قوية وسليمة ـ يمكن أن يقدم الوسيلة الفعالة فى إنجاح حركة التنمية بمختلف جوانبها ، والتنظيم السياسى هو الذى يجعل لحركة الجماهير أهميتها وقيمتها ويعمل على تعبئتها لصالح تحقيق الهدف المنشود أو لمواجهة خطر داهم ، وفى هذا المجال يقول جمال عبدالناصر خلال لقائه مع ضباط القوات المسلحة فى ناديهم فى مدينة الإسماعيلية فى عام ١٩٦٤:

« إن أى إنسان مهما كان عمله يستطيع أن يؤثر وأن يغير فى المجتمع سلبا أو إيجاباً ولايقل تأثير عامل النظافة فى حى من الأحياء عن أحد رؤساء الإدارات ، ولايقل تأثير كاتب بسيط أو غفير يحرس منشأة عن رجل له رتبة أعلى ، وكلما كان للإنسان هدف لخدمة المجتمع عن طريق عمله وإخلاصه وثوريته وسلوكه فإن تأثيره يكون أهم وأكثر إيجابية .. إن وضوح الهدف أمام جماهير الشعب أمر لازم ، لكنه لايكفي وحده لتحقيق أمل المجتمع . فإن عمل الجماهير يحتاج إلى التنظيم السياسى الذى يحرك مسيرة الجماهير ويوضح الرؤية أمامها ، يحتاج إلى الرعاية والتوعية وتجسيد الهدف ، يحتاج إلى القيادة القادرة المخلصة والمؤمنة بالجماهير وآمالها .. وذلك هو الضمان الذي يجعل حركة الجماهير وحياتها واندفاعها بهذا الأمل ونموه حركة منتجة واعية منتظمة وليست عشوائية ، تتجنب الدروب والمسالك الفرعية التى لاتصل بها إلى متاهات الصراع والضياع».

وكان لتدرج أهداف وأولويات الثورة فى طبيعة التنظيم السياسى الذى قام فى كل مرحلة.

التنظيمات السياسية الأولى للثورة :

* هيئة التحرير :

فقد أعقب حسم الأمر مع الأحزاب القديمة وثبوت فشل التعاون ، إعلان تشكيل «هيئة التحرير» فى ٢٣ يناير ١٩٥٣ ، ففى هذه المرحلة تجمعت كل الجهود وكل القوى من أجل هدف سياسى واحد هو التحرر .. التحرر من الاستعمار البريطانى ، والتحرر من النفوذ الأجنبى فى كل أشكاله ، وتلك كانت المهمة الرئيسية لهيئة التحرير أى دعم المفاوض المصرى فى مواجهة المستعمر البريطانى وسعيه لتحقيق الجلاء ، وكانت من مسئوليات هيئة التحرير دعم حركة العمل الفدائى فى منطقة القناة ، وداخل الأراضى الإسرائيلية عبر قطاع غزة ، إلى جانب حشد الجماهير المصرية وراء الأهداف والمبادئ التى أعلنتها ثورة يوليو ٥٢.

وكان من أهداف هيئة التحرير أيضاً شغل الفراغ السياسى بعد إلغاء الأحزاب ، و قدمت هيئة التحرير لابوصفها حزباً سياسياً ، بل باعتبارها برنامجاً لتنظيم القوى الشعبية وإعادة بناء المجتمع على أسس جديدة ولتكون بمثابة المدرسة - وهذا هو وصف عبدالناصر لها - التى يتعلم فيها الشعب كيف يختار ممثليه وإعادة صياغة الوجدان المصرى بعيداً عن الأحزاب، وتحددت الغاية منها أيضاً فى طرد الاستعمار والتصدى لكل القوى المعادية للثورة ، كما أوضح ميثاق الهيئة أنها سوف تعمل من أجل تحرير مصر كاملاً ومنح السودان حق تقرير مصيره ، وقدمت صياغة واضحة لعلاقة مصر بأمتها العربية.

وانتهت هذه المرحلة بتوقيع اتفاقية الجلاء وصدور الدستور الدائم فى يناير ١٩٥٦ حيث اتجه الرأى إلى إقامة «الاتحاد القومى».

* الاتحاد القومى :

كان هدفه هو جمع شمل الأمة بكل فئاتها وراء المشروع القومى الكبير الذى طرحته الثورة عن التحرر والتنمية وبناء الكيان العربى الشامل ، وفى تشكيل الاتحاد القومى تغلب الهدف السياسى على الأهداف الاجتماعية ، وحاول تعويض حركة الأحزاب السياسية فى الشارع السياسى المصرى ، ثم بعد ذلك فى دولة الوحدة مع سوريا بعد حل الأحزاب السياسية السورية.

جاءت تجربة الاتحاد القومى فى ظل مرحلة تأكيد الاستقلال السياسى واستكماله بالاستقلال الاقتصادى حيث توازى معه قرارات كبرى مثل تأميم قناة السويس وتصفية العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ والعمل على بناء مجتمع جديد يدخل التصنيع كعامل مهم

فى تجديد موارده والسعى لفرض سيطرة الدولة على المصالح والاحتكارات الأجنبية فى مصر.

وفى الاتحاد القومى التفت كل الفئات صاحبة المصلحة فى الثورة من مهنيين إلى مثقفين إلى العمال والفلاحين والرأسمالية المصرية، فقد كان الهدف هو تجميع القوى الوطنية فى إطار لايحمل تناقضات عدائية فيما بينهما، إذ أن التناقض العدائى الوحيد كان مع المستعمر الأجنبى، ومن ثم كان التنظيم فى رأى الرئيس جمال عبدالناصر أنه إطار لصيانة الوحدة الوطنية والقومية بطريقة تتناسب مع طبيعة المجتمع وخصوصيته مع استبعاد الأخذ بتجربة الحزب الواحد أو تعدد الأحزاب حيث يمكن من خلال التشكيل الجديد تفادى عيوب التجربتين.

وتأكيداً لهذه الفكرة جاء فى خطاب للرئيس عبدالناصر بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٥٩ ما نصه:

«إن الاتحاد القومى هو إطار يصون الوحدة الوطنية.. إن مجرد قيامه لايحل التناقضات فى مجتمعنا إنه لايمنع تصادم المصالح ولاتعارض الآراء، إنما هو مجرد إطار للوحدة الوطنية يسمح للمتناقضات أن توازن نفسها، ويسمح للمصالح المتصادمة والآراء المتعارضة أن تجد نقطة لقاء بينها فى حماية الوحدة الوطنية بطريقة تتلاءم مع طبيعة شعبنا، ولقد كان إيماننا أنه يمكن فى إطار الوحدة القومية أن تتفاعل الطبقات بما يقرب بينها، وأن يقل التناقض بين الطبقات بطريقة سليمة لا مصادرة فيها، ولا سفك دماء و أن يتم الاتجاه إلى الاستقرار الوطنى القائم على العدل الاجتماعى..»

وعلى الرغم من أن صيغة الاتحاد القومى كانت أكثر حيوية من الصيغة السابقة أى هيئة التحرير، إلا أن التناقضات وأوجه القصور قد فرضت نفسها على العلاقات فى داخل التنظيم ومن ثّم على مستوى أدائه، ولم يفلح التنظيم فى بناء التعايش السلمى الذى كان هدفاً أسياساً له فضلاً عن استمرار تصادم المصالح، وساعد على ذلك هيمنة القوى المحافظة على الاتحاد القومى وبخاصة فى الاقليم السورى خلال فترة الوحدة وضعفت الروابط من داخله ولم يستطع أن يجارى القيادة الثورية فى سعيها لتوسيع حركة الوعى السياسى التحررى لكنه فى النهاية كان أحد الأدوات المهمة فى بلورة البحث عن طريق جديد.

٢ـ الاتحاد الاشتراكى العربى:

ومنذ يوليو ١٩٦١ بدأت مرحلة جديدة كان محورها الرئيسى هو إحداث التحول الاشتراكى فى مصر، ومن ثم اتجه البحث بعد وقوع الانفصال وتخفف مصر من كثير من الأعباء التى تسببت فيها الوحدة مع سوريا، إلى صيغة جديدة من صيغ التنظيم السياسى،

لقد شهدت مصر أوسع تجربة للحوار السياسي وتصارع الأفكار كانت ساحتها الرئيسية مجلس الوزراء الذى كان يرأسه فى ذلك الوقت الرئيس جمال عبدالناصر ثم انتقلت بعد ذلك إلى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية التى ضمت كافة القوى السياسية والتيارات الفكرية فى المجتمع المصرى ، فقد تحول مجلس الوزراء إلى ورشة عمل مكثفة للتوصل إلى هذه الصيغة المنشودة ، وفى إحدى هذه الجلسات شرح جمال عبدالناصر التطور السياسى الذى مرت به الثورة منذ قيامها وما واجهته من صعاب وبخاصة فى مجال تحقيق الثورة الاجتماعية .

«عندما نرجع لسنة ١٩٥٢ ، كانت توجد ثورة ١٩٥٢ ، وكانت توجد أهداف ومبادئ لهذه الثورة التى أعلنت - وفى عام ١٩٦١ هل طبقت هذه الأهداف تطبيقاً كاملاً؟

لم تطبق ، أقول أنه سنة ١٩٥٢ كانت ثورة سياسية ، ولو أنها أعلنت أهدافاً اجتماعية لم توضع موضع التنفيذ . الأهداف السياسية كنا نعرفها ، فهى الجلاء وخروج الإنجليز ، وإلى آخر هذه المشاكل والنواحى التى تعقبناها من أجل التحرر .

الثورة السياسية كان غرضها القضاء على الاستعمار وأعوانه فى الداخل والخارج ، وقد قلت فى خطاب لى فى أول الثورة : **إننا نقابل ثورتين ، ثورة سياسية وثورة اجتماعية ، أما الثورة السياسية فتحتاج إلى توحيد وحدة الناس ، والثورة الاجتماعية تفرق الناس لأنها تدخل فى موضوع الطبقات والثروات؛** مشروع الإصلاح الزراعى الذى أُقر فى ١٩٥٢ لم يكن يمثل بالمعنى الحقيقى الثورة الاجتماعية ، وأعتبر أننا أعطينا فرصة للإقطاعي لتحويل جزء كبير من أرضه إلى أموال يستغلها فى ميادين أخرى ، والظروف اضطرتنا إلى هذا أول الأمر ، ولقد شعرنا بعيب هذه الظروف ، كان الإقطاعى يبيع بالخمسة أفدنة ، فبعض الناس باعت الأراضى واشترت عمارات ، ثورة ١٩٥٢ لم تكن ثورة اجتماعية بالمعنى الذى يجول فى النفس ، ماذا حدث بعد عام ١٩٥٢ فى معاركنا مع الاستعمار من أجل الجلاء ، ثم فى معاركنا ضد العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، أراد الإقطاع والرأسمالية أو البورجوازية .. أن تستغل هذه الثورة لمصلحتها واعتقدوا أن ثورة ١٩٥٢ ثورة لمصلحة البورجوازية حتى عام ١٩٦١ ؛ فلم تكن أبدا ثورة اجتماعية لسبب ، فالصراع الذى كان موجوداً من أجل التحرير، البرجوازية قبلت الوضع الذى حدث سنة فى ١٩٥٢ ، بالنسبة للإقطاع ، تحديد الملكية ، ولكن هل قبلت الوضع نهائياً ؟ لا ، وإنما أرادت أن تجد الفرصة والتسلل حتى تطوى هذه الثورة ، وحدث هذا فى التاريخ . وهذه الثورة كانت ثورة برجوازية أو وطنية أو نصف وطنية ، ولكنها لم تكن ثورة اجتماعية .. مثل فى هذا أن الإقطاع والانتهازية - وهذه الفئات التى كانت تمثل الطبقات الحاكمة أو الطبقات المستفيدة قبل الثورة ، هذه الطبقات أعلنت أنها ترحب بالثورة ، من رؤساء

الأحزاب ومجالس إدرارات الأحزاب والإقطاعيين.. إلخ فقد حضروا وقالوا : نحن مستعدون لتطهير أنفسنا .. فقلنا لهم نريد تحديد الملكية الزراعية فرفضوا جميعاً .. جلست مع فؤاد سراج الدين وقلت له نحن لن نحكم ومستعدين نرجّع برلمان الأغلبية .. وكنت أكثر الناس إصراراً على عودة البرلمان الوفدى الموجود قبل الثورة ، ويومها تركت مجلس قيادة الثورة لأنه لم يوافق على رأيى وقلت :

« إقامة حياة ديموقراطية سليمة تنحصر فى عودة البرلمان» .

واتفقنا على هذا ، وقلت لفؤاد سراج الدين : « اتفضلوا خدوا الحكومة ويعود البرلمان، لكنى لى مطلب واحد هو تحديد الملكية الزراعية» ، وكان معى بعض إخوانى ، فقال فؤاد سراج الدين :

« تحديد الملكية لايفيد ، والأفضل فرض ضريبة تصاعدية».

وتناقشنا مناقشة طويلة ، كان الفهم مختلف ، كل واحد بيتكلم لغاية مختلفة ، وقال فؤاد سراج الدين : « إن فرض الضريبة التصاعدية يزيد حصيلة الخزانة العامة».

فقلت له : « ليس هدفى زيادة حصيلة الخزانة العامة ، إنما الهدف هو تحرير الفلاح» .

فقال : « أرجع فى هذا إلى مجلس إدارة الحزب» .

رجع إلى مجلس إدارة الحزب مرة واثنين ورفض أخذ الحكومة تحت هذه الشروط، لأنهم كانوا أصحاب الأرض ، وكذلك رفض بهى الدين بركات وجميع الإقطاعيين، وكان على ماهر رئيساً للحكومة فى هذا الوقت ، جميعهم رفضوا تحديد الملكية حتى بخمسمائة فدان.. لم تكن الأحزاب وحدها هى التى رفضت تحديد الملكية .. بل الحكومة التى أتت بعد الثورة رفضت .. والوصى على العرش رفض أيضاً ، ورشاد مهنا سار فى هذا الموضوع، وصارت العملية التى كنا متصورينها سهلة ، وكنت أسبح فى الخيال، وكنت أريد تحقيق أهداف الثورة الستة ، ولكنى وجدت أننى بهذا سأضيّع أهداف الثورة.. ووجدت أخيراً الحل، وهو إخراج على ماهر ، واعتقال زعماء الأحزاب ، وجاء محمد نجيب ، وصدر قانون الإصلاح الزراعى رغم أنف الأحزاب .. الذين رفضوا الثورة الاجتماعية ..

هل بهذا قضينا فعلاً على الرجعية والإقطاع والطبقة البرجوازية التى كانت تحكم هذا البلد وتعتبر نفسها أسياداً ؟ لا ، لقد استكانوا .. وبدأوا يطالبون بالإفراج ، وكنت دائماً فى هذه الناحية أميل إلى الرحمة ، ولكن يجب ألا نسير معهم ، فخرجوا .. قلنا نسير فى التعايش السلمى ووحدة وطنية .. وجاء عام ١٩٥٤ .. هل هدأوا ؟ هل سكتوا؟ هل يئسوا ؟ لا ، كانت البلاد فى عام ١٩٥٤ مليئة بالإشاعات أكثر مما حدث فى سوريا . قررنا

فيها إقالة محمد نجيب وحصلت المحاكمات المعروفة ، وصدرت ضدهم أحكام ، فمن صدر حكم بإعدامه لم ينفذ فيه الحكم ومن حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة خرج من السجن بعد عام ، وللمرة الثانية كانت الثورة فى منتهى الرحمة ، وقلنا نسير فى إطار من الوحدة الوطنية والمحبة ، من الذى كان يقول ثورة اجتماعية ... جمال عبدالناصر .

وجاء عام ١٩٥٤ .. موضوع محمد نجيب .. ماذا حصل فى موضوع محمد نجيب ؟ اجتمع « الحابل بالنابل » والأعداء جميعاً ، ولكن جمعتهم فكرة واحدة ، مقاومة لأى إصلاح اجتماعى .. وثورة اجتماعية ، والذين أيدوا محمد نجيب .. كانوا حوالى مليون مواطن .. يقولون يسقط جمال عبدالناصر ، وكان هذا فى يوم ٢٧ فبراير ، من يقول نحن فى حاجة إلى جمعية تأسيسية أو جمعية وطنية ، وانساق محمد نجيب فى هذا الموضوع ، وكان يومها زكريا محى الدين وزيراً للداخلية ، طلبته تليفونياً .. وقلت له : « تسحب جميع قوات البوليس من القاهرة لأننا لانريد مصادمات .. « وطلبت محمد نجيب تليفونياً » .. وهو فاهم الموقف خطأ .. وقلت له : « إن الكلام الذى يقال ، ليس حباً فيك ، ولاكراهية لجمال عبدالناصر .. فأنا أترك لك العملية ، وإذا لم تنته الساعة الواحدة ، فسوف أعلن استقالة الحكومة .. وأحملك مسئولية البلد ، لأن جميع هؤلاء سينقلبون عليك ، لأنهم حققوا هدفهم ، وأن لهم مآرب وأهداف لم تفهمها بعد .

جاء محمد نجيب ، واجتمع مجلس قيادة الثورة ، وانفض مولد عابدين ، وسرنا ـ هل سكتوا ؟ ذهبوا لمحمد نجيب ، واتصلوا به ، حتى جاء يوم ٢٨ مارس وانتهت العملية .. هل سكتوا ؟ لا .. يوجد صراع طبقى ... والطبقة البرجوازية ضد ما تحققه الطبقة العاملة من مكاسب .. وسارت الأمور ، وتنحى محمد نجيب .. قلنا نحاول مرة أخرى فى إطار من الوحدة الوطنية أن نجتمع .. وأفرجنا عن المسجونين ، ولم يتبق منهم أحد فى السجن .. هذا شعورنا نحوهم.(*)

فى عام ١٩٥٦ بعد تأميم قناة السويس .. قالوا «وقع» واجتمعوا ، وقالوا .. فقدموا عريضة ، وتحت اسم « إنقاذ ما يمكن إنقاذه » التفاوض مع الإنجليز .. عندما عرفت هذا الكلام ، قلت ، الذى يقدم لى هذه العريضة سأنفذ فيه حكم الإعدام فى مجلس الوزراء .. واتفقوا على كل شئ .. ولم يتفقوا على من يقدم العريضة .. وانتهت عملية السويس .. ولم نرض أن نقيم محاكمات ، حتى لانظهر فى هذا الوقت بأننا غير مترابطين ومتكاتفين، كان هناك رأيان، عمل محاكمات، ورأى آخر، معركة كسبناها وليس هناك داعى للمحاكمات .. حتى التاريخ يقول .. فيه مجموعة من الناس تتعرض بلدهم للغزو .. كانت تبحث فى

(*) التفاصيل في الأجزاء القادمة : الأزمة مع محمد نجيب ، ثورة يوليو والاخوان المسلمين ، ثورة يوليو و حزب الوفد ، ثورة يوليو والشيوعيون ..

التعاون مع المستعمر .. الإنقاذ أو التسليم .. تحت اسم مستعار .. إنقاذ ما يمكن إنقاذه ، غطينا هذا الموضوع ، وتركناه.

بعد ٢٣ ديسمبر وبعد الجلاء .. سرنا فى عملية تعبئة ، ونعبئ ثقة الناس ، بعد هذا سارت هذه الطبقة « على أساس أنها قد لاتستطيع أن تطوى الهزيمة».

واستطاعت أن تتسلل، وتتستر بوسائل كثيرة جداً ، ورفعت شعارات الاشتراكية مادام هذا بالاسم .. سوريا اليوم رفعت شعار الاشتراكية .. طالما ليس فيها تنفيذ ، وبدأت محاولات التسلل والتسرب والاندماج ... وكان يمثل أكبر خطر لهذه الثورة ، لأنها ثورة سياسية فقط ، لايمكن أن نجد شيئاً من الثورة الاجتماعية.

هنا سؤال ؟ هل نحن فعلاً مستعدين نأخذ الاشتراكية كشعار ، ثم نمارس الرأسمالية كالاشتراكية الفرنسية ، أو مثل بعض الأحزاب التى تكون أكثر رجعية من المحافظة .. الاشتراكية معناها اشتراكية ، ثورة اجتماعية ، إقامة عدالة اجتماعية تحت اسم الاشتراكية .. عن طريق الاستيراد والتصدير مجموعة من الناس حققت أرباحاً طائلة ، وتذهب الفائدة لفئة من الناس . أما الذين نعمل من أجلهم فالاشتراكية لم تعمل لهم شيئاً ، الموضوع هو رأسمالية أو اشتراكية .. الرأسمالية لايمكن أن تعود لهذا البلد طالما كنت موجوداً ، بل نسير فى الاتجاه الاشتراكى الحقيقى.

الرأسمالية والبرجوازية لها الوسائل التى تكفل لها أن تحقق أهدافها لا يمكن أن نوقفها، الرشوة ، أول وسيلة تدفعها الرأسمالية والبرجوازية ..الرشاوى بالآلاف حتى يمكن هناك احتكار ، الرشاوى التى دفعت لوكيل وزارة الإصلاح الزراعى من جورج فهوم، هل أعمل نفسى بوليس سرى وأراقب الناس ؟ إن الرأسمالية والبرجوازية تقدم إغراء لا أول له ولا آخر ، افتح مكتب تصدير واستيراد وتسهل لها الأمر فى وزارة الاقتصاد تأخذ نصيبك .. هذا كلام معروف .. كيف تحل ؟ مستحيل النيابة الإدارية التى قيل عنها أنها جهاز إرهابى.. وجدت حاجات كثيرة جداً .. بجوار الإرهاب وحوادث رشوة من الصغار والكبار .. لقد تعرضت النيابة الإدارية لهجوم عنيف منى شخصياً.. وليس من الناس التى تخشاها فقط؟ فى سنة ١٩٦٠ و ١٩٦١ وصلنا إلى حالة من الخطورة، وتوصلنا إلى انهيار كامل .. ليس انهيار ١٩٦٠ فى أن البرجوازية استطاعت أن تنفذ أغراضها ، كنت أرى كل هذه الصورة بالتفصيل ، كان ممكن أن نحل هذا بالبوليس .. عندما تكون عندى عدة حالات ، وكل حالة تحتاج إلى عمل .. وهذه تحتاج شهراً ، فكأننا نحتاج إلى ٥٠٠ شهر.

رأيى من الواجب تحديد موقفنا أين نتجه ؟

هل نسير فى الطريق الصحيح؟

هل الاشتراكية «يافطة» ؟؟

من نحن ؟ نحن أقرب إلى البرجوازية منا إلى الإشتراكية ، لماذا ؟ لأننا نعيش فى مستوى أحسن وأعلى .. مع من نجلس ونسهر ؟ مع هذه الطبقة البرجوازية.

إن هذه الطبقة البرجوازية تتسلل متسترة تحت ستار الديموقراطية التعاونية الاشتراكية، فهى تنفذ لتحقيق أغراضها لتسيطر على الحكم . والبرجوازية بدأت تسيطر على الحكم ، لا على جمال عبدالناصر ، لأنها تعودت أنها لاتستطيع أن تسيطر على جمال عبدالناصر ، ولكن بالكلمة الطيبة والتزلف والتقرب والانحناءات تتسلط وتخلق نوعاً من العاطفة أو الشعور الخاطئ عند الحكام من الوزراء ، وأنا شخصياً بالنسبة لبعض الناس أقول « هذا والله راجل طيب» وهذا يعطى نوعاً من النفوذ للرجعية .. وكان كل شخص يشعر بهذا الشعور لأنها ـ الرجعية ـ هى التى تستطيع أن تصل إلى الوزير أو وكيل الوزارة . ليس معنى سيطرة رأس المال على الحكم أن أحضر أحمد عبود ليجلس فى هذه القاعة ويرأس الجلسة إن أحمد عبود لم يحضر ابداً اجتماعات مجلس الوزراء .. بل كان يقضى طلباته خارج مجلس الوزراء مع الوزير أو وكيل الوزارة أو غيره.

إذن فقد نفذت الرجعية ، وكانت الثورة الاجتماعية تحتضر ، وكان العلاج الوحيد لهذا هو أن توضع هذه الثورة الاجتماعية موضع التنفيذ ، وهذا ليس عملاً سهلاً أبداً لأننا سنصطدم طبقياً مع هذه الفئات التى استكانت قبل ذلك لأنها وجدت أن الثورة تحقق مصالحها ، وعن طريق الثورة حققت هذه الفئات أرباحاً ما كانت لتستطيع تحقيقها قبل الثورة .. فمثلاً الشوربجى حقق أرباحاً أكثر مما كان يحققه قبل الثورة ، فرانسوا تاجر أخذ منا ثلاثة ملايين من الجنيهات كقرض دون فائدة يقسط على أربع سنوات وبذلك أنقذناه من الإفلاس .. فلماذا إذن يغضب منا ؟ لقد خدمناه ولم يكن يجد بنكاً يقرضه ، وهناك مئات الأمثلة من هذا النوع ..فأى خدمة للبرجوازية أحسن من هذه الخدمات ؟

إن أى برجوازى أو رأسمالى يعتبر هذه الحكومة حكومة برجوازية . لأنها تخدم مصالحه وتحقق له أرباحاً لم تكن تخطر على باله ولم يستطع تحقيقها قبل الثورة .. وهذا البرجوازى لايقلقه إلا شئ واحد هو المستقبل .. هو اليوم سعيد بهذه الحكومة التى تحقق له كل ما يطلبه ولكنه يريد أن يطمئن على المستقبل .. فهو يجلس فى اجتماعاته الخاصة ويقول : فلان هذا كذا .. وفلان كذا .. والله جمال عبدالناصر اشتراكى ، وبغدادى غير اشتراكى وزكريا غير اشتراكى ، وقد سمعنا كلنا هذا الكلام.

إذن البرجوازية والرجعية لم تكن بأى حال من الأحوال لتأمين أو تطمئن إلا إذا كانت قد وجدت الفرصة لتسيطر على الحكم الذى هو أساس ضمان لمصالحها المستقبلية.

وإذا نظرنا إلى القرارات الاشتراكية لنرى كيف قابلها الشعب قابلوها هم فى سنة ١٩٦١ التى تمثل الثورة الاجتماعية ، وأنا أريد أن أقول أن هناك ثورتان : ثورة ١٩٥٢ ، وقد كانت ثورة سياسية استفادت منها البرجوازية ، وثورة ١٩٦١ وهى ثورة اجتماعية ستقضى على البرجوازية قضاءً مبرماً ، ولابد أن يفهم كل برجوازى هذا ، لأن إعطاء العامل حقاً فى الربح معناه ثورة اجتماعية على أساس عميق لم يكن يتصوره أى بورجوازى أو رأسمالى . ولم يكن يتصور أبداً أن يصبح للعامل نصيب فى ربح المؤسسة نتيجة عمله وليس نتيجة رأس المال ، فالمعروف أن الربح فى المؤسسة كان يعتبر نتيجة رأس المال ولم يكن أبداً نتيجة العمل .

من الطبيعى أن الخطر الداهم يقابل برد فعل عنيف من البرجوازية الرأسمالية والإقطاع ، لقد اتخذنا القرارات الاشتراكية ولكنا سرنا أيضاً على السياسة التى كنا نتبعها معهم وهى ألا نتخذ معهم أية إجراءات أخرى .. وكنت أعرف ما يقال من كل شخص .. وأعرف حملات السباب التى يشنونها .. وكنت أقول أن من حقهم أن « يشتموا » ـ فهم أناس أخذنا أموالهم ـ طالما أنه ليس فى مقدورهم أن يعملوا شيئاً أكثر من هذا ، وأنا على ثقة من ذلك .

وفى رأيى أن الشعب قابل هذه الإجراءات برد فعل عنيف قوى ، وقد استطعنا أن نرى هذا ونقارنه حتى فى الإسكندرية حيث كانت احتفالات أكثر من يوم تأميم قناة السويس . وقد كان الشعب يوم تأميم القناة فى ذروة انفعاله .

إن هذا يخرج بنا إلى النقطة الثانية ، هل هى اشتراكية أم رأسمالية ؟ كلنا بنتكلم عن الشعب ، فمن هو الشعب ؟ هل الشعب هو فرانسوا تاجر ؟ هل الإقطاع هو الشعب ؟ .

هذه هى النقطة الثانية التى يجب أن نعرفها . ما هو مفهومنا لكلمة الشعب ؟

أنا باعتبر أن مفهومنا لهذه الكلمة لاتوجد فيه وحدة فكرية ، ويجب علينا أن .. نحدد من هو الشعب ؟ لأننا إذا حددنا من هو الشعب نكون قد بدأنا بنقطة البداية التى لم نصل إليها فى الكلام .. أنا أعتبر أن الشعب هو جميع الجماهير غير الفئات المناهضة للثورة أو غير الفئات المناهضة للاشتراكية . والسبب فى ذلك أن الشعب قد يختلف فى تكوينه ، فمثلا فى الثورة من أجل التحرر أو الثورة من أجل القضاء على الاستعمار تكون كلمه «الشعب» أوسع مدلولاً وتدخل فيها البرجوازية الوطنية والناصرية البرجوازية ، فيشمل الشعب عناصر أكبر ، ويكون أعداء الشعب هم المستعمرين والهونة ؟؟ أما فى الثورة الاجتماعية .. فمن هو الشعب ؟ ومن هم أعداء الشعب ؟ هذا مطلوب له تعريفاً .

أعداء الشعب فى الثورة الاجتماعية هم الاستعمار والرجعية والبرجوازية والمناهضين للثورة ، إما لأنهم كانوا يمثلون عناصر انتهازية أو عناصر تستفيد من الرجعية ، كل هؤلاء عدا البرجوازية الصغيرة التى أعتبرها وطنية فى هذه المرحلة .

إننا فى هذه المرحلة عندنا تعارض ، أو عندنا عنصران متضادان هما :

الشعب .. وأعداء الشعب

إذا وضعنا هذا الخط الفاصل فإننا نستطيع أن نعمل ..

وهذا أول تناقض نقره .. فكيف نجهل هذا التناقض بين الشعب وأعداء الشعب؟ ! إن هذا التناقض لايمكن حله بأى وسيلة من الوسائل التى مارسناها فى السنوات العشر الماضية . والحل الوحيد بالنسبة لهذا التناقض الموجود بين الشعب وأعداء الشعب هو القضاء قضاءً كاملاً على أعداء الثورة والمناهضين للثورة ، فإذا حددناهم فإننا نستطيع أن نحل هذا التناقض . وفى رأيى أن الحل يكون بالاعتقال ومحاكمات الثورة وبمصادرة الأموال والعزل وإرسالهم إلى الوادى الجديد ، فيجب ألا تأخذنا رحمة بأعداء الشعب ، لأن الرحمة معناها أننا سنظل نتخبط فى جميع القضايا . نقول رأس المال «خائف» رأس المال «مطمئن» إنى أعتبر أن هذه التعبيرات قد نمت وترعرعت فى أحضان الرجعية . إذا أردنا أن نحول المجتمع إلى مجتمع اشتراكى ، فإن ذلك عمل كبير لأن التركة مثقلة.

أنا أقول ماذا حصل نتيجة الانقلاب فى سوريا؟

لقد جوبهنا بحملة الإشاعات ، جميع الناس هنا ، وبالذات الفئات الرجعية ، وإذاعة دمشق وعمان وإسرائيل قالوا بأنه اعتقل ٢٠٠ ضابط .. وعلى عامر أعطى إنذاراً لجمال عبدالناصر .. وجمال عبدالناصر ألقى القبض على ١٥٠ ضابط ، حصل تمرد .. حصل انقسام فى الجيش ، هذا الكلام يذاع يومياً من هذه الإذاعات ، اللى حدث فى سوريا ، ما هو رد الفعل بالنسبة للطبقة الرجعية والبرجوازية ؟ مزيد من الفرصة والأمل .. ما حدث فى سوريا كان من الممكن أن يحدث هنا ..واندفعوا وكشفوا نواياهم ، اجتمع البدراوى وسراج الدين وحامد زكى وعبدالمتعال ، وقرروا المناصب.

فؤاد سراج الدين ماذا حدث له : اتصل به شخص تليفونياً ، وهنأه بأنه سيتولى الحكم، ماذا قال سراج الدين له : « يخرب بيتك .. ! إزاى تكلمنى كدة فى التليفون؟!».

ويظهر فى المجتمع أنه رجل المستقبل. التهريج السياسى معروف ، وأنا أعرف ما يجرى، هذا أول ما حدث نتيجة انقلاب سوريا ، ونتيجة ما أذيع بعد هذا . أو الصورة الخاطئة .. طبعاً هذا تانى درس يمكن أخذه من سوريا .

فى يدنا الطريقة التى مارسنا بها الثورة فى العشر سنوات الماضية .. ولايمكن أن نصل إلى الثورة الاجتماعية.

الدرس الثالث .. إن الشعب «صلب» ، رغم الإشاعات ورغم ما قيل وهو فى موجة فلسفة التى تدل على الصلابة . كنت أتكلم عن اللامبالاة .. الناس تظهر على حقيقتها

والشعب لم يتكلم شيئاً .. الرجعية شئ آخر .. الجيش صلب .. لم يعتقل أى ضابط أو جندى أو أى شئ من هذا القبيل . أصبحت هذه الإذاعات تهاجمنا .

كانت الإذاعات الأجنبية توجه ضرباتها إلى دمشق ، ولكن الهدف الأصلى كان القاهرة.. كان هناك أمل فى أن تحدث «قلاقل» ، ومن الممكن أن تكون بعض السفارات الأجنبية قد حصلت من بعض العناصر الرجعية على معلومات تعطيهم الأمل فى حدوث « قلاقل».

وهذا يذكرنى بعام ١٩٥٦ يوم الاعتداء علينا ..خرج المستشار الشرقى للسفارة البريطانية يوم ضرب القاهرة وسأل عن وجود مظاهرات فى البلد .. لم تحدث مظاهرات بل حصل العكس ! قصدى أقول ، الحدث الذى حدث فى سوريا لابد أن يكون له رد فعل .. ولكن كنت منتظر رد فعل أكثر مما رأيته ، بدليل أن الذى حدث فى المجر ، عمل رد فعل فى الدول الشيوعية ، والنظام فيها معروف .. حصل رد فعل فى ألمانيا الشرقية والصين وبولندا، ورغم الشيوعى أصيبوا بالتردد.

كنت أقول أن ما حدث فى سوريا يسبب لنا رد فعل مثل ما حدث مرات رد الفعل.. الفلاحين فى حالة جوع .. التركى .. كان يقول الفلاحين «ميتين» من الجوع ، رغم أنه يعرف اللغة العربية «مكسرة» طبعاً يدخلون فى هذا ، عملاء الاستعمار ، وأى عملاء، يعملون للأجنبى . يجب أن نكون على بينة وعلى وضوح على أنه لاسبيل لنا إلا هذا السبيل إذا أردنا أن نسير فى الثورة الاشتراكية.

الكلام الذى يقال : ما هى مراحل الثورة الاشتراكية ؟ لم تحدد ماهو عيننا؟ غير واضحين، كل واحد لم يقرر موقفه بالنسبة لهؤلاء الناس ، قد يكون لنا صداقات أو علاقات أوصلة نسب إلى آخره ، كل هذا يؤثر على الثورة الاشتراكية.

شئ آخر بالنسبة لأعداء الشعب ، لابد أن تنهى الصداقات والعلاقات ، وإما أن نكون موالين للبرجوازية وأعداء الشعب ، أو موالين للشعب .. نحن نعمل من أجل الشعب وهذه نقطة الابتداء.

اتخذت قرارات فى هذا الموضوع ، وضعت أموال ٤٥٠ شخص تحت الحراسة و٢٧ اعتقلوا و٤ أعيدوا إلى السجن مرة أخرى.

هذا طريقنا ، وليس لنا الخيار ، إننا فى معركة ، كوننا نقول أن الشعب ينفر من الاشتراكية، لا أقر هذا .. أعلق على كلام الأخ فتحى الشرقاوى .. إذا كان الشعب ينفر من الاشتراكية .. لاداعى لأن نكون فى الحكم . سأقول لهم ييجى لكم أحمد عبود أو البدراوى أو فؤاد سراج الدين .. كل يوم نتكلم عن الإشتراكية .. قد يفهم أن الشعب ينفر من الاشتراكية .. ماهو تعريفنا للرجعية؟

إذا كان يحدث خلاف بيننا وبين هذا فلابد من معرفة الرجعيين ونناقش ونبحث.

أثرت هذه النقطة تعليقاً على كلام الأخ فتحى الشرقاوى .. الكلام عن مجلس الأمة أو الدستور كلام واجب ، لكن الشعب ينفر من الاشتراكية ، هذا ما أعلق عليه.

السيد فتحى الشرقاوى(وزير العدل):

أرجو من سيادة الرئيس أن يمكننى من الدفاع عن نفسى ، لأننى لم أقل أن الشعب ينفر من الاشتراكية ، وأرجو أن يكون فى نفس جلسة اليوم.

السيد رئيس الجمهورية:

لامانع ، وستتاح لك الفرصة بعد أن أنتهى من كلمتى.

لكن النقطة التى أردت أن أعلّق عليها هى : أن الشعب ينفر من الاشتراكية كل الكلام أخذ وعطاء فيها عدا الكلام الذى يتعرض للناحية المبدئية ، وفتحى الشرقاوى يعلم أننا نتكلم عن الاشتراكية . وقد أخذت من كلامى الجملة الختامية التى تقول إننا لسنا فى حاجة إلى قوانين اشتراكية ، ولكنا فى حاجة إلى عمل ثورى .. وكونك تركت ما قبل هذا الكلام وهو أننا سنهادن الاستعمار فى قصور الرجعية ، وهذا معناه أنك غير راض ، وكان لابد لى أن أخذ عليك هذا لأنها « نقطة مبدئية» ولابد أن نكون على بينة كاملة من النقاط المبدئية ، أما النقاط الفرعية فلا يمكن أن تكون واحدة عندنا جميعاً . ففى شأنها لايمكن أن يكون فكرى كفكر الأخ بغدادى أو يكون فكر الأخ كفكر الأخ عبدالحكيم.

* * *

نتقل الآن إلى الموضوع الآخر وهو :

ماذا سنفعل بعد أن نحدد من هو الشعب .. و من هم أعداء الشعب ؟

طبيعى عرفنا ماذا سنفعل بالنسبة لأعداء الشعب.

بعد ذلك ـ كيف نتعامل نحن مع الشعب . هذا هو الموضوع الأساسى ، وهذا هو الموضوع الذى لمسته أكثر الكلمات التى قيلت .. والمفروض أن هذه الحكومة تعمل من أجل الشعب ، فيجب إذن ألا ننظر إلى الشعب بتعالى أو أن نُسيّره بالأوامر العسكرية.

لاحرية لأعداء الشعب ، والحرية الكاملة والديموقراطية الكاملة للشعب ، معنى ذلك أن يكون هناك برلمان من الشعب وليس برلماناً رجعياً ، برلمان من الشعب هو الذى يصحح لى ويطالب بمزيد من الاشتراكية ومزيد من الثورة الاجتماعية.

فمن الموضوعات الأساسية أننا خلطنا بين الشعب وأعداء الشعب . وهذا هو خطؤنا الأساسى . لقد خُدعنا بالكلمات البراقة والتمسح بالأذيال والتزلف وارتماء أعداء الشعب تحت أقدامنا ، خدعنا فى ذلك الخدعة الكبرى ، اعتبرناهم هم الشعب فحصل الخطأ فى تنظيمنا الشعبى وكانت لهم الصدارة فى كل شئ . كيف يرضى الإقطاعى الذى أخذنا منه ٥٠٠ فدان أو ٣٠٠ فدان أو ١٠٠ فدان أو حتى ١٠ أفدنة كيف يرضى أن يفقد سلطانه ؟ إذا ذهب السيد حسين الشافعى مثلاً إلى مكان ، ينحر الإقطاعيون الذبائح ابتهاجاً بمقدمه فيقول: « والله هذا رجل طيب ومع الثورة».أذهب أنا إلى هناك فأجد هذا الإقطاعى يزاحم الناس ويجرى مرحباً .. لقد خدعونا ، خدعونا بالتزلف والتمسح فى الأذيال فوصلوا إلى مركز الصدارة . هذه الصورة يقابلها فى الجانب الآخر صورة أخرى، هى صورة الفلاح .. الفلاح يعرف هذا الإقطاعى وما هى مبادئه وحقيقة شعوره نحونا ثم يراه بالرغم من ذلك يجرى وينحر الذبائح ابتهاجاً بنا ، ثم يستمد من تقربه منا قوة يكسر بها « دماغ» الفلاح ويضعها تحت حذائه ، ثم أتكلم أنا عن الاشتراكية ، فيقارن الفلاح ما أقوله أنا بما يحدث له من الإقطاعى ، ومن الطبيعى أن يكون مفهوم الاشتراكية عنده هو ما يمارسه هذا الإقطاعى.

هذا الخلط هو سبب كل ما نشكوا منه . إنهم يصلون ليس فقط عن طريق الكلام، وإنما عن طريق «الأقارب» أيضًا ومن الذى يذهب إلى الأقارب ؟ هل هو الفلاح أو العامل ؟ أبداً.. والدى فى الإسكندرية قال لى فى إحدى المرات : كانوا يأتون إلىّ فلان باشا وفلان باشا، ومن يوم ١٩ يوليو ما حد منهم عتّب البيت» ، فرغلى باشا فى الإسكندرية إلى آخر باشا ، كلهم صباح يوم العيد كانوا يذهبون ، لماذا ؟ لأن هذا يربطهم مع الحكم .. فى حفلة الجامعة كلهم كانوا يتسابقون للحضور ، وفرغلى صمم على أن يأخذ تذكرة وأخذ صورة لينشرها فى الصحف .. وهذا هو التخبط ، ويجب أن نتخلص من كل ذلك ، فلا نقول «فلان» هذا راجل طيب.

فإذا استطعنا أن نعرف من هم أعداء الشعب ثم نعزلهم عزلاً كاملاً ، ثم بعد ذلك نكون على استعداد لأن نسير إلى آخر المدى فى هذا ، فإننا نكون قد وصلنا إلى نقطة البداية فى حل مشاكل الشعب.

هناك متناقضات داخل الشعب ـ ولكنها تختلف عن المتناقصات الموجودة مع أعداء الشعب . وأنا باعتبر أن البرجوازية الوطنية تدخل ضمن الشعب ولايدخل ضمن أعداء الشعب ، وأنا عبرت عن هذا الكلام الذى قلته فى آخر مرة . إذن فهناك تناقض داخل الشعب لأن البرجوازية الوطنية تستغل ، وهذا التناقض نستطيع أن نحلّه.

وهناك أيضًا تناقض بين العمال والفلاحين من جانب والمثقفين من جانب آخر ولكن هذا التناقض أيضًا نستطيع أن نحلّه ، وحتى بيننا نحن فى الحكومة وبين الشعب يوجد تناقض لكنه أيضًا يمكن أن نحله ، كل هذا التناقض ليس هو الخلاف الخطير أو العامل الذى يعرضنا لتهديد ، وإنما التهديد الوحيد هو تهديد الرجعية أو البرجوازية أو العناصر المناهضة للثورة ، أما التناقض داخل الشعب فيمكن حله . ولكننا «تهنا» فى خلال العشر سنوات الماضية لأننا خلطنا وأردنا أن نعمل فتحًا جديداً فى التطور التاريخى للأمور ولكن بكل أسف فإن هذا ضد طبيعة الإنسان ، أقصد بهذا أننا أردنا أن نحل مشاكلنا مع الرجعية والبرجوازية والإقطاع فى إطار من الوحدة الوطنية والتعايش السلمى . وأنا أعتبر أن هذا كان من جانب واحد فقط ، ولايمكن أن نصل إلى حل . والحل الوحيد هو الحل الجذرى بالنسبة لأعداء الشعب . أما فى داخلنا فإننا نعرف أين الصواب وأين الخطأ فنصلحه ، وهذا أمر سهل ولكنه يأخذ جهداً ومشقةً ووقتاً .

إننا لانستطيع أن نقيم « جمهورية أفلاطون» فهذا مستحيل . ولكن لابد أن نعرف أين نحن وماذا نعمل حتى لاننعزل عن الشعب . إذا قلت أن الحل الأساسى لهذه الأمور هو أن يمارس الشعب الديموقراطية كاملة والحرية كاملة والنقاش كاملاً والنقد كاملاً . . فلابد أن يوضع هذا الكلام موضع التنفيذ ، فإذا لم أفعل ذلك فإن الحكومة تنعزل عن الشعب، والشعب يصبح فى جانب والحكومة فى جانب آخر ، وبالتالى يكون الشعب عرضة للسقوط تحت المحاولات الخارجية التى يقوم بها الاستعمار والمحاولات الداخلية التى يقوم بها أعوان الاستعمار لأنه فقد اتجاهه.

إننى أتكلم عن الجهاز الحكومى وأتكلم عن التنظيم الشعبى ، وكل الكلام الذى أقوله الآن قلته قبل ذلك منذ عام ١٩٥٢ ، وفى هذا المكان كم مرة تكلمت؟

السيد عبداللطيف البغدادى : كثير جداً .

المشير عبدالحكيم عامر : عشرات المرات .

السيد رئيس الجمهورية :

أنا عندى عشرين كراسة فيها كلام لا أول له ولا آخر . . لكنه لم ينفذ . فأول تناقض موجود بين الحكومة نفسها ، لاتوجد وحدة داخل الحكومة نفسها ، وقد حاولت بالطرق السلمية أن أغير هذا . . وأخيراً كفرت بهذا الكلام وقلت يجب أن يغير الإنسان أسلوبه . وأنا أعرف أنه كان هناك بعض وزراء يحضرون الصحفيين ويقولون لهم كلاماً عن وزراء آخرين . . وقد قلت هذا الكلام فى هذه القاعة . وكنت أعرف أن نصف الوزراء يهاجم النصف الآخر ، والنصف الآخر يرد الهجوم . . ماذا تريد الرجعية أكثر من ذلك؟؟!

إن جميع المشروعات الصناعية كانت تخرج من هنا ، الاستيراد والتصدير والأدوية والتأميم كل ذلك يخرج من هنا ، ونحن نعيب الزمن الذى نحن فيه والعيب أصله فى هذه القاعة . وجود المجالس التنفيذية والصراع بين الوزراء «شرشح» الحكم . وأنا باسمع من «برة» كيف أن هذا الوزير يتكلم عن زميله ، الصراع بين الوزير التنفيذى والمركزى وتدخل مديرى المكاتب والموظفين فى هذه الأمور ، إن هذا هو أول تناقض.. هل كانت هذه وحده؟ كلا ، بل تفكك ! وكلنا متصورين أن العلاج بالطرق الجانبية يوجد وحدة ، وأنا باعتبر أن هذا الأسلوب كان خاطئاً ، ولكن الوحدة لابد أن تتحقق بأى وسيلة من الوسائل ، وأنا قد أكون مسئولاً عن هذه الأمور والسبب الأساسى فى ذلك هو سوريا التى «كتفتنا» لأن كل ما حصل من هذه الأمور كان بعد الوحدة.

والوحدة بين المسئولين لايمكن أن تتحقق إلا بتحديد ما هو الغلط وما هو الصواب، هذا هو الذى كان يجب أن يتبع والذى لابد أن يتبع دائماً لأننا إذا كانت مؤسساتنا نحن الذين « نشنع » عليها فإن هذا خطأ ، فى الوقت الذى توجد لدى السيد زكريا محى الدين عن المؤسسات الخاصة آلاف الموضوعات والفضائح ، ولكن لم تخرج كلمة واحدة عنها!

هذا أول تناقض موجود فى داخلنا ويجب أن نحله .. نحله بطريقة ديمقراطية هى طريقة النقاش والمواجهة وطريقة الكلام الصريح ولقد لاحظت أن كل من تكلم كان يقول أنه سيتكلم بصراحة ، ولكن لم يقل واحد على عشرة من الصراحة الواجبة.. لاتوجد صراحة.. فلابد من الصراحة وبهذه الطريقة نتكلم ونحل ، ومن يريد أن «يمشى» يتفضل ، ومن يريد أن « يقعد» يستمر ولكن لابد أن نحل ونحسم ، ولابد أن ترتبط هذه الحكومة رباطاً كاملاً، وهذا هو الحل الوحيد اليوم ، أو نقطة الابتداء بالنسبة للعمل لكى نحل كل الذى قلته .

ونحن لن نستطيع أن نصلح من ذاتنا إلا إذا قبلنا النقد الذاتى وإلا فسنكون «آلهه» كل واحد يعتبر نفسه قد بلغ من العلم والحكمة أعلى المراتب يسير فى الأرض مرحاً ، فيجب أن نمارس عملية النقد الذاتى فى هذا الاجتماع فلا أحد فينا معصوم من الخطأ، وذلك بدلاً من الكلام خارج الاجتماع عن القرارات الاشتراكية . أنا مسئول أولاً وأخيراً عن كل شىء، لكن الذى لايوافق لماذا يجلس معانا هنا ؟؟!!

من لايوافق على هذه القرارات يتفضل .. هل أنا أجلست أحد هنا «غصباً» عنه؟ المفروض أن كل من يجلس معنا موافق، يمكن هو لايتكلم .. لكن مكتبه بيتكلم ويقولون أنه غير موافق أيتملق ؟ لمن يتملق ؟ هل يتملق العهد القادم؟

إذا كانت مكاتبنا أو مديرو مكاتبنا أو المسئولين يتكلمون بهذا الشكل ، فمعنى ذلك أننا نشجع العناصر المدفوعة على أن تنطلق فى هذا الكلام.

هذا أولاً الأساس الذى يحل الحيرة التى ألمت بالجميع . بعد هذا إذا قومنا أنفسنا .. أقول سوف نخطئ .. لا أحد يخاف من الخطأ ، كل واحد يعمل ويخطئ وأنا كذلك .. لا أحد معصوم من الخطأ ...سيدنا يوسف كاد أن يخطئ لولا أن رأى برهان ربه . وكل واحد يجب أن يقابل النقد بسماحة وقد يكون النقد هو الخطأ.

تكلمنا عن الأجهزة الشعبية والأداة الحكومية كله كلام مفيد ، وفى رأيى أن الجهاز الحكومى لايمكن إصلاحه بأى حال من الأحوال وكل يوم بنصل من حال إلى حال أسوأ، لماذا لايمكن الإصلاح ؟ طالما أن الجهاز الحكومى يشعر بأنه السيد فى هذا البلد والشعب عبيد.

أقول نعمل معهد إدارة عليا ، كلام فارغ .. يجب أن يكون للشعب الكلمة العليا فى كل موضوع إذن لابد من أن نبصر ونثقف ، لكن الشعب لم أستطع تبصيره لأنه قاصر ، لما أقول ألغى نظام العمد سوف يخرج لى ٢٠ عمدة وهذا جربناه فى مجلس القرية والمدينة، من الذى تولى زمام الأمور فى مجالس قرى ومدن محافظة أسيوط ؟ لقد أعطينا أعداء الشعب فرصة.

الدكتور محمد النبوى المهندس : لاتوجد مواصفات للشخص الذى يدير هذه العملية.

السيد رئيس الجمهورية :

قلت ، الذى يبصرنا بهذا نتيجة الخلط ، كيف تكون هذه المواصفات؟ أقول هؤلاء هم أعداء الشعب وهؤلاء هم الشعب . ونثقف ونجتمع ونناقش .. لم أعط لمجلس المدينة السلطة .. تكون للشعب ، إذا أصلحنا الجهاز الحكومى ، يجب أن يكون الشعب فوق الحكومة ، معنى هذا يكون للشعب كلمة ورأى وفيه ديموقراطية يستطيع الشعب أن يقول أن هذا عمل كذا .. ستكون هناك شكاوى كيدية لكن ضررها بسيط ، وهذا لن ينتهى ، لكن يجب أن يشعر الشعب بأنه صاحب السلطة من القرية حتى أعلى مستوى، وبدون ذلك لافائدة .. رجل التعاون .. نقول ندربه وهو يحتل البيت الفخم والعربة ويخدمه الشعب.

توجد متناقضات بين الجهاز الحكومى والشعب يجب حلها ، يجب أن يعبر الشعب عن إرادته وآرائه ويجب أن نتثقف من الشعب وإذا كنا نعتقد بأننا فقط المثقفون ، الثقافة أوسع بكثير من الشهادات ويوجد شخص غير متعلم ولكنه مثقف .

لن نستطيع أن ندبر دولة بالجهاز الإدارى فقط لأن هذا يعزلنا .. فى أى بلد عند من يأكل المأمور ؟ وفى منزل من يسكن ؟ .. يأكل عند أحمد قرشى ويسكن عنده ..يسهر مع من ؟ ويلعب بوكر مع من ؟ العناصر الرجعية لها سيطرة.

كل واحد يكون له حرية الكلام ، الشعب يقف يتكلم ويقول هذا بيعمل كذا ..

بهذا نقاوم الجهاز الحكومى .. الجهاز هو الشعب ، مهما وضعنا من أحسن تنظيمات فى العالم . ولكن التأله وإعطاء الأوامر يجعلنا ننعزل.

بالنسبة للجهاز الشعبى فالشعب يختار ممثليه ، ويجب أن يشعر أنه صاحب الشأن وتكون ديموقراطية كاملة ويكون هناك قيادة وتوجيه ، وفى نفس الوقت من ناحية التنظيم لابد أن يكون هناك تنظيم وتثقيف وخطوط موصلة بحيث نعرف الموجود فى القرية.

الاتحاد القومى أن يكون للشعب فقط ولايكون لأعداء الشعب .. التنظيم الشعبى يجب أن يكون للشعب فقط وليس لأعداء الشعب ، يجب أن تكون للشعب جميع الحقوق، والنقد الذاتى ، يجب أن يكون فى القرى .. فى هذا المجلس .. للقياديين يجب أن ينتقدوا الناس ويجب أن يتعود الناس على النقد الذاتى لأن النقد الذاتى هو السبيل الوحيد للتقويم ، وبهذا نستطيع أن نكون وضعنا أساس سليم.

سنجد دائما المتناقضات التى نتكلم عنها . إننا لم ولن نصل إلى الدولة المثالية التى لا توجد فيها متناقضات .. هناك عقبات كبيرة داخل المجتمع نفسه .. هناك من يريد أن يعطى الفلاح سيارة وثلاجة كهربائية وجهاز تليفزيون ، من الذى لايريد ذلك ؟ ولكن الكلام عن هذا الأمر سهل ، إنما العمل ليس سهلاً ، العمل شاق ونحن كلما أوجدنا حلاً لمشكلة سنقابل بعدها مشاكل أخرى فالمشاكل لن تنتهى ، ولكن يجب ألا يظهر علينا الجزع والخوف لأننا فى مرحلة تحويل مجتمع رأسمالى إلى مجتمع اشتراكى وهذه هى أصعب مرحلة ، ونحن أنفسنا «تائهون» والناس كلهم «تائهون» وأحياناً لانعرف سبب ذلك.

الطبقة المتوسطة مثلاً لم تفقد شيئاً ولكنها تخاف .. تخاف على آمالها خشية الضياع .. تلك الآمال البعيدة التى يحتمل أن تحققها بعد عشر سنوات .. والطبقة المثقفة بها « سلبية» وتردد.. والانعكاس الطبقى هو الذى يظهر على الطبقة المثقفة وأقصد بذلك المتعلمين . فمثلاً فى الجامعة ، الكلام الذى قاله الأخ عبداللطيف البغدادى هو انعكاس طبقى ، أى نوع من عدم التثقيف الاجتماعى ، فالأستاذ فى الجامعة يريد أن يجمع من تأليف الكتب فى ثلاث سنوات خمسة أو ستة آلاف جنيه .. هذا الشخص مثقف كأستاذ جامعة ، ولكن هل لديه ثقافة اجتماعية ؟ إنه يريد أن يحقق ما حققه كل الناس. وأنا أعتبر أن هذا عيب لايجوز أن يسبب لنا قلقاً ، فنحن سنجد دائماً مشاكل داخل الشعب أو عوامل متضادة فى داخل الشعب ، وهذا لايخيفنا ، ولكن الذى يخيفنا هو عدم حل هذه المشاكل ، فستكون هناك متناقضات مستمرة وما نحله منها يظهر غيره وهكذا.

لقد أردت أن أتكلم عن الأسس التى يجب أن نبدأ منها دون تفصيلات ، لأن الأسس إذا وضحت فإن التفاصيل تأتى بعد ذلك بناء عليها ، فكل التفاصيل عمليات سهلة ، ولكن إذا لم نبدأ من نقطة بداية واضحة ومحددة فإننا سنظل نلف فى هذه «الساقية» دون أن نصل إلى حل .

خلاصة كلامى : أنه لاحرية لأعداء الشعب ، وحرية كاملة وديموقراطية كاملة للشعب. لاسيادة للجهاز الإدراى ولكن سيادة للشعب . لا تأله للأجهزة الحكومية ولاتحكم ، ولكن سيادة كاملة للشعب ، ولابد أن يؤخذ رأيه فى كل المسائل إنما لايجوز أن يقال : إعملوا كذا لأن دى هى الأوامر . فأنا حتى إذا كنت مقتنعاً بما يطلب منى فإنى لن أعمل ، فلابد أن يؤخذ رأيى وأناقشه وأقتنع .

السيد كمال الدين حسين : أنا فهمت أن الأجهزة الشعبية هى الشعب كله.

السيد رئيس الجمهورية :

نعم .. ولكن هناك بعض الناس الذين يدخلون هذه الأجهزة من أجل أن يكون لهم مكاتب أو رئاسة .. فإذا حقق أحدهم ذلك فإنه يمارس «الألوهية» ، ولابد لنا أن نقضى على هذا ، فهذا هو العيب الأساسى فى نظامنا فنحن متصورون أن الشعب فى حاجة إلى وصاية وفى حاجة إلى من يقومه ، وهذا تصور خاطئ.

هذا تشخيص أساسى للمرض الذى نعانيه ، ومن له رأى آخر فليبديه وليست العملية عملية « الطعمية» أو الذرة أو اللوائح أوالتعاون أو معهد الإدارة ، إحنا نريد موظفين نثقفهم ولكن مهما ثقفناهم فلا فائدة .. فالموظف الذى تعينه فى كفر البطيخ يقول أنه منفى ويبحث عن واسطة لنقله.

والنقطة الأخيرة التى أحب أن أتكلم فيها هى تعليق .. فقد قيل أن هدفنا غير واضح أو أننا لانعرف «النظرية» وأنا أعتبر أننا نخدع أنفسنا بهذا ، فهدفنا واضح جداً ونظريتنا واضحة جداً ، فأولاً عندنا مبادئنا الستة وهى تمثل نظرية واضحة المعالم.

لقد بدأ الإسلام بشهادة أن لا إله إلا الله ، ويقال ماذا سنعمل اليوم ؟

وأنا أقول إننا نحدد عملنا على مراحل .. والله سبحانه وتعالى قال: « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا» . ثم قال بعد ذلك: « لاتقربوا الصلاة وأنتم سكارى» فهل رجع سبحانه وتعالى فى كلامه ؟... كلا.. ثم قال بعد ذلك : « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه.» . ولانستطيع أن نقول إن الله خدعنا فى هذا لأنه سبحانه وتعالى أعطانا حكمه بهذا ، فلم يشأ أن يبدأ بالتحريم من أول الأمر .

فنظريتنا واضحة ، والهدف واضح ، أما الوسيلة أو الممارسة أو التطبيق فهو الموضوع الذى نتناقش فيه ولكن القضاء على الإقطاع ليس هو أن أترك الإقطاع ، فالقضاء على الإقطاع هو أن أقضى فعلاً على الإقطاع .. والقضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم هو أن أقضى فعلاً على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ، هذه هى النظرية. أما كيف نطبقها ؟ وما هو الأسلوب ؟ وما هو الصواب وما هو الخطأ ؟ كل هذه أمور مفتوحة للمناقشة.

فى التطبيق أخطأنا لأننا خلطنا بين الشعب وبين البرجوازية وأعطيناها الفرصة.

الهدف واضح ، و الديمقراطية نفسها ليست هدفاً ولكنها وسيلة لأن تكون هناك فعلاً عدالة اجتماعية ومساواة ، فالديمقراطية لم تكن هدفاً ، والحرية لم تكن هدفاً .. المجتمع البرجوزاى والمجتمع الرأسمالى فيه ديمقراطية ولكن هل هى فعلاً ديموقراطية؟

كلا ، فإن الديموقراطية هى الديموقراطية التى تمكن رأس المال من أن يستغل، إنها ديموقراطية صاحب المال ! ولكن هل هناك ديموقراطية تمكن العامل من أن يمنع استغلال صاحب المال له ؟ هل هناك ديموقراطية تمنع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان؟

إن هدفنا واضح وديموقراطيتنا واضحة .. هل نشكّل حزبين أحدهما فى الحكم والآخر فى المعارضة كما هو الحال فى بعض الدول الغربية ؟ سيكون الحكم المعارض بورجوازى ولن تسكت البرجوازية لأنها ليست ضعيفة بل قوية .. لماذا ؟ لأنها ورثت الغنى والنفوذ والسلطان وكل شئ .. أما الشعب فهو الضعيف الذى لم يرث إلا الفقر والحرمان . فكيف يستطيع الذى لم يأخذ فرصة أبداً أن يواجه الذى أخذ كل الفرص ؟ فى هذا الفرض لابد أن تتغلب البرجوازية ، بل وتتغلب بواسطة الشعب نفسه الذى قد تضلله كما قلنا بالنسبة لعمال التراحيل.

هذا ما تقوله البورجوازية تحت اسم الديموقراطية لتجد الفرصة للتسلل ، ونحن علينا واجب أن نحمى الشعب حتى لاتكسب البورجوازية المعركة فتمارس ديكتاتورية رأس المال وهى أقسى أنواع الديكتاتورية . وكذلك إذا كسب الشيوعيون المعركة فإنهم سيمارسون ديكتاتورية البروليتاريا ثم يصبحون تابعين لموسكو.

إن المعركة فى رأيى لم تنته بعد ، والثروة مستمرة ، والاشتراكية مستمرة ومتطورة إلى أن نصل إلى مرحلة لايستغل فيها الإنسان إنساناً آخر.

هذا كلام أساسى بالنسبة لحل هذا الموضوع ، ولم أشأ أن أدخل فى الموضوعات الفرعية، فالمهم هو تحديد نقطة الابتداء والأساس لأن الدخول فى الموضوعات الفرعية معناه أننا دخلنا فى بيت «جحا» ، وتصبح المسألة مسألة ثلاث طعميات بقرش صاغ والذرة الصفراء إلى آخر هذه الموضوعات التى إذا اقتصر عملنا على حلها فكأننا نأخذ

«أسبرين» أو مسكنات، وليس معنى هذا ألا نحل مثل هذه الموضوعات ، بل يجب أن نحلها ولكن على أساس سليم.

السيد كمال الدين حسين :

نظرية التطور الشامل أو الاتجاه الشامل فى الوعى والوحدة الفكرية لأجل أن توجد انطلاقة فى جميع الاتجاهات يلزم التحديد حتى يعمل الجميع فى نطاقه.

السيد رئيس الجمهورية :

فى رأيى أن السبيل والمدى يحدده الشعب إذا أعطيناه الديموقراطية الكاملة . وأنا لا أستطيع أن أحدد ولا أن أكتب «صكا» بأننى لم أطور الإشتراكية . ولنستمع الآن إلى دفاع الأخ فتحى الشرقاوى.

السيد فتحى الشرقاوى :

سيادة الرئيس ، آمل أن أرفع من الذهن العبارة التى قلتها ما يفيد أن الشعب يكره الاشتراكية دون الرجوع إلى محضر الجلسة.

فلا يمكن أن أقول هذا ، وأنا مهما خانتنى أعصابى لايمكن أن أنطلق بهذه العبارة ، ولكنى قلت أن الشعب يكره الشيوعية التى تتعارض مع ما يسود المجتمع من عقائد . وأما رأيى فى موضوع الاشتراكية فإنه ثابت فى أشرطة مسجلة عند السيد وزير الداخلية، وقد قلته فى قضية المؤامرة الكبرى فى سوريا . وأنا قلت هذا الكلام حينذاك ، ولم أكن متأثراً بسلطة أو مركز ، وأنا إخلاصى لايمكن أن يكون موضع الاتهام . لقد قلت عن القرارات أنها التشريعات التى تصحح الأوضاع وتحقق العدالة وتقرب الفوارق . وأنا رغم مرارة نفسى مما لحق بى من شبهة استمرت ثلاثة أيام لازلت أؤمن بما قلته هنا عند مقابلة سيادتكم من أنى لا أشفق على نفسى من العمل فى الوزارة - فميدان العمل فيها بكر - وإنما أشفق على نفسى من الجانب السياسى لعملى كوزير . الحديث لم يكن يجرى منى - وأنا وزير جديد - إلا بهذا الاختصار.

والسيد على صبرى قال أنه لايوجد مدير قام بعمل قيادى ، وأنا أعتبر أن الجانب القيادى لايتأتى للمدير إلا هنا . وقد قلت أن لنا نصيب فى ثلاثة أرباع وقت سيادتكم الذى تأخذه سوريا ، فلا تتركونا بل لابد من الاجتماع دورياً تدور المناقشة لإيجاد الوحدة الفكرية.

وأنا لم أتذمر عندما قال لى السيد زكريا محى الدين « إنت مش فاهم » ، وقد قيل لى مثل هذا فى المؤتمر الشعبى للاتحاد القومى . لم أثر لأننى أعتبر أن الإنسان يجب أن يكون ما بينه و ما بين ضميره عامراً . وأنا أرضى ضميرى دائماً ، والطريق ليس سهلاً ، وأنا لا أضيق بالنقد ولا أغير رأيى الذى قلته أولا وهو أن الجانب السياسى لن يتأتى إلا إذا اجتمعنا هنا لنتناقش.

أما ما جرى بعد ذلك فإننى لم أقل أبداً أن الشعب يكره الاشتراكية ، إنما قلت أنه لايوجد مصدر نستوحى منه الفكرة غير كلام سيادتكم . وأؤكد لسيادتكم أنكم فيما أدليتم اليوم الشئ الجديد ليس علىّ فقط وإنما على الكثيرين أيضاً.

وإنما فى حدود ما سبق أن قلته فى الهيئة البرلمانية قبيل صدور التشريعات الاشتراكية، قلت إن تخطيط المجتمع الاشتراكى أمر تحددونه سيادتكم كما ترون أو كما تعتبرون أنه يحقق الاشتراكية . ومحاضر الاختزال تثبت هذا . وفى مجال الصناعة قلت إن سيادتكم صرحتم بأنكم ترحبون برأس المال الخاص ما دام لايسيطر ولايفسد . ولذلك فمن حق صاحب رأس المال أن يطمئن على نشاط معين . واليوم قلتم سيادتكم كلاماً جديداً .. قلتم نحن لايهمنا رأس المال الخاص، وذلك فى حين أنى عندما تكلمت كنت أقصد رأس المال الذى لايستغل ولايسيطر والذى حميتموه سيادتكم بأكثر من تصريح ، فكان من حقى أن أقول ما قلته لأنه ليس لى مصدر آخر غير تصريحات سيادتكم.

السيد رئيس الجمهورية :

لقد قلت فى إحدى خطبى أنه لا يهمنى رأس المال .. قلت هذا الكلام علنًا.

السيد فتحى الشرقاوى :

آسف يا سيدى ، فقد تاه عنى الكلام ، وأنا أعتبر أن المصدر الوحيد لتلك العقيدة أو المبادئ هو خطب سيادتكم . فإذا كان فى إحدى الخطابات شئ غاب عنى ، فأنا آسف. وكلام سيادتكم اليوم صحح لى خطئي ، وأنا عندما تكلمت فى الجلسة السابقة عن جدوى التشريعات الاشتراكية ما دام التطبيق خطأ ـ قلت أن هذه القرارات للشعب .. وما قلته أنا قد يكون جرى على غير ما أقصد بالنسبة لما فهمتموه سيادتكم .. والذى أريد أن أقوله فى صدد التعليق على الإجراءات التى اتخذت أخيراً ، قلت أن هناك إجراءات بفرض الحراسة والاعتقال ، وقلت أنه إذا كان هذا انعكاس لما حدث فى سوريا فنرجو ألا ترتجل الإجراءات، وقلت أما إذا كان هناك نشاط خاص فلا تعليق لى . وقد قلتم سيادتكم أن هناك نشاط للسفارات واتصالات واجتماعات وأحاديث أى أن هناك نشاط لهؤلاء الناس، ولكنى أسمع هذا الكلام لأول مرة ، وعلى كل حال فهذا ما أنتجته المناقشات وهو أفضل من أن أقول أننى لا أعرف الدافع إلى هذه الإجراءات .. وأنا وزير.. فلا تنكروا علىّ أن أسأل فى شئ بما لاصلة له بالسرية.

وقد قلت فيما يتعلق بإصلاح الجهاز الحكومى أنه يجب أن تكون هناك رقابة ويجب أن يكون هناك برلمان ، والسيد على صبرى قال : « أى برلمان ؟ إننى لا أوافق على ذلك »

تعليق السيد على صبرى كان على البرلمان الحالى .. وأنت طلبت عودة هذا البرلمان ، وأنا لم أرد فتح هذا الموضوع ، وهذا البرلمان إذا جمعته اليوم فإنه سيوافق على القرارات الاشتراكية.

السيد فتحى الشرقاوى :

أنا قلت أنه تنظيم لايعوض ، وحتى البرلمان القائم يا سيدى لم يكن «هايفا» وأنا أعتقد أنه بالرغم من ضيق الفرصة فقد حقق الكثير. كذلك البرلمان الذى قبله وفر الكثير وحقق الكثير . وسيادتكم قلتم هذا فى عابدين ، وأنا لا زلت أذكر كل المعانى التى قلتموها سيادتكم. ولكني أقول أنه كان فى وسع الحياة النيابية التى نشأت فى عهد الثورة أن تحقق الكثير لو أنها قُدّرت من المسئولين وفهمت على نحو آخر . وفى مجلس ١٩٥٧ عرضت مسألة لو أنها عُولجت على النحو الواجب وتركت الحرية للمجلس فى معالجتها لوفرت الكثير ، وعالجت الانحراف ولكن رسالة المجلس لم تُفهم وفُهمت على أنها معركة، وقالوا إن فتحى الشرقاوى زعيم معارضة ، وأطلقت الصحف للهجوم.

السيد رئيس الجمهورية : إننى لم أسمع شيئاً عن هذا .

السيد فتحى الشرقاوى :

أرجو أن تسألوا سيادتكم السيد سكرتير الاتحاد القومى ، فقد حدث كل هذا والنتيجة أن أصبح النواب خائفين من أن يتكلموا . وأنا اتكلمت مدفوعاً بالصالح العام، فالنقد الهدّام غير النقد البنّاء، ويعتبر النقد بناءاً ما دام دليله قائماً ، ولكن تبتدى بعد ذلك حملات لا أدرى سببها ، كل ذلك جعل أداء النائب لرسالته أمراً صعباً ، والبرلمان يمكن أن يحقق الشئ الكثير إذا نظم العمل عن طريق الهيئة البرلمانية ، ويمكن تنقيته من العناصر الانتهازية. ونحن من أول الوزير إلى أصغر مرؤوس له فى حاجة إلى رقابة ، والطريق إلى ذلك هو البرلمان . وقد قلتم سيادتكم أن البلد لا تطيق فترة انتقال أخرى ، فالطريق الطبيعى هو وجود البرلمان ، ونحدد له مدة ليضع الدستور ثم يجرى الانتخابات وننتهى من ترتيبات الثورة الاجتماعية . وأنا عندما أتكلم عن الأخطاء أقول أن عيبنا أننا لم نعالج الخطأ بنفس فكرتنا عن الثورة بحيث يمتد سلطان القانون على الجميع وقد قلت مراراً لابد من توفير أثر رجعى للقانون ولابد من تحديد الاختصاصات.

يقول الأخ حاتم إن الحديث عن الأخطاء جسّم هذه الأخطاء وقد قيل هذا فى أعقاب كلمتى ، وأن الرجعيين قد نظموا حملة تجسيم الأخطاء لأن سيادة الرئيس تكلم عن الأخطاء، وأنا أخالف سيادته فى ذلك .. فكلام سيادة الرئيس عن الأخطاء لم يكن هيناً على الإطلاق. والأخطاء التى قال سيادته إنه من أجلها سيهز الجهاز الحكومى هزاً مثل هذه الأخطاء لايمكن أن تكون مجسمّة ، وخطورة مثل هذا التعليق هو أن تقل الشحنة

الدافعة عند معالجة هذه الأخطاء التى قد يعترض بعضها طريقنا فى الإصلاح فلايمكن أبداً أن نتلقى مثل هذا الكلام بهمة فاترة أو مترددة أو نقول أنها مجسّمة ، لا أريد أن أقول أن نظرتنا نظرة سوء ، وإنما نحن نتكلم عن الأخطاء وليس المكاسب .وأنا أعتقد أنه لايتاح كثيراً فى التاريخ أن تتمتع الأمة بقيادة على هذا الشكل ، هذا رأيى دون مجاملة .. فقد حققنا المعجزات عندما وجدنا القائد الذى ينفعل بمشاعر الشعب.

وإذا تكلمنا فى الخطأ فالأمر ليس معقداً ولاحاجة فيه لعبقريات ، ولكن مجرد مناقشات واجتماعات ، وهنا نتكلم ونصحح فهمنا ، وأنا عندما تكلمت اتبعت طريقتى التى عشت عليها طوال حايتى والتى أوصلتنى لسيادتكم ، فلم أكن يوماً من حملة القماقم والذين يطلقون البخور ، وهذا هو الذى قربنى إليكم .. أشكركم.

السيد رئيس الجمهورية :

أريد أن أفسر شيئاً من الحديث الذى جرى ، ونحن لم نحضرك إلى هنا لتكون من حملة القماقم وإطلاق البخور ، بالعكس لايوجد أحد هنا من حملة القماقم أو الذين يلفون فى «الموالد» كلهم يقولون رأيهم بصراحة ، وأنا لم أرك قبل أن تأتى إلى هنا ، ولكنى سمعت عنك ، وأول مرة رأيتك فيها كانت عند حلف اليمين.

السيد فتحى الشرقاوى : وأنا قلت أن هذا هو سبب إحضاركم لى إلى هنا .

السيد رئيس الجمهورية : لا داعى إذن للعصبيـــــة .

السيد فتحى الشرقاوى :

إنها عصبية المنفعل المؤمن .. وأنا أقول إنى فى طريقى إليكم أنى لست من حملة القماقم.

السيد رئيس الجمهورية :

« نكتفى اليوم بهذا القدر .. والاجتماع القادم غداً فى تمام الساعة السابعة مساءً».

انتهى الاجتماع فى تمام الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد منتصف الليل.

(انتهى نص محضر الاجتماع)

* * *

كانت تلك هى المرجعية الفكرية التى ولد من خلالها الاتحاد الاشتراكى العربى فى عام ١٩٦٢ ، وكان محور اهتمام عبدالناصر هو إنجاح مرحلة التحول الاشتراكى والثورة الاجتماعية التى تحققت بقوانين يوليو عام ١٩٦١ معبرة عن إرادة التغيير الشامل فى مصر.

لقد أسفرت هذه القوانين عن انتقال ملكية وسائل الإنتاج وهياكله إلى الشعب الذى امتلك السيطرة عليها ، وكان ذلك يتطلب بالطبع وجود تنظيم سياسى كفء يجمع قوى الشعب الحقيقية صاحبة المصلحة فى الاشتراكية لتنظيم جهودها ويجدد الحوافز الثورية ويكتشف مشاكلها واحتياجاتها ، على أن يتسلح أفراده بالوعى القائم على الاقتناع والإيمان ويملك وضوح الرؤية للأهداف ومتابعتها.

اللجنة التحضيرية للاتحاد الاشتراكى العربى:

بعد أن توصل مجلس الوزراء إلى رسم الخطوط العامة للتنظيم السياسى الجديد ، طلب الرئيس جمال عبدالناصر تشكيل لجنة تحضيرية تضم أعضاء يمثلون مختلف الفئات والقطاعات والمناطق فى المجتمع المصرى لإجراء حوار شعبى حول أسس هذا التنظيم.

وبالفعل تشكلت «**اللجنة التحضيرية للاتحاد الاشتراكى العربى**» من (١٥٠) عضواً وامتد الحوار فى داخلها إلى ما يزيد على ثلاثة أسابيع.

وقد تميزت المناقشات بقدر كبير من الصراحة ، بل ووقعت فى داخلها مواجهات حادة بين الاتجاهات الفكرية المختلفة فى المجتمع ، ونبرز هنا أهم تلك المناقشات التى توضح عمق وثراء التجربة . ذلك الحوار الذى دار بين الرئيس جمال عبدالناصر وخالد محمد خالد كما يلى :

السادات : السيد عمر كامل الوكيل ..

السيد عمر كامل الوكيل :

سيادة رئيس الجمهورية .. السادة أعضاء اللجنة .. فى أمسية الأحد الثالث والعشرين من نوفمبر تم الاتفاق فيما بيننا أن نمس موضوعين هامين هما : ماهية القوى الشعبية التى يجب أن ينتخب منها أعضاء المؤتمر . والنقطة الثانية : كيفية الوصول إلى اختيار أعضاء المؤتمر .. وغنى عن البيان أنه كان من الواجب أن تكون الأضواء مركزة تركيزاً تاماً على هاتين النقطتين حتى نصل إلى نتيجة هامة فيما يخص هذين الموضوعين ، وإنما الذى حدث أن البعض منا قد حام حول هاتين النقطتين بدون أن يدخل مباشرة إليهما ، والبعض قد مسهما مساً ضعيفاً وألقى عليهما ضوءاً باهتاً .. وحتى من تكلم فيهما تكلم فيهما من ناحية تخصصه ، وبمعنى آخر تفرقنا وتشتتنا فى المناقشات وأصبح الموضوع إلقاء محاضرات على مستوى يقرب من مستوى الجامعة ، ومع احترامى لكل الآراء التى ذكرت ، و المادة التى قدمت بها هذه الموضوعات ، إلا إننا فى الحقيقة نخشى أن يتشابه البقر علينا ، وأن تتوه الإبرة فى كومة التبن ، وأن نضل الطريق فى متاهات هذه المناقشات إذا تركت بغير تنظيم.

وليس معنى هذا أنى أرى أن تُحد المناقشات ، وإنما أرجو أن تنظم ، وبمعنى آخر أرجو أن يوافقنى الزملاء على أن نبحث هذين الموضوعين على فرض أنه بحث علمى.. وفى البحوث العلمية نبدأ البحث فى دائرة معلومة ، ثم تضيق دائرة البحث تدريجياً حتى نصل إلى النتيجة المرجوه . ولذا أقترح بل ألتمس من الزملاء أن يوافقوا على هذا الاقتراح ؛ أن نخطط أولاً وننظم الموضوعات ، ونناقش كل موضوع مناقشة طويلة حتى نخرج منه بتوصيات ، وفى نهاية المرحلة يمكننا أن نضم هذه التوصيات إلى بعضها فتكون النتيجة المرجوة ، لا أستبد بطبيعة الحال بالرأى وإنما سأقترح رؤوساً للموضوعات هى على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ؛ فمثلا لنا أن نتكلم فى ماهية الديمقراطية والاشتراكية لكى نخلص منها ، أى لون من هذه الألوان يليق بنا وأى اتساع فيهما نتحرك فيه ؟، ذلك لأن الديمقراطية ليست لفظة جديدة ، فكلنا نعلم أننا عشنا يوماً ما فى ديمقراطية زائفة وافدة من الغرب ، عشنا فى هذه الديمقراطية ببرلمان وبأحزاب ، وكانت نتيجة الديمقراطية كبت حرية الرأى ووأد المساواة .. ووضعنا جميعاً فى وضع لانرتضيه ، وانقسمت الأمة الديمقراطية إلى طبقتين : طبقة الأحزاب الحاكمة، وطبقة المحكومين الذين قربوا فى المدارك وفى المستوى من العبيد. كذلك سمعنا يوماً ما أننا نعيش فى اشتراكية ، ومن أسف أن هذه الاشتراكية آلت إلى رأسمالية - كل هذا قبل الثورة - وهذه الرأسمالية اعتصرت خيرات هذا البلد الأمين وحولتها إلى نقود فى جيوب وخزائن المستعمرين والمستثمرين ، واستعُملت هذه المادة فى شراء الذمم وفى كبت الحرية وفى الاتجاه بنا إلى هذا الاتجاه الذى كان من نتيجته أن قامت الثورة لتنتشلنا من هذه الوحدة.

ومن ذلك يمكن أن نستخلص موضوعاً آخر ، طالما أن الشعب كان عبداً لفئة معلومة يمكن أن يضمهم إطار «رجعيين» ؛ سواء كانوا إقطاعيين أو مُستغلين أو رأسماليين أو منافقين ، وهؤلاء سيماهم على وجوههم ، فهل من الممكن أن نقول إن القوى العاملة للشعب هى تلك القوى التى كانت مستعبدة ؛ مزارعين، أو عمال ، معلمين ، أو متعلمين، جاهلين، أو أميين ؟ هذه الطبقة وهذه تكون كتلة الشعب تقريباً إذا انتزعنا منه هؤلاء الرجعيين.

الموضوع الآخر الذى يجب أن يُثار هو : إذا أمكنّا تحديد القوى العاملة فى هذا الشعب فيستتبع هذا أن نعلم ما هى القوى المُعوّقة ، سواء كان هذا التعويق عن عمد أو عن جهل، وكيف يمكن منع هذا التعويق عن دفع عجلة البناء الثورى ؟ ثم نقطة ثالثة وهى الانتخابات، وحديث الانتخابات يجرنا أولاً إلى أننا نؤمن جميعاً أن كل تنظيم من التنظيمات يجب أن يخضع لانتخاب مباشر حر ، هذا لا نقاش فيه وإنما موضوع الانتخابات موضوع أمره عجب، وبطبيعة الحال لايمكن أن يصف متاعب الانتخابات

ولا ما يحدث فى الانتخابات ولا عن زيف الانتخابات إلا من قد دخل هذه الانتخابات ومارسها ،ولذا ينطبق عليه قول القائل : لا يعرف الشوق إلا من يكابده ، ولاالصبابة إلا من يعانيها . الانتخابات ، بوضعها الراهن وعدم وضع قيود عليها ـ سواء كان من الناخبين أو المنتخبين ـ فى الحقيقة لاتعطى إطلاقاً نتيجة محمودة .. بل عادة تُعطى صورة انقسام بين الناس ، وإنما ونحن نؤمن بضرورة إجراء انتخابات حرة أن نتكلم فيما يأتى ، هل تتم الانتخابات موحدة فى يوم واحد فى الجمهورية كلها ؟ أو هل تتم فى محافظة بعد محافظة حتى يمكن أن نجد من رؤساء اللجان من يمكن أن نكل إليه هذه المهمة فى دقة وفى أمانة ؟ ثم هل سنسمح فى الانتخابات للجميع بلاقيد ولاشرط ؟ أم سيحدد أناس لايدخلون الانتخابات لا ناخبين ولامنتخبين ؟ وهذه تجرنا إلى ما يأتى : من هم الذين يجب عزلهم أو الذين يجب تحديد أماكنهم ؟ أقول لا أعتقد أن هذه المهمة يجب أن توكل إلى هذه اللجنة بل هذا شأن الدولة ، فالدولة التى طردت ملكاً وأجلت مستعمراً وأممت قناة وهدمت إقطاعاً ، أعتقد أنها كفيلة بأن تضع كلاً من هؤلاء فى موضعه والسلام عليكم ورحمة الله . (تصفيق) .

الرئيس وخالد محمد خالد وحرية الكلمة :

السادات : السيد خالد محمد خالد .. تعقيب على كلمة السيد الرئيس ..

خالد محمد خالد :

لا أذكر أننى ترددت أمام كلمة أريد إلقائها مثلما ترددت اللحظة عندما طلبت الإذن بهذا التعقيب . ولم أتردد لأنى أهاب مناقشة الرئيس جمال عبدالناصر ؛ فأنا منذ فجر ٢٣ يوليو سنة ٥٢ وأنا أدير فى كتبى مناقشة أمينة لثورتنا ولقائد ثورتنا إنما ترددت لأن السيد الرئيس عندما عرض لموقف الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ يوم فتح مكة ذكر أنه إنما يعاود الحديث فى هذا الأمر لأن راديو دمشق قال ما قال ، قلت لنفسى حيث بدا لى أن من واجبى أن أعقب على كلمة السيد الرئيس : ترى هل أتقدم لأعقب وأعطى راديو دمشق وغير راديو دمشق فرصة للمناوأة ؟ ، وألهمنى الله الرشد سريعاً ؛ فقد أدركت أن الحق هو الحق لاينبغى أن يصدنا أى اعتبار عن الجهر به ، هذا أولاً .

الأمر الثانى : أنه لاشئ ـ فيما أعلم ـ يستطيع أن يرد كل إذاعة مناوئة خاسرة صاغرة ، سوى أن تسمع حرية الكلمة فى هذا المجتمع تجلجل وتدوى لا تخاف ولا تخوف . السيد الرئيس ذكر أن الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ فى فتح مكة قال : من دخل المسجد الحرام فهو آمن ، لأن الإسلام كان قد انتصر وتم نصره ، فى الحقيقة أنا عندما ذكرت هذه الواقعة فى كلمتى ـ فى الجلسة الأولى ـ كنت أحاول أن أعطى رمزاً لا أكثر ولا أقل ، كنت أحاول أن أقول ليكن لنا فى مجتمعنا الجديد مسجد حرام ، هو البناء الاشتراكى العادل

الذى نقيمه، ولنقل للناس هذا مسجدنا الحرام جميعاً من دخله فهو آمن . ومن ثم لم أكن أجد فى الحقيقة مبرراً لأن أفيض فى تبيان الواقعة التاريخية الخاصة بهذا الشاهد . الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ، لم يقل ذلك وقد تم نصره ، قاله وهو فى اللحظات الأولى من النصر. الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ بعد فتح مكة ظل يخوض حروباً ومغازى مع أعداء الله وأعداء دعوته لكنه ـ عليه الصلاة والسلام ـ أدرك أنه وقد فتح الله له معقل الكفر هذا فإن أناس كثيرين كانوا يناوئونه ظناً بأنه لن ينتصر ، كانوا يناوئونه خوفاً من وجهاء قريش وقوة قريش ، أما الآن وقد فتح وقد دهم قريش فى عقر دارها ، أما الآن وقد هدم وحطم سلطانها فإن كثيرين جداً سيقبلون على دعوته حتى من بين الذين كانوا يعادونه أو يضطرون إلى معاداته ، عندئذ فتح لهم قلبه الكبير ، لأنه صاحب دعوة كبيرة وقال لهم : ما تظنون أني فاعل بكم ، قالوا : خيراً أخ كريم وابن أخ كريم ، قال :

اذهبـوا فأنتـم الطلقـاء..

أما أعداء الدعوة ـ لا أقصد الذين لم يؤمنوا بالدعوة ـ الذين ظلوا على دينهم، فقد اعترف بهم محمد ـ عليه الصلاة والسلام ـ أعضاء فى مجتمعه، وضمن لهم حقوقهم ، أهل الكتاب الذين لم يجدوا رعاية لحرماتهم وهم على دينهم، ولم يدخلوا الإسلام، وجدوها فى مجتمع محمد بن عبدالله ، لم يؤمنوا بالإسلام ، وأخذوا كل حقوقهم فى مجتمع الإسلام، هذا ما كنت أريد أن أقوله.

كنت ولا أزال أن أقول : إننا كما قال السيد الرئيس أكثر من مرة :كنا فى ثورة سياسية، والناس كانوا يتعاملون مع مصالحهم ومع علاقاتهم بالدولة وبالمجتمع وفق القوانين التى وضعتها الثورة . هذه القوانين نفسها هى التى أتاحت للأسرة التى ذكرها الرئيس بالأمس أن تمتلك آلاف الأفدنة ، هذه القوانين نفسها هى التى أتاحت للذين اشتغلوا فى التصدير والاستيراد حتى جاءت الساعة المباركة التى دعم الله فيها بناءنا السياسى، وأخذنا نستقبل مسئوليتنا نحو بناء المجتمع الاشتراكى ، حسن هذا ، سيكون لهذا المجتمع دستور يحدد جوهره ويحدد شكله ، لا أقول النهائى ، فالأشكال دائماً فى تطور ولكن شكله الماثل ، عندئذ سنقول للناس هذا مجتمع جديد رضيه الشعب واختاره ، من يقاومه سنقاومه ، من يؤمن به سيكون له ما لنا وعليه ما علينا ، أنا لم أقل غير هذا . ولا أزال أعتقد أني مؤمن وعادل ومنصف فى كل ما أقول.

صدقونى أيها السادة ليس من صالح أحد .. ليس من صالح أحد أبداً أن يسلح الشعب فى فترته الانتقالية هذه بشعارات عنيفة ، أبداً ، يجب أن نسلحه بطبيعته .. طبيعته الطيبة وطبيعته اليقظة وطبيعته الوفاء والحب ، فلنسلحه بطبيعته هذه وهو شعب ذكى وقوى لا يهزم.

هذا ما أريد أن أقوله وسأظل أقوله وسأظل أنادى به ، لأننى مؤمن بشعبى ؛ ليس لى أية مصلحة ، لست عدوانياً ، لست من أسرة ثرية . لقد رأيت المحضر يدخل بيتى وأنا طفل أكثر من مرة ويحجز على الماشية ويحرمنى أنا وإخوتى من اللبن ، لا لأننا كنا نماطل الدوائروالتفاتيش، ولكن لأن أبى كان يقاوم هذه الدوائر وهذه التفاتيش . رأيت هذه الدوائر وهذه التفاتيش السنية تنتزع أبى فى منتصف الليل وهو بملابس النوم متُهماً بأنه حرّض الفلاحين على إشعال النار فى أقطان التفتيش . لست أنا الذى يمالئ الرجعيين أو يطلب الرحمة لها ، لقد كنت مخطئاً حيث طلبت الرحمة لمن سنسميهم أعداء الشعب.. أنا أطلب لهم العدل .. لأنه لاينبغى أن يُؤاخذوا أبداً بجريرة لم يرتكبوها فى المجتمع الاشتراكى.

لنقم المجتمع الاشتراكى ولنؤاخذ الناس على كل جريمة تقترف ضد هذا المجتمع الاشتراكى ، هذا ما أريد أن أقوله وهذا ما أريد أن أبينه ولست أريد أن أطيل عليكم ، وشكراً . (تصفيق).

الرئيس جمال عبدالناصر :

الكلام اللى قاله الأخ خالد محمد خالد ، طبعاً حرية الكلمة موجودة ما احنا ماقيدناش حرية الكلمة بالعكس ، يعنى من أول يوم بنقول حرية الكلمة ، وباكرر دلوقت حرية الكلمة موجودة ومن أول يوم موجودة ، وبالنسبة لك أنت بالذات كانت موجودة ، وكنت بتكتب فى الأهرام وانت اللى سبتهم مش هم اللى طلعوك ... إلى آخر هذا الكلام. ماحدش منعك من إنك تكتب كلمة بأى حال يعنى ، فأنا باقول إن حرية الكلمة موجودة ، وطوال السنوات العشر اللى فاتت كانت موجودة ، وبدى أسمع من الأستاذ خالد محمد خالد إذا كان قال كلام أو كتب وما اتنشرش ، كل الكلام اللى كتبه اتنشر وكل الكتب اللى طلعها اتنشرت ، فحرية الكلمة موجودة ويعنى على أوسع مدى وأوسع باب. بالنسبة يعنى للخوف يمكن برضه ماكانش فيه محل للخوف لأن العملية مافيهاش خوف ، **أعدائنا بيحاولوا إنهم يبينوا إن احنا نظام بيخوف والله ما خوفنا حد لغاية دلوقت خالص** .(تصفيق).

يعنى من الرجعية اتشتمنا شتيمة لا أول لها ولا آخر ، وسمعت انت طبعاً يمكن بنفسك الشتيمة وما تردد ، وأنا عارف اللى شتموا كلهم . مافيش حاجة اتعملت ، فيعنى العملية ما هياش محاكمة ، العملية ماهياش مؤاخذة، العملية ماهياش عدل ، العملية مش نقف ونقول احنا مابنطلبش الرحمة بنطلب العدل ، ما احناش فى محكمة ما احناش بنحاكم الشعب ، أبداً بأى حال ، احنا بننصف الشعب وبنؤمن بالشعب.

دلوقت إذا كنت أنا طالع علشان أقاتل فى معركة لازم أكون مطمن أن الجيش اللى معايا بيقاتل فى هذه المعركة ، قياداته قيادات مؤمنة بهذه المعركة ، إذا ماكانتش القيادات

مؤمنة بهذه المعركة كل العساكر اللى حاخدهم معايا حيروحوا ضحايا لعدم حسن اختيارى لهذه القيادة، هذا ما قلته بالأمس.

بالنسبة للكلام الخاص بدمشق أما ماقلتش إن أنا كررت دا علشان راديو دمشق قال كده، يعنى مابيهمنيش ، وأنا بدى أقول حاجة .. أعدائنا حيحاولوا يشككوا فى كل كلام نقوله ، يمكن أنت مابتسمعش دمشق. أنا باقرا دمشق وإسرائيل وصوت الأحرار ولندن وباريس وباقرا كل الجرايد دى كل يوم وباشوف كل كلمة ، وباعتقد فى قرارة نفسى إن كل الكلام دا مايمنعناش أبداً من إن احنا ننتقد نفسنا ، ووقفت رغم هذا وانتقدت نفسى وانتقدت شغلنا ، لأنى إيه مش خايف لأنى مؤمن بالعمل اللى باعمله ، ولأنى باعتبر أن احنا بنشتغل فى رسالة مش موظفين ، أنا مش موظف ، مش موظف كرئيس جمهورية .

(تصفيـــــق)

فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ كانوا انتخبونى رئيس جمهورية لمدة ست سنين ـ قبل كده يمكن بشهر ـ بعد شهر صدر قرار تأميم قنال السويس وكان قرار فيه مقامرة يعنى مش الواحد .. مش برياسة الجمهورية بل بحياته ، ولكن كنت قانع إنه لابد من السير فى هذا الطريق .. لم أتردد ، العملية ماهياش عملية وظيفة أو رئاسة أو مصلحة ، تعبها والله أكتر من راحتها ، يعنى تعب لا أول له ولا آخر ، حياة، باقول حياة مش وظيفة . الناس اللى قاموا ٢٣ يوليو يمكن بعد كده بيقولوا حكم علينا بالمؤبد أهم قاعدين (تصفيق) . فالعملية عملية رسالة والعملية عملية تأمين لهذه الثورة الاجتماعية .

خالد محمد خالد :

فى الحقيقة .. انا لا أنكر أبداً أننى نعمت بحرية الكلمة فى عهد الثورة إلى أبعد آفاق هذه الحرية .(تصفيق) . فلقد أخرجت قبل الثورة كتابين ، وأخرجت فى ظل الثورة خمس عشرة كتاباً أو خمسة عشر كتاباً . وأنا أعلم ما أشار إليه السيد الرئيس ، فعندما نشر دستور سنة ٥٦ كتبت مقالاً أعارض فيه بعض مواد هذا الدستور وأعارض الاتحاد القومى بصفة خاصة . وذهبت أحمل مقالى إلى السيد أنور السادات وكان رئيس تحرير الجمهورية أو مديراً للدار . وقلت له : لقد جئتك بهذا المقال لتقرأه فإذا وافقت عليه ينشر ، وإذا رأيت يحذف منه شئ عدت به إلى بيتى ، وتلاه السيد أنور السادات ، ثم قال لى : أقسم لك بالله لو أن مقالك هذا يحمل من النقد أضعاف ما فيه لنشرته وأنا متألم. (تصفيق) . ثم أخبرنى بعد ذلك صديقى الأستاذ الشيخ أحمد حسن الباقورى أن هذا المقال لم ينشر إلا بعد أن تلاه السيد الرئيس وأمر ألا يحذف منه حرف واحد .

وعندما خرج كتاب «لكى لاتحرثوا فى البحر» الذى تفضل وأشار إليه الرئيس ، صودر خمسة وعشرين يوماً فى المطبعة ، وأنا حائر فى سبيل الإفراج عنه ، وأخيراً هدانى

الله وكنت لم أتشرف قبل بلقاء الرئيس فأرسلت إليه برقية من سطرين ، فما مرت سوى بضع ساعات عدت بعدها إلى بيتى وإذا بى أجد السيد عبدالقادر حاتم قد قلب ظهر الأرض كما يقولون بحثاً عنى ، والمرحوم السيد موفق الحموى يصنع كذلك ، وأخيراً علمت أن السيد الرئيس أمر ألا يُرجأ نشر الكتاب لحظة واحدة .. وأنا أقسم بالله غير حانث .. أقسم بالله غير حانث أن نصف شجاعتى ـ إن لم يكن أكثر ـ إنما استمددتها فى التعبير عن رأيى طوال هذه السنوات من حسن ظنى بك وحسن فهمى لك . (تصفيق).

ولقد قلت هذا فى إحدى اللجان ، قلت هذا فى لجنة المؤتمر القومى ، وهذا بعض من كان معنا فى تلك اللجنة عندما تقدمت باقتراح رآه إخوانى خطيراً ، وبعد انتهاء اللجنة قالوا لى إننا خائفون عليك . قلت لهم : أسمعوا أنا لست أكثر منكم شجاعة بل لعلى أكثر جبناً، ولكننى فقط أكثر منكم فهماً لجمال عبدالناصر . (تصفيق) قلت لهم ـ ويوسف السباعى يشهد بهذا ـ قلت إن هذا الرجل لا يمقت النقد ولكن يمقت الحقد.

أنا يا سيادة الرئيس أعرفك تماماً .. وإذا كنت أرجو لك مزيداً من الكمال كحاكم، فلأنى أراك أهلاً لهذا الكمال الذى أرجوه . وأقسم مرة أخرى أنا إنسان عادى ومع ذلك فأنا أعتز بكلمتى ، أقسم لو أننى لا أراك أهلاً لهذا الكمال الذى أرجوه ما وجهت إليك كلمة نقد واحدة .. إنى أحبك وأحترمك ، ولعلك تذكر حينما أسعدتنى ودعوتنى إلى بيتك ومكثنا معاً فى نقاش ساعتين أو أكثر قلت لك : إنك وأخوتك حررتم ظهور آبائنا . وأنا بصفة خاصة كمواطن أتمنى أن يظل الرجل الذى يحمل هذا الاسم جمال عبدالناصر ، أتمنى أن يحكمنى عشرين سنة وأكثر ، ولكن الحكم الديمقراطى الذى أؤمن به وأراه ..تذكر هذا يا سيادة الرئيس وأنا أعلم أنك تتحرى العدل ولم أقصد بالعدل هنا إلا العدل السياسى ؛ لأننا بصدد تنظيم سياسى لمجتمعنا ، أعرف أنك تتحرى العدل وأعرف لك مواقف جليلة كحاكم نزية عادل ، وهذا هو الشئ الذى كان يأكل كبدى، لايجد خصومك وخصومنا سوى حجة واحدة ، يقولون : أين البرلمان ، أين الدستور، أين المعارضة ؟ إنى أريد أن نجهز على هذه الحجة أولاً ، وأريد أن نستكمل فى ظل رعايتك كمالنا السياسى الذى أنت الآن تتجه بنا إليه ونسأل الله سبحانه ألا يزيغ قلوبنا عنك ، إنى مدين لك بالشئ الكثير كمواطن ، وإن هذا الوطن مدين لك بالشئ الكثير ، والله سبحانه يوفقك ويزيدك من فضله ويزيدك معك والسلام عليكم .(تصفيق).

الرئيس جمال عبدالناصر :

بالنسبة للديمقراطية وأنا قلت فى أول المناقشة إن احنا بنحب نفتح موضوع الديمقراطية.. هل المقصود بالديمقراطية الديمقراطية الغربية ؟ هل المفروض بالديمقراطية الديمقراطية المجردة ؟ وهل المفروض بالديمقراطية إن احنا نعمل

أحزاب؟ وأظن أنا وضعت هذا الأسئلة .. وضعتها لحضراتكم وقلت فى كلامى إن أنا فى يوم من الأيام فكرت فى إقامة حزبين؛ حزب يحكم وحزب يعارض ، ولو أنا عايز أعمل النهارده ممكن أعمل حزبين بدل اتحاد قومى؛ حزب يحكم وحزب يعارض . بس فى أى إطار ؟ فى أى نظام اجتماعى ؟ أنا باعتبر إن احنا فى ثورة .. ثورة اجتماعية ، علشان الديمقراطية الغربية تتوجد وتعمل أحزاب وجد نظام الإقطاع، ماكانش فيه أحزاب ولاديمقراطية بمعناها الغربى ، ثم وجدت الرأسمالية ، ثم بعد هذا اتجهوا إلى الأحزاب والديمقراطية ، برضه بمعناها الغربى ، لمصلحة مين هذه الأحزاب؟ هذه الأحزاب وهذه الديمقراطية ، الدولة لمين فى الدول الغربية ؟ الدولة لمين فى الرأسمالية؟ الدولة لرأس المال، الدولة اللى بيسموها دولة ديمقراطية ـ سواء تبادلها هذا الحزب أو ذاك ـ فهى عبارة عن ديكتاتورية رأس المال ، هل عايزين نعمل اشتراكية زى بتاعت «جى موليه» ونقول إن احنا زى الديمقراطيين الاشتراكيين ونبقى أصلاً فى ديل الاستعمار ، أو للاستعمار، أو ديل للاستعمار وديل للرجعية ؟ أبداً مش دى الاشتراكية اللى احنا عايزنها . أنا مش عايز أبداً يعنى تختلط الأمور فى عقولنا أو فى تصورنا بالنسبة للديمقراطية ، ديمقراطية كل الديمقراطية لهذا الشعب حتى يثبت دعائم ثورته الاجتماعية، وقلت دا بمعنى الكلمة.. وقلت دا بالتفصيل فى كلمتى ، هل أقول النهارده أنا عايز ديمقراطية وأعمل ٣ أحزاب وزى ما قلت ، الأحزاب الرجعية مش كانت بتاخد نفوذها من الإنجليز ، الأردن ما هى فيها برلمان وفيها ديمقراطية ، تعجبنا الديمقراطية اللى فى الأردن ؟ فيه برلمان وفيه دستور وفيه ديمقراطية وفيه أحزاب ، هل هو الشكل ؟ هل هو المنظر ؟ كان عندنا برلمان ، كان عندنا دستور ، وكان عندنا أحزاب . وصلنا فين سنة ٥٢ ؟ ازاى البلد كانت بتتحكم ؟ ولصالح مين ؟ كان فيه طبقات واللا ماكانش فيه طبقات ؟ كان فيه طبقات، كان فيه إقطاع واللا ماكانش فيه إقطاع ؟ فيه إقطاع وفيه استغلال وفيه مستغلين ، كان فيه الياس اندراوس واللا ماكانش فيه «الياس اندراوس» ؟ كان فيه وزارة بتسقط بخمسين ألف جنيه وعبود سقّط وزارة ، وكلنا نعرف هذا الكلام فى عهد الديمقراطية وتحت القبة اللى احنا قاعدين فيها النهارده دى وفى عهد الدستور ، هو دا المطلوب ، منظر ؟ أنا يعنى باعتبر إن احنا إذا اتجهنا للمنظر بنفرط فى حق بلدنا وفى .. بالنسبة لى أنا يمكن بيكون أسهل حاجة ، باقعد برضه ، حافضل برضه رئيس جمهورية ، إذا كان العملية رياسة جمهورية حافضل رئيس جمهورية ، لكن بابقى سبت البلد بدون ثورة اجتماعية.

فيه حد هنا أشار فى أول يوم إلى الثورة التركية ، أنا قرأت ثورة مصطفى كمال بالتفصيل، يوم ما مات مصطفى كمال ضاعت الثورة التركية ، مين قال كده ؟ ما اعرفش الشرباصى أو الغزالى؟

السادات يرد : (الغزالى) ليه ؟

الرئيس جمال عبدالناصر :

هى فعلاً كانت ثورة سياسية حارب فيها الإنجليز ، حارب فيها الاحتلال وحرر تركيا ونجح وكان حكمه قوى ، بعدين جا عمل حزبين اللى هم اتوجدوا بعد ما مات ، جا فى يوم قال : نعمل تجربة الحزبين ونقول ديمقراطية ونتخلص من الانتقادات وجاب عصمت حطه فى حزب ، وواحد تانى حطه فى حزب تانى ومشيت التجربة ، وبعدين بص لقى البلد فيها انقسام ، وبعدين رجع تانى لحزب الشعب وعمل حزب واحد ، بس حزب واحد ، ولكنه لم يحول ثورته السياسية إلى ثورة اجتماعية ، يوم ما مات ضاعت تركيا، فيها إقطاع وفيها سيطرة وفيها تحكم.

احنا السبيل الوحيد للأمان لنا ثورتنا الاجتماعية وإذابة الفوارق بين الطبقات واللا النهارده على أساس الديمقراطية الغربية باعمل حزب للرجعيين وللرأسماليين وباعمل حزب للشيوعيين ، أو مش أنا اللى حاعمل ؟ الرجعيين على طول حيلموا بعض ويعملوا حزب زى مالموا بعض وعاملين قايمة النهارده فى سوريا ، الشيوعيين مالحقوش القطر ما اتعملتش لهم قايمة فى سوريا ، لكن لو كانوا وصلوا قبل ما يقوم القطر كانوا قدروا يعملوا قايمة ، بتطلع حزب للرجعيين .. حزب للشيوعيين ، والشعب بيضيع فى الوسط يا يشتغل مع ذيول للرجعية ويمشى ، يا يمشى مع الشيوعيين .. رأيى فى الشيوعيين قلته النهارده وقلته قبل النهارده : **طالما أى واحد بياخد تعليمات من الخارج - فى رأيى أنا - باعتبره غير أمين على بلده ، وبكل أسف أنا متأكد إنهم بياخدوا تعليمات من الخارج .**

حمدى الحكيم :

دكتور عبدالفتاح إسماعيل عندما بدأ يتكلم ارتحت ، لأنه قال إنه ليس متخصصاً فى النواحى الاشتراكية النظرية وسوف لايتكلم من هذه الوجهة ، وجهزت فطرتى لأستمع إليه لأن الفطرة أصدق استيعاباً وأصدق وأصدق تعبيراً .. غير أن لى بعض الملاحظات الصغيرة على حديث الأستاذ الدكتور عبدالفتاح ، هو قال : إن الحكم كان رأسمالى ولكن مجتمعنا لم يكن لهذا الحكم الرأسمالى أثر فى مجتمعنا أنا باخالفه فى هذه الناحية ، أنا باعتقد إن نظام الحكم الرأسمالى كان له أكبر الأثر فى مجتمعنا ، وإنه لولا النظام الرأسمالى والإقطاعى الذى كان سائداً والذى كان يحكمنا ما كانت مدارك التأهيل النفسى للشعب دا على مر السنين تقوده لكى يقوم بثورة ، أو بثورات متتالية آخرها اللى انتصر فيها اللى هى ثورة ٢٣ يوليو .. كان المجتمع رأسمالى وكان الشعب بيتأثر به .. وتأثراً بهذا المجتمع قام الشعب بثورته، ماكانش أبداً الشعب منعزل وماكانش الشعب أبداً سلبى ، قد يكون فوقه ، التعبير.. استعمل برضه التعبير العلمى اللى استخدمه دكتور عبدالفتاح ، الخبث،

إنها التفاعل الكيماوى اللى تحت الخبث دا كان بيشتغل وكان بيتفاعل لكى ينقض على المجتمع الرأسمالى الإقطاعى المستغل.

فى رأى الدكتور عبدالفتاح أيضاً إن الحاكم هو صاحب القوة أو صاحب السلطة فى توفير وفى ضمان الكفاية والعدل للمجتمع وللمواطن، أعتقد برضه إنى أخالفه فى هذه النقطة، الحاكم ليس وحده ولايمكن أن يكون وحده هو صاحب القدرة وصاحب السلطان على توفير الكفاية والعدل للمواطنين ، إنما الشعب .. الشعب المنظم فى شكل قوى اللى عرف قواه الشعبية وحددها وسماها وعرف صورها ، هذا الشعب المنظم بهذه الصورة هو صاحب القوة على أن يكفل لنفسه الكفاية والعدل ، ورئيسنا ومخطط ثورتنا تناسى ما قالش أنا صاحب القوة والسلطان لتوفير الكفاية ، والعدل لهؤلاء المواطنين ، إدانا نحن السلطة ،إدانا نحن .. ألقى إلينا مقاليد توفير هذا العمل لأنفسنا ولمواطنينا . ما اعتقدش إن المصريين اللى ذكرهم كانوا يرقصون فرحاً أيام الاعتداء وبتاع ، ما اعتقدش إن دول مصريين، بعضهم يمكن كان يحمل جواز سفر مصرى أو باسبور مصرى ، إنما ما اعتقدش إن دا مصرى ، لأن ليس كل من يحمل جواز سفر اسمه مصرى ، المصريين هم اللى بيتكلموا لغتنا اللى بيعيشوا فى حياتنا اللى بينفعلوا بمستوانا هم دول المصريين ، إنما من كانوا يرقصون إنما دول كانوا يا إما أذناب استعمار يا إما ناس لبسوا البوساً مصرياً لكى يخدعوا الشعب ، إنما ما اعتقدش إن دول المصريين اللى كانوا بيرقصوا أبداً إطلاقاً (تصفيق) ، كمان هو عايز يلقى إلى السيد يعنى .... عايز يتخفف من .. دكتور عبدالفتاح عايز يتخفف من بعض المسئوليات يعنى .. فيلقى مثلاً إلى الدكتور القيسونى علشان يقول لنا مين اللى نعزله ومين اللى نحدده ، كما تخفف بعض الزملاء ، وألقى إلى السيد وزير الداخلية السيد زكريا محيى الدين برضه متخففاً عن هذا .. طيب ما نضيف كمان السيد وزير الإصلاح الزراعى ونتخفف خالص يعنى ، ونقول يعنى يجيبولنا البيانات.
إحنا عايزين نبحث فى هذا ، إحنا مش عايزين نلقى إلى أحد ، الدكتور وزير الخزانة ووزير الاقتصاد والسيد وزير الإصلاح والسيد وزير الداخلية دول أعضاء فى القوى الشعبية الموجودة ، هم فعلاً أحد القوى الشعبية زى أى مواطن منا ، فاحنا مش عايزين نتخفف من أعبائنا ونتخفف من مسئوليتنا ، احنا عايزين نشارك ويكون لنا رأى ، ورأى إيجابى ورأى فعلى فى مين اللى يمسنى وإيه اللى ما يمسناش ، دى مقاييس نحددها احنا، ويحددها يا إما اجتماعنا دا أو لجنتنا التحضيرية دى، أو السلطة الفعلية اللى هى مرتبطة بالقوى الشعبية.

الثقافة الطبقية :

الثقافة .. اتكلم الدكتور عبدالفتاح أيضاً على الثقافة ، وسماها الثقافة الطبقية؛ أنا أوافق على تسمية الثقافة الطبقية وأوافق على أن الثقافة المنبعثة أو الممارسة داخل الصالونات دى مش ثقافة الشعب ؛ لأن .. حتى فكرة الثقافة من أجل الثقافة ولا العلم من أجل العلم، دى مش دى . هى اللى نطلبها فى مجتمعنا الاشتراكى ، مش دى اللى يطلبه المجتمع الاشتراكى، المجتمع الاشتراكى بيطلب ثقافة من أجل الشعب مش من أجل الثقافة .. إنما باخالفه فى كلمة الثقافة المستوردة ، أنا أقول مبادئ مستوردة ، لأ ، أقول شعارات مستوردة برضه ، لأ ، وأقف فيها وأقول لأ دى أنا لى مبادئى ولى حياتى ولى خطتى فى الحياة ، وما استوردش ولا أقبل أن استورد ولا أعلق يفطه بتاعة حد غريب ، إنما فى الثقافة نرجو أن نكون أكثر .. يعنى تأنياً فى هذا التعبير ، وإلا إذا قلنا الثقافة المستوردة ما كانش طه حسين كون ثقافته .. سأستورد ثقافة انفعل بها ثم أخرج ثقافة وطنية ، عشرات ومئات من كتابنا ومثقفينا تلقوا الثقافة الأجنبية ؛ يا إما تلقوها فى الخارج ، يا إما استوردوها وجابوها هنا ثم استوعبوها وهضموها ثم انفعلوا بها ، ثم صدر عنهم بالتالى ثقافة وطنية بتعبير مقياس وقواعد لشعبنا ، لأ المبادئ غير الثقافة .. المبادئ لاتستورد ؛ إنما الثقافة تستورد وننفعل بها ونهضمها ويخرج عنها ثقافة وطنية تنفعنا ، دى ما أردت أن أعلق به وشكراً . (تصفيق).

السـادات : الدكتور جمال مرسى بدر ..

دكتور جمال مرسى بدر :

أخجلنى أن أسمع من الصديق الدكتور عبدالفتاح أنه فى فترة العدوان الثلاثى على الوطن كان هناك مواطنون يرقصون فى البيوت .. لا يا زميلى لا أظن أن هذا وقع ، ولا أظن أن فى هذا الوطن من يرقصون فى البيوت إذا هاجم الوطن أعداؤه . المسألة مهمة جداً فى المرحلة التى نحن فيها لأننا مقبلون على عمل ضخم يقتضى منا جهداً وعرقاً ونحتاج من أجله إلى أن نجمع كل ثقتنا فى أنفسنا وكل آمالنا فى النجاح .. وفترة العدوان الثلاثى كانت فى الواقع تجربة فذة أثبت فيها هذا الشعب وحدة صفه وأثبت قوته وصموده ، وكانت فترة من أمجد مفاخرنا الوطنية ، هذه الصورة الرائعة تمدنا بكثير من الثقة بالنفس وبكثير من الأمل فى المستقبل ، ولا أحب أن تشوه هذه الصورة بأن ينُسب إلى هذا الشعب أو إلى فئة من هذا الشعب ما لم يقع منها ، وأشكركم (تصفيق).

السادات : السيد خالد محمد خالد .. تعقيب على كلمة السيد الرئيس ..

خالد محمد خالد :

سيادة الرئيس .. أيها الإخوان .. أسمحوا لى أولاً أن أؤكد لحضراتكم أننى أكره كثرة الكلام .. ولكن مناقشة السيد الرئيس والحديث إليكم يحببان إلى النفس ما ذكره ويحملانها على السير فى غبطة إلى ما قد تمضى إليه وحدها فى مشقة . وإحساسى أنه يستدعينا إلى الوقوف أمامه طويلاً ، يستدعينا إلى دراسته وإلى البحث عن المغزى الجليل الذى لا أشك فى أنه جليل ، ذلك المغزى الذى يرمى إليه الحديث الخطير الذى سمعناه. (أصوات معارضة).

السيد خالد محمد خالد : طب السيد الرئيس يتفضل ويوضح العبارة إذا أراد..

السيد أنور السادات :

من فضلكم اتركوا السيد العضو يدلى بوجهة نظره ، وبعد ذلك من يطلب التعقيب سيأخذ الكلمة ليعقب.

السيد خالد محمد خالد :السيد الرئيس قال عندنا فى الجيش شئ اسمه الحرب الوقائية.

الرئيس جمال عبدالناصر : عندهم فى الجيش مش عندنا .. طيب .. طيب . (ضحك) .

السيد خالد محمد خالد :

نعم .. نعم ، عندهم .. طيب ماعلش عندهم يعنى فى الجيوش ، مش مهم الكلمة ، المهم المعنى اللى حتفضى إليه الكلمة .. هناك حرب وقائية تستعمل فى ضرورات معينة ، ليس هناك ما يدعو إلى اتخاذ أى إجراء لايبدو ولا يكون غير ديمقراطى ، نحن سنشكل مؤتمراً للقوى الشعبية وسيقوم فى هذه الأمة برلمان يناقش مشاكلها ويصدر قراراتها . هذا الشعب كله مؤمن بثورته ومؤمن بقائده ، ومؤمن بأهدافه ، ومؤمن بديمقراطيته ، وباشتراكيته ، فالسبيل الأمثل هو أن نسير بهذا الشعب فى تحول كما قلت ، لا فى ثورة ، فى تطور، كما قلت، لا فى طفرة ، وإذا أردنا أن نعتبر ببعض المجتمعات التى هى اشتراكية حادة وقامت تجرب ما نسميه عزل الشعب أو عزل أعداء الشعب ، ثم أخفقت تجربتها.. فإن إذا أردنا أن نأخذ هذه العبرة فإن العبرة ماثلة أمامنا.

هناك فى الصين : قامت الصين فأجهزت على أناس حقاً ، لكنهم كانوا من الذين حاربوا الثورة حملوا ضدها السلاح والمدفع ، ثم بعد ذلك أراد قوم أن يجددوا أعداء الشعب ويعزلوهم فوقف « ماو تسى تونج» يدعوهم جهد طاقته إلى أن يرفعوا شعاراً آخر : دعوا الأزهار جميعها تتفتح ، وترك الأحزاب قائمة فى مجتمعه ، فهناك أحزاب غير الحزب الشيوعى ، بل أعطاها حق الإشراف المتبادل فلهذه الأحزاب الحق فى أن تناقش الحزب الشيوعى ، وللحزب الشيوعى الحق فى أن يناقش هذه الأحزاب ، ولكن بعد أن وضع لها جميعاً الإطار الذى تعمل فيه ، والذى لايقبل أى زيغ عنه ، والذى يعتبر تخطيه أو هدم أسواره ردة لاتغتفر ، وهو الوحدة الوطنية والاشتراكية.

فلا داعى أبداً لأن نخاف ، لنمضى على بركة الله مؤمنين بشعبنا متوصلين إلى أغراضنا بالوسائل الوديعة التى يتمثل فيها التحول ولا تتمثل فيها الثورة والسلام عليكم . (تصفيق) .

الرئيس جمال عبدالناصر :

فى تعليقى على كلام الأستاذ خالد هو ابتدا كلامه وقال : إن الكلام دا خطير ، والكلام دا أنا ما باقولوش لأول مرة ، أنا قلت الكلام دا مرات قبل كده متعددة.

من أول يوم فى الثورة وأنا باقول هذا الكلام بصيغات مختلفة . والاجتماع اللى هو بيقول عليه فى شارع عدلى يمكن كانت عملاه رابطة قنا اللى هى كانت موجودة فى شارع عدلى فى أول الثورة . اتكلمت على الرجعية ، واتكلمت على الشعب، واتكلمت على الثورة ، واتكلمت على مبادئ الثورة . من أول يوم فى كل خطبة من خطبى باتكلم على مبادئ الثورة الستة.

الأخ خالد بيقول إن احنا لانمارس اليوم ثورة ، ونحن نعيش فى تطور ، وبعدين فى الآخر فى حماسه قال : هذا الشعب المؤمن بثورته ، دليل حتى فى قرارة نفسه هو معتقد إن فيه ثورة لأن الشعب مؤمن بثورته .. ازاى ومافيش ثورة ؟ فيه ثورة مستمرة وأنا من أول يوم فى الثورة قلت إن هذه الثورة استمرار لثورات أخرى قام بها الشعب . وكتير قلت دا احنا يجب أن نحمد الله إن احنا استطعنا أن نجنى ثمار هذه الثورة اللى كافح من أجلها الآباء والأجداد.. كنت باستمرار أقول الآباء والأجداد كافحوا وقتلوا من قبل ما يجنوا ثمار هذه الثورة . واحنا سعداء إن احنا استطعنا إن احنا ننجح فى هذه الثورة ، واستطعنا إن احنا نرى بأعيننا نجاح كفاحنا وكفاح آبائنا وكفاح أجدادنا .

الأستاذ خالد بيقول : إذا كانت ثورة ما نعمل مجلس قيادة الثورة ، ما كنا عاملين مجلس قيادة الثورة ، النهاردة احنا عايزين نعمل من الشعب مجلس قيادة ثورة ، الشعب الأصيل (تصفيق) دا اللى أناباقصده بالديمقراطية السليمة . فيه خلاف بينا فى فهم الديمقراطية السليمة.

الأستاذ خالد بيقول : إن احنا بنتجنى على اللى فات ، احنا مابنتجناش على اللى فات، احنا جينا فى المبدأ السادس للثورة ، وقلنا إقامة حياة ديمقراطية سليمة ، معنى هذا إن ماكانش فيه حياة ديمقراطية سليمة .

جينا فى المبدأ الخامس قلنا إقامة جيش وطنى قوى ، معنى هذا إن ماكانش فيه جيش وطنى قوى ، معنى هذا إن الجيش كان بيستخدم ضد الشعب مش من أجل الشعب ، ونريد أن نحوله ليستخدم من أجل الشعب لا ضد الشعب . (تصفيق).

ما بنقولش نلغى الديمقراطية ، دا طبعاً تعقيباً على مقارنتك ، بتقول نلغى الجيش، أبداً قلنا : إقامة جيش وطنى قوى ، وقلنا : إقامة حياة ديمقراطية سليمة . معنى هذا

إن الجيش اللى احنا كنا فيه كنا شاعرين إنه مش الجيش الوطنى القوى . نزل يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢علشان يضرب الشعب ، وماكناش نقدر نقول لأ ، ولو كانت طلعت أوامر علشان تنضرب الناس كنا حنضرب ، العسكرى حيضرب ، الضابط حيضرب الضابط اللى حيقول ما اضربش حيتحاكم ، مين حينقذه ؟ ما كانش فيه استعداد للثورة ، ماكانش فيه خطة للثورة.

يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ أنا نزلت بالليل فى عربيتى ولفيت على وحدات الجيش هنا فى القاهرة وكانت النار مندلعة وكان التجول ممنوع ، وكان معايا فى العربية صلاح سالم ، نزلت كان عندنا اجتماع يومها ، اجتماع لما سمى بعد ذلك مجلس الثورة .. بعد الاجتماع نزلنا علشان نتصل بأكبر عدد من الناس ونقول لهم على قدر الإمكان ماتضربوش فى الشعب ، بس مين كان يضمن ؟ هم الضباط اللى قاموا بالثورة كام ؟ الضباط الأحرار اللى قاموا بالثورة كام ؟ مية ، كان فيه آلاف من الضباط اللى الناس عارفته فيهم إن إذا مانفذش الأوامر حيتفصل ، والجيش بينفذ الأوامر . جيش وطنى قوى يعنى جيش من أجل حماية الشعب ، ومن أجل حماية أهداف الشعب ، ومن أجل وضع أهداف الشعب موضع التنفيذ . جيش وطنى قوى علشان يحمى الديمقراطية السليمة اللى احنا بنتكلم عنها وبنادى بها . ماقلناش بعد كده بنلغى الجيش ، لأنه كان قبل الثورة مش جيش وطنى قوى . وماقلناش أبداً إن حنلغى الديمقراطية ؛ لأن الديمقراطية قبل الثورة ماكانتش ديمقراطية سليمة ، قلنا عايزين نخلى هذه الديمقراطية ديمقراطية سليمة .

أنا فى كلامى ماباقولش هذا الكلام علشان أدين حد، ما لو كنت عايز أدين كنت عملت محاكم، وأدنت من ٢٣يوليو سنة ٥٢ زى ما اتعملت محاكم فى الثورة الفرنسية، واتعملت محاكم فى الثورات الشيوعية وفى الثورات الأخرى . العملية مش إدانة . أنا باقول احنا هنا بنبحث عن الحقيقة وإذا كنا عاوزين نبحث عن الحقيقة بناخذ هذه الحقيقة منين ؟ من تجربتنا فى العشر سنين دى ومن السنين اللى حصلت قبل هذه الثورة. تجربتنا كانت تدل على إيه ؟ هل استطعنا أن نقيم عدالة اجتماعية ؟ هل استطعنا أن نقيم ما يمكننا من القضاء على الظلم الاجتماعي ؟ هل استطعنا أ ن نقضى على الاستغلال الاقتصادى و الاستغلال الاجتماعى ؟ أبداً ما استطعناش.. وانت فى كتبك اللى عاملها قبل الثورة كنت بتقول: ان احنا بنكافح من أجل القضاء على الاستغلال السياسى وعلى الاستغلال الاجتماعى؟ فى كل هذه الكتب وفى كل صفحة منها بتتكلم وبتطالب بالقضاء على الاستغلال السياسى والاستغلال الاقتصادى والاستغلال الاجتماعى.

احنا ما بنقولش النهارده عايزين نشتغل لمصلحة خاصة ، بنقول احنا عايزين نقيم حياة ديمقراطية سليمة . ما بنقولش عايزين نحرم الشعب من مسئوليته ، ما بنقولش

عايزين نحرم الشعب من أنه يختار رئيس جمهوريته ، ما بنقولش دا أبداً .. ما بنقولش إن احنا عايزين نحرم الشعب من الدستور ، ما بنقولوش إن إحنا عايزين نحرم الشعب من البرلمان ، أبداً بأى حال من الأحوال .. ما بنقولش ان احنا عايزين نحرم الشعب من المعارضة أبداً ، لأن فى أى برلمان لابد فيه اليمين واليسار والوسط ، مهما اتقال هنا ، فيه يمين ، وفيه يسار ، وفيه وسط ، واليمين واليسار والوسط دا ما هواش أبداً تعبير من الرجعية أو الشيوعية ولكنها عملية نسبية . هنا فى هذه القاعة ، فيه يمين ، وفيه يسار ، وفيه وسط ، واحد متطرف إلى اليسار ، وهى عملية نسبية ، واحد متطرف إلى اليمين ، وهى عملية نسبية ، فى أى برلمان ، فى أى ناس موجودين ، كل واحد يستطيع أن يعارض، ويستطيع إنه يقول رأيه . بس أنا باقول ، مايقولش إن احنا نعيد الإقطاع ، ولانعيد الاستغلال ، ولا ديكتاتورية رأس المال ، أو نرجع الإنجليز أو المندوب السامى أو نرجع السير « برسى لورين » أو « لورد كرين » أو حد من الناس دول ،لأنه بهذا يبقى خرج عن أهداف الشعب.

ما بنقولش ان احنا بنخاف على الشعب اليوم ، أبداً بالعكس ، وأنا إذا كنت خايف على الشعب اليوم ، كنت ليه ، يعنى أبدأ هذه العملية ، دى أنا بادئ هذه العملية من أجل أن يكون الشعب هو مجلس الثورة ؛ من أجل أن يقود الشعب هذه الثورة . زى ما قلت لكم يمكن كان ممكن يكون سهل قوى لو كنا عملنا مجلس ثورة . أهو بنطلع أوامر وتتنفذ بس مش هو دا المطلوب . المطلوب فى هذا الوقت هو تطبيق المبدأ السادس ؛ إقامة حياة ديمقراطية سليمة . وأنا معاك إن الشعب مؤمن بثورته ولايمكن بأى حال أن يتخلى عنها . معاك فى هذا (تصفيق) عايز تقول حاجة ؟ واللا نروح؟

خالد محمد خالد :

فى الحقيقة أنا لما ضربت المثل بالصين كان مثل جانبى بحث يعنى ، عاوز أقول إنه كان فى هذا المجتمع اللى عداواته كثيرة ومحنه كثيرة ، ناس قاموا ينادون بعملية عزل أعداء الشعب، فجاء «ماو تسى تونج» وأخذ جانباً آخر من الرأى وكان رأيه زى ما قلت : دعوا جميع الأزهار تتفتح ، وهو إلى الآن حين يتحدث عن المجتمع الصينى يقول : البرجوازية الصغيرة، ويقول: أصحاب الأعمال بل والمثقفون أيضاً ، يقول : إن كثيراً من المثقفين لايزالون يحملون أفكاراً غير اشتراكية ، ومع ذلك فلست أنصحكم أن تقاوموهم ولكن ساعدوهم على أن يقبلوا على الاشتراكية . دى باخدها أنا كمثل من بعيد عندما نتحدث عن عزل أعداء الشعب.

أنا عاوز أتجنب ما استطعت ، كما قلت آنفاً ، هذه الشعارات العنيفة ، يعنى أريد أن نذهب جميعاً فى موكب حافل واحد بعد أن تستبين معالم مجتمعنا الاشتراكى .. هذه المعالم

التى سيوضحها الدستور ، نمضى معاً ، يحمل قوينا ضعيفنا ، يحمل سليمنا سقيمنا، وعندما قلت الأحزاب فى المجتمع الصينى قلت إنه بالغ ، يعنى فى عملية دعوا جميع الأزهار تتفتح، بالغ فيها فسمح بقيام أحزاب واشترط أن تعمل داخل السور الاشتراكى نفسه ، فإذا يوماً ما ـ وأنا لا أنسى حديثاً صحفياً لسيادتكم فى هذا العام مع صحفى أظن كان ألمانى ـ قلت سيادتكم : إننى أؤمن أو أرى أن هناك أحزاباً ستنشأ فى مجتمعنا فى المستقبل وستكون أحزاباً قوية لن تنتكس بالمجتمع إلى الوراء ، ولكن ستطور مفاهيمه وقيمه . أنا أذكر هذا ، سيادتك قلت هذا فى حديث مشهور.

الرئيس جمال عبدالناصر : فى المستقبل قلت . (ضحك).

السيد خالد محمد خالد :

آه طيب ما باقولش حاجة ، أنا كل الذى أقوله إننى أريد الإصلاح ما استطعت لله ولرسوله ولهذا الوطن أن نبدأ بداية عميمةً فى حبها دافئة فى مودتها ، وكما قلت نستقبل قبلتنا الجليلة جميعاً شعباً واحداً وأمة واحدة ،والسلام عليكم ورحمة الله . (تصفيق).

الرئيس جمال عبدالناصر :

فى المستقبل إن شاء الله ، يعنى إذا استطعنا أن نذيب الفوارق بين الطبقات فى فترة بسيطة، وممكن تقوم أحزاب ولكن حتبقى أحزاب على أساس أشخاص ، يعنى تطلع خالد محمد خالد ، على هذه المبادئ يعمل حزب ، وحسين الشافعى على هذه المبادئ بيعمل حزب . نفس العملية ، (ضحك) ولكن مايبقاش فيه أحزاب رجعية ، ما يبقاش فيه أحزاب بتعمل على عودة الإقطاع ، مايبقاش فيه أحزاب تعمل على عودة ديكتاتورية رأس المال أو سيطرة المال ، وبعدين موضوع الشعارات العنيفة ، أنا بيتهيألى احنا صفيناه الجلسة اللى فاتت ، ما فيش شعارات عنيفة ولا حاجة ، والسلام عليكم . (تصفيق).

* * *

وبرغم أن هذه المناقشات كان يجرى التعقيب عليها داخل اجتماعات مجلس الوزراء، إلا أن القيادة السياسية لم تشأ أن تتدخل بأى أسلوب فى مناقشات اللجنة التحضيرية نفسها وكانت التعقيبات داخل مجلس الوزراء تستهدف فقط الخروج بالاستنتاجات وكيفية الاستفادة منها.

* * *

ميثاق العمل الوطني ١٩٦٢

وأسفرت هذه المناقشات عن وضع « الميثاق الوطني» الذى طرح على المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية الذى عقد فى عام ١٩٦٢ .. وكان أكثر اتساعاً فى عضويته من اللجنة التحضيرية السابقة والذى وضع الملامح الرئيسية للمجتمع الاشتراكى الذى بدأ بقوانين يوليو الاشتراكية وانتهى إلى إصدار الميثاق الوطنى ، وهى الحركة التى أطلق عليها جمال عبدالناصر اسم « ثوة ١٩٦١» باعتبار أن ثورة ١٩٥٢ كانت ثورة سياسية استهدفت تغيير الأوضاع السياسية الفاسدة وأن ثورة ١٩٦١ استهدفت تغيير الأوضاع الاجتماعية ، وإقامة توازن اجتماعى جديد لصالح كل الفئات وليس لمصلحة فئة على حساب أخرى.

وقد يكون من المناسب أن أتعرض هنا لميثاق العمل الوطنى الذى أعلنه الرئيس جمال عبدالناصر فى اجتماع المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ٢١ مايو ١٩٦٢ كدليل عمل لمرحلة جديدة من العمل السياسى بتشكيل الاتحاد الاشتراكى العربى وإجراء انتخابات عامة لمجلس الأمة ووضع الدستور الدائم سنة ١٩٦٤ . وكان الرئيس عبدالناصر قد أوضح تفصيلاً كل الخطوات والطريق للوصول إلى تحقيق أهداف المرحلة ، ورسم صورة المجتمع الجديد وحدد المفاهيم والقيم والمعايير ودور قوى الشعب العامل التى سيجرى العمل على أساسها ، من أجل الوصول إلى هذا المجتمع الجديد .. وكان فى مقدمتها قضايا الحرية والاشتراكية والوحدة . وأن ميثاق العمل الوطنى يشمل عشرة أبواب هى:

* نظرة عامـــة .
* فى ضرورة الثورة .
* جذور النضال المصرى .
* درس النكسة .
* عن الديموقراطية السليمة .
* فى حتمية الحل الاشتراكى.
* الإنتاج والمجتمـــع .
* مع التطبيق الاشتراكى ومشاكله .
* الوحدة العربية .
* السياسة الخارجية.

معالم الديموقراطية السليمة :

وحدّد الرئيس فى الباب الخامس منه «معالم الديموقراطية السليمة» فى الأسس التالية:

أولاً : إن الديموقراطية السياسية لايمكن أن تنفصل عن الديموقراطية الاجتماعية ، ولاتتحقق الديموقراطية الاجتماعية إلا بتحرير الفرد من الاستغلال ، وإتاحة الفرصة المتكافئة له وتخليصه من كل قلق على مستقبله.

ثانياً : الديموقراطية السياسية لايمكن أن تتحقق فى ظل سيطرة طبقة من الطبقات ، وإنما تتحقق الديموقراطية بسلطة مجموع الشعب وسيادته ، ولابد أن يسقط تحالف الرجعية والرأسمالية المستغلة ، ولابد أن يحل محله التفاعل ، ولابد أن يحل محله بين قوى الشعب العاملة : الفلاحين ، والعمال والجنود ، والمثقفين والرأسمالية الوطنية غير المستغلة.

ثالثاً : وحدة هذه القوى تصنع الاتحاد الاشتراكى العربى ، الذى يصبح السلطة الممثلة للشعب ، والدافعة لإمكانيات الثورة ، والحارسة على قيم الديموقراطية السليمة، وفى هذا الصدد فإن هناك أربعة أسس لابد من قيامها فى الاتحاد الاشتراكى العربى:

١ـ أن يكون للفلاحين والعمال نصف المقاعد فى كل المجالس الشعبية بما فيها المجلس النيابى ، وذلك باعتبارهم الأغلبية التى طال حرمانها.

٢ـ سلطة المجالس الشعبية يجب أن تتأكد فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية.

٣ـ خلق جهاز سياسى جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكى العربى يجذب العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ونشاطها.

٤ ـ جماعية القيادة لتكون عاصمًا من جموح الفرد ، وتأكيدًا للديموقراطية على أعلى المستويات وتجديد القيادة باستمرار.

رابعـاً : تدعيم قوى الجمعيات التعاونية الزراعية ونقابات العمال.

خامساً : حرية النقد والنقد الذاتى وحرية الصحافة بعد تخليصها من قوانين الرجعية ومن سيطرة رأس المال.

سادساً : توفير ما يلى : تعليم يُمكّن الإنسان الفرد من القدرة على إعادة تشكيل الحياة، وقانون يساير الديموقراطية السليمة ويعبر عنها ، وعدل يصل إلى الفرد دون موانع مادية أو تعقيدات إدارية ولوائح كانت كلها أومعظمها من وضع الطبقة الواحدة ، وهذه يجب تغييرها لتخدم ديمقراطية الشعب.

* * *

٣ ـ تنظيم طليعة الاشتراكيين (التنظيم الطليعى):

إذن فقد كان من مهام التنظيم السياسى الرئيسية فى هذه المرحلة خلق القيادات والكوادر ودفعها إلى الأمام لقيادة الأعمال اللازمة لدعم المشروع الوطنى والقومى الذى طرحته ثورة يوليو فى مختلف المجالات.

وحتى تكتمل هذه المهمة على أكمل وجه اتجه التفكير إلى إقامة تنظيم « طليعة الاشتراكيين» ، أو ما تعارف على تداوله باسم « **التنظيم الطليعى** ».

جاءت الإشارة إلى التنظيم الطليعى فى ميثاق العمل الوطنى عندما نص على ضرورة وجود تنظيم يكون بالنسبة للاتحاد الاشتراكى بمثابة القلب من الجسم ، أى هو الذى يتولى توليد قوة الدفع فى الاتحاد الاشتراكى .. وكان تفكير جمال عبدالناصر أن يكون التنظيم الطليعى نواة لحزب سياسى عندما تحين الظروف المناسبة للأخذ بصيغة تعدد الأحزاب ـ وقد تعرض عبدالناصر لهذا الأمر فى جلسة مجلس الوزراء فى أكتوبر ١٩٦١ السابق الإشارة إليها فى هذا الفصل ـ وكانت العقبة الوحيدة التى واجهت جمال عبدالناصر فى هذه النقطة هى كيفية تشكيل حزب أثناء وجوده هو فى السلطة ، ومن ثم فقد بدأ فى اتخاذ خطوات تنفيذية لبناء التنظيم الطليعى ، وعقد الاجتماع الأول يوم الثلاثاء ٣ سبتمبر ١٩٦٣ فى الصالون الرئيسى الخاص فى منزله بمنشية البكرى وضم هذا الاجتماع كلاً من على صبرى ومحمد حسنين هيكل وعباس رضوان وأحمد فؤاد (رئيس مجلس إدارة بنك مصر) وسامى شرف.

وعرض عبدالناصر فكرته مرتكزاً على ما ورد فى الميثاق ، وركز على مجموعة النقاط الأساسية تتلخص فى الآتى:

* صعوبة تكوين حزب من قمة السلطة أوبواسطتها ، وما قد يترتب على ذلك من مصاعب ومشاكل من بينها محاولات تسلل العناصر الانتهازية ، وبالتالى فهو يرى ضرورة العمل على مراعاة الطبيعة البشرية ونوعية العناصر التى تساهم فى هذا العمل، على أن تنطبق على الشخص المرشح الشروط والمواصفات وعدم مفاتحته إلا بعد وضعه تحت الاختبار فترة كافية تسمح للقيادة السياسة بدراسة مواقفه.

* الإصرار على مراعاة السرية سواء فى الاتصال بالكوادر أو فى الاجتماعات أو فى تداول المناقشات التى تتم بين الأعضاء.

* وضع مجموعة من الشروط اللازم مراعاتها عند الترشيح لعضوية التنظيم ، ويأتى فى مقدمتها الإيمان بثورة يوليو وبقوانينها ، وبالنظام الاشتراكى ، والقدرة على الالتزام بالسرية، وأن يكون عنصراً حركياً يستطيع أن يناقش ويقنع الجماهير التى تفضل طبعاً أن يكون ذو قبول وحضور جماهيرى وأن يقبل النقد ويمارس النقد الذاتى ، وأن تتوافر فيه الطهارة الثورية.

وانتقل عبدالناصر بعد ذلك إلى بحث تسمية التنظيم ، وقد طرحت عدة اختيارات، دارت مناقشات طويلة حول كل من هذه التسميات حتى استقر الرأى فى النهاية على اختيار اسم « طليعة الاشتراكيين».

ثم طرح بعد ذلك قضية شعار هذا التنظيم ، وتم الاتفاق على أن يكون :

« حرية . اشتراكية . وحـدة».

بعد ذلك انتقل المجتمعون إلى تناول طعام الغداء فى قاعة صغيرة ملحقة بمكتب الرئيس الذى كان عبارة عن « فريك وقطع من اللحم وبادنجان (مسقعة) وسلطة خضراء من الخيار والطماطم والخس ثم قطع من البطيخ ، وأعقب ذلك القهوة والشاى».

ثم استؤنف الاجتماع بعد ذلك حيث بدأ الرئيس بإثارة بعض النقاط الجوهرية منها:

* أن يعتبر المجتمعون فى هذا اللقاء هم اللجنة العليا للتنظيم الطليعى.
* تكليف كل من على صبرى وعباس رضوان بالبدء فى ترشيح عناصر للانضمام لعضوية التنظيم ، وعرضها على اللجنة العليا فى الاجتماع القادم.
* تكليف باقى الحاضرين باقتراح أسماء تطرح للمناقشة فى الاجتماع القادم ، مع اقتراح خطوط إستراتيجية العمل التنظيمى بشكل أكثر تحديداً من حيث آليات الحركة ومناهج التدريب وحجم العضوية ونوعيتها فى الأشهر الستة الأولى ، على أن تسلم هذه الاقتراحات إلى سامى شرف قبل الاجتماع القادم بوقت كاف حتى يمكن دراستها وتحديد جدول أعمال الاجتماع التالى.

وانتهى الاجتماع فى حوالى الرابعة والنصف من بعد ظهر ذلك اليوم ، ولم يعلم بما دار فيه سوى المشير عبدالحكيم عامر فقط.

فى الاجتماع التالى طلب عبدالناصر بأن نتعمق فى مشاكل البلد ونناقشها ولابد أن نتعرف على مشاكل الناس ، وأن نتكلم بصراحة فى جميع الموضوعات وأن نكون مستمعين جيدين لكل شئ ، ونتحدث بكل وضوح دون أن نجامل أحداً ، وأشار إلى أنه من الممكن أن نختلف فى الآراء ، وفى وجهات النظر إلى أى مدى ، ولابد من التعرف على الوسائل الإيجابية التى تمكننا من التوصل إلى العمل السياسى بحيث يكون التنظيم موصلاً جيداً بين القيادة والقاعدة ، وأن يكون كل عضو مستعد للكفاح والنضال من أجـل تحقيق الأهداف التى أعلنتها ثورة يوليو ١٩٥٢.

وقال جمال عبدالناصر ما مضمونه :

« إننا نريد أن نضع سياسة تنظيمية جديدة يكون أهم ما فيها هو العمل ، ولانريد أن نعمل بطريقة الوزارات ، ونبتعد عن الكلام فقط .. الناس شبعت كلام ، وعاوزين مزيد من العمل.. الناس عاوزين يعرفوا ماذا تم بالنسبة لأهدافنا بتحقيق المجتمع الإشتراكى وهى أهداف واسعة . والعملية ليست مرسومة فى تقارير فليس هناك رسم معين للعملية، واللى فى ذهنى أن ننطلق جماهيرياً .. هذا هو الأساس ومن خلال المناقشة سنصل إلى الأسلوب اللى حانمشى عليه ، لكنى أتصور أن أمامنا عمليتين رئيسيتين:

الأولى : عملية تنشيط العمل السياسى القائم وممارسة الشرح والتفسير.

والثانية : عملية التنظيم السياسى الداخلى أى القيام بعملية استكشاف للناس والاستفادة بهم فى دعم الاتحاد الإشتراكى على المدى البعيد ، وخلق اتصالات مستمرة داخل التنظيم السياسى الأكبر « الاتحاد الاشتراكى » ذات اتجاهين أى من القمة إلى القاعدة ثم من القاعدة إلى القمة مع ضرورة التركيز على حيوية ومصداقية وإخلاص العناصر الوسيطة والموصلة من وإلى الطرفين : القاعدة والقمة.

تأتى بعد ذلك عملية اختيار الناس الذين يعملون فى التنظيم السياسى ، الحركيون القياديون الذين يُعتمد عليهم فى الدعوة والفكر ، وتحمل المهام السياسية .. ويجب أن يتم ذلك بطريقة غير روتينية وألا يكون عملنا مكتبياً ، فلابد أن نتحرك فإن أصعب عملية هى تنظيم الناس والتحدث معهم والتعامل معهم ، ينتظموا معنا ويجب إذن ألا نلقى العيب على الناس بينما نحن الذين لم نحركهم.

ومضى الرئيس موضحاً أنه إذا لم نجمع القوى الاشتراكية فلن توجد فعالية سياسية قوية للاتحاد الاشتراكى ، يجب أن ننظم العناصر الاشتراكية حتى يكون هناك صمام أمان داخل الاتحاد الاشتراكى ، إننا نقاسى من محاولة هدم الناس بعضهم لبعض ، فكل شخص يحاول أن يلقى اللوم على الآخر ، والحقيقة أنه توجد نغمة يحاول فيها كل إنسان أن يثبت أنه ملاك دون الآخرين ، وأن الآخرين مخطئون ، وهو الذى لايخطئ وهو نوع من الأنانية موجود ونحن مسئولون عن ذلك.

إن العناصر الاشتراكية غير منظمة فى حين أن العناصر المعادية للاشتراكية منظمة ، فيجب أن ننظم هذه العناصر حتى يكون هناك صمام أمان داخل التنظيم السياسى.

وأكد الرئيس على أنه لايريد أن نبدأ بعملية سلبية بل يجب أن ننطلق من ناحية الإيجاب ، وأن ننظر إلى مشاكل الناس ومحاولة حلها ، والتنظيم هو الذى يجعل القيادة متصلة بمشاكل الناس ويعمل على حل مشاكل الناس ، والمشاكل لن تنتهى ، وهى ليست موجودة فى كل المجتمعات ، ولاشك أن التنظيم هو الذى يجعلنا قادرين على

التحرك نحو حلها وأن نرد عليها بصراحة ووضوح وإقناع ، وحتى تتم التوعية السليمة فى المشاكل التى لا يمكن حلها.

وانتقل عبدالناصر بعد ذلك إلى قضية الوحدة الفكرية فقال إنها ضرورية جداً ، ولابد أن نبسط الأمور للناس ، ولا نقول كلاماً لايفهمه الناس ونحن نمشي ونكتشف ، وفى مسيرتنا لامانع من التغيير إذا اقتضى الأمر ، لكن يجب أن نعرف أولاً ماهو الشئ المراد عمله، ومسئوليتنا أن نجمع الناس فى جميع القطاعات .. نحن نعقد الآن مؤتمراتنا، نجمع الاشتراكيين مع العناصر المضادة للثورة ، وقد تكون العناصر المضادة للثورة على درجة من القوة على أساس أن البلد بطبيعتها محافظة والناس بطبيعتهم محافظين ، وعمليتنا الأساسية أن نجمع العناصر الاشتراكية ، ويجب أن نكون فى عملنا على درجة من المرونة بحيث لو تركنا التنظيم ووجدنا ما يستدعى إعادة تنظيم أنفسنا مرة أخرى سوف نغير التنظيم ، أى أننا لانصنع تنظيماً جامداً أو خامداً ، ولابد أن يفهم الناس أن هناك رقابة وأن من ينحرف سيفصل ، وإذا وجدنا ناس صالحين نضمهم دون تردد.

وبدأ التحرك الفعلى لاستكمال هياكله بتكوين خلايا تتمدد تدريجياً لتشمل كل القطاعات النوعية والمناطق الجغرافية على مستوى الجمهورية ،واعتبرت المجموعة التى شاركت فى الاجتماعين الأول والثانى مع جمال عبدالناصر بمثابة اللجنة العليا للتنظيم، وكان الهدف البعيد فى ذهن جمال عبدالناصر هو أن يكون هذا التنظيم بمثابة حزب سياسى لتبنى أفكار وثوابت ومبادئ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وللدفاع عنها لضمان استمراريتها عندما تحين الظروف المناسبة لإقرار التعددية الحزبية.

وقد قام كل عضو من الحاضرين بتشكيل خلية خاصة به ، على أن يقوم أعضاء الخلايا خاصة بهم من خلال ضم أعضاء جدد .. وهكذا بتطبيق نظرية العشرات ، أى أن كل شخص يستطيع أن يجندأو يصادق أو يؤثر فى أو على عشرة أشخاص على الأقل ، وكل واحد من هؤلاء العشرة يستطيع بدوره أن يجند عشرة أشخاص فيصبحوا مائة ، والمائة لو جنّد كل واحد منهم عشرة أشخاص سيصبحون ألفاً وهكذا تتوالى العشرة لتصبح مائة والمائة لتصبح ألفاً والألف تصبح عشرة آلاف وهكذا.

وعند رحيل عبدالناصر كان التنظيم قد استكمل بنيته التحتية وأقام هياكله ووصل عدد أعضائه إلى حوالى ربع مليون عضو.

وبدأ التنظيم وبصورة متدرجة وهادئة يضع يده على الكوادر ويفرزها ويقدمها إلى القيادة السياسية ، ومن ثمّ كان بمثابة معمل للتفريخ للمواقع الهامة وللعمل السياسى النشط بصفة خاصة ، ولايعنى هذا أن عضوية التنظيم الطليعى كانت تمثل جواز مرور لتولى المناصب الهامة سواء فى الوزارات أو فى المحافظات ، بل كانت عنصر ترجيح فقط

وعلى أسس ومعايير لم تكن مزاجية بأى حال من الأحوال ، وكانت عوامل الاختبار والاختيار الأساسية تتركز فى احتياجات المنصب وكفاءة مواصفات الشخص المرشح ومدى توافقها مع هذه الاحتياجات.

وكان هناك بعض الوزراء أعضاء فى التنظيم ويشرفون على نشاطه وتحركه داخل وزارتهم ، ومن أمثلة ذلك محمد فائق فى وزارة الإعلام بينما كانت هناك وزارات أخرى يتولى العمل التنظيمى فيها شخص آخر بخلاف الوزير ، خاصة إذا كان الأخير يغلب عليه الطابع التكنوقراطى ، وقد أدى ذلك الوضع فى بعض الأحيان إلى استياء بعض الوزراء وطالبوا فى اجتماعات مجلس الوزراء بالحد من الازدواجية والتداخل مع حركة مسئولى التنظيم ، وقد تفهم عبدالناصر موقفهم بدقة وعمل على الفصل بين المهمتين وضبط حركة أعضاء التنظيم.

لقد لعب التنظيم الطليعى أدوارًا هامة فى تأمين الجبهة الداخلية وبخاصة فى أعقاب عدوان يونيو ١٩٦٧ ، وساهم أعضاؤه فى كشف مؤامرة الإخوان المسلمين فى عام ١٩٦٥.. وإن كنت أعتقد أن الدور الأهم لهذا التنظيم يكمن فى تجسيد اهتمام الثورة بقطاع الشباب وإفساح أكبر مساحة ممكنة أمامهم وإعدادهم وفقًا لمنهج علمى وسياسى لتولى المواقع الهامة القيادية فى المستقبل ، ولاشك أن نظرة عامة على هياكل التنظيم فى المستويات والقطاعات المختلفة يمكن أن توضح للقارئ حجم المساهمة التى قدمها التنظيم فى تلبية احتياجات العمل السياسى والمراكز القيادية فى مصر حتى يومنا هذا، حيث ما زال النظام السياسى يستعين بأعضاء التنظيم الذين أثبتوا وجودهم على الأصعدة الإدارية والثقافية والسياسية.

أما عن الأمانة العامة للتنظيم لطليعى فقد كان أول تشكيل لمكتبها يضم كلاً من :

شعراوى جمعة ـ أحمد كامل ـ محمد المصرى ـ أحمد حمروش ـ محمد عروق ـ يوسف عوض غزولى ويعاونهم كل من أسعد خليل وعادل الأشوح.

وقد كانت هناك مجموعات من أعضاء التنظيم الطليعى من الذين تقتضى ظروف عملهم أن يتم تجنيدهم فى الخارج ، كانت هذه المجموعات بالإضافة إلى مجموعات السفارات المصرية فى الخارج يطلق عليها «تنظيم الخارج» وكنت أتولى قيادة ومسئولية هذه المجموعات ، وعندما يعود أحد أعضائها إلى مصر فقد كان يُسكّن فى إحدى المجموعات السكنية أو الوظيفية التى يتبعها جغرافيا.

ومن أهم وأنشط هذه المجموعات والتى قامت بتنفيذ مهام وطنية وقومية فى مختلف المناسبات على مدى سنوات تقارب من السبعة ، كانت تلك التى نظمت فى باريس ولندن وموسكو ونيويورك وواشنطن ، وكان من أبرز عناصر هذه المجموعات عبدالمنعم

النجار وأسامة الباز وحسام عيسى وعلى السمان وجمال شعير ومصطفى الفقى ومراد غالب وأسامة الخولى ووفاء حجازى وغيرهم.

مجموعة المعلومات:

كما شُكلت فى منتصف عام ١٩٦٥ مجموعة خاصة جداً وبتكليف من عبدالناصر شخصياً سميت «مجموعة المعلومات»، وكنت أتولى مسئوليتها وكانت محاضر اجتماعاتها ترفع لعبدالناصر شخصياً ويخطر شعراوى جمعة - باعتباره أميناً للتنظيم - بمضمونها للعلم.

وكانت هذه المجموعة مكونة من كل من : سامى شرف - شوقى عبدالناصر - منير حافظ - أحمد كامل - مصطفى المستكاوى - سنية الخولى - نوال عامر - عايدة حمدى - فوقية حسين محمود - عزيز أحمد خطاب - أحمد حمادة - نبيل نجم - أحمد إبراهيم - درويش محمد درويش - جمال هدايت - على زين العابدين صالح - حسين حسن على - حاتم صادق - محمد شهيب ، وكان يقوم بأعمال السكرتارية كل من توفيق عبدالعزيز أحمد وعبدالحميد عونى.

هذه المجموعة كانت تناقش أهم وأدق الأحداث الداخلية والخارجية وتدرس ما تكلف به من مشاكل وموضوعات إما بشكل مباشر أو بتكليف بعض أعضائها بالاستعانة بعناصر متخصصة من خارج المجموعة والاستفادة من آرائهم حول موضوع التكليف ليعرض على المجموعة بعد ذلك.

٤ - الاتحاد الاشتراكى العربى .. رؤية نقدية :

لقد كانت المهمة الرئيسية للاتحاد الاشتراكى هو إنجاح عملية التحول نحو المجتمع الاشتراكى ، ولايتأتى ذلك إلا من خلال الاضطلاع بدور فى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، أى فى نجاح خطط التنمية.

ويمكن القول أن الاتحاد الاشتراكى لم يستطع أن يمارس دوره القيادى المطلوب فى مرحلة الخطة الخمسية الأولى ، وبخاصة فى مجال توعية الجماهير بمسئولياتها والتزاماتها وتوعيتها بالأهداف السياسية المرجوة .

ولم يتمكن الاتحاد الاشتراكى من خلق القيادات الكافية ودفعها لقيادة البرامج المطلوبة للخطة الأولى للتنمية ، والتى شكلت باكورة الانطلاق نحو التنمية الشاملة والطموحة والتغلب على الموروثات المصرية من تعقيدات إدارية وبيروقراطية مكتبية .

لقد كان لوجود قيادات واعية على رأس بعض المشروعات الكبرى مثل قناة السويس والسد العالى واستصلاح الأراضى ومشروعات الصرف الصحى للقاهرة الكبرى أثره

الكبير فى إنجاح هذه المشروعات ، ولكن مشروعات تنموية أخرى واجهت تعثراً لافتقارها إلى هذا النوع من القيادات.

يضاف إلى هذا أن تفعيل التنظيم الطليعى بدأ فى بداية العام ١٩٦٥ ، علاوة على أن الجماهير ـ المستفيد الحقيقى من التنمية ـ ظلت بعيدة إلى حد ما عن الفهم السياسى والاجتماعى الصحيح لأهداف المرحلة ، مما أتاح الفرصة للعناصر الانتهازية أن تتسلل مستفيدة من المناخ السياسى السائد وتعمل على بلبلة الرأى العام وتضخم المشاكل دون أن يتمكن التنظيم السياسى من كشف أهدافها والتصدى لها .. بل إن بعض هذه العناصر مارست نشاطها تحت مظلة الاتحاد الاشتراكى نفسه وعملت على إفساد حركته وبث سموم الشك فيما يتحقق من إنجزات.

ومع ذلك فلا يحق أن نقلل من دور الاتحاد الاشتراكى فى هذه الفترة من الالتحام والتفاعل مع الجماهير وامتلاك زمام المبادأة فى دعم البناء الاشتراكى ، لكن لم يكن بالقدر الكافى والمرجو الذى يتوازى وطموح القيادة السياسية.

ويمكن أن نرجع هذا القصور إلى أن تشكيل الاتحاد الاشتراكى فى الفترة من ١٩٦٢ وحتى ١٩٦٧ قد ارتكز على الأساليب التقليدية الموروثة فى المجتمع المصرى ، حيث تغلبت العصبيات العائلية وعوامل النفوذ التقليدية سواء فى القرية أو فى المدينة أو فى التجمعات العمالية وغيرها ، على طموحات التغيير التى طرحتها القيادة السياسية .. وكان من نتيجة ذلك عدم بروز أسماء وشخصيات جديدة بشكل أو بحجم كاف على الساحة ، بخلاف ما كان قائماً قبل قيام الاتحاد الاشتراكى .. ويمكن استثناء الجامعات من هذا التعميم حيث ظهرت بعض الأسماء النشيطة فى العمل السياسى فى الأوساط الجامعية ، لكنها فى الوقت نفسه لم تكن فى معظمها تحمل توافقاً كاملاً مع فكر ثورة يوليو، بل كان هذا التوافق يقتصر على السطح فقط بينما كان المكونّ الفكرى الذى تشكلّ لديها من واقع المجتمعات التى ابتعثت إليها فى مرحلة دراسات الدكتوراه سواء كان من الغرب أو من الشرق ، وربما كان ذلك هو السبب فى انقلاب أعداد من هذه القيادات على ثورة يوليو فى أعقاب رحيل جمال عبدالناصر وعلى مدى عقدى السبعينات والثمانينات.

أما بعد ١٩٦٧ فقد أظهر الاتحاد الاشتراكى قدراً أكبر من النضج من حيث دوره فى التعبئة بشكل عام ، وخصوصاً فى مجال الصمود والتصدى والتحضير للمعركة على جميع الأصعدة ، أو فى إحداث التوافق مع القيادة السياسية أو فى إنجاح بعض المشروعات الكبرى التى اقتضتها ظروف النكسة فى مجال تهجير سكان مدن منطقة قناة السويس وتوطينهم فى محافظات بديلة ، وفوق ذلك كله دوره فى تقديم دم جديد لمنظومة القيادة السياسية فى مصر.

ويمكن إرجاع هذا الإنجاز - على محدوديته - إلى أن الساحة الواسعة التى تهيأت لعملية النقد الذاتى من قمة السلطة السياسية ، والتى أتاحت للجميع ودون استثناء المشاركة فى تجاوز المواقف التى سببتها النكسة .. يضاف إلى ذلك عودة المؤسسة العسكرية إلى واجبها الرئيسى فى مواجهة الخطر الخارجى ، فلم يقتصر الأمر فقط على وقف تدخلها فى شئون الصعيد السياسى المدنى بل استدعى أيضاً مساندة جماهيرية ضخمة لمهمتها القادمة فى تحرير الأرض .. وكانت الاستجابة الشعبية فى هذا المجال غير محدودة.

وإذا رجعنا إلى شروح عبدالناصر فى التحضير لإقامة الاتحاد الاشتراكى التى أوردناها من واقع محاضر اجتماعات مجلس الوزراء السابق الإشارة إليه - فإنه تبرز أمامنا مجموعة من الملاحظات:

أولاً : رفض عبدالناصر للقوالب الفكرية الجامدة ، وسعيه الدائم للتغيير لمواكبة حركة التغيير فى المجتمع ، أو استجابة للدروس المستفادة من كل تجربة على حدة ومواءمتها مع احتياجات المجتمع ..ولقد كان عبدالناصر فى هذه النقطة واقعياً إلى أقصى حد، فلم يزعم مرة أنه يقدم « الأفضل » بشكل مطلق ، وإنما كان حديثه باستمرار أنه يقدّم ما يراه مناسبًا للمجتمع فى كل مرحلة ، مع التحذير باستمرار من مخاطر تجاهل العيوب أو النقائض سواء فيما يطرح أو فيما يمكن أن تطرحه العناصر المضادة.

ثانياً : لقد تضمنت أحاديث عبدالناصر منذ فجر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى قيام الاتحاد الاشتراكى ، ومن داخله التنظيم الطليعى ، أن هذه التنظيمات السياسية لا تمثل نهاية المطاف بالنسبة لهيكلية العمل السياسى فى مصر ، بل تكررت إشاراته فى أكثر من موضع على فكرة « التعددية » من جانب ، وإلى ضرورة أن يكون التنظيم قادراً على الحركة الذاتية إذا ما اضطرت الظروف الزعامة الثورية الابتعاد عن موقع القيادة ، وأن ذلك لن يتوفر إلا إذا ارتكز التنظيم على أسس قوية من حيث القوة التنظيمية والطهارة الثورية والوعى الكامل بمشكلات الناس وابتكار أفضل الحلول اللازمة لها ..

ولقد تم طرح هذه الأفكار بشكل أكثر تحديداً بعد يونيو ١٩٦٧ (اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى يومى ٣ و ٤ أغسطس ١٩٦٧ - بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨)، لكن ظروف النكسة وما واجهته مصر من ضغوط فى الداخل أو فى الخارج حالت دون تحقيق هذه الأفكار أو الأمل بمعنى أصح وقتها، وكان آخر تقدير لعبدالناصر حول هذه النقطة بالذات أنه يمكن تحقيق هذا الحلم حوالى العام ١٩٧٥.

ثالثاً : إذا كانت هيئة التحرير قد استهدفت توفير التعبئة الجماهيرية اللازمة لمعركة التحرير، وجاء الاتحاد القومى ليشكل جبهة وراء القيادة فقد ارتكز الهدف المقصود من الاتحاد الاشتراكى على إنجاح عملية التحول نحو المجتمع الاشتراكى الذى تبرز فيه قيمة العدالة الإجتماعية كقيمة عليا فى حركة ثورة يوليو ٥٢ ، كما أن التنظيم الطليعى استهدف تأمين المستقبل بصفة أساسية من خلال استكمال عملية التحول من جانب والتصدى للأخطاء والمخاطر من جانب ثان ، وبناء الكوادر اللازمة وتفريخها لخدمة مستقبل التنمية فى شتى المجالات من جانب آخر.

ومما يجدر ذكره أن هذه الأهداف لم تكن تقتصر على العمل الوطنى داخل مصر وحدها، بل اتسع نطاقها لتشمل الساحة العربية ككل من خلال تنظيم طليعى قومى يضم مختلف القوى التى آمنت بالفكرة القومية على مستوى الوطن العربى.

لقد سعى عبدالناصر فى هذه النقطة إلى الاستفادة من الدروس الشخصية من تجربة الوحدة مع سوريا ، والتى كان فى مقدمتها إصرار بعض القوى الحزبية وبخاصة حزب البعث والشيوعيين جَرّ الحركة القومية فى اتجاهات حزبية ضيقة تخدم الأهداف الخاصة بهذه الحركات فقط ، وهو ما سيأتى تفصيله فى فصول أخرى من هذه الشهادة ..و لكنى أشير فقط في هذا المقام إلى اقتناع عبدالناصر بضرورة التصدى لهذه المحاولات التى توازت فى الوقت نفسه مع أنشطة الرجعية العربية والتى استهدفت تطويق الحركة (التيار) الناصرية سواء باختراقها أو بمواجهتها.

ويمكن لأى مُطّلع على الصحف اليومية أو متابعة منتظمة لحركة التعيينات فى المواقع الوظيفية والسياسية القيادية على مستوى الدولة ككل أن يتعرف بوضوح على حجم الإنجاز الذى حققه التنظيم الطليعى فى تفريخ الكوادر لجيل من القيادات يقدم مساهماته الإيجابية حتى اليوم.

وفيما يتعلق بحركة كل من الاتحاد الاشتراكى وتنظيم طليعة الاشتراكيين فى خدمة التنمية والاستقرار والنهوض بالمجتمع المصرى ، فيجدر الإشارة إلى أن هذه الحركة لم تكن قاصرة فقط على أساليب التوعية والنشاط السياسى بالمفاهيم الحزبية التى كانت سائدة قبل ذلك فقط ، وإنما كان الجهد الرئيسى موجهاً لتطوير المجتمع فى مختلف المجالات وتشجيع المبادرات الذاتية ومواجهة جوانب القصور فى المواقع المختلفة.

فإذا انتقلنا إلى توضيح دور التنظيم الطليعى باعتباره جزءاً لايتجزأ من حركة الثورة، ومن المشروع الوطنى البعيد المدى ، فإن أول ما يلفت النظر هو التشدد فى المحافظ على سرية التنظيم أوالانتساب إليه .. ولعل فلسفة السرية هنا تختلف اختلافاً جذرياً عن مفهوم السرية لدى التنظيمات التى تعمل تحت الأرض لمعارضة نهج الدولة ، ذلك أن

الأخيرة تهتم فقط بالاختفاء عن عيون أجهزة الأمن وتعمل على التخلص من نظام الدولة أو قياداتها أو حتى احتوائها إذا ما حانت الفرصة ، أما فلسفة السرية لدى التنظيم الطليعي فقد استهدفت كما أوضح جمال عبدالناصر حماية النظام والتنظيم والعضو المنتمي إليه حتى من نفسه ، ذلك أن سرية التنظيم يمكن أن توفر له حرية كاملة فى الحركة فى البناء السياسى والمنهج بصورة متدرجة وهادئة ليتحول بعد ذلك إلى حزب سياسى فعّال فى صفوف المجتمع على المدى الطويل ، الأمر الذى يستوجب تفادى ضغوط العلنية والإعلام التى قد تعيق خطواته فى هذا الاتجاه خاصة فيما يتعلق باعتماد الأساليب الموضوعية فى انتقاء الكوادر الصالحة وترتيبها سياسياً مع توظيف عنصر الوقت بأحسن طريقة ممكنة.

* * *

٥- إشكاليات العمل فى التنظيم السياسى :

فى الحقيقة فإننى حين أعود بالذاكرة إلى تجربة التنظيم الطبيعى الذى كان علينا أن نعمل على نموه وبنائه ، أدركتُ كم كانت تلك عملية صعبة وحساسة بل ودقيقة حيث كان المطروح علينا كمسئولين عن بنائه مجموعة من الأسئلة كان أهمها مثلاً ، من نختار ؟ وكيف نختار الأعضاء ؟ وما هى الأسس والمعايير التى يمكن على ضوئها أن نتحقق من أن الاختيار صحيح ؟ أو أن العنصر الذى وقع عليه الاختيار جدير بعضوية التنظيم ؟ أو هو الأصلح ؟

ولا أنكر أن تنظيم طليعة الاشتراكيين كان باستمرار محل جدل ومحل افتراءات ومحل أخطاء أيضاً . فالتنظيم الطليعى قد نص عليه فى ميثاق العمل الوطنى وكان محل مناقشات أثناء عرض الميثاق على المؤتمر القومى العام ، ثم تحدث عبدالناصر عنه وعن فلسفة إقامته فى مناسبات عدة ، فليس وجوده إذن سرًا ولكن السرية كانت فى تشكيله وفى حركته . كانت فلسفته أن يكون نواة الحزب الإشتراكى .. وكما قال عبدالناصر بالنص : « أنه بمثابة الحزب الاشتراكى ، ذلك أن الاتحاد الاشتراكى تنظيم فضفاض يحتوى على عناصر ثورية وعناصر قد يكون بعضها انتهازياً أو حتى مضاداً . ومن هنا، يجب فى اتصالاتنا أن نعمل على إيجاد ركيزة للحزب الاشتراكى فى كل محافظة تمثل القوى الاشتراكية .. وأنا أقول حزباً لكى أوضح الموضوع ، وبذلك يكون هناك اتحاد اشتراكى يجمع الناس كلها ، وفى الوقت ذاته يكون هناك اشتراكيون منظمون. كما حدد عبدالناصر شروط الكادر الموثوق به والذى يصلح لعضوية ذلك الحزب ، أن يكون حركياً وأن يكون مؤمناً بالنظام الاشتراكى ومخلصاً له .

وفعلاً فقد كان الاتحاد الاشتراكى تنظيم جماهيرى واسع يضم عدداً كبيرًا من العناصر بكل تناقضاتها مما يؤثر على قدرته على الحركة وقيادة الجماهير .. وهنا أذكر ما صرح به جمال عبدالناصر من أن : «الكثيرون يتقدمون إليه ، ويمكن للواحد منهم أن ينقلب ضد الثورة بين يوم وليلة..» .

وقد صح ما أحس به الرجل وتوقعه ـ بعد انقلاب مايو ١٩٧١ ـ ومن كثيرين من الذين كانوا أصحاب صوت عال دعوة وحماساً مع الاشتراكية وعن عبدالناصر ممن كانوا فى صدارة وقيادة الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى على حد سواء. وللأسف فإن البعض قد قام إما بسوء نية أو بحسن نية بأن ربط بين السرية وبين أساليب المباحث والمخابرات والتى تتسم أيضًا بالسرية ـ واعتبروه جهاز تجسس وكتابة تقارير ظلماً.

وإنه لمن المؤلم أن نرى بعض الذين ينقضّون على ثورة يوليو ٥٢ وقيادة عبدالناصر، ويتنكرون للقيم والمبادئ الاشتراكية والإنجازات الثورية التقدمية ، والذين يخربون القطاع العام ويبيعونه ويحمون انتهازيين القطاع الخاص والنشاط الرأسمالى الاستهلاكى على حسابه وبوسائل استغلالية تتيح لقلة الثراء وتفرض على الكثرة استمرار الفقر بل زيادة عدد الفقراء، والذين يعيدون الملكيات الزراعية الكبيرة ويغيرون قوانين الإصلاح الزراعى لصالح المُلاّك والذين ينشدون صداقة الولايات المتحدة الأمريكية والتبعية لها ولنظامها الرأسمالى المستغل ، والذين لم يعد العدو الصهيونى عدواً استراتيجياً لهم أو لقضايا العرب ، ولم يعد الصراع العربى الإسرائيلى جزءاً من الصراع العالمى بين قوى التحرر وقوى الاستعمار ، وأن الصراع أصبح صراع حدود لاصراع وجود ، والذين كان منهم أعضاء فى التنظيم الطليعى ، ومنهم من أعطى بعد انقلاب مايو ١٩٧١ مفاهيم وتأويلات للميثاق ولمبادئ الثورة كلها تحريف وتزييف.

وكان عبدالناصر يقول لنا فى هذا الصدد :

« عندما يقوم التنظيم ويوجد على الساحة فلا مانع من الإعلان عنه وهو لن يوجد قبل مرور سنوات ..».

٦- تقييم تجربة التنظيم الطليعى :

وهنا أجد لزاماً علىّ أن أعرض لتقييم هذه التجربة التى كنت أحد مؤسسيها الرئيسيين، كما كنت أحد المسئولين عن منطقة تشكل أكثر من ربع مدينة القاهرة من حيث تعداد السكان، ومن حيث الثقل فى قطاعات الإنتاج والخدمات على حد سواء. كانت تجربة شاقة وصعبة فى نفس الوقت ، حيث أن التعامل مع البشر يعد من أصعب الأمور وخصوصاً إذا كان المطلوب مواصفات معينة كانت تعتبر عملة نادرة فى تلك الفترة ..

ومع ذلك ومع ما تحقق من نجاحات تعرضت لها وأخرى سأتعرض لها فى السطور التالية من هذا الفصل ، لكن الأمانة تقتضى أن أتقدم بالنقد الذاتى للتجربة ـ مع إيمانى الكامل بها ـ فى النقاط التالية:

* احتوى تنظيم طليعة الاشتراكيين على مجموعات بيروقراطية من القيادات التنفيذية والإدارية والتى كان بعضها يردد كلمات الاشتراكية دون ما اقتناع حقيقى بها ، ويمكن بدون مبالغة أن أقول إنها كانت تجارى عبدالناصر فيما يقول وينادى به ، هذا فى الوقت الذى كانت القاعدة الفلاحية والعمالية والمثقفين الثوريين تؤمن بما ينادى به عبدالناصر، ولكنها لم تكن فى صدارة العمل.

* كانت قيادات أمانة التنظيم الطليعى فى المحافظات موكولة فى أغلب الأحيان إلى المحافظين ، ولم يكن هؤلاء بالضرورة عناصر اشتراكية بل تغلبت بعض الانتماءات الطبقية والفكرية والثقافية لبعضهم ، هذا علاوة على انعزال بعضهم عن الجماهير وسادت الروح البيروقراطية ، مع حرص المحافظين على الاستعانة بكبار معاونيهم خصوصاً إذا كان خارج الإقليم ، فيحدث أن يقع المحافظ أسيراً لرأى هؤلاء الموظفين، وبالتالى مع زيادة حجم المشغولية ، مما يترتب عليه البعد عن الاحتكاك بالقاعدة الجماهيرية والتعرف على النبض الحقيقى للناس ، و اكتشاف العناصر الصالحة للانضمام لعضوية التنظيم ، ويظلوا فى انتظار من يكتشفهم ويجندهم ولا يمكن أن يتحقق ذلك من المكاتب ، فالاشتراكيون منهم كثرة لكن القياديين قلة.

* ولما كان التنظيم الطليعى لايلتزم فقط بالعمال والفلاحين والمعدمين والفقراء ، بل إنه يضم المثقفين والرأسمالية الوطنية ، والخط يصبح رفيعاً جداً عندما نفصل بين الثورى وغير الثورى وبين الرأسمالى الوطنى والرأسمالى المستغل مما يصعّب عملية نقاء الاختيار وصحته.

* لم يتعرض التنظيم الطليعى لتجربة أو مواقف نضالية حاسمة حتى نستطيع أن نقيّم التجربة ، سواء فى مجال الاختيار الصحيح أو فى مجال الحكم على صلابته .

* قيام التنظيم من فوق ـ قمة السلطة ـ لن يخلو مهما كانت الضوابط والانضباط من أن لايضم عناصر غير صالحة أو انتهازية .ولكى نكون منصفين فإن الثورة كانت مؤيدة من قطاعات الشعب كله بلا مبالغة وبالتالى فإن عملية الفرز تكون صعبة .

* لقد لقى التنظيم الطليعى من الهجوم الظالم والتجنى الشئ الكثير ، كما حُمّل من الخطايا مالم يكن حقيقى حيث لم تقدم وقائع محددة.

إن دور الاتحاد الاشتراكى وتنظيم طليعة الاشتراكيين إذن لم يكونا قاصرين على الخطب والشعارات واللافتات الدعائية كما يروّج الكثيرون ، بل كان دورهما فعالاً وإيجابياً فى مرحلة البناء والتنمية ، وليس معنى ذلك أننى أطالب بعودته بنفس الصيغة أو أننى أحبذ العودة إلى التنظيم السياسى الواحد بصورة أو بأخرى فلكل وقت أذانه كما يُقال ، وكانت السمة المميزة لحركة الثورة هى « التجربة والخطأ » ورفض التجمد عند صيغة واحدة أو القولبة ، بل النزعة إلى التغيير كلما تطلبت تطورات المجتمع ذلك، ولكن فقد أردت أن ألفت النظر إلى جوهر الدور والآليات التى يمكن للأحزاب السياسية القائمة حالياً أن تستفيد منه فى حركتها لخدمة المجتمع وحتى تتمكن من تعميق تواجدها فى صفوفه ، فلعل مما يلفت النظر أنه رغم التقدم الهائل الذى حدث فى وسائل الاتصال وأجهزة الإعلام وانتشار التعليم وغير ذلك من التطورات العلمية والتكنولوجية إلا أن خطوط الاتصال بين القيادات والقواعد الشعبية سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الأحزاب تواجه تعثراً بارزاً ، ربما لغياب الرؤية الشاملة أو لغياب القضية أو المشروع الوطنى والقومى القادر على جمع الصفوف ، أو لغياب الثقة أو نتيجة لكل هذه العوامل جميعاً والتى تقود إلى انتشار حالة اللامبالاة بين القواعد بما يجرى على مستوى القيادة ويجعل الحوار دائماً من طرف واحد.

كذلك فإن سرية التنظيم يمكن أن تساعد فى تربية أعضائه على إعلاء قيمة إنكار الذات من خلال اقتناعهم بأن انتمائهم للتنظيم لايشكّل ميزة اجتماعية أو سياسية من أى نوع ، أو يمثل وسيلة للكسب المادى ، وهو ما يضمن المحافظة على الانضباط المنشود سواء داخل التنظيم أو داخل مواقع العمل ، وعدم تأثر العلاقات الوظيفية بين عضو التنظيم وقيادته، وذلك بخلاف ما كانت عليه وضعية عضوالحزب الشيوعى مثلاً فى الدول الشيوعية والتى كانت عضويته تجعل منه رقيباً ومصدر سلطة داخل المؤسسة التى يعمل بها.

والحق أقول : إن التنظيم الطليعى سواء على مستوى القيادة أو على مستوى الأعضاء قد حافظ على هذه السرية بصورة ملحوظة ، وكان التزام الأعضاء بها قوياً على مدى الفترة من ١٩٦٤ وحتى مايو ١٩٧١ ، وهناك بعض الحالات التى تم التحقيق فيها مع عناصر التنظيم الطليعى وإقصائهم عنه لأنهم جاهروا بهذه العضوية أو حاولوا استغلالها لصالحهم.

ومرة أخرى نعود إلى النشرات التى كانت تصدرها قيادة التنظيم للتعميم على قادة وأعضاء الخلايا حتى تتبين نوعية الإنجاز ومستوى الأداء للتنظيم الطليعى ، ويلاحظ هنا أنه فى مجال نشر وتعميم الأنشطة الإيجابية والمبادرات الذاتية كانت قيادة التنظيم تشير

إلى المجموعة المعنية دون أن تحددها بالاسم أو بالموقع ، كما تجنبت الإشارة للأشخاص تمشياً مع فلسفة التنظيم التى أشارت إليها .. كما يلاحظ أيضاً أن نشرات التنظيم الطليعى كانت تعد وتصاغ فى مكتبى باعتباره مقر المكتب السياسى لأمانة التنظيم والذى كان أعضاؤه هم: سامى شرف ـ محمود أمين العالم ـ محمد عروق ـ منير حافظ.

عبد الناصر والتعددية السياسية :

وقبل أن أنهى هذا الفصل بشأن التنظيم السياسى وآليات العمل السياسى الداخلى لابد أن أشير إلى أن وقوع نكسة ١٩٦٧ قد دفعت الرئيس جمال عبدالناصر إلى ضرورة إعادة النظر فى التنظيم السياسى، حيث شعر وقتها بأهمية إجراء تغييرات جذرية فى أساليب وأدوات العمل السياسى الداخلى، وبينما كان يصرح لنا من وقت لآخر أن التنظيم الطليعى هو حزب الثورة الذى سوف نعتمد عليه عندما يحين الوقت المناسب لتطبيق التعددية السياسية ـ وكان تقديره بصفة مبدئية كما سطر فى إحدى نوته الخاصة أنه سيكون بحلول ١٩٧٥ ـ فقد أدرك أن وقوع النكسة قد جاء بالتوقيت المناسب لتطبيق هذه الأفكار، ومن ثم آثر أن يطرح أفكاره فى هذا الشأن على اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى بعد مرور أقل من شهرين على وقوع النكسة.

ولقد أثير موضوع التعددية السياسية فى اجتماعين **للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى يومى ٣ و٤ أغسطس ١٩٦٧** برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر، وكان الحاضرون زكريا محى الدين ، محمد أنور السادات ، حسين الشافعى ، على صبرى ، المهندس محمد صدقى سليمان ، السيد عبدالمحسن أبو النور ، وقام بأعمال السكرتارية : السيد عبدالمجيد فريد.

ملحوظة : وسوف أعرض ـ فى نهاية هذا الفصل ـ نص محاضر الاجتماعين .. ورغم أن الجزء الأول من محضر الجلسة الأولى يتناول قضية المشير عبدالحكيم عامر ـ وقد أوردته فى فصل سابق ـ إلا إننى آثرت أن أعرض المحاضر كاملة حتى لايجتزئ السياق .

وقد يكون من المفيد حتى يكتمل شرح تجربة العمل السياسى أن أختتم هذا الجزء بشرح التجربة الشخصية من خلال استعراض الموقف فى تنظيم شرق القاهرة الذى كنت أتولى مسئولية قيادته منذ قيام التنظيم الطليعى وحتى ١٣ مايو ١٩٧١ .

ولفهم تجربة شرق القاهرة لتنظيم طليعة الاشتراكيين ، يجدر بنا الرجوع إلى ما سبقها من أنشطة فى مجال العمل السياسى التى كانت ركيزة ومنطلقاً لهذه التجربة:

فبعد أن دانت أجهزة الحكم ومؤسساته للثورة وتبلورت قيادة عبدالناصر وأخذت شرعيتها بانتخابه رئيساً للجمهورية ، ظهر توجهه الشعبى وبرز أهمية تنظيم القوى الشعبية وراء الفكر والقيادة.

فكان تنظيم هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى بديلاً عن التجمع العفوى لمن أبدى تأييده المبكر لثورة يوليو .

كان لتنظيم الاتحاد القومى اتجاه فكرى وتنظيم هرمى مؤسسى قام على الانتخابات من القاعدة إلى القمة.

ولما كان فكر الثورة المعلن ، واتجاه تطبيقات هذا الفكر قد أوضحت اتجاها غير مسبوق فى تحرير الوطن وتحرير المواطن واتجاه اقتصادى واجتماعى لصالح القوى المقهورة ، والتى ظلت فترة طويلة محرومة من حقوقها الأساسية ، مع فتح آفاق ميسرة للشرائح العليا لاستثمار أموالها وأفكارها فى النهوض بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً ، وللحلول محل القوى الاقتصادية الأجنبية والمتمصرة ذات الجذور الأجنبية.

وفى تنظيم الاتحاد القومى برز تجمع الطبقة المتوسطة والعناصر النشيطة فيها جنباً إلى جنب مع العناصر التى تمثل الشرائح العليا ، وبقايا الفئات التى كانت تحتل قواعد كثير من التنظيمات السابقة على الثورة بالإضافة إلى الأعيان فى الريف وممثلى التجار والمهنيين فى المدينة.

كما نجح فى الانتخابات بعض ممثلى الفلاحين والعمال بأعداد محدودة.

ولكن كان هناك برامج وأنشطة جماهيرية وسعت القاعدة الجماهيرية وأيقظت وعى المواطنين ، وأيضاً كان هناك صراع بين التنظيمات المنتخبة وبين الإدارا ت الحكومية.

كما كان هناك صراع داخل التشكيلات المنتخبة لوجود ممثلى كافة الطبقات، وكان هذا الصراع غير صحى أدى إلى شل الحركة فى كثير من الأحيان لممثلى الطبقات الدنيا ، ولم يتمكنوا من ممارسة ما رشحوا أنفسهم من أجله لمزيد من المكاسب للطبقات الشعبية، حيث تصدى لهم ممثلو الطبقات والشرائح العليا المحافظة بطبيعتها، والتى انضمت لتكون فى الصورة وقريبة من أهل الحكم ورجال الثورة ، وضاع كثير من جهد القيادات المهنية والمثقفة وسط هذا الصراع وإن كانت المجالات قد فتحت أمامها للاتصال المباشر بالشعب والتعرف على كثير من القيادات الثورية الوسيطة ، وظهرت تجارب رائدة ..

ففى مصر الجديدة مثلاً تكونت ما أطلق عليها البرلمانات الشعبية بحيث يجتمع قيادات كل منطقة مع ممثلى الأجهزة التنفيذية فيها يتدارسون مشاكل منطقتهم والمعوقات ويقترحون الحلول ، وقد كانت تجربة رائدة لإشعار المواطنين بما لهم من حقوق وإسهامهم فى توصيلها للناس بأيسر السبل والتصدى للمعوقات وكشف المعوقين ، وقد كان لى شرف أن أكون على رأس هذه التجربة بعد أن أنتخبت جماهيرياً من شعب مصر الجديدة البالغ تعداد أصوات ناخبيه فى تلك الفترة حوالى الربع مليون ، حزت منها ما يقرب من

المائة ألف صوت وكان ترتيبى الأول من بين المرشحين الذين شكّل العشرون الحائزون على أكثر الأصوات منهم لجنة الاتحاد القومى لقسم مصر الجديدة ، وكان من بينهم على سبيل المثال: فتحى رضوان، والإمام الشيخ محمد أبو زهرة وزكريا لطفى جمعة ، وأحمد شهيب، وأحمد إبراهيم ، ودرويش محمد درويش ، وماهر محمد على، وأحمد طلعت ، وبخيت عبدالراضى، وسنية الخولى ومنير مراد ، وعبدالمنعم سيف وعلى زين العابدين صالح ، وآخرون من الإخوة.

وقامت فى الزيتون ، تجربة التثقيف ، وقام نشاط كبير ليس لتثقيف الكوادر فقط ولكن لتثقيف القيادات العمالية أيضاً ، حيث أختبرت العناصر الواعدة من القيادات المنتخبة لحضور دورات تثقيفية متكررة تضم كل دورة منها حوالى الخمسين قيادة شعبية، يدرسون برنامجاً تثقيفياً معداً بعناية ويُحاضر فيه عدد من الأساتذة وكبار المثقفين وعدد من القيادات الثورية مثل على صبرى ، وكمال الدين رفعت ، وكمال الحناوى ، وسامى شرف ، وأحمد بهاء الدين ، وأمين هويدى ، وشعراوى جمعة ، وعبدالفتاح أبو الفضل ، وأمين عز الدين، وآخرين.

واكب ذلك بالاتفاق مع رؤساء مجالس إدارات الشركات عمل دورات تثقيفية للكوادر العمالية يتم فيها شرح المبادئ المعلنة ، الديموقراطية والاشتراكية والتعاون والحرية والقومية العربية ، وكان وراء هذا النشاط مصطفى المستكاوى ، وحمدى حراز، ونبيل نجم.

كما واكب هذا النشاط حملة مكثفة دارت حول الاهتمام بنشاط المرأة وحركتها فى المجتمع، والإلحاح على ضرورة مشاركتها فى البناء السياسى الجديد باعتبارها نصف المجتمع وأم المستقبل ، وقد شارك فى هذه العملية مجموعات من العناصر النسائية النشيطة من فضليات سيدات المنطقة سواء على مستوى ربات البيوت أو سيدات التعليم، سواء فى التعليم العام أو الجامعى من جامعة عين شمس وكلية البنات والجمعيات الأهلية، وكذلك فقد شاركت زوجات قيادات وبعض أعضاء التنظيم السياسى فى النشاط النسائى على مستوى الأقسام من ناحية وعلى مستوى منطقة شرق القاهرة من ناحية أخرى مشاركة غطت جميع المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، وكان هناك مقر علنى للنشاط النسائى لمنطقة شرق القاهرة فى كل من جمعية الخدمات بمنطقة البستان ، وكذلك مقر آخر فى مكتبة مصر الجديدة بشارع العروبة علاوة على مقرات أخرى فرعية فى باقى أقسام المنطقة فى الزيتون والمطرية والوايلى.

تلى ذلك صدور ميثاق العمل الوطنى كوثيقة فكرية للثورة ، واستتبع ذلك وتنفيذاً لما نص عليه الميثاق من إنشاء تنظيم الاتحاد الاشتراكى ، وكان المفترض أن يتخلص

التنظيم الجديد من السلبيات التى أظهرها تشكيل الاتحاد القومى وأهمها التخلص من سيطرة كثير من القيادات المحلية المحافظة والتقليدية السابقة على التشكيلات السياسية القاعدية.

ولكن ظروفاً (مؤامرة الإخوان المسلمين) حالت دون عملية الفرز والاستبعاد فجرت الانتخابات لتشكيلات الاتحاد الاشتراكى بشكل مفتوح بعد أن فتح باب الانضمام لجميع الراغبين.

ولكن بالضرورة فإن تجربة الاتحاد القومى مكنت الجماهير من إجراء الفرز إلى حد معقول، إذ استبعدت من النجاح فى الانتخابات العديد من العناصر المحافظة والتقليدية وزجت إلى التشكيلات بالعديد من العناصر القيادية الجيدة الجديدة التى ظهر عطاؤها إبان فترة الاتحاد القومى، ونتيجة للممارسة بدأت ذات مشاكل الاتحاد القومى فى تشكيلات الاتحاد الاشتراكى.

وقد كانت الفرصة متاحة للقيادات السياسية لاختيار العناصر الجادة والفاعلة من بين القيادات المنتخبة والتى برز عطاؤها خلال الاتحاد القومى وظلّ مستمراً بعد نجاحها فى انتخابات الاتحاد الاشتراكى. فتم تشكيل المكاتب التنفيذية من بين قاعدة عريضة من القيادات الشعبية التى اختبرت وظهرت سلوكياتها وبرز انضباطها وإيمانها بالمبادئ، وكان هذا التشكيل وراء نشاط جماهيرى وشعبى جيد وأعطى الاتحاد الاشتراكى حيوية وإيجابية.

تاريخ العمل السياسي في شرق القاهرة

وكانت منطقة شرق القاهرة، وهى تشمل أقسام مصر الجديدة والنزهة والزيتون والوايلى والمطرية وعين شمس ومدينة نصر، هى أول منطقة يتم فيها تشكيل المكاتب التنفيذية فى أوائل عام ١٩٦٣، وكان يسير مواكباً لذلك تشكيل تنظيم طليعة الاشتراكيين من عناصر منتقاة بعناية سبق اختيارها عملياً وتم التأكد من صلاحيتها لتكوين حزب عبدالناصر الاشتراكى القومى العقائدى، وكان يتم انتقاء العضو على أساس سلوكه وإيمانه ونشاطه وجماهيريته وحركيته وتجرده، وكان كل عضو يختار حلقة من ثلاثة إلى عشرة أعضاء يتم مفاتحتهم للانضمام إلى التنظيم الطليعى بواسطة قيادة تنظيمية كبرى - على صبرى وسامى شرف - بعد موافقة شخصية من جمال عبدالناصر.

وبعد مناقشة هذه الحلقات للائحة التنظيم وإقرارها، وبعد انضمام عدد معقول إلى عضوية التنظيم، تم هيكلته بشكل جغرافى بحيث يسكنّ كل عضو فى مكان سكنه أو مكان عمله، وتشكلت بذلك خلايا التنظيم داخل إطار تشكيلات الاتحاد الاشتراكى

كوحدات قاعدية ثم فى المحافظات إلى الأمانة العامة ، ومن ثمّ تشكلت تنظيمات منطقة شرق القاهرة:

الوحدات القاعدية فى كل قسم من أقسام مصر الجديدة والزيتون والمطرية والوايلى، وكان قسم مصر الجديدة يشمل مناطق النزهة ومدينة نصر ، كما كان قسم المطرية يشمل منطقة عين شمس، ومن ثم تشكل لجنة فى كل قسم ، ومن كل هذه اللجان مع بعض مقررى لجان أخرى مثل جامعة عين شمس ومنظمة الشباب الاشتراكى وتنظيم الطلاب تشكلت لجنة شرق القاهرة وكنت مقررها يعاوننى أحمد شهيب الذى كان مسئول التنظيم على مستوى القاهرة فى نفس الوقت ، وتضم كلاً من أحمد كامل ، وعلى زين العابدين صالح ومصطفى المستكاوى ، ونبيل نجم وحمدى حراز ، وعبدالعاطى نافع ، ودرويش محمد درويش ، ومحمد البديوى فؤاد ، وأحمد إبراهيم موسى سمك ، وشوقى عبدالناصر وعبدالعزيز السيد ، ومحمود الصفطاوى، وحاتم صادق ، وجمال هدايت ، وأحمد حمادة وتوفيق عثمان ، وأبو صالح الألفى ، وسنية الخولى ، وأحمد كمال الحديدى، ومحمد شهيب كمسئول إدارى ومع تطور العمل الميدانى والوقت ضم للجنة شرق القاهرة أحمد عز الدين هلال وعبدالهادى قنديل ثم شُكّل من داخل اللجنة ، لجنة عمل يومى من كلٍ من أحمد شهيب وجمال هدايت وأحمد إبراهيم ونبيل نجم ودرويش محمد درويش ومحمد شهيب.

وللحقيقة وللتاريخ كان تنظيم الاتحاد الإشتراكى فى شرق القاهرة من أفضل التنظيمات السياسية التى شهدتها مصر فى تاريخها المعاصر.

فأحزاب ما قبل الثورة كانت تجمعات فكرية لطلائع من المثقفين تفتقد البرنامج الفكرى المحدد وتفتقد التنظيم المؤسسى، الأمر الذى توافر بشكل واضح فى تنظيم الاتحاد الاشتراكى وبداخله محركه التنظيم الطليعى.

فالفكر محدد بالميثاق ، وبيانات عبدالناصر ، والزعيم محدد الفكر والهوية ، واللائحة قائمة ومنظمة للتشكيلات ، وطريقة عملها ، والاشتراكات، والمحاسبة ، والهيكلة التنظيمية التى بلغت من النجاح إلى الوصول إلى ما سُمى بالمربعات السكنية ، بل الوصول إلى وجود لجان لها مقار وقيادات على مستوى المربع السكنى والشارع تكون تحت مظلة الاتحاد الاشتراكى وإن كان قياداتها على الأقل من التنظيم الطليعى.

فكان التنظيم بذلك يقود حركة الجماهير من القاعدة فعلاً ، وكان كل مواطن على صلة مباشرة بالقيادة ، وهذه الصلة جعلت المجتمع كله يتحرك ، وكان كل مواطن له دور عام بالإضافة إلى دوره الخاص بنفسه وعائلته.

واندمجت الأجهزة التنفيذية فى الحكومة أو الشركات لأداء الرسالة فى أحسن صورها، وكانت أى عوائق تزال فى حينها بالتفاهم والود.

وكانت منطقة شرق القاهرة تعتبر الرائدة فى هذا المجال ، وكانت سباقة فى ابتداع صور مضيئة للعمل الجماهيرى السياسى ، ويكفى أن أذكر بعض أمثلة لهذا النجاح ، ودليلى على ذلك أن جميع أعضاء لجنة التنظيم الطليعى لمنطقة شرق القاهرة تم اعتقالهم بالكامل فى ليلة ١٣ مايو ١٩٧١ أى قبل اعتقال جميع من قدموا للمحاكمة فى انقلاب مايو ١٩٧١.

أى أنه حين تقرر إنهاء التجربة الناصرية والارتداد عن فكر ثورة يوليو ، وجهت أول وأقوى ضربة لمنطقة شرق القاهرة تمهيداً للثورة المضادة ، ذلك أن منطقة شرق القاهرة هى منطقة الزعيم الذى كان يحتضن التجربة ويتابع نشاطها ويوجهها شخصياً. والصور عن نشاط منطقة شرق القاهرة المتميز عديدة يصعب حصرها والأمثلة عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

* إن منطقة شرق القاهرة أقامت وأنشأت وأدارت أكبر نادى رياضى واجتماعى حديث فى مصر بالجهود الذاتية وهو نادى الشمس ، وذلك بعد أن قامت بتجارب أقل أو أصغر حجماً بإنشاء نادى النصر ونادى الغابة . هذا علاوة على المعسكرات الخاصة التى أقيمت على مدار سنوات وطوال العام لمنظمة الشباب على كافة الأصعدة للفتيان والفتيات والطلائع كل على حدة.

* حققت منطقة شرق القاهرة بنجاح أفضل وأقوى تنظيم نسائى على مستوى الجمهورية، وشاركت المرأة وربة البيت جنباً إلى جنب مع أساتذة الجامعة ومدرسات الثانوى والإعدادى مع الطبيبة ، مع المحامية ، مع المهندسة ....الخ فى كافة الأنشطة الجماهيرية حتى وصلت إلى الإشراف الفعلى على ضمان حسن توزيع السلع الضرورية والخدمات بعدالة إلى مستحقيها.

* حققت أول وأقوى تنظيم طلابى بجامعة عين شمس خلق كوادر نشيطة وحركية استطاعت أن تسيطر على حركة الطلاب وتوجيهها لصالح العمل الوطنى ، ومنع تسلل عناصر التخريب بكافة أشكاله وميوله إلى هذه الحركة.

* حققت أفضل تنظيم للدفاع المدنى والدفاع الشعبى وقامت عناصرها بالمشاركة فى حراسة وحماية المنشآت الحيوية.

* حققت أفضل النتائج فى الحلول الذاتية بجهد الأعضاء سواء ، بتجميع الخردة والنفايات ونظافة وحدات الانتاج ، أو عمل تنسيق بين الشركات وإداراتها لعمل تعاون إيجابى بينها، انعكس على النتائج النهائية للإنتاج.

* تصدت لبعض المحاولات للتحرك المضاد أثناء مؤامرة الإخوان المسلمين سنة ١٩٦٥ .

* تصدت لمحاولات التحرك المضاد بعد نكسة ١٩٦٧ ونجحت فى إحباط بعض هذه المحاولات.

* حققت أفضل نتائج فى التبرع بالدم حيث مولت القوات المسلحة بما يزيد عن حاجتها.

* حققت أفضل خدمة لأسر المهجرين وأسر المجندين وأسر الشهداء ، وتفرض بعض الحوادث والذكريات نفسها فى هذا الصدد.

* وبهذه المناسبة فإنه من المفيد أن أتعرض هنا لما قامت به قيادات المنطقة من جهود من أجل إنجاح « فصائل خدمة الجبهة» التى شكلت لخدمة المقاتلين على جبهة القتال ، فقد تم إيفاد عشرة أفواج من شباب منطقة شرق القاهرة ، كل فوج من ألف طالب ، ولمدة شهر كامل يعيشون بين الجنود فى الجبهة ويتعايشون معهم ، وكانت النتيجة أن تم تطعيم الشباب بجو المعركة كما كان حافزاً لهم لدعم قواتهم المسلحة بعد المعايشة على الطبيعة ومع الجنود على أرض القتال.

* كانت الوحدات القاعدية تجتمع أسبوعياً ولها جدول أعمال يشمل :

١ـ الشئون السياسية حيث كانت تمد بالنشرات وأدق المعلومات ليكون العضو على بينة ومعرفة بمجرى الأحداث وقادر على التحليل والنقد وإبداء رأيه على أساس من المعرفة.

٢ـ الأعمال والإنجازات التى قامت بها الوحدة أو الجهة التى تعمل بها .

٣ـ المعوقات التى تعرضت لها فى أداء نشاطها وكشف الانحرافات إن وجدت ، وتسجيل الرأى العام والنكات السياسية والشائعات ، فكانت القيادة على علم أولا بأول بما يدور فى الشارع من خلال قيادات عقائدية ليس لها مصلحة إلا نجاح الثورة وانتشار أفكارها ومبادئها.

كانت المعلومات التى تعدها مصلحة الاستعلامات بالنشرات الحمراء والصفراء والتى كانت توزع على المسئولين فى الدولة للإحاطة بما كان يدور ويجرى فى الداخل والخارج من أحداث ، وما كان يذاع من الإذاعات ويكتب فى الصحافة الأجنبية حتى المعادية منها كانت تصل لعضو التنظيم الطليعى فيستشعر مدى أهميته ، ويصبح على علم وبينة كاملة من التطورات والأحداث مما يكسبه قدرة على التحليل والشرح وتدعم قدرته على القيادة فى موقعه.

وأذكر فى مجال دعم القدرة القيادية لأعضاء التنظيم أنه كان للجنة شرق القاهرة دور كبير فى اختيار قيادات العمل الإنتاجى والإدراى من بين أصلح القيادات فى تلك

المواقع، وثبت من الممارسة نجاحها وكفاءة الاختيار . فكان الترشيح يتم من الوحدة القاعدية ، وحين يتم الاختيار يقوم مقرر القسم وهو فى الأغلب أمين الاتحاد الاشتراكى بإبلاغ القيادة بوقوع الاختيار عليها مما يعطيه قوة كبيرة فى عمله السياسى وفى خدمة الجماهير ، ويقرب من ولاء هذه القيادة للعمل السياسى ، أو على الأقل عدم تضاربها مع قياداته أو تصديها لمصالح العاملين.

ووصل الأمر إلى ترشيح الوزراء ورؤساء الجامعات ورؤساء مجالس إدارة المؤسسات والشركات ورؤساء الأحياء . بل وصل الأمر إلى اختيار شيخ مشايخ الطرق الصوفية ومفاتحته بالتعيين ، الأمر الذى حول هذه الطرق من تجمعات سلبية وسلفية إلى عناصر إيجابية نشيطة انخرط أعضاؤها فى تشكيلات الدفاع المدنى وتبرعوا بالدم بسخاء ، وأذكر أنه فى مناسبة الاحتفال بالمولد النبوى الشريف كان موكب الطرق الصوفية يتحرك من مسجد الرفاعى إلى مسجد الحسين وكان ألوف المريدين يعرجون على باب الأزهر فاتحين أذرعهم للتبرع بالدم قبل التوجه إلى مسجد الحسين ، حيث تم ملء أكثر من عشرة لوارى للقوات المسلحة التى قرر المسئولون عنها اكتفاءهم بهذه الكميات رغم إلحاح المريدين على إعطاء المزيد من التبرع بالدم.

وقامت مجموعة قاعدية بكشف شبكة تجسس من ملاحظات عابرة أثبتوها فى محاضر اجتماعاتهم ، وكم كانت سعادتهم وسعادة المجموعات حين يصلهم الخطاب الذى كان يحرر على ورق بلون أصفر ـ وهو ما كان يحرر عليه كل ما يتعلق بشئون التنظيم الطليعى ، المتضمن ملاحظات وتأشيرات جمال عبدالناصر على محاضر الاجتماعات هذه ، مما أشعر كل عضو فى مجموعة أنه على صلة مباشرة بالزعيم والقائد.

ومن النتائج الإيجابية لتنظيم طليعة الاشتراكيين بشرق القاهرة أن الخلافات التى كانت تبدو بين الأجهزة السياسية والأجهزة التنفيذية كانت تختفى تماماً نتيجة تحقق الاستراتيجية التنظيمية من تولى قيادة مواقع العمل والإنتاج والإدارة عناصر تنظيم ولاؤها الأول للتنظيم فكراً وقيادة .. والمثل الذى يحضرنى فى هذا المجال كان فى قسم مصر الجديدة حيث كان كل من مأمور قسم الشرطة ورئيس الحى أعضاء فى التنظيم الطليعى فى مقابل عضوية أمين الاتحاد الاشتراكى أيضاً فى هذا التنظيم وكذلك رؤساء أغلب الشركات والمؤسسات الهامة مثل المستشفيات والإدارة التعليمية وشركة مصر الجديدة بما فيها من قطاعات فرعية كالنقل (المترو والترام الأبيض) والكهرباء والمياه والإسكان وشركة مصر للطيران وشركات الدواء والمصانع الحربية الواقعة فى المنطقة.

وفى قسم الوايلى أيضاً نفس الوضع تقريباً حيث كان مأمور قسم الشرطة ورئيس الحى ومدير المنطقة التعليمية أعضاء فى التنظيم الطليعى علاوة على عضوية أمين الاتحاد

الاشتراكى لهذا التنظيم أيضاً ، مما جعل الأمر أكثر يسراً وسهولة فى التعامل مع كل القضايا المثارة جماهيرياً وسياسياً وهكذا .

وفى قسم الزيتون كان هناك مكتب لرئيس الحى فى مقر الاتحاد الاشتراكى يتواجد فيه بصفة مستمرة مساعد لرئيس الحى يتحرك فوراً بناء على طلب قيادات الاتحاد الاشتراكى لموقع الخدمة ويقف عليها حتى يتم تصحيح الأوضاع أو المشاكل المثارة (طفح مجارى ـ انفجار ماسورة مياه ـ انقطاع التيار الكهربائى ـ سقوط منزل ـ إزالة قمامة .. الخ) .

وكانت تعقد جلسة شهرية لكافة قيادات الإنتاج يتم فيها مراجعة تنفيذ الخطة وتبادل الآراء والخبرات ، بل وتبادل المنافع بين الوحدات ، فمثلا شركة ملاصقة لشركة أخرى تعلن الأولى عن حاجتها لسلعة ما ويصعب عليها الوصول إلى ذلك لظروف العملة الصعبة مثلاً ، حال أن الشركة الأخرى المجاورة لديها فائض تريد التخلص منه ، وبذلك تحل المشكلة على فنجان من القهوة أو الشاى فى مقر الاتحاد الاشتراكى ويحركه التنظيم الطليعى .

كل يوم ثلاثاء من كل أسبوع كان يُعقد اجتماع بمقر الاتحاد الاشتراكى يضم كافة الأئمة والوعاظ القسس والمشايخ لكافة المساجد والكنائس ليتفقوا على موضوع خطبة الجمعة ووعظ الأحد ، بحيث يكون الموضوع مؤسس على الآيات القرآنية والإنجيلية حسب الظروف . وقد قامت صداقة وألفة ورابطة متينة بين رجال الدين جميعا واختفت نعرات أو شطحات التعصب من المنطقة .

ومما أذكره تماماً حين تجلت السيدة العذراء على كنيستها بالزيتون أن قام التنظيم الطليعى تحت مظلة الاتحاد الاشتراكى بجهد كبير ، يسّر الزيارة وأحاط ملايين المسيحيين والمسلمين المتجمعين لانتظار لحظة التجلى بالرعاية الكاملة حيث أُخلى الجراج المواجه للكنيسة وصفت الكراسى بالآلاف ، وكان يقوم على الحراسة والخدمة ٥٠٠ متطوع دفاع مدنى منهم ٢٠٠ مسعف بشنط الإسعاف بحيث ظل المترددون بالملايين من كافة أنحاء مصر يومياً دون ما انقطاع دون أن تحدث حادثة واحدة تكدّر الأمن وكان الإشراف والتنظيم والخدمة كلها شعبية ، وكانت الأجهزة الرسمية خارج النطاق الجغرافى وتحت الطلب من التنظيم السياسى بل يمكن أن أقرر أن هذه الأجهزة كانت فى خدمة العمل السياسى الجماهيرى .

ونظراً لوجود كثير من شركات الدواء بمنطقة شرق القاهرة فقد قامت تجربة فريدة لخدمة أسر المهجرين والشهداء والمجندين بإقامة صيدلية بمقر الاتحاد الاشتراكى تجمع فيها عينات أدوية الدعاية التى يتم التبرع بها ويقوم صيدلى متطوع ـ الدكتور كمال حنا ـ لتولى صرف الأدوية لمدة ثلاث ساعات يومياً ، برغم امتلاكه لصيدليتين بعد حصر عدد

كبير من الأطباء يقومون بالكشف المجانى ووصف الدواء ، كانت خدمة طبية وعلاجية متكاملة كلها مُتبرعٌ بها نتيجة الإيمان بالعمل السياسى الجماهيرى بقيادة التنظيم الطليعى.

وقامت اللجان النسائية والشبابية بالإشراف على المستشفيات العامة والأندية ومراكز الشباب والعديد من الجمعيات الأهلية ، وظهر ذلك فى حيوية وحسن الأداء واختفاء شكوى المتعاملين ، وزيادة ثقة الجماهير فى الإتحاد الاشتراكى وقياداته وأغلبها من عناصر التنظيم الطليعى .

كانت هناك أفضل غرف عمليات تضم الخرائط والبيانات وكروت العضوية ومواقع الاتصال الجماهيرية وشبكة من ضباط الاتصال على أعلى درجة من الكفاءة والاستعداد والتضحية.

وعموما تمكنت لجنة شرق القاهرة من قيادة جميع مواقع العمل التنفيذية والإدارية والسياسية والإنتاجية بحيث أصبحت مثلاً لإنجاز الخطة الإنتاجية والسياسية ، وبحيث أنها أصبحت مهيمنة على حركة الجماهير فى الاتجاه الصحيح ، ويرجع ذلك إلى قيادة الزعيم وحركة الذين تولوا المسئولية وحسن اختيار القيادات المعاونة ودعم حركتها ومساندتها.

وقد وصل الأمر على سبيل المثال إلى عقد مؤتمر كل شهر بقسم من الأقسام يحضره الوزير المختص مع أجهزته المعاونة مع أمناء الوحدات ومساعديهم بحيث يثير أى مواطن ما يراه من نقد فى الأداء فى أى موقع أو مرفق ويرد المسئول ويأخذ القرار بمعرفة الوزير أو المحافظ والأمين فى ذات اللحظة ، وكأننا فى ديموقراطية مباشرة على أعلى مستوى.

طبعاً كان لهذه التجربة خصومها ومنافسوها ، فكان أعداء الثورة ، وعناصر الثورة المضادة ألد خصومها ، وكانت الأجهزة الأمنية تغار من منافستها وهى أول من انقضّ عليها فى مايو ١٩٧١ ، حيث كان تنظيم شرق القاهرة قد سبقها فى كشف الحقائق وتوصيلها للقائد قبلها لمدة سنوات طويلة مما كان يضعها فى حرج شديد ، ومما ساعد على ذلك أن قيادة شرق القاهرة كانت قد نجحت فى تجنيد قيادات الأمن فى التنظيم الطليعى على مستوى المنطقة.

ومن أفضل نتائج هذه التجربة أنها نجحت فيما استهدفه التنظيم من انتقاء عناصر فاعله ذات عقائدية جماهيرية ووضعها فى المواقع القيادية لتضمن إسهامها فى نجاح استراتيجية وخطة العمل المحددة ، بل تجاوزت منطقة شرق القاهرة هذه الحدود إلى مزيد من النجاح بابتداع تجارب جديدة واتخاذ مبادرات فى جميع النواحى وصلت

إلى حد تأمين جمال عبدالناصر وضيوفه ، فكان الاستقبال الشعبى لأى زائر أو ضيف للجمهورية وللرئيس يتم كله داخل الإطار الجغرافى لمنطقة شرق القاهرة حيث تصل الطائرة المقلة للزائر إلى مطار القاهرة ويكون إلى جوار الرئيس أثناء استقباله لضيوفه مجموعة من الأطفال من أبناء أعضاء التنظيم الطليعى بمن فيهم أبنائى وبناتى أنا شخصياً وكذا أبناء قيادات العمل السياسى وأعضائه فى منطقة شرق القاهرة ، وذلك للمساهمة فى الترحيب بالضيف بتقديم باقات من الورد للضيف ، ثم يسلك الركب بالرئيس وضيوفه الطريق من المطار خلال قسمى مصر الجديدة والزيتون إلى القصر الجمهورى بالقبة ، وإذا زار الضيف الرئيس فى بيته ففى منطقة شرق القاهرة أيضاً ، أقول إن الاستقبال الشعبى يتم بحيث تحيط الجماهير بالزائر ومضيفه بأعضاء من التنظيم الطليعى ومعهم كوادر الاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب والتنظيم النسائى ، فالذى يحيط به ويقع عليه واجب تأمينه وحمايته أعضاء حزبه المتطوعين.

اتسمت تجربة التنظيم الطليعى لمنطقة شرق القاهرة بصورة ديموقراطية جديرة بالدراسة والبحث ، فقد كانت الممارسة تبدأ من الوحدات القاعدية التى كانت تبدى رأيها فى كافة الأمور بصراحة شديدة ، وموجعة فى بعض الأحيان ، ولم يحاسب عضو على أى رأى يبديه ، بل كانت توضح له الحقيقة والمبررات - إن وجدت - أو يؤخذ برأيه إن كان هو على صواب ، وترسل إليه موافقة الرئيس عبدالناصر شخصياً وتوجيهاته للوزراء المسئولين لإتمام التنفيذ، وحتى المتابعة، وكان العضو يُخطر بما يتم فيها من إجراءات.

وكانت تلك الصراحة وحرية المناقشة والمعارضة على أشدها فى لجنة منطقة شرق القاهرة، وكانت تصل إلىَّ الكثير من المسائل الحساسة ، وكان عبدالناصر يستمع إليها أو أقوم بنقل ما دار فيها من مناقشات وأتولى إبلاغ الأعضاء بتوجيهاته أو الأوامر التى يصدرها بشأن ما دار فى الاجتماع، وكان هذا التبليغ لايتجاوز فى الغالب الجلسة التالية للاجتماع أو التى تليها على أكثر تقدير، فكان هناك توصيل جيد بين القاعدة والقمة وبالعكس.

كانت لجنة منطقة شرق القاهرة أول من فطن إلى الثورة المضادة ونبهت لها، بل واقترحت خطة للتصدى لها ، وكانت قادرة على ذلك لولا أن سيطرت الحكمة على الأغلبية واتفق على تطبيق شعار « لاصوت يعلو على صوت المعركة» ، وأن الأولوية لتحرير الأرض عن التصدى لقوى الثورة المضادة التى يحين وقتها بعد التحرير وإزالة آثار العدوان ، ولعله قد آن الأوان لممارسة النقد الذاتى :

فقد تعالت أصوات فى لجنة التنظيم الطليعى لمنطقة شرق القاهرة ضد اختيار أنور السادات من زاوية عقائدية فكرية ، فهو ليس اشتراكيا ، ولا قومياً ، - وهو ما أثبتته

الأحداث ـ حين انتصر الرأى القائل أنه رئيس جلسة وأن الذى يقود هو اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى لحين إزالة العدوان ، وبعد ذلك يعاد الأمر كله للشعب لاختيار نظامه وقياداته، وأن هناك برنامج محدد تم إعداده فى حياة عبد الناصر يضمن استمرار النهج القومى الاشتراكى يعلمه كل من شعراوى جمعة وسامى شرف والفريق محمد فوزى، ومؤجل التنفيذ إلى ما بعد إزالة آثار العدوان.

وتتويجاً للفهم الصحيح والوعى السياسى والقومى لمنطقة شرق القاهرة التنظيمية، أنها أول من تصدى جماهيرياً للثورة المضادة ، ويكفى للدلالة على ذلك أنها المنطقة التى خرجت بحملة معارضة عقب إقالة على صبرى وشعراوى جمعة إذ اعتبرت هذه الإقالة بداية الردة، فعقدت الاجتماعات الجماهيرية للاعتراض والتعبئة ، ثم أصدرت مساء ١٣ مايو ١٩٧١ بعض النشرات التى تتسم بالوعى والقراءة السياسية الصحيحة للأحداث. فإحدى هذه النشرات التى قدمت إلى محكمة السادات الاستثنائية الخاصة لقيادات التنظيم تقول :

« لن نقبل الاستسلام تحت شعار السلام .. وإن ما يتم هو قضاء على المكاسب الثورية والقضاء على القومية العربية ، وعلى الاشتراكية ، وعودة إلى عهود الرجعية والخيانة ، وبيع البلاد للأمريكان .. يا جماهير الشعب المصرى لن نقبل الاستسلام تحت شعار السلام ، الآن تباع مصر للأمريكان ويطل علينا من جديد وجه العمالة والخيانة ونتذكر عبدالله وجلوب ونورى السعيد ، والآن تصفى المنجزات الثورية والمكاسب الاشتراكية ويفض القطاع العام.. ياشعب مصر لقد تعودت أن تفرض إرادتك ـ هب وافرض إرادتك» . طبع ووزع على كافة البيوت وفق خطة تنظيمية.

كما حدثت ذات الرؤية فى اجتماع لجنة شرق القاهرة التنظيمية فى قصر القبة ، وقد رأستها حيث دارت المناقشات صريحة وواضحة حول التصدى للثورة المضادة ونكوص القيادة السياسية على مبادئ الثورة من ناحية وعدم الرغبة فى المواجهة العسكرية مع العدو الصهيونى من ناحية أخرى .. كان أغلب المجتمعون يثيرون هاتين النقطتين بعنف ولكننى كنت أحاول أن أمتص ثورة الأعضاء بشكل هادئ ـ كنت معهم من داخلى بالعاطفة وبالعقل ـ لكن كنت مضطراً للتهدئة لأننا حتى تلك اللحظة كنا ما زلنا نبحث على مستوى القيادة التنظيمية العليا كيف سنجابه المستجدات التى ينوى السادات القيام بها ، ولم نكن حتى هذا اليوم قد استقر رأينا على حل محدد واضح ، وهذا الأمر سوف أتعرض له تفصيلاً فى فصل آخر من هذه الشهادة . وأذكر أن نبيل نجم أثار نقطة إلغاء تفرغه السياسى ليعود إلى المحاماة لأنه لايستطيع أن يتواءم مع الردة والالتزام بخط مغاير للخط الذى التزمنا به مع عبدالناصر . كما أذكر أن أحمد حمادة أيد هذا الرأى وقال

عبارة « إذا كان المطلوب رجال موافقون Yes Men ، شوفوا غيرنا» كما انفعل بعض الأعضاء الآخرين ووجهوا لى عبارات شديدة اللهجة مفادها لماذا لانحسم الأمر فى هذه المسائل الخطيرة . واقترح نبيل نجم القيام بمظاهرة من ميدان التحرير بقيادات من الزيتون تحاصر مجلس الأمة ويقوم قيادات التنظيم بخلع السادات الذى انحرف عن خط عبدالناصر الذى تاجر بالولاء له إلى أن تمكن أو تصوّر أنه تمكّن وسيطر ، ولكن قيادات التنظيم ومنها مقرر التنظيم ومقرر المنطقة الذى هو أنا تصدينا لهذا الاتجاه ، لأن مثل هذا التصرف كان سيؤدى من وجهة نظرنا إلى انقسام شعبى وإلى هزة وبلبلة فى القوات المسلحة ونحن على أهبة الاستعداد لمعركة المصير ، وكل ماعدا المعركة يؤجل لحين إتمامها والانتصار فيها ثم يتم التغيير المنشود بعد ذلك . وأنهيت الجلسة على أن نجتمع فى أقرب وقت للرد على ما أثاره الأعضاء من اعتراضات ونقد للوضع الذى نجابهه.

هذه الرؤية حين يُنظر إليها الآن نجدها مطابقة لما هو كائن تماماً ، ولكن إذا رجعنا بالذاكرة إلى يوم ١١ مايو ١٩٧١ يوم صدورها نجد أنها استشراف للمستقبل لم يكن وارداً فى ذلك الحين . فقد قدم السادات نفسه فى ذلك الحين على أنه القومى العربى الاشتراكى، بل وتحالف مع الاتحاد السوفيتى وعقد معهم معاهدة لم تكن تعقد فى إبان فترة التعاون الحقيقى معه فى عهد عبدالناصر وادعى أنه القومى وأقام وحدة شكلية سرعان ما تجمدت ثم انهارت، وأعد لحرب ليبيا بدلاً من الوحدة معها ، بل بالعدوان عليها فعلاً.

عقدنا فى السجن جلسات وجلسات طويلة تم فيها ممارسة النقد الذاتى بيننا ، وقد شارك فى هذه الجلسات كل من على صبرى وعبد المحسن أبو النور وشعراوى جمعة وضياء الدين داود ومحمد فائق ومحمد عروق وفريد عبدالكريم وأنا . كنا حسنى النية وفكرنا فى مصر والوطن والمعركة وتغاضينا مؤقتا عن الانحراف فى الاتجاه بتغليب الشرعية والاستقرار الداخلى لئلا تلتفت القوات المسلحة ـ المستعدة لخوض المعركة لاسترداد الأرض ـ للوراء وتتساءل ماذا يحدث خلف ظهورنا فى القاهرة ونحن على أبواب المعركة ، وما قد يترتب على أى إجراء داخلى من احتمالات كانت فى تلك الفترة واردة واحتمالاتها قوية ، فقد كان من الممكن أن تقوم حرب أهلية وصدام بين القوى المختلفة سواء الشعبية أو العسكرية (الحرس الجمهورى) ... وكان القرار هو أخلاقى وشرعى وليس سياسى ؛ أى تأجيل أى تغيير إلى ما بعد المعركة. (*)

(*) التفاصيل في الجزء الأخير من هذه الشهادة

ولكن على الطرف الآخر كان السادات الذى فكر فى السلطة وزينها له المهندسون وغيرهم من الداخل والخارج فانقضّ ولم يؤجل ؛ وصفى مخالفيه فى الرأى؛ وكانت شرق القاهرة صاحبة أكبر الضحايا ؛ أى أن السادات قام بكل ما حوته نشرة التنظيم الطليعى المحلى فى مايو ١٩٧١ . بعد ذلك التاريخ بسنوات عدة بدأها بمقابلة سيسكو فى أوائل مايو ١٩٧١ وانتهت بمقابلة كيسينجر عام ١٩٧٣ والذى قال « وما أن دخلت عليه إلا وجدته على حجرى!».

وإذا كان كل عمل إنسانى يحتمل الخطأ والصواب وليس هناك نشاط إنسانى خال من الشوائب ، فإنه برغم ما سبق وصفنا لتجربة شرق القاهرة للتنظيم الطليعى بأنها كانت رائدة فإنها تعرضت لما تعرض له التنظيم الطليعى خاصة والاتحاد الاشتراكى عامة من عيوب بناء التنظيم السياسى من السلطة ، إذ ما أسهل على المنافقين والمرائين من الظهور بمظهر القوميين والاشتراكيين الملتزمين للوصول إلى ثقة القيادة السياسية ، ثم يظهرون على حقيقتهم عندما تتغير القيادة وتتغير معها الأفكار السياسية والنظرة الاجتماعية .

ولكن يظل هناك قاسم مشترك أن الاختيار كان يتم لأفضل العناصر وأكثرها ثقافة وإيجابية وآية ذلك من الأعضاء الذين انضموا تحت لواء التنظيم الطليعى وانضموا إليه مازالوا حتى الآن يتبوؤن أكثر المواقع القيادية ، وهذا دليل على أن معايير الانتقاء للتنظيم كانت تتخذ من الكفاءة أساسًا، ولكن العقائد فى العقل والأفكار فى الوجدان والعواطف فى القلوب كلها أمور لا يعلمها سوى الخالق المطلع على الأفئدة دون غيره ، فما ذنب القيادة التى تختار كفاءة تبدى تأييداً لمبادئها وتظهر الولاء وتسلك فى هذا السبيل كل مسلك ، ثم تنقلب على عقبيها مع تغير القيادة وتؤدى مع القيادة الجديدة بذات الكفاءة والإخلاص فى ظل فكر ورأى معاكس تماماً.

إن الشعار الذى كانت ترفعه وتتمسك به منطقة شرق القاهرة أن العضو أول من يضحى وآخر من يستفيد ، إعلاءً لإنكار الذات والعمل فى سبيل الحقيقة والوطن والجماهير دون انتظار مصلحة شخصية أو فائدة مادية .. فكل الذين تفرغوا للعمل السياسى لم يحصل أى منهم على مرتب أو ترقية ولادخل ، بل سبقه فى ذلك كل أقرانه . وقد طبق هذا الشعار على أعضاء التنظيم دون ما استثناء واحد.

* * *

تأسيس نادى الشمس الرياضى :

يبقى بعد ذلك أن أقدم نبذة سريعة عن تجربة «نادى الشمس الرياضى»

أثناء مشاركة جمال عبدالناصر فى اجتماعات دورة الأمم المتحدة فى نيويورك سنة ١٩٦٠، كنا نعبر فى طريقنا إلى مبنى الأمم المتحدة أو منه إلى مقر سكن الرئيس الأمريكى مساحة خضراء ضخمة جداً تخترقها طرق وملاعب ومسابح وحدائق للأطفال ومنتزهات لاتعبرها دراجة أو سيارة أو أى ماكينة متحركة بل مساحة مخصصة بالكامل للناس كما هم وكما يريدون أن يكونوا على طبيعتهم بدون إزعاجات.

وفى أحد الأيام قال لى عبدالناصر:

«سامى .. تقدر تعمل حاجة زى كدة فى مصر الجديدة؟»

قلت : « طبعا ممكن يافندم ، بس سيادتك إدينى فرصة للدراسة بعد ما نرجع»

قال الرئيس :

«بس أنا ما كملتش كل كلامى . أنا لىَّ شرط أساسى هو أن يقوم هذا العمل بالجهود الذاتية ودون أن نحمل خزينة الدولة أية أعباء مالية»

قلت : « حاضر يا فندم وسأعرض على سيادتك الدراسة بعد إتمامها وربنا يساعدنى أن أحقق هذا الأمل إنشاء الله».

عدنا إلى القاهرة وبدأت التفكير ومعى القيادات السياسية الشعبية والتنفيذية على مستوى مصر الجديدة ، وطرحت عليهم الفكرة ثم شكلت لجنة دائمة شارك فيها كا من :

سامى شرف ـ المهندس عبدالحميد أبو العطا (رئيس شركة مصر الجديدة ـ المهندس منير مراد ـ درويش محمد درويش ـ أحمد إبراهيم ـ المهندس على زين العابدين صالح (وزير المواصلات فيما بعد) ـ المهندس عبدالمنعم سيف ـ أحمد كامل ـ أحمد شهيب ـ سنية الخولى ـ أحمد مختار ـ عبدالعزيز السيد ـ ثم فى مرحلة تالية انضم إلى اللجنة جمال هدايت باعتباره مديراً تنفيذياً للمشروع بترشيح من الرئيس جمال عبدالناصر شخصياً ، وأحمد حمادة أمين الشباب لمحافظة القاهرة وعضو لجنة تنظيم شرق القاهرة ، وقد انتهت الدراسات التى استغرقت حوالى ثلاثة شهور إلى التصور الآتى :

١ـ اقتطاع حوالى ٥٠٠ فدان من صحراء مصر الجديدة فى المنطقة المحصورة بين طريق القاهرة الإسماعيلية الصحراوى ومستشفى هيليوبوليس، وكانت كلها صحراء جرداء - وعمل كوردون بعرض كيلو متر واحد حول هذه المنطقة ليتم تقسيمه وإعداد الأرض المقسمة لتكون مقدمة لمشروع إسكان بعد إتمام مدها بالبنية الأساسية.

٢ـ المنطقة داخل هذا الكوردون السكنى تعد لتكون نواة لناد رياضى ، أى رقعة كبيرة من الأرض الخضراء تستغل فى إنشاء النادى الرياضى ومضمار لسباق الخيل وساحة للرماية وملاعب لجميع أنواع الرياضيات من تنس إلى إسكواش فحمامات للسباحة واستاد لكرة القدم وملاعب للباسكت بول ومضمار للجرى وألعاب القوى المختلفة، وقد أضيف بعد ذلك مبان لمعسكرات الشباب والفتيات .. الخ.

٣ـ المنطقة التى كان مقام عليها مضمار سباق الخيل منذ أن أنشئت مدينة مصر الجديدة تنقل إلى الأرض الجديدة وتقسم هذه المنطقة كأراض سكنية يقام عليها فى نفس الوقت، علاوة على التقسيم السكنى ، حديقة كبيرة لتكون رئة لمصر الجديدة الأصلية، ومن ريع بيع أراضى منطقة السباق القديمة يبدأ العمل فى إقامة نادى الشمس .

٤ـ يبدأ التنفيذ بعد إقرار المشروع من وزارة الإسكان التى كانت تتبعها شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير .. وفعلاً فقد تم الاتصال بمحمد أبو نصير وزير الاسكان الذى أقر التخطيط بعد دراسته مع المسئولين والفنيين فى الوزارة وفى شركة مصر الجديدة وفى محافظة القاهرة.

٥ـ أقر عبدالناصر المشروع بعد ذلك ، وركز على التنبيه بعدم تحمل الدولة أية مبالغ أو أعباء سوى ما يخص البنية الأساسية التى ستقام للمنطقة السكنية فى الطوق المحيط بالنادى فقط ، أما باقى الأراضى فتتحمل بالكامل جميع التكاليف بما فيها البنية الأساسية من واقع حصيلة البيع للأراضى لتقسيم منطقة أرض السباق القديمة (روكسى).

٦ـ بالتعاون بين جميع الأجهزة السياسية والتنفيذية والإدارية بدأ تنفيذ المشروع تحت الإشراف الكامل للقيادات السياسية ، وبالتعاون مع بعض شركات القطاع العام والقوات المسلحة من فائض إمكانياتها أمكن تذليل كافة المشاكل والصعاب وسار العمل سلسا حتى تم تنفيذ المشروع على مدى سنوات ثلاث تقريباً ، وضعت خلالها الضوابط والقواعد التى نظمت كيفية الاستفادة واستغلال نتائج هذا المشروع الكبير لصالح غالبية جماهير منطقة شرق القاهرة . وهناك دراسات أعدت تشمل تفاصيل فكرة وتخطيط وتنفيذ هذا المشروع يمكن للباحثين أن يرجعوا إليها.

٧ـ شكل أول مجلس إدارة لنادى الشمس برئاستى وعضوية أغلب أعضاء التنظيم السياسى فى المنطقة ، ووضعت القواعد والضوابط المنظمة لشروط العضوية والسيطرة على إدارة النادى لئلا ينفذ من خلالها أى عناصر قد يشوب سلوكها ما يعكّر أو يلوث نسيج العضوية لهذه المؤسسة الرياضية السياسية الاجتماعية ، كما كان

جمال هدايت مثالاً للمدير الكفء فنياً ورياضياً وإدارياً علاوة على ما يمتاز به من خلق ونبل فى تصرفاته وتعاملاته مع الآخرين .

ومما يذكر أن خطة «جونسون» للقضاء على مؤامرة المؤسسة العسكرية بعد نكسة ١٩٦٧ قد تم إعدادها فى هذا النادى كما ذكرت من قبل تفصيلا فى فصل آخر من هذه الشهادة (*).

* * *

٥- محاولات التغيير بعد عدوان يونيو ٦٧

أولاً : طرح قضية التعددية :

أرى بعد أن قمت بالإدلاء بشهادتى حول تجربة الرئيس جمال عبدالناصر والعمل السياسى وعلاقته بالجماهير وفئات المجتمع وهى ما عبرّ عنه بقوى الشعب العامل ، أن أعرض فى النهاية رأى الرئيس عبدالناصر الذى أبداه فى شكل ممارسته للنقد الذاتى على مدار جلستين من جلسات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى ، أعلى سلطة سياسية فى البلاد ، اللتان عقدتا فى مبنى كورنيش النيل يومى الخميس والجمعة ٣ و ٤ أغسطس ١٩٦٧ ، وأرجو أن نضع خطوطاً تحت هذا التاريخ وما بعده ، لأنه يمثل ، من وجهة نظرى ، أن عبدالناصر اتخذ أعمق وأقوى قراراته بعد العاشر من يونيو ١٩٦٧ . ولقد دارت المناقشات بينه وبين أعضاء اللجنة التنفيذية العليا على النحو التالى:

(*) راجع الكتاب الثاني من هذه الشهادة الفصل السابع : مأساة الرجل الثاني

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة

سكرتير الرئيس للمعلومات

***

جلسة اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى

المنعقدة فى مقر الاتحاد الاشتراكى العربى ، بكورنيش النيل

القاعة الرئيسية بالدور الحادى عشر

سعت: ١٩٣٠ يوم الخميس ٣ أغسطس ١٩٦٧

******

الحاضرون السادة :

الرئيس جمال عبدالناصر .
زكريا محى الدين .
محمد أنور السادات.
حسين الشافعى .
على صبرى .
المهندس محمد صدقى سليمان.
السيد عبد المحسن أبو النور .
قام بأعمال السكرتارية : السيد عبد المجيد فريد.

الرئيس جمال عبد الناصر:

إحنا حنبحث النهارده موضوع من أهم الموضوعات .. علشان كده أنا طلبت من عبدالمجيد فريد إنه ما يعملش جدول أعمال لهذه الجلسة ..وما سنناقشه أهم بكثير من جميع الموضوعات التى سبق بحثها من قبل .. اللى عايز أقوله أننا لازم نُقيّم نظام الحكم الذى نتبعه ، لأنى أعتقد أنه من متابعة الأحداث اللى جرت أخيراً وبعد تحليلها بدقة لنا أنه لم يكن لدينا نظام سليم.

لم يكن عندنا «نظام SYSTEM» سليم . وعلشان أوضح كلامى أكثر لازم أتعرض للأحداث اللى مرت بنا فى بلدنا مؤخراً بشئ من التفصيل ومزيد من الشرح ، ونضع النقاط على الحروف.

تذكرون جميعاً أننا حضرنا اجتماعًا فى القيادة العامة للقوات المسلحة فى مدينة نصر قبل بدء العمليات بقليل ، وقلت للقيادات العسكرية اللى حضروا الاجتماع أن

المعلومات السياسية المتوافرة لدينا تؤكد أن العدو سيبدأ هجومه الكبير بالاستيلاء على شرم الشيخ وفصل قطاع غزة ... لكن القيادة العامة للقوات المسلحة فى ذلك الوقت قدرت موقفها على أساس أنهم يستبعدون قيام العدو بهجوم شامل على الجبهة ، وقدروا أيضاً أنه لو حدث مثل هذا الهجوم فهم يستبعدون تمامًا الطريق الساحلى كمحور رئيسى للهجوم.. وبناء على ذلك فقد ركزوا قواتهم فى الجنوب وتركوا القطاع الشمالى عند رفح وغزة ضعيف.

السيد زكريا محى الدين :

فعلا نذكر هذه المناقشة التى تمت مع هيئة عمليات القيادة العامة فى مدينة نصر فى ذلك اليوم ، بعدما تبين من خطة القيادة ضعف منطقة العريش وما حولها ، وأنهم وافقوا بعد مناقشات منا وإلحاح منك يا ريس على تعزيز منطقة العريش بلواء مدرع وتقوية منطقة الاختراق المحتمل عند الشيخ زويد بقوة سعد الشاذلى المدرعة.

الرئيس جمال عبدالناصر :

للأسف ، اللى حصل إنى عرفت من عبدالحكيم عامر يوم الجمعة أنه أمر بإعادة اللواء المدرع إلى نخل وأنه أعاد قوة سعد الشاذلى إلى الجنوب مرة أخرى ، على أساس أن تقديرهم مبنى على أن المعركة الرئيسية حاتكون فى الجنوب !

وقلت أيضًا للقيادة العامة للقوات المسلحة فى نفس الاجتماع وقدام قادة الجيش والطيران أنه فى تقديرى أن الحرب حاتبدأ يوم الاثنين اللى جاى (٥ يونيو) ، وغالباً ما ستوجه الضربة الأولى لقواتنا الجوية ... فانزعج الفريق صدقى محمود لذلك وقال إن هذا الاحتمال سيسبب لنا إرباكاً كبيراً !

وكما تعلمون بدأت الحرب فعلاً يوم الاثنين وبدأت العمليات بالضربة الجوية على جميع قواعدنا الجوية ومطاراتنا .. وكان برضه الهجوم الرئيسى للعدو على القطاع الشمالى وسقطت العريش .. وبعد كده تحرك العدو على ثلاثة محاور أحدها الطريق الساحلى الذى لم يجدوا قدامهم أى وحدات مقاتلة تعترضهم على أساس أن القيادة العامة استبعدت أى تحرك للعدو على هذا المحور.

أعود إلى الأيام الأولى للحرب وكنت أتابعها من مكتبى حيث لم أدخل القيادة العامة أو أتدخل فى توجيه المعركة العسكرية من يوم الاثنين ٥ يونيو حتى الخميس ٨يونيو .. اتصل بى شمس بدران وطلب منى ضرورة الحضور فوراً إلى مبنى القيادة العامة لأن عبدالحكيم عامر فى حالة انهيار تام ، وأنه طلب من سكرتيره «حبوب سيانور» وهى حبوب للانتحار.

رحت القيادة ولقيت عبدالحكيم فعلا فى حالة انهيار تام ، وحاولت أن أهدّيه وقلت له أنى المسئول شخصياً عن ماحدث وأنا لهذا سوف أتنحى عن الرئاسة ، ثم سألته عن الشخص الذى يراه صالحاً لتولى رئاسة الجمهورية من بعدى ، فقال أنه يرى أن أصلح واحد لتولى الرياسة هو شمس بدران !

وعرفت بعد أيام من لقائى بعبد الحكيم أنه بعد ما غادرت مبنى القيادة العامة عقد عبدالحكيم وشمس بدران إجتماعاً طويلاً لإعادة تنظيم الدولة وقياداتها المدنية ، وأنهم اتصلوا ببعض الشخصيات السياسية وبعض الوزراء وطلبوا منهم أن لايعلنوا استقالاتهم بعد تنحيتى ليتعاونوا مع رئيس الجمهورية الجديد...

بعد ظهر اليوم التالى يوم ٩ يونيو اتصلت بعبد الحكيم تليفونيا قبل إذاعة بيان التنحى وقلت له إن أنا فكرت كثير فى الكلام اللى اتكلمنا فيه إمبارح ، والحقيقة أنا شايف إن زكريا هو أصلح من يتولى رئاسة الجمهورية من بعدى .. وهنا بدأت مشكلة شمس بدران لأنه اعتبر نفسه رئيساً للجمهورية من الساعة حداشر من مساء يوم الخميس لغاية ما أذعت بيان التنحى مساء يوم الجمعة ٩ يونيو .. وكمان اعتبر أنى بترشيح زكريا محى الدين رئيسًا للجمهورية قد اعتديت على منصبه الشرعى وعزلته ..وحدث أثناء إلقائى بيان التنحى من مكتبى بالقبة أن طلب شمس بدران سكرتيرى محمد أحمد علشان يبلغنى بأنه علىّ أن لا استمر فى تكملة باقى البيان ، وطبعاً ده كان كلام خيالى.

وبعد يومين طلبنى شمس بدران تليفونياً ليبلغنى بأن هناك تجمع من بعض الضباط يقدر عددهم بحوالى خمسمائة ضابط يحيطون بمنزل المشير فى حلمية الزيتون ، وغيرهم بمبنى القيادة العامة ، وهم يصرون على عودة عبدالحكيم عامر قائداً عاماً ويطلبون منى أن أبت فى هذا المطلب فوراً ... فقلت له أنى سأبت فى المطالب دى بكرة الصبح .. فطلبنى فى اليوم التالى وكرر كلامه ... فقلت له إنت ياشمس تعرف رأيى فى القيادة العامة ... وإذا كنا عايزين بصدق نصلح الحال فعلينا أن نختار قائداً عامًا محترفاً للعسكرية وأن يبقى عبدالحكيم نائباً أول لرئيس الجمهورية فقط.

وحاولت شخصياً إحضار عبدالحكيم إلى مكتبى فى منشية البكرى فى محاولة لأن يستوعب ويفهم الأوضاع ... واستعنت بصلاح نصر لإحضاره لأنه ماكانشى مقيم فى بيته، وإنما كان قاعد فى شقة أحد الضباط الموالين له ، ولكنه مارضيش يحضر .. وفى نشرة أخبار الإذاعة الساعة الثانية ونص فى نفس اليوم أذعت خبر تعيين فوزى قائداً عاماً .. ثم أمرته بأن يعتقل الضباط المعتصمين فى القيادة وكذلك الضباط المعترضين.

بعد كده قابلت عبدالحكيم وحاولت لإقناعه بأنه ليس من المنطق ولا المعقول أن يبقى بعد هذه الهزيمة قائدًا عاماً للجيش ولكن بدون أى فائدة ، ولم يقتنع بأن يكون

نائبًا أول لرئيس الجمهورية ورفض كلامى رفضًا باتاً وسافر غضبان لبلدته بالمنيا راح أسطال.. ومن هناك اتصل بهيكل وأبلغه استنكاره التام لجميع تصرفاتى.

بعدها حضر إلىّ فى منشية البكرى شمس بدران وبلغنى أن الموقف العام بيزيد سوءا يومًا بعد يوم ، كما قال لى أن البلد كلها ضدى .. وأن الجيش ضدى .. وأن الحل الوحيد هو أن عبدالحكيم يرجع قائد عام للقوات المسلحة من جديد ، وقال إن هذا هو الحل الذى سيترتب عليه الاستقرار فى البلد وفى الجيش.

وبعد يومين تانيين قابلت شمس بدران مرة ثانية ، وكنت قد أصدرت أوامر باعتقال ضباط التنظيم السرى اللى اقامه شمس بدران داخل القوات المسلحة ، وكان أغلبهم من دفعته العسكرية خريجى سنة ١٩٤٨ .. وقلت له :

ياشمس أنا منحتك ثقتى بالكامل ولكنك للأسف اشتغلت لمصلحتك ومصلحة المشير من وراء ظهرى ... وانت ياشمس لو كنت مخلص بصحيح ونيتك صادقة فى تكوين تنظيم داخل الجيش لكنت أبلغتنى بهذا الأمر فى حينه .. كان مفروض عليك لو انت مخلص بجد إنك كنت تحطنى بجد فى الصورة بالنسبة لشكل التنظيم وأسماء أعضاء هذا التنظيم .. لكنك لم تكن أميناً ... عموماً أنا أمرت باعتقال جميع أفراد تنظيمك السرى.. فارتجف وارتبك ..

يوم الإثنين الماضى حضر المشير إلى المنزل واتعشينا سوياً وكان حديثنا العام ودى ولكنه قال أنه يقترح أن يسافر أمريكا للتفاهم معاهم ... وأن الروس خونة .. ولم أعلق على هذا الكلام غير المتزن ولكنى قلت له : نبقى نفكر ...

السيد زكريا محى الدين :

ده تفكير ساذج ولايستند إلى أى أساس وغير قابل للمناقشة .

الرئيس جمال عبدالناصر :

سبب عرضى لهذه القصة بالتفصيل هو أنى أريد أن أبرز موضوع فى غاية الأهمية ، وهو إذا كان جميع هذه التصرفات قد صدرت عن ومن أقرب الناس إلىّ وأقرب القيادات إلى النظام .. فماذا يحدث من غيره ؟

اللى حصل يحتاج فعلاً إلى بحث وتفكير عميقين ..ليه ؟ ده أنا وعبدالحكيم كنا أكثر الناس ارتباطاً ببعض ، ورغم كدة عبدالحكيم تصرف تلك التصرفات ... مجموعة شمس بدران من دفعة ٤٨ وغيرهم كانوا بيجهزوا نفسهم لاستلام البلد ... نطلع من القصة كلها أن النظام المقفول سيؤدى بنا فى النهاية إلى نظام توريث وبناء عليه أرى أن علينا واجبين:

الأول : هو أن نبحث عن نظام SYSTEM جديد لنا ..

الثانى : هو أن نحدد الأخطاء الرئيسية الموجودة فى البلد دلوقتى ونشوف إزّاى نصلحها.. اللى بيتقال فى البلد دلوقتى إن إحنا بناكل بعضنا ... النظام بياكل نفسه.. والمستقبل بهذا الشكل حايكون خطير جداً .. لذلك أنا من رأيى إننا نعمل على تغيير النظام SYSTEM اللى إحنا ماشيين عليه لأنه لازم فيه غلط ، والمعروف أن نظام الحزب الواحد تحدث فيه دايماً صراعات فى قمته على السلطة ، وعندنا الكثير من الأمثلة فى العالم آخرها ما حدث فى الصين مثلاً .. وهو مثلاً .. وهو مثال واضح.

أنا شايف إنه لم يبق فى عمر معظمنا أكثر من عشر سنين وخصوصاً لىّ مع المرض اللى عندى ومع الضغط والجهد اللى باتعرّض له ... لذلك أنا شايف ضرورة تغيير نظامنا بحيث لايسمح النظام الجديد لشخص واحد أو لشلة غير واعية أو جاهلة سياسياً أن تحكم البلد... البلد اللى أعطيتنا ثقتها المطلقة بلا حدود.

طبعاً التغيير الى أقصده لايمس اتجاهنا الاشتراكى لأننا فى الحقيقة إحنا نكاد نكون قد انتهينا من التطبيق الاشتراكى فى أغلب القطاعات باستثناء قطاع المقاولات وقطاع التجارة.. بعد كده يبقى عملنا مركّز أساساً على خطط التنمية اللى بنحطها وعلى متابعة تنفيذها بعد كده.

السيد على صبرى :

المهم فى حركتنا اللى جاية إننا نحافظ على ما حققناه من مكاسب وإنجازات

السيد محمد صدقى سليمان :

أرجو أيضاً فى هذا الاجتماع طالما أننا بنقيم كل الأمور أن نوضح الصورة كويس بشأن القطاع العام والقطاع الخاص ومجالات كل منهم والعلاقة بينهم.

السيد زكريا محى الدين :

أنا عايز أعرض رأيى بشئ من التفصيل .. وخاصة أنى حسّيت من حديث الريس النهاردة أن الصورة قد تبلورت فى ذهنه أكثر من أى مرة سابقة . أنا باعتبر أن يوم ٩ يونيو يوم تاريخى وفى نفس الوقت يوم تحول رئيسى لثورة ٢٣ يوليو .. واللى قاله الرئيس دلوقت يعتبر بُعد نظر وتفكير عميق يوصلنا إلى طريق السلام اللى بننشده لهذا البلد ، وفى نفس الوقت ماحدش ينكر أن الثورة حققت وأتمت فى خلال الـ ١٥ سنة اللى فاتت إنجازات ومكاسب كثيرة.

أما موضوع النظام SYSTEM اللى أشار له الرئيس .. فالمعروف أن النظام المقفول له أسلوب معين فى الحكم ، كما أن للنظام المفتوح له أسلوب آخر خاص به .. وأعتقد أن ممارستنا للحكم لم تكن على أسلوب النظام المفتوح أو على أسلوب النظام المقفول ، وإنما

كانت على طريق بين النظامين ولكن بدون SYSTEM. أنجزنا الكثير فى الجهاز الحكومى ولكن لم ننجح فى اتخاذ خطوات رئيسية فى الجهاز الشعبى.

ولو أعدنا النظر فى ظروف بلدنا حانلاقى أنه من الصعب علينا حتى من الناحية الجغرافية أن نتبع النظام المقفول .. إذن فالنظام المفتوح هو الأنسب لنا والأصلح لنا ولاسيما أن النظام المفتوح يسمح للفرد بأن يكون شخصيته التى هى أساس المجتمع ، وعندما نقر إتباع النظام المفتوح يمكن أن نحدد أسلوب تأمين الفرد فى هذا النظام سواء كان هناك حزب واحد أو حزبين أو أكثر ، ويمكن أيضاً أن نضع حدود لأمن المجتمع يتضمنه الدستور فى نصوصه.

وفيه كمان نقطة أخرى خاصة بالناحية الاقتصادية وهى أنه لن يمكننا فى القطاع العام أن نوفر العمالة الكاملة لجميع الأفراد ، فلذلك يجب أن نسمح للقطاع الخاص بأن يمارس نشاطه بقدر أكبر ليشارك فى تحمل مسئولية تشغيل العمالة فى المجتمع المصرى ، كما سيكون مكانا احتياطيا يعمل فيه من قد يفصلوا من القطاع العام.

أما عن نظام الشلل فهو أمر حتمى فى جميع المجتمعات سواء كان نظام مفتوح أو نظام مقفول.

وبالنسبة لقوى الشعب العامل يجب ألا تشعر أى فئة من فئاته أنها غير متساوية فى الحقوق والواجبات كالفئات الأخرى ، وأقصد بذلك فئة الرأسمالية الوطنية إذ أنها تتعرض لهجوم مستمر من قيادات الاتحاد الاشتراكى مما يجعلها غير مستقرة ، وبالتالى يصبح المجتمع أيضًا غير مستقر.

نقطة أخيرة عن الإنتاج وأهمية استمراره وهى أنه يجب أن نوفر له كل الضمانات من أجل أن ينطلق بكل الامكانيات ، ولابد أن نؤكد على أن مقياس العمل الثورى هو الإنتاج وزيادة الإنتاج.

خلاصة كلامى أنى أرى أن يكون نظامنا هو النظام المفتوح وأن تكون انتخاباتنا مفتوحة وغير موجهة.

الرئيس جمال عبدالناصر :

طبعاً كلنا بنذكر انتخابات ١٩٦٤ .. كانت الانتخابات مفتوحة بالكامل .. وكانت إجراءات الأمن للجميع .. لجميع الأفراد مؤمنة .. وحتى ما كانشى فيه معتقل واحد أيامها.. حتى الإخوان المسلمين المحكوم عليهم أخرجناهم كلهم من السجن ، ورغم هذا إنت عارف إيه اللى حصل !

السيد على صبرى :

أعتقد أن مشكلة الديموقراطية لاتنحصر فى إجراءات الأمن فقط ، إذ لم تكن إجراءات الأمن القومى فى أى بلد مانعة من تحقيق الديموقراطية.

السيد زكريا محى الدين :

أنا ما أقصدشى من حديثى إجراءات الأمن اللى بتتحدث عنها ـ للسيد على صبرى ـ إنما أنا أقصد الإجراءات الإدارية اللى بتمس لقمة العيش للفرد .. زى التصرفات الإدارية الخاطئة وأوامر الحراسات وإجراءات لجنة تصفية الإقطاع .

السيد على صبرى :

ما هى الإجراءات دى ما اتخدتشى إلا مراعاة لمقاييس اجتماعية لثورتنا .. والشئ الثانى إن الغلط اللى حدث فى لجنة تصفية الإقطاع أنه لم يراع عند التطبيق إن فى بعض حالات ما قررناه من مبادئ وقواعد لعمل اللجنة .. وفيه حاجة ثالثة إنى شايف إن فيه مسئولية كمان على مجلس الأمة إذا كان من الممكن أن يكون فايدته أكثر من كدة...

السيد أنور السادات:

فى الحقيقة لايمكن إننا نقول أن إجراءات الحراسات وإجراءات لجنة تصفية الإقطاع كانت غلط . إنما أنا رأيى إن الغلط كان فقط فى بعض الحالات الفردية وليس فى كل عمل اللجنة .. وللأسف فالغلط اللى حصل بالنسبة للحالات دى وهى محدودة عكس شعور عام بالخوف.

السيد حسين الشافعى :

الموضوع ده فعلاً حساس وارتبط الغلط فيه بثقة الناس فى النظام ككل .. وأنا أعرف أمثلة معينة انتهكت فيها حرمات عند تطبيق قرارات لجنة تصفيه الإقطاع ... وكمان صدرت عن قوة الأمن اللى خصصت لتنفيذ القرارات غلطات سفيهة لدرجة أنها أثارت ردود فعل عكسية ونقد عكسي ونقد لاذع للسلطة.

الرئيس جمال عبدالناصر:

للتسجيل وللتاريخ .. ماحدش منكم سبق أنه ذكر لى أى ملاحظات أو نقد للجنة تصفية الإقطاع أو بالنسبة لتصرفات عبدالحكيم عامر باستثناء صدقى رئيس الوزراء فقط.

السيد زكريا محى الدين :

عن نفسى أنا اكتفيت بأنى كنت باقول لعبد الحكيم كل ملاحظاتى أول بأول والحقيقة لم أكن أحب أن أزعجك يا ريس بها .. عامة إحنا كلنا نعتبر مسئولين عن الأخطاء اللى حصلت فى تلك الفترة.

الرئيس جمال عبدالناصر :

إذن إحنا كلنا غلطنا .. وياريت .. زى ما جاء فى الحكاية الروسى المشهورة .. - إننا نقول الحقيقة ولو لمدة ثلاث دقائق بس .. تصوروا يا حضرات إحنا أكبر هيئة سياسية فى البلد وكان عددنا سبعة أعضاء فقط ولم نتكلم وما قلناشى الحقيقة فى وقتها ، بينما كان عبدالحكيم عامر رئيس لجنة الإقطاع قاعد معانا على الكرسى ده .. طبعا ده يعنى أن النظام تدهور وتدرج فى السقوط إلى الحد اللى إحنا شعرنا فيه بالخوف من أن نتكلم وخفنا نقول الحقيقة... وأنا من جانبى أنا أعترف أنى أخطأت لما سيبّت الإشراف على الجيش من سنة ١٩٦٢ بحيث لم أعد أعرف اللى بيحصل فيه .. وأنا كان قصدى فى الوقت ده أن أطمئن عبد الحكيم منى شخصياً .. لكنى أعتبر إن ده كان خطأ منى.

السيد زكريا محى الدين :

للتاريخ أيضاً أحب أن أقول أن ملاحظاتى اللى قلتها للمشير ما كانتش تمس الأسس أو المبادئ . وكمان ماحدش مننا اعترض على ما اتخذته الثورة من إجراءات ثورية ... والحراسة تقررت سنة ١٩٦٢ وإحنا النهاردة سنة ١٩٦٧ ...كل الملاحظات اللى قلتها له كانت تخص الخطأ فى التطبيق فقط .. تسألنى ليه ماقلتش الأخطاء دى من شهرين أو ثلاثة ... طبعاً غلط... والسبب إنه للأسف كانت العلاقات الشخصية بيننا لها تأثيراً كبير ولها حساسية خاصة.

السيد محمد صدقى سليمان :

المهم دلوقت هو الأمر الواقع ... وأنا بأقترح أن توفر حق التظلم من قرارات لجنة تصفية الإقطاع أمام محكمة خاصة ... فمثل هذا الإجراء حايريح الناس كتير وبرضه باقترح إدخال بعض التعديلات فى النظام الحالى بحيث يظهر لنا دايماً الرأى الحر الصريح بدون خوف أو نفاق.

الرئيس جمال عبدالناصر :

أنا فى رأيى أن النظام الحالى استنفذ كل مداه ، ولابد من نظام جديد وأنا شخصياً عندى اقتراحات محددة فى الموضوع ده :

أولاً : إننا كأعلى سلطة سياسية فى البلد علينا أن نتحرر من الخوف وبعد كده نبقى نحرر البلد كلها من الخوف ..

ثانيا : إذا كنا عايزين حقاً توفير الأمن والسلام زى ما قلتم فلنسمح بوجود معارضة فى البلد . وطبعاً لا أتصور عند تكوين المعارضة دى أننا نقول إن زكريا يمثل اتجاه معين وعلى صبرى يمثل اتجاه آخر . وبكده يبقى فيه معارضة وفيه حكم ... ده إحنا لو عملنا كدة يبقى بنعمل مسرحية المعارضة ... أنا أعرف أن المعارضة

الحقيقية هى أننا نجيب الذين يعارضوننا فعلاً فى الوقت الحاضر .. مثل بغدادى وكمال حسين وكلاهما أصلاً مننا وسبق أن وافقوا على الميثاق ونسمح لهم بتكوين حزب معارض ونسمح لهم بجريدة تعبر عن رأى الحزب ... ومن ناحيتنا إحنا نعيد صفوفنا ونعمل حزب الاتحاد الاشتراكى ثم ننهى الدورة البرلمانية الحالية وتجرى انتخابات جديدة فى شهر ديسمبر السنة دى على أساس قائمتين للحزبين .. واللى يكسب الانتخابات يستلم الحكم والثانى يشكّل المعارضة .. على أساس أن يبقى الجيش كجهاز محترف وكذلك البوليس.

أنا شايف إننا لو نفذنا الاقتراح ده سنشفى من كل الأمراض الموجودة بيننا دلوقت .. وسيتحرر كل واحد فينا من الخوف اللى تفشى بيننا من أكبر هيئة إلى أصغر هيئة ... أنا ضد نظام الحزب الواحد لأن الحزب الواحد بيؤدى غالباً إلى قيام ديكتاتورية مجموعة معينة من الأفراد.

آخر كلامى فى الموضوع ده .. أننا إذا ماغيرناش نظامنا الحالى حانمشى فى طريق مجهول ولن نعلم مين اللى حايستلم البلد من بعدنا ، واللى وصلنا إلى أننا أصبحنا نستحى إننا نتكلم ونقول الحقيقة أو نقبل النقد ... سيؤدى بنا إلى مستقبل مظلم .. والنظام الحالى لن يمكننا إصلاحه عن طريق إدخال تعديلات أو القيام بعمليات ترقيع وإعطاء مسكنات أسبرين ـ كما أن الناس مش حاتصدقنا لما نقوم بعملية رتوش.

(همهمات وكلام متداخل من الحضور بشكل غير واضح).

الرئيس جمال عبدالناصر :

الساعة دلوقتى الواحدة صباحاً تقريباً وأنا شايف إنكم تفكروا فى الاقتراحات اللى قلتها بهدوء ... والسؤال هو كيف تحكم البلد فى المستقبل القريب ؟ وتأخذوا وقتكم فى التفكير لغاية بكرة الجمعة نبقى نعيد الاجتماع زى النهاردة...

انتهى الاجتماع سعت ٠٤٥ من صباح الجمعة ٤ أغسطس ١٩٦٧

* * *

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة

سكرتير الرئيس للمعلومات

*****

محضر اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى
المنعقدة فى مقر الاتحاد الاشتراكى العربى بكورنيش النيل
بالقاعة الرئيسية بالدور الحادى عشر .
سعت ١٩٠٠ يوم الجمعة الرابع من أغسطس ١٩٦٧

* * *

الحاضرون :

الرئيس جمال عبدالناصر .

السيد زكريا محى الدين .

السيد أنور السادات .

السيد حسين الشافعى .

السيد على صبرى .

السيد محمد صدقى سليمان .

السيد عبد المحسن أبو النور .

وقام بأعمال السكرتارية السيد عبد المجيد فريد.

الرئيس جمال عبدالناصر :

أعتقد أننا قد فكرنا فيها ناقشناه إمبارح لتحويل النظام إلى نظام مفتوح يسمح بمعارضة حقيقية ويقضى على الشلل .. وأحب أن أضيف إلى ما قلته أن العلاقات الشخصية بين القيادات وبينى وبين عبدالحكيم بالذات قد أثرت بشكل ما على نظام الحكم ، هذا بخلاف العلاقات التى سادت بين القيادات المختلفة وبعضها البعض أيضاً...

وفى رأيى أن يشكل الاتحاد الاشتراكى حزب .. على أن يسمح بتكوين حزب آخر يمثل المعارضة وأنا شايف إن هذا الشكل مش حايمنع حدوث صراعات داخل تنظيمنا الاتحاد الاشتراكى ، ولكنها حاتكون صراعات لها طبيعة ثانية لاعتبار وجود حزب منافس أمامهم... وزىّ ما قلنا إمبارح نسمح لبغدادى وكمال حسين إنهم يشكلوا حزب

معارض على أن نوفر له نفس الإمكانيات والتسهيلات اللى واخدها الاتحاد الاشتراكى، بما فى ذلك حقهم فى إصدار جريدة باسم حزبهم وأنا من رأيى إنهم رجالة وحايتصرفوا كرجال لأنهم معنا من أول الثورة ...

أما بالنسبة للمفهوم الاجتماعى للحكم .. فطبعاً حا يكون لمفهوم الحزب اللى حايكسب الانتخابات القادمة اللى باعتقد أنه من الممكن أن تجرى خلال شهر ديسمبر اللى جاى بعد فض الدورة البرلمانية الحالية لمجلس الأمة خلال نوفمبر.

السيد زكريا محى الدين :

أنا فكرت كثير فى الكلام اللى قاله الرئيس إمبارح وحا احاول إنى استعين بما حضّرته ليلة إمبارح وكتبته كدراسة عاجلة أن أعلق على الاقتراح اللى قدمه الرئيس.

فهمت امبارح وكذلك مما كرره الرئيس النهارده إنه حايكون هناك حزبين .. أحدهما الاتحاد الاشتراكى . وأن كلاهما ملتزم بما جاء فى الميثاق .. هنا يبرز لنا بعض الموضوعات اللى حاتتأثر بوجود حزبين متنافسين يحاول كل منهما تصيّد الأخطاء للآخر خصوصاً فى المجالات التالية :

المجال الأول الجانب الاقتصادى لنظامنا اللى تبلور تدريجيا فى شكل خاص خلال عشر سنوات من النمو والتطوير ... وبرزت خلال الممارسة شوية مشاكل تحتاج الآن إلى علاج جذرى ، ومطلوب إعادة النظر فى بعض المشروعات الاقتصادية وخاصة من ناحية الإنتاج والعائد منها ... وكذلك العمالة الزائدة المستخدمة فيها وفى تقديرى أنه لابد من التصرف مع هذه المشروعات فى إطار الأسس الاقتصادية ، ولابد من العمل على كل ما يوفر الاستقرار للإدارة العليا لهذه المشروعات ..

جانب اقتصادى آخر وهو ضرورة زيادة المدخرات لتصل إلى ٢٥٪ على الأقل حيث أنها لم تتعدى الـ ١٣٪ حتى الآن ، وهذا يعتبر غير كاف لمواجهة الزيادة السكانية السنوية فى بلدنا.

جانب آخر وهو عدم زيادة حجم صادراتنا بالقدر الكافى اللى يغطى المطالب الكبيرة المطلوبة من الواردات .

المجال الثانى .. وهو سياستنا الخارجية بعد العدوان ... وأفضل السياسات اللى يجب أن نتبعها لنحقق أكبر قدر من أهدافنا الداخلية ... فهل نسمح بمشروعات مشتركة مع رأس المال الأجنبى أم بدونه؟

هل نشجع مساهمة رأس المال العربى من أجل أن يزيد حجم التنمية السنوى ليصل من ٦٪ إلى ٨٪ مع تحديد الزيادة فى الأجور بحيث لاتتعدى ٢٪؟

كل هذه الموضوعات سواء فى المجال السياسى أو المجال الاقتصادى تحتاج إلى أن نبت فيها بسرعة والبعض الآخر يحتاج لعلاج جذرى ... وأنا أخشى أن العوامل السياسية الداخلية والمزايدات الحزبية فى حالة وجود الحزبين قد تؤثر على اختيار الحلول الصحيحة والسليمة... ويبرز هنا رأى جديد بشأن المشروعات الاقتصادية الرئيسية :

فهل يمكن أن نجعل لتلك المشروعات صفة الاستقلالية بعيداً عن إشراف الوزراء الحزبيين وتدخلاتهم ؟

ولكن فى الحالة دى .. مين اللى حايحاسب هذه المشروعات ومؤسساتها ؟

هل مجلس الأمة أم الحكومة أم هيئة خاصة مشكلة من الحزبين ؟...

الرئيس جمال عبدالناصر :

يا زكريا ... اللى يتولى الحكم هو بالتالى ومن الطبيعى أنه المسئول عن نجاح جميع المؤسسات وهو المسئول أيضاً عن أى فشل لها ... بمعنى آخر أن أى فشل فى إدارة المؤسسات سيؤدى إلى سقوط الحكم ... أما أن تشكل هيئة خاصة من الحزبين للإشراف على المؤسسات فهو موضوع خيالى ...

ولاتنسى أن هدف أى حزب دائماً هو الوصول إلى الحكم ، ويقف الحزب الآخر أمامه ليتصيد له الأخطاء فى ممارساته ... إذن كيف تقول إن حزب المعارضة يشترك مع حزب الحكومة فى هيئة واحدة للإشراف على المشروعات الاقتصادية؟...

يا زكريا ... اللى معاه الحكم هو المسئول ... وهو اللى حايشرف ويوجه جميع المجالات بم فى ذلك المشروعات الاقتصادية.

السيد زكريا محى الدين :

أنا ياريس ما قصدتش بكلامى أن أقدم عرضاً خيالياً وإنما حبيّت أن أبرز بعض المشاكل اللى حا تواجهنا من مزايدات ومهاترات نتيجة لوجود الحزبين ... وطبعا زىّ ما قلت سيقف كل حزب للتانى بالمرصاد يتصيّد له الأخطاء بغض النظر عن أثرها على المصلحة العامة للبلد هادفاً أساسًا إلى إثارة الجماهير لجانبه ، مثل موضوع الاستغناء عن الزيادة فى العمالة ومثل موضوع تحديد زيادة الأجور ... الخ .

وكمان أتوقع من الحزب الآخر أن يقوم بنبش الماضى ، وما يتلو ذلك من تجريح للهيئة القيادية للبلد ولرئاسة الدولة.

الرئيس جمال عبدالناصر : معنى كدة إننا نخاف ولانتحرك ... ليه ؟

إن قيادات الحزب الآخر كانت مشتركة معانا فى الماضى فى جميع خطوات الحكم ..

أما عن تجريح القيادات فهو يتم حاليًا ولكن داخل المنازل وداخل الأربع جدران ومن الأفضل أن يتم هذا خارجها وفى العلن.

السيد زكريا محى الدين :

هناك موضوعات تانية كتيرة تترتب على تغيير شكل النظام ...

أولها ضرورة تعديل الدستور ... وهل ستصبح الدولة جمهورية رئاسية أم جمهورية برلمانية أم رئاسية مع بعض التعديلات ؟

هل سيجرى تغيير للقيادات الرئيسية دائمًا بتغيير الحزب الحاكم مثل المحافظين ومديرى المؤسسات ووكلاء الوزارات ورؤساء الشركات؟

ثم أسأل نفسى ما هو أهم من ذلك .. ماهى الأهداف السياسية المنتظرة والتى سيختلف عليها الحزبين ؟

وما هو التكوين الاجتماعى لمؤيدى كل حزب ؟

وهل يمكن للحزب الحاكم أن يعدل الميثاق ؟ أم يشترط اتفاق الحزبين ولو فى حدود نسبة معينة؟

الرئيس جمال عبدالناصر :

المفروض أن جميع كل التساؤلات دى حايرد عليها عند مناقشة الدستور الجديد وحاتكون واضحة تمامًا فى أبوابه وفقراته.

زكريا محى الدين :

تساؤلى الأخير هو : هل يصح تعديل الهيكل السياسى للبلد واليهود ما زالوا يحتلون البر الشرقى لقناة السويس ؟!

الرئيس جمال عبدالناصر :

إذا كان زكريا انتهى من عرضه ومن كل تساؤلاته ممكن نسمع رأى آخر .

السيد محمد صدقى سليمان :

بالنسبة لاقتراح الرئيس اللى شرحه أنا رأيى هو أنه هناك استحالة قيام حزب معارض فى بلدنا فى الوقت الحاضر ، لأن الحزب المعارض حايكون هدفه فقط الوصول للحكم... ومن البديهى أننا سنجد أيضًا أن جميع المنحرفين والانتهازيين حايتكتلوا حول الحزب الآخر ... فهل إحنا مستعدين نفسيًا فى هذه الحالة أن نتقبل المهاترات الحزبية!

ومن ناحية تانية ما أثر هذه المهاترات على أجهزة الدولة الرئيسية وخاصة على القوات المسلحة؟!.

نقطة رئيسية ثانية فى الموضوع ... إن وجود رئيس الجمهورية على قمة الحزب الحاكم يجعل من الاستحالة العملية أن يصل الحزب المعارض إلى الحكم وبالذات وجود الرئيس عبدالناصر ومعه هذا الرصيد الشعبى سيجعل من المستحيل فعلا أن يصل الحزب الآخر إلى الحكم ...!

السيد حسين الشافعى :
(متدخلاً ومقاطعاً الحديث) ... أنا باقترح أن يكون الرئيس فوق الحزبين وغير محسوب لأحدهم .. ثم أردف قائلاً طيب وكيف يكون ذلك فى نظام رئاسى ...؟!

السيد محمد صدقى سليمان :

(مستأنفاً لحديثه) أعتقد أن ما يمكن عمله دلوقت هو أن ندخل بعض التعديلات والرتوش على النظام الحالى .. مثل تقبل النقد وإزالة الخوف وإتاحة التظلم من أى حكم أمام جهة قضائية ، ثم تحديد العلاقة بين الاتحاد الاشتراكى والحكومة تحديداً واضحاً ... وأخيراً تعليق أخير هو أن أى شخص يقبل أن يكون رئيساً لحزب معارض فى هذه الظروف الحالية يكون راجل مجنون ..!!

السيد حسين الشافعى :
فى الحقيقة بعد ما بلور الرئيس حديثه فى هيئة اقتراح محدد عن تغيير النظام يصبح الموضوع بأبعاده المختلفة صعب ... فمن السهل الحديث عن السلبيات اللى حصلت خلال الممارسة لكن الوصول من واقع هذه السلبيات اللى فى غاية الصعوبة ... قد يكون الوصول إلى نظام تتوفر فيه المعارضة هو أمر أساسى ... لكن هذا الموضوع يفتح علينا العديد من التساؤلات وردود الأفعال ...

أولها إذا كان الاتحاد الاشتراكى يمثل تحالف قوى الشعب العامل فماذا يمثل الحزب الآخر ؟

علماً بأن أى حزب لابد وأن يمثل فكرة أو طبقة معينة ...

وإذا كان الحزبين متفقين على الميثاق فما هى أهداف كل منهما ؟...

أما إذا سُمح بتعديل الميثاق فستكون الفرصة أقل بالنسبة للاتحاد الاشتراكى عن الحزب الآخر .. وكلنا نذكر أن أعضاء المؤتمر القومى الأخير صفقوا كثيراً عندما ذكرت عبارات استرجاع فلسطين والنواحى الدينية وإلغاء الامتيازات الممنوحة لبعض القيادات ... الخ،ولهذا سيحاول الحزب الآخر أن يلعب بالشعارات من أجل المزايدة على مبادئ وأسس الاتحاد الاشتراكى.

وأنا أوافق الأخ زكريا محى الدين فيما يخص التساؤلات الاقتصادية اللى أثارها نتيجة لوجود الحزبين .. وأنهى كلامي بأنى لا أتصور أن يغير نظامنا قبل إزالة آثار العدوان.

السيد أنور السادات :

أعود بحديثى إلى يومى ٩ و ١٠ يونيو عندما خرج الشعب المصرى بإحساسه الوطنى العميق وصمم على التمسك بالوضع الحالى ... وكان أكيد فى ذهن كل واحد منهم أن عبدالناصر هو تعبير لصورة النضال .. وأن عبدالناصر هو تعبير لرغبته فى الصمود ... وفى تقديرى أيضاً عن يومى ٩ و ١٠ يونيو أن النظام كله قد سقط ... ولكن أعادته الجماهير مطالبة فقط بعودة عبدالناصر رئيساً .. أى أن باقى أجهزة النظام بما فى ذلك مجلس الأمة قد سقطت ..ولهذا أعتبر أن المهاترات والمناقشات التى جرت فى مجلس الأمة فى الأسبوعين الماضيين لاقيمة لها .. ولكنها تعطينا مؤشراً كيف ستكون المهاترات أثناء وجود الحزبين بينما العدو ما زال رابضا فوق أراضينا وما زالت قواته متمركزة على بعد ميت متر فوق قواتنا..بالإضافة إلى الصورة السودا اللى تركتها تصرفات عبدالحكيم عامر الشاذة..!!

أعود وأقول : هل من المعقول أن نعدل نظامنا ونعمل حزبين وما زال العدو موجود على أراضينا ؟ أنا شايف إن الأهم من كدة هو تعبئة البلد كلها ضد العدو .. لهذا فأنا لا أوافق الرئيس على اقتراحه بتشكيل الحزبين إلا بعد إزالة آثار العدوان ... ولامانع من أن نترك جميعاً الحكم وييجى بدلنا قيادات جديدة ، لكن تفسيخ البلد فى الظروف دى بواسطة المعارضة التى اقترحت أمر غير مقبول لأن شعبنا بخير ووفى ويثق فى هذا الرجل (الرئيس جمال عبدالناصر ـ مشيراً إليه بعصبية) وكلنا على ثقة أن عبدالناصر الزعيم القادر على توصيلنا لبر الأمان ...

ويجوز الفتح مطلوباً .. لكن هناك الآن أمور يمكن تنفيذها بسرعة لنغير من نظامنا ولو القليل من التغيير فى الوقت الحاضر ... فلنبحث عن جميع الأخطاء الموجودة ونحاول نصلحها ونعمل انتخابات جديدة لمجلس الأمة على أسس ومفاهيم جديدة ... أما أن نسمح بالمعارضة للنظام قبل إزالة آثار العدوان ونفتت البلد فهذا أمر مستحيل ... أنا لى ثقة كاملة فى جمال عبدالناصر ولا أوافق على عملية الفتح عن طريق الحزبين لأنها حاتكون فتح للكلاب الى عايزة تنهش فى الحكم ... نعمل مجلس أمة ونسمح من داخله بالنقد ... لكنى لا أوافق أبداً على قيام المعارضة إلا بعد أن ننتهى من إزالة آثار العدوان .. وعلينا كلنا أن نركز جميع جهودنا الآن فيما تحتاجه المعركة .. المعركة هى مصيرنا أياً كان المصير ... وكم من شعوب ناضلت وكسبت معارك صعبة مثل ما حصل فى لينينجراد الباسلة.

ختاماً لكلامى أنا باكر ... هناك ثقة مطلقة فى الرئيس جمال عبدالناصر أما موضوع الحزبين فهو غير مناسب لأن الحزب الجديد سيعتمد على المزايدات ...فمثلاً سيقف رئيس الحزب الجديد ويرفع شعار « أن تسلم البلد للأعداء بغض النظر عن المصلحة العامة للبلد»... لهذا فأنا لا أوافق على الحزبين ...

السيد على صبرى :

رأيى بالنسبة للماضى إن نظامنا لم يكن نظاما مغلقاً كنظام الحزب الشيوعى وفى نفس الوقت لم يكن مفتوحاً كما هو موجود فى النظم الأوروبية المفتوحة ...

أما عن اقتراح الرئيس بتشكيل حزبين فالمعروف أن الأحزاب أصلاً تقوم على انتماءات طبقية ، ولهذا إذا كان الاتحاد الاشتراكى سيقوم على أساس المفهوم الاشتراكى فلابد أن يقوم الحزب الآخر على أساس فلسفة مخالفة وعلى أساس طبقة جديدة ... وحتى إذا قلنا أن الالتزام بالميثاق شرط أساسى فهو شرط غير كاف ... إذ من الممكن دائماً الخروج عن روح الميثاق عند التطبيق التفصيلى وتتجه البلد إلى اتجاه آخر.

وفى رأيى أنه ليس هناك خوف من التجربة الجديدة طوال وجود جمال عبدالناصر ... لكن الخطر كل الخطر فى ما هو بعد جمال عبدالناصر ... إذ سينشأ فى هذه الحالة صراع طبقى يظل لفترة طويلة ... كما ستظهر قوى مع التحول الاشتراكى وقوى معارضة لهذا التحول.. لهذا فإنى أرى أن يكون هناك انفتاح وأن يكون هناك مزيد من الديموقراطية ولكن ليس بطريقة الحزبين.

السيد عبدالمحسن أبو النور :

يجب أن نراعى عند بحثنا عن النظام الجديد أن لايأتى شخص أو شكل من التنظيم يمسخ هذا البناء الضخم الذى بناه جمال عبدالناصر ويخليه بلا أثر .. لاشك أننا لابد أن نسير فى طريق تكوين المعارضة لكننا نريد المعارضة التى تبنى ولاتهدم ... المعارضة اللى تقاوم الانحراف مهما كان ...وفى نفس الوقت أرى أن نسير فى طريق المعارضة على مراحل تبدأ الآن بالمعارضة داخل الاتحاد الاشتراكى على أن تظل قيادة الاتحاد مع جمال عبدالناصر.. لأن النظام فعلا سقط يوم ٩ يونيو لكن أصرت الجماهير على قيادة عبدالناصر ليبقى كصمام أمان لنا جميعا ... لهذا فأنا اقترح أن تكون هناك أجنحة داخل الاتحاد الاشتراكى .. جناح مؤيد وجناح معارض ، ولكن لا أوفق على تكوين الحزبين لأننا لن نزيل آثار العدوان بنظام الحزبين بل سيكون هناك فى هذه الحالة معركة حامية بين الحزبين يتابع الشعب أخبارها فينشغل عن المعركة الأساسية.

الرئيس جمال عبدالناصر :

أنا باختلف معاكم كلكم .. لأن المعارضة لايمكن أن تختلق وإلا تصبح معارضة ممسوخة.. والسبب الرئيسى اللى خلانى أرشح كمال حسين للمعارضة هو أنه حالياً معارض لنا ...أما عن المعارضة داخل الحزب فهى دائماً موجودة ولكنها معارضة داخلية بين قيادات الحزب ولايشترك فيها الناس ... خدوا مثلاً الحزب الصينى .. ظهر لنا أخيراً أنه كانت فيه معارضة بين مجموعة ماو تسى تونج ومجموعة ليو تشاوتشى ، لكنها معارضة داخل الحزب .. وحتى فى اجتماعنا اللى إحنا فيه دلوقت توجد اتجاهات مختلفة ومتعارضة ، فمثلاً زكريا محى الدين له رأيه ويعارضه على صبرى برأى آخر ، مافيش مانع لكن المهم أن لاتتكلم هذه القيادات على بعضها من خلف ظهرها لأنى باحس إننا الكبار فى النظام إحنا اللى فسخناه طالما كان كل منا بيهدم عمل الآخر فى الوقت اللى يجب أن نشعر فيه كلنا وجميعاً بوحدة المصير على جميع المستويات.

أين المسير بهذا النظام القديم ؟ :

أنا باسأل نفسى دلوقت : إلى أين المسير بهذا النظام القديم؟

أنا قبل عدوان يونيو ٦٧ اجتمعت مع رئيس مجلس الأمة أنور السادات ..

وقلت له أن هناك موضوعات كثيرة يصعب حلها فى إطار هذا النظام ، وقلت له أنه لابد من أن يكون نظامنا مفتوحاً وكمان لازم يكون فيه معارضة .. وقلت إنه يجب أن نفتح الباب للجرايد علشان تكتب بالمفتوح .. ليه الكلام ده ؟ .. لأنى أعتقد أن الطهارة الثورية بعد ١٥ سنة أصيبت كثيراً ، وحتى الوحدة الفكرية بيننا أصبحت غير موجودة، فلو أن هناك فيه حزب تانى وهناك معارضة حقيقية لكان هناك تحديات قدامنا وقدام كل زميل مننا بحيث يمتنع عن الكلام على زملائه ويتجنب هدم أعمالهم .. ليه ؟ .. لأنه فى الحالة دى كمال الدين حسين أو الحزب الآخر واقف له بالمرصاد ومستعد إنه ينقض عليه وعلى زملاء حزبه ، الحقيقة أنا باشعر إننا قصّرنا جميعاً فى المسئوليات اللى كلفنا بيها ، وكمان وصلت الحساسية بيننا إلى حد أننا أصبحنا نخاف ننقد بعض ونخاف أن ينقد بعضنا البعض فى الاجتماعات، وأنا شايف إن الحل الوحيد الآن هو أن نخلق تحدّى حقيقى بالمفهوم الصحيح ، وعلينا أن نسارع إلى القيام بإصلاح الأخطاء اللى حصلت، ونعيد تنظيم أجهزة وفروع الاتحاد الاشتراكى من أجل أن يكون قادراً على مواجهة التحدى الجديد له.

فالموضوع يتلخص بكل بساطة فى أن هناك طريقين لاثالث لهم :

الأول : أن نعمل بنظام الحزب الواحد ، وأعتقد أنه فاتنا الوقت لعمل حزب واحد سليم نسير وفق مبادئه وبرامجه بانضباط شديد ..

والثانى : هو أن نعمل بنظام الصراعات السياسية والبقاء للأصلح وللأقوى ، لقد كان الجو السياسى لمجلس الثورة فى أول تكوينه جواً صحياً عندما كانت المناقشات بين الأعضاء على أشدها والقرار الأخير للأغلبية ، لكن تطورت الأمور بعد ذلك وتفككت الدولة لأحزاب عديدة غير معلنة ... حزب عبدالحكيم عامر ... حزب زكريا محى الدين ... حزب السادات ... حزب على صبرى ... الخ و حب عبدالحكيم يبنى نفسه مستخدماً الجيش ، وحب زكريا فى بناء نفسه مستخدماً البوليس ، ورغب السادات فى بناء نفسه بمجلس الأمة ، ورغب على صبرى فى بناء نفسه بالاتحاد الاشتراكى ، بهذا الشكل تفسخت الدولة وحدث تفسخ فى النظام ، كل ربع فينا عايز يخلص على الربع التانى ... فلذلك كان اقتراحى بضرورة وجود تحديات حقيقية لنا حتى يصبح واضحاً للجميع أن أى عملية هدم من داخل النظام ستسقط النظام كله على رؤوس الجميع.

قد أكون مسئولاً عن عدم التنسيق أو عدم المشاركة الجماعية فى بناء تنظيمنا السياسى.. الاتحاد الاشتراكى ... ولكن هذا ما حدث بحيث إن أعداءنا لم يستطيعوا - رغم الجهود اللى بذلوها - من هدم طوبة واحدة فى بنائنا الداخلى ...بينما إحنا المسئولين عن البناء مارسنا هدمه تدريجياً .. لذلك فالاستمرار فى ما كنا عليه قبل ٦٧ مستحيل .. مستحيل.. مستحيل..!!

وبصراحة كدة أنا أحب أقول لكم جميعاً ، إنه إذا تبين لنا أن منافسينا الجدد أفضل مننا وأصلب منا فلنعلن بكل شجاعة أدبية إننا ماشيين ، ليحل مكاننا الآخرين ، حرصا مننا على خدمة الناس وعلى مصلحة البلد ... اختيارنا للنظام المفتوح يحتاج للكثير من التغيير وإلا حايبقى مجرد ألفاظ والناس حا تبص له بعدم ثقة ، ويقولوا إننا رفعنا الشعار ده من أجل أن تتفتح الزهور فقط على طريقة المثل الصينى المعروف ليسهل تمييزها وقطفها . أنا آسف إنى كنت صريح بعنف فى الجلسة دى ، لكن السبب أنى أقسمت على نفسى يوم ٩ يونيو أن لا أعالج المواضيع السياسية عن طريق المساومات أو عن طريق الموازنات ، كما أقسمت أيضاً أن أقاتل فى سبيل مبدئى وأن أقول رأيى بكل صراحة ولو كان على رقبتى .

السيد محمد صدقى سليمان :

أنا شايف يا ريس إننا بنبحث الموضوع تحت ضغوط نفسية للهزيمة العسكرية ... وبنشخص أمراضنا ونحدد علاجها فى فترة غير عادية ... وأنا باعتقد أننا لو كنا انتصرنا فى المعركة العسكرية لكان تعليقنا الآن أن نظامنا الحالى هو أفضل الأنظمة ، وفى رأيى أن جميع المشاكل الموجودة نتيجة نقص التنسيق ، فلنبدأ بتحديد واضح لحقوق وواجبات الجميع بدون استثناء ، ثم نحاسب الجميع أيضاً بدون استثناء على مدى التزامهم ...

السيد عبدالمحسن أبو النور :

الواجبات والاختصاصات موجودة ، مثل اختصاصات كل من المحافظين وأمين الاتحاد الاشتراكى ومدير الأمن ، ورغم ذلك فالصراعات بينهم مستمرة ، ومخربة لسبب وهو أن الثلاثة لايشعرون أنهم جميعاً فى خيمة واحدة ، وأن ما يصيب واحد منهم سيضر بالآخرين.

السيد حسين الشافعى :

أعتقد أنه من الصعب خلق «التحدى» والمعارضة المطلوبة قبل إزالة آثار العدوان ، لذلك اقترح أن تبنى المرحلة الحالية على أساس الرقابة الفعلية وتنظيم عملية النقد البناء على كافة المستويات.

السيد على صبرى :

أنا ما زلت أخشى أن يكون تكوين حزب آخر معناه فلسفة جديدة وطبقة جديدة ، وياريت كنا ننفذ فلسفتنا اللى سبق أعلناها وهى « ديموقراطية كل الشعب».

الرئيس جمال عبدالناصر :

ديموقراطية كل الشعب معناها أن نكون مسئولين عن بناء كل فرد من أفراد الشعب بناء سليماً ، ومعناها أيضًا أن لانجعل طبقة تتحكم فى أخرى ، مهما كانت وعلى جميع المستويات.

السيد زكريا محى الدين :

أعتقد أن هناك خطورة فى تنفيذ الاقتراح الجديد قبل إزالة آثار العدوان ، كما أن تجربة الاتحاد الاشتراكى حتى الآن تساوى الاستمرار فيها بشرط إعادة تنظيم الاتحاد وأجهزته، أما عن تشكيل أجنحة سياسية داخل الاتحاد الاشتراكى فلا يصح الآن إلا بعد أن تتم الانتخابات من القاعدة إلى القمة ، وكمان نقطة أخرى .. لماذا ندخل جمال عبدالناصر فى صراع حزبى محلى إذا ما تقرر اقتراح الحزبين ، بينما أن جمال عبدالناصر له صفة قومية على مستوى الأمة العربية كلها ؟

أنا ما زلت عند رأيى اللى عرضته فى أول الجلسة ...

* * *

الخلاصـــــة :

استمرت الجلسة بعد ذلك لمدة تزيد عن نصف الساعة ولم تأخذ شكل إبداء آراء منفصلة، بل كانت تأخذ شكل حوار متداخل بين الحاضرين وكانت الخلاصة متبلورة فى النقاط التالية :

١ـ لم تصل المناقشات خلال الجلستين إلى قرارات نهائية حول المواضيع المطروحة للمناقشة .

٢ـ لايرحب الجميع باقتراح الرئيس جمال عبدالناصر وذلك من خلال الحوار الذى تم فى الجلستين.

٣ـ يرى الحاضرون أن المشروع المقترح من الرئيس جمال عبدالناصر يفتح الكثير من الثغرات أمام النظام.

٤ـ أجمع الحاضرون فيما عدا الرئيس جمال عبدالناصر على خطورة تعديل النظام قبل إزالة آثار العدوان وتحرير الأرض المحتلة.

٥ـ كان الرئيس جمال عبدالناصر هو الوحيد الذى رفض محاولات باقى الأعضاء سحب أو تعديل اقتراحه . كما رفض الاكتفاء بقيام معارضة من داخل التنظيم السياسى ، الاتحاد الاشتراكى ، ورفض افتعال معارضة شكلية ممسوخة.

* * *

أقسم الرئيس جمال عبدالناصر يوم ٩ يونيو ١٩٦٧ علي أن يقول رأيه بصراحة وألاّ يخادع الشعب مهما كانت الأسباب ، وألاّ يساوم أو يتبع سياسة التوازنات وأخيراً أن يقاتل فى سبيل مبدئه.

انتهى الاجتماع سعت ١٣٠٠ يوم ٥ أغسطس ١٩٦٧

* * *

ثانياً : محاولة التغيير من داخل النظام : بيان ٣٠ مارس

الحقيقة أن التنظيم السياسى لم يتعرض لاختبار حقيقى فى الفترة الأولى من ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ ، لكنه أثبت وجوده وفاعليته فى الفترة من ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، ومارس دوره بفاعلية فى تأمين الأوضاع الداخلية وتخفيف معاناة الجماهير.

ومن هنا فإنه فى الفترة من ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ اكتسب التنظيم قدراً أكبر من النضج ، فى نفس الوقت الذى اكتسب فيه الشارع السياسى قدراً موازياً من الإيجابية والمبادرة بتأثير التطورات التى أعقبت النكسة ، والتى تطلبت عملاً شعبياً مكثفاً ومنظماً ، وتشجيع القيادة السياسية التى حاسبت نفسها قبل أن تحاسب الآخرين .. وعلى سبيل المثال فقد استجابت القيادة السياسية لردود الفعل الشعبية التى ترتبت على صدور أحكام الطيران والتى أظهرت استياءً شعبياً شمل كل الأوساط ، شعوراً منها بعدم تكافؤ هذه الأحكام مع حجم الجرم الذى ارتكبه قادة الطيران فى حق البلاد.

ولقد لعب الاتحاد الاشتراكى دوراً مهماً فى التوعية بقرارات الحكومة وسياسات الثورة بصفة عامة ساعد على تجنب حدوث فجوات من أى نوع بين الواقع والطموحات.

وعلى سبيل المثال ، فقد أصدرت الحكومة فى أواخر عام ١٩٦٥ عدة قرارات تقضى برفع الضرائب على الشرائح العليا من الدخل فى المجتمع ، ورفع أسعار بعض السلع ـ التى كانت تعتبر كماليات فى ذلك الوقت ـ مما أثار موجة من التساؤلات والاستفسارات، ومن ثم فقد لجأ الاتحاد الاشتراكى إلى تقديم شرح واف لأسباب هذه القرارات ودوافعها ساهم فى احتواء ردود الفعل ، مستعينة فى نفس الوقت بالشروح والمواجهة الصريحة التى كانت تتضمنها خطب عبدالناصر حول الحالة الاقتصادية ، كما كان يراعى أيضاً ألا تمس هذه القرارات القاعدة العريضة من المجتمع ، وتجنب تحميلها أية أعباء إضافية.

وكان لكل ذلك دوره فى احتواء ردود الفعل المناوئة والانتقادات التى وجهت لهذه القرارات .

وإذا ما قارنا هذا الموقف بما حدث فى يناير ١٩٧٧ مثلاً عندما أقدمت الحكومة على اتخاذ سلسلة من القرارات برفع الأسعار جاءت كلها مخالفة للتوقعات التى قدمت لها بقدوم الرخاء فى الربع الأخير من عام ١٩٧٦ ، كما تجاهلت حقوق الطبقات الفقيرة التى تأثرت بقوة بهذه القرارات ولم تبذل أى مجهود يُذكر فى التوعية المسبقة لها ، فإنه يمكن إدراك الفرق الكبير بين حجم رد الفعل الذى ترتب على قرارات ١٩٦٥ وبين ما وقع فى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ مهما كانت سلامة القصد فى القرارات الأخيرة .. ويمكن أن ندرك فى الوقت نفسه الدور المهم الذى مارسه الاتحاد الاشتراكى فى المحافظة على الاستقرار السياسى والاجتماعى فى مصر فى تلك الفترة ، وعلى سبيل المثال فقد استجابت القيادة

السياسية لردود الفعل الشعبية التى ترتبت على صدور أحكام الطيران والتى أظهرت استياءً شعبياً شمل كل الأوساط، شعوراً منها بعدم تكافؤ هذه الأحكام مع حجم الجرم الذى ارتكبه قادة الطيران فى حق البلاد.

لقد طرح الرئيس جمال عبدالناصر هذه القضية وما أثارته الأحكام من احتجاجات ومظاهرات بين طلبة الجامعات وفى الشارع المصرى بوجه عام .. طرحها للمناقشة داخل مجلس الوزراء وكان يرد خلال المناقشة أنه يريد تحليلاً لهذه التطورات من منظور سياسى وليس من منظور أمنى مجرد، وشارك غالبية الوزراء فى المناقشة، كما طرحت القضية أيضاً على تنظيم الاتحاد الاشتراكى حيث أدرك الرئيس عبدالناصر ضرورة التعامل مع هذه التطورات بجدية بالغة واتساع فى الأفق السياسى.

ففى جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ الأحد ٢٥ فبراير ١٩٦٨ طرح موضوع الأحكام التى صدرت ضد قادة سلاح الطيران للنقاش الموسع لما أحدثته هذه الأحكام من ردود فعل عنيفة فى الشارع المصرى.

وهذه بعض المناقشات التى دارت آنذاك:

الفريق فوزى : (القائد العام للقوات المسلحة).

ثبت الإهمال ضد قائد الطيران .. حكم المحكمة سليم ... أبعد عقدة الذنب عن سلاح الطيران .. وقع الحكم طيب على القوات المسلحة، ولهذا صدقت على الحكم ..

طيب نأخذ رأى المجلس.

د. لبيب شقير :(وزير)

لقد تحركت مظاهرات الطلبة عقب صدور الحكم. الذين حركوها هم عناصر يمينية رجعية .. ولما تتبعنا زعماءهم وجدناهم من الجمعية الشرعية ومن الإخوان المسلمين. موقف الشرطة عظيم. رأيى إعادة محاكمة صدقى محمود أمام محكمة ثورة أو محكمة شعبية، لأن العقوبة الصادرة ضده لاتكفى.

د. محمد النبوى المهندس:(وزير)

يجب تعليق صدقى محمود وزملاءه على المشنقة فى ميدان عام. الطلبة المصابون فى المظاهرات أعربوا الى عن ولائهم للرئيس، وقد حملونى رسالة .. إنهم يقبلون الرئيس .. وقد زرتهم فى المستشفى مع الأخ سامى شرف.

وتكلم بعض الوزراء فى نفس الخط والرأى من إعادة المحاكمة وإلغاء الحكم الذى أصدرته المحكمة العسكرية.

السيد عصام الدين حسونة:(وزير العدل)

ثمة سؤال يجب طرحه بادئ ذى بدء ، قبل الكلام عن الحكم الصادر ضد الفريق صدقى محمود.

السؤال هو :

هل يجوز لمجلس الوزراء أن يناقش قضية صدر فيها حكم من محكمة مختصة قانوناً بإصداره ؟ والجواب عندى : لايجوز.

لن أتكلم إذن فى القضية لهذا السبب ، ولسبب آخر ... إن هناك قضية أخرى هى قضية شمس بدران ينظرها السيد حسين الشافعى الذى يشاركنا فى حضور مجلس الوزراء ، وأخشى أن يشعر بالحرج من هذه المناقشة.

إننى أسأل السادة الذين تحدثوا عن الحكم .. هل ألموا بالتحقيقات ؟ هل عرفوا ظروف الاتهام ؟ هل قدّروا مسئولية صدقى محمود ... ومن هم فوقه !! ومن هم دونه ؟.

إننى لا أعرف صدقى محمود معرفة شخصية ، وأخمّن أن سنه نحو خمسة وخمسين سنة، والحكم محل المناقشة قضى بمعاقبته ١٥ سنة ، فلو أعيدت محاكمته فإن أقصى عقوبة يسمح بها القانون هى الأشغال الشاقة المؤبدة ، أى نحو عشرين عاماً ، فما الفرق بالنسبة لصدقى محمود وسنه ٥٥ سنة بين ١٥ سنة وعشرين سنة ؟! أما من حيث وقع العقوبة على الرأى العام ... فإن الرأى العام لن يرضيه إلا الدم ... إن الجمهور يريد الدم .. دم النظام كله .. إننى مندهش أن يطلب الدكتور لبيب نقل القضية إلى محكمة ثورة أو ما أسماه بمحكمة شعبية لتحكم بعقوبة أشد . فهو يعرف كأستاذ قانون ، أن المحكمة الجديدة أياً كان اسمها لايمكنها قانونا أن تحكم بأكثر مما يحكم به القانون.

الرئيس جمال عبدالناصر :

أولاً : حسين الشافعى لايشعر بالحرج من هذه المناقشة فى حضوره . أنا نفسى سألته عن حكم صدقى محمود فقال لى : « هاته وأنا أحكم عليه بالإعدام..».

السيد عصام الدين حسونة :

على أية حال إننى أرى أن يركّز المجلس مناقشته على مظاهرات الطلبة التى أعقبت صدور حكم الطيران ، وأن نستخرج منها ، كساسة ، لا كسلطة أمن، الدلالات السياسية الصحيحة منها.

إننى أرجو أن يتفضل السيد شعراوى جمعة وزير الداخلية أن يلقى بياناً عن وقائعها، وإن أمكن أن يقدّم تحليلاً عن دوافعها .. اتجاهاتها .. مؤشراتها .

كما أرجو من السيد الأمين العام للاتحاد الاشتراكى بوصفه المسئول عن التنظيم السياسى أن يلقى كل الأضواء الممكنة على هذه المظاهرات.

وهناك نقاط يجب أن يتوقف عندها المجلس ، وأن ينظر إليها - لابعين السلطة كما قلت - ولكن بعين الساسة ، ويجب أن يسهم المجلس جميعه فى مناقشتها.

هذه أول مظاهرة يمكن أن تسمّى انتفاضة سواء من ناحية النوع أو الأهداف ، أو الشعارات.

إن أمامى تقرير النيابة العامة عن هذه المظاهرات ، لقد اندلعت صباح يوم ٢١ فبراير ١٩٦٨ فى بعض أقسام القاهرة والجيزة والإسكندرية .

واسمحوا لى أن ألخص أمامكم أهم ماجاء به :

أولاً : إن المظاهرات بدأت فى حلوان تحت إشراف الاتحاد الاشتراكى ، فالذى يؤخذ من أقوال عبداللطيف مليجى بلطية المسئول السياسى لمنطقة جنوب القاهرة بالاتحاد الاشتراكى ، والسيد محمد وهدان عضو المكتب التنفيذى لقسم حلوان ، وآخرين من مسئولى الاتحاد الاشتراكى - وكما جاء بنص تقرير النيابة بأنه « عقب اجتماع السيد عبداللطيف بلطية مع السيد عبدالمجيد فريد فى مساء يوم ٢٠ / ٢ / ١٩٦٨ بمناسبة ما كان قد وصل العلم به من احتمال خروج عمال مصانع الطائرات فى مظاهرة فى اليوم التالى احتجاجاً منهم على الأحكام الصادرة فى قضايا الطيران، فقد كلفت قيادات الاتحاد الاشتراكى بالحضور إلى مقر المكتب التنفيذى فى الصباح لمنع خروج المظاهرة (حسب أقوال السيد عبداللطيف بلطية) ، أو مواجهة التعبير الجماهيرى بأسلوب سياسى أى تنظيم حركة الجماهير (حسب أقوال السيد محمد وهدان) ، ولكن رجال الاتحاد الاشتراكى فشلوا فى السيطرة على المتظاهرين ، وتصدى رجال الشرطة لهم وأطلقوا النار عليهم فأصيب تسعة أشخاص من أعيرة نارية ، من بينهم أربعة كانوا مارين بالصدفة.

المظاهرات إذن بدأت تحت سيطرة الاتحاد الاشتراكى طبقاً لخطة وضعها فى اليوم السابق ثم خرجت عن السيطرة.

ثانياً : إن المظاهرات ما لبثت أن انتشرت فى دائرة عدد من أقسام القاهرة والجيزة والإسكندرية، وفى كلية الهندسة بجامعة القاهرة بالذات.

ثالثاً : إن الشرطة قد أطلقت الأعيرة النارية لفض المظاهرات وقد سقط اثنان من القتلى.. كما أصيب - من غير الأعيرة النارية - من رجال الشرطة اثنان وعشرون ضابطاً وخمسة وستون جندياً وأربعون من الطلبة والأهالى .. كما حدثت تلفيات فى سيارات الشرطة وغيرها من الممتلكات الحكومية والأهلية .

رابعاً : إن هتافات المتظاهرين وطلباتهم تجاوزت حدود قضية الطيران ، وتناولت النظام ذاته.

ففى كلية الهندسة بجامعة القاهرة تظاهر طلبة الكلية صباح يوم ٢٥ فبراير ١٩٦٨ ومعهم طلبة من كليات أخرى ، ووزعوا منشورات تضمنت الطلبات الآتية:

١ـ الإفراج عن جميع زملائهم المعتقلين.

٢ـ حرية الرأى والصحافة.

٣ـ مجلس حر يمارس الحياة النيابية الحقة السليمة.

٤ـ إبعاد المخابرات والمباحث من الجامعات .

٥ـ إصدار قانون الحريات والعمل به.

٦ـ التحقيق الجدى فى حادث عمال فى حلوان.

٧ـ توضيح حقيقة المسئولين فى قضية الطيران.

٨ ـ التحقيق فى انتهاك حرمة الجامعات ، واعتداء الشرطة على الطلبة.

وقد ظل الاعتصام داخل كلية الهندسة حتى مساء ٢٧ / ١٩٦٨/٢ إلى أن حضر بعض أعضاء مجلس الأمة واصطحبوا الطلبة المعتصمين إلى خارج الكلية.

كما ثبت من تحقيقات النيابة أن الهتافات التى ترددت فى المظاهرات كانت:

« تسقط دولة المخابرات ـ تسقط دولة العسكريين ـ تسقط صحافة هيكل الكاذبة ـ لاحياة مع الإرهاب ولاعلم بدون حرية ـ يا جمال الشعب هوّ هوّه اضرب الخونة بقوة ـ ياسادات يا سادات فين قانون الحريات ـ ياشعراوى يا جبان راحوا فين عمال حلوان».

وتثير هذه المظاهرات أكثر من سؤال سياسى .. أكانت تلقائية أم غير تلقائية؟ من حركها؟ ولحساب من ؟ أين مكان التنظيم السياسى فيما حدث ؟ .. إن الأخ على صبرى أمين الاتحاد الاشتراكى يمكنه أن يرد على هذا السؤال.

هل تلقى المظاهرات أضواءً على تيارات الجبهة الداخلية ؟ وحدة أم تمزق وسخط شعبى ؟ وإلى أين يتجه ؟ أهى بداية لحركة شعبية ؟ ما لونها ؟.

لقد مضت على هزيمة يونيو ثمانية شهور ، فهل ينبغى أن نعاود مناقشتنا ـ كمجلس وزراء ـ فى أسباب الهزيمة والتزامات النظام فى تصحيح ما حدث ؟ أن نتحدث مرة أخرى عن أسلوب الحكم وعن نظام الحكم».

لقد قلنا من قبل إن نظامنا اشتراكى ديموقراطى يقوم على سيادة الشعب وقيادة جماعية منتخبة وسيادة القانون .. وقلنا إن الانحرافات التى شابته عندما ناقشنا أسباب

النكسة، هى انعدام القيادة الجماعية والافتئات على سيادة القانون والهوة السحيقة بين الشعار والسلوك، وضعف النقاء فى بعض القادة.

إن الشعب بعد ثمانية أشهر من الهزيمة لايزال يطرح هذه الأسئلة ..

هـل هناك حكومـة ؟ :

هذه المرة بصوت أعلى...

هل هناك حكومة ؟ مجلس أمة ؟ تنظيم سياسى ؟ واسمحوا لى أن أضيف إلى هذه الأسئلة سؤالاً من عندى كعضو فى مجلس الوزراء .. هل هناك وحدة فكر بيننا نحن أعضاء المجلس ؟.

إذا لم يكن هناك شئ من ذلك فلابد ـ فى نظرى ـ من حلول جذرية ولاتكفى الحلول المؤقتة أو التوفيقية، لابد من تغيير جذرى.

لابد من حكومة جديدة تتمثل فيها القيادة الجماعية المسئولة، لابد من صيغة جادة للعمل الوطنى وانتخابات جديدة لإعادة بناء التنظيم الشعبى.

ثم هناك سؤال تطرحه الجماهير، هل نحن ـ حقا ـ فى حالة الحرب ؟ هل ننوى الحرب؟ أم أننا نخدع الناس ؟ هل الوقت فى صالحنا ؟ ونحن نستخدمه على النحو الجارى؟.

وهنا اسمحوا لى :السياسة الإعلامية والثقافة التى تسير عليها الوزارة .. هل تخدم التعبئة للحرب أم تمهد للحل السلمى وتخدمه ؟ أم إنها منهجاً وسطا؟ إن الناس يقولون إن أفلام الجنس قد زادت، لماذا ولحساب أى هدف ؟ والمسرحيات التى تملأ البلد .. هل تخدم أهداف الدولة ؟ لقد دخلت مصادفة مسرحية تحية كاريوكا « البغل فى الأبريق »، كلها إدانة لكل مستويات المسئولين عدا الرئيس .. كل المسئولين لصوص ومرتشون وانتهازيون ماعدا واحد !!!

د. ثروت عكاشة :(وزير الثقافة) (مقاطعاً فى غضب):

أنا لم أوافق على هذه المسرحية !

السيد شعراوى جمعة :

أوافق عصام على ما قاله عن المسرحية، نحن نبحث وقفها.

الرئيس جمال عبدالناصر :

نعود إلى قضية الطيران، لقد اطلعت على أقوال الشهود والغريب أن قائد القوات الجوية الجديد مدكور أبو العز شهد لصالحه.

ماذا يريد الطلبة ؟ ما رأيك يا أخ عصام فى إعادة محاكمة صدقى محمود؟

السيد عصام الدين حسونة :

ليس هناك طريق لمحاكمة أخرى إلا بأسلوب ماو !

الرئيس جمال عبدالناصر : مـــاو !!

السيد عصام الدين حسونة :

أسلوب الثورة فى الصين .. هناك ينفذون الحكم الذى تريده القيادة السياسية فى المتهم.. ثم يسألون الجماهير فى ميدان عام : هل يوافقون ؟ أما الأسباب فتكتب بعد أن يعلق المدان فى المشنقة.

إننى أسأل الزملاء كيف نعلق صدقى محمود على المشنقة فى ميدان عام ؟ وأقصى عقوبة يسمح بها القانون هى الأشغال الشاقة.

الرئيس جمال عبد الناصر :

يبدو أن حكم صدقى محمود ليس له أولوية لدى الطلبة ... إنهم يطلبون حل الاتحاد الاشتراكى وإطلاق الحريات ، وإعادة التحقيق في المسئولية عن النكسة .

أظن يكفينا هذا الليلة .

وانتهى الاجتماع سعت ٢٣٠٠ يوم ٢٥ / ٢ / ١٩٦٨ .

* * *

وفى أعقاب هذه المناقشات الموسعة على مستوى مجلس الوزراء والتنظيم السياسى خرجت القيادة السياسية بمشروع سياسى كامل استهدف إصلاح النظام السياسى وكانت الخطوة الأولى فى هذا الإصلاح هى إعادة بناء الاتحاد الاشتراكى من القاعدة إلى القمة ، وبالفعل صدر بيان ٣٠ مارس ، وأجريت انتخابات جديدة على مختلف المستويات ، ورأينا ربما لأول مرة أن قمة التنظيم السياسى ممثلة فى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى والتى هى أعلى سلطة سياسية فى البلاد يدخلها عناصر جديدة ، ولم تقتصر على الوجوه التقليدية التى شاركت فى السلطة منذ قيام ثورة يوليو ٥٢ ، بل أكثر من ذلك فقد حظيت هذه الوجوه الجديدة بنسب فى التصويت فاقت ما حصلت عليه بعض الوجوه التقليدية. كما أفرزت الانتخابات فى القواعد آلافاً من الوجوه الجديدة ، وكان أن واجهت اللجنة المركزية مهمة صعبة فى تشكيل اللجنة العليا .. وقد أصرت اللجنة بعد مناقشات حادة على أن تفوض عبدالناصر فى اختيار الأسماء وطرحها على اللجنة وعارض عبدالناصر هذا القرار وأصر على ضرورة ممارسة اللجنة المركزية لمسئولية الاختيار لتضع سابقة تتبع بعد ذلك مستقبلاً.

وفى جلسة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى يوم ١٦ أكتوبر ١٩٦٨ قال عبدالناصر:

« الحقيقة أنا فى هذا أخذت رأى كثير من الناس الذين أعرفهم وبعدين وجدت إن ده مش كفاية فقررت إنى آخذ رأى الأمناء فى المحافظات على إنى أخطرهم أنهم أيضاً يستشيروا زملاءهم فى اللجنة المركزية أو زملاءهم فى المحافظات، بحيث يكون تشكيل الاتحاد الاشتراكى الكامل يؤكد ثقة الجماهير وثقة الجميع. فى المناقشات مع الناس وفى المناقشات مع الأمناء وضح أن الناس كانت بتعبر بتعبيرات متباينة وتعبيرات مختلفة فيقول كفالة الاستمرار وبعدين يقولوا إتاحة الفرصة للتجديد، ومثلاً بيقولوا إن بعض الناس قالوا من الناحية العمالية نستثنى انتخابات العمال يعنى أصبح التوفيق عمل موش سهل ولكنه عمل عسير خصوصاً بالنسبة لإتاحة الفرصة للتجديد.

ولكن الحقيقة التجديد معنا أن هناك عناصر جديدة تبرز جماهيرياً وسياسياً.. وهذا البروز الجماهيرى والسياسى يعطيها الحقيقة الفرصة لأنها تصل إلى أعلى المناصب فى الاتحاد الاشتراكى العربى.

ومن الضرورى عدم الجمع بين الوزارة وعضوية اللجنة التنفيذية العليا حتى لايطغى عمل الوزارة ومسئولياتها على أدائه كعضو اللجنة التنفيذية العليا.. وقد وصلت إلى نتيجة أنه لابد من إعطاء الفرصة للجنة المركزية لتظهر منها العناصر.

والحقيقة أنا بدى آخذ مثل.. كيف تتكون القيادات الجماعية التى تشبه اللجنة التنفيذية العليا للأحزاب الأخرى؟ بتتكون بمضى الزمن وبمضى المدة وبتكون العناصر التى تقود النضال فى الأول فى أى حزب أو فى أى تنظيم سياسى ثم العناصر اللى تظهر. العملية بتاخد وقت علشان ده يطلع فى القيادة.. أنا فكرت عدة أفكار الأول أجيب الأربعة عشر اسم.. طيب حاجيب أربعتاشر إسم منين ومن مين؟ من الناس اللى أنا اشتغلت معاهم ومعنى هذا إنى حا استبعد عدد كبير من أعضاء اللجنة المركزية لأنى أنا باشتغل معاكم بس كأعضاء لجنة مركزية من ثلاثة أسابيع فقط أو أربعة، ولم نختبر بعض الاختبارات الكافية، وإذا أخذتهم من الذين اشتغلت معاهم، ينتفى العنصر الذى طلبه كل من قابلتهم وهو إتاحة الفرصة للتجديد.

والحل الثانى نعيّن جزء من اللجنة التنفيذية ونعين الباقى بعد ذلك وهو نصف حل.

وأخيراً وصلت إلى رأى أن نؤجل انتخابات اللجنة العليا لبعض الوقت خاصة وأن اللجنة المركزية للظروف غير العادية فى حالة انعقاد مستمر كل أسبوع أو كل أسبوعين، نبحث كل الأمور ونعيّن أعضاء اللجان وأمناء اللجان ثم فى الوقت المناسب تنتخب اللجنة المركزية أعضاء اللجنة التنفيذية العليا بعد أن يكون قد تم التعارف والتفاهم بين جميع الأعضاء. وأنا شاكر للثقة وأعتز بها ولكنى أرى أنه من الضرورى أن يتم ذلك عن

طريق الانتخاب ولازم كل واحد فيكم يأخذ مسئوليته فى هذا الموضوع وأنا بصراحة باعبر عن ضميرى وأنا لا أستطيع ترشيح أحد لم أباشر معه عمل ولم أحتك بهم ولم أعرفهم وإلا أكون بهذا قد وضعت الأمور فى غير موضعها.

وبالنسبة لمن أعرفهم أستطيع أن أقول فلان وفلان وممن اشتغلت معهم عشر سنين وعشرين سنة ويبقى ضميرى مستريح.

إحنا معانا طرف ثالث .. الناس اللى ستنتظر فى الصباح ماذا فعلنا وسوف تعلق على كل كلمة فإذا مشينا فى الخطوة الصحيحة لا نعطى فرصة لأعدائنا أن يبلبلوا الناس.

هناك فرق كبير بين أن أقدم «لستة» وبين تنتخبوا .. فرق كبير جداً من الناحية النفسية بالنسبة للجماهير، سمعتم كما سمعت الكلام اللى بيقول إنهم أعطونى تفويض فى مجلس الأمة وتيجى اللجنة المركزية وتعطينى تفويض، لازم الواحد يبقى حساس وأقول لكم إن هناك ثورة مضادة موجودة فى البلد وتود أن تتصيد لنا حتى حسن النية وبهذا لابد أن نمشى حذرين جداً».

ثم استطلع الرأى حول التعجيل بتكوين اللجنة العليا أو بتأجيلها فوافقت اللجنة على قرار بالتعجيل.

وتقرر إجراء الانتخابات بأغلبية الآراء يوم السبت التالى.

* * *

ولقد حرص عبدالناصر على استطلاع رأى أمناء التنظيم السياسى فى كل محافظات مصر، وكان أن التقى بكل منهم على حده فى القصر الجمهورى بالقبة بحضور شعراوى جمعة بوصفه أميناً للتنظيم،[1] وقد أبدى أكثرهم تحفظهم على ترشيح بعض عناصر القيادة التاريخية من أمثال أنور السادات وبدرجة أقل حسين الشافعى، وإن كان عبدالناصر قد حرص على إفساح المجال للاثنين باعتبار أنهما العضوين الذين استمرا إلى جانبه من أعضاء مجلس قيادة الثورة. وقد انتهى استطلاع الرأى إلى تزكية ترشيح ستة أعضاء هم: أنور السادات - حسين الشافعى - على صبرى - محمود فوزى - كمال رمزى إستينو - ضياء الدين داود. وقد زكاها أيضا التنظيم الطليعى لدى أعضائه باللجنة باستثناء الوزراء، على أن يكون للأعضاء حرية اختيار باقى المرشحين.

وكان عبدالناصر قد أطلع كلاً من أنور السادات وحسين الشافعى على مجمل آراء الأمناء فى كل منهما . واستنتج السادات من هذا أن حسين الشافعى سوف يتفوق عليه فى التصويت فحاول جاهداً أن يعيّن محمد عبدالسلام الزيات (أقرب الناس إليه فى ذلك الوقت) رئيساً للجنة الانتخابات ولكن تقرر تشكيل لجنة محايدة تماماً رأسها الدكتور عبدالمجيد عثمان . وبالفعل تمت عملية التصويت العلنية فى اللجنة المركزية ، والتى تمت على مرأى ومسمع من كل أعضاء اللجنة ومن الصحفيين ومراسلى وكالات الأنباء حيث وضع الصندوق وجلس أعضاء اللجنة على المنصة والأعضاء فى القاعة يصعدون واحداً واحداً ليدلوا بأصواتهم كتابة .. وفى نهاية التصويت أفرغت محتويات الصندوق علانية على المنصة وجرت عملية الفرز بإعلان نتيجة كل ورقة فى مكبر الصوت ، والموجودون بالقاعة يسجلون ذلك حتى وصلوا إلى تحديد النتيجة ، وبذلك فاز ثمانية أعضاء فى حين حصل بعض المرشحين على صوت أو صوتين كمصطفى أبو زيد فهمى ، وأسفرت عن انتخاب كل من الآتيين بعد وفقاً لما حصلوا عليه من نسب أصوات:

على صبرى ١٣٤ صوتاً ـ حسين الشافعى ١٣٠ صوتاً ـ محمود فوزى ١٢٩ صوتاً ـ أنور السادات ١١٩ صوتاً ـ كمال رمزى إستينو ١١٢ صوتاً ـ عبدالمحسن أبو النور ١٠٤ صوتاً، ضياء الدين داود ١٠٤ صوتاً ـ لبيب شقير ٨٠ صوتاً.

وعند انصراف عبدالناصر عقب إعلان النتيجة وبصحبته السادات وحسين الشافعى وعلى صبرى فى سيارة واحدة ، كان السادات مكتئباً لتلك النتيجة فقال له عبدالناصر :

« إحمد ربنا يا أنور ، ده لولا جهود شعراوى مع أعضاء التنظيم الطليعى لكان الأمر حايبقى أسوأ من كدة!!».

ولهذا الموضوع ذيول ورواسب سأتعرض لها فى فصل آخر من هذه الشهادة حول ملابسات أحداث مايو ١٩٧١ ـ ويمكن فقط هنا أن أقول ، إنه عندما أتيحت الفرصة للسادات فى انقلاب مايو ١٩٧١ أطاح بهم جميعا أثار الغبار حول سلامة الانتخابات وأشاع واقعة سرقة الخزنة وأنها كانت تحتوى على أوراق سرية خاصة بتلك الانتخابات ، كما استباح هو ومهندسو الانقلاب اغتيال أشخاص رموز تجربة عبدالناصر.

وبملاحظة بسيطة إذا استثنينا عبدالناصر كرئيس للجنة التنفيذية العليا فإن التركيبة قد ضمت عضوين من مجلس قيادة الثورة (السادات والشافعى) ، وعضوان من الضباط الأحرار (على صبرى وعبدالمحسن أبو النور) ، وأربعة أعضاء (٥٠٪) من المدنيين يصلون إلى هذا المستوى لأول مرة.

بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ :

وقد يكون من المناسب فى هذا المجال أن أضع تحت أنظار القارئ الكريم نص بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ كما أذاعه جمال عبدالناصر :

« أيها الإخوة المواطنون :

الآن يصبح فى إمكاننا أن نتطلع إلى المستقبل .. وقبل الآن فإن مثل ذلك لم يكن ممكناً إلاّ بالاستغراق فى الأحلام أو الأوهام ، وكلاهما لاتستسلم له الشعوب المناضلة فضلاً عن أن تقع فيه ، بينما هى عند مفترق الطرق الحاسمة وأمام تحديات المصير.

قبل الآن لم يكن فى مقدورنا أن ننظر إلى أبعد من مواقع أقدامنا ، فلقد كنا بعد النكسة مباشرة على حافة جرف معرض للانهيار فى أى وقت ، وكان واجبنا فى ذلك الظرف يحتم علينا قبل أى شئ آخر ، أن نتحسس طريقنا إلى أرض أصلب ، تتحمل وقفتنا ، وأرض أرحب تتسع لحركتنا ، ولقد كانت جماهير الشعب بموقفها يومى٩ و ١٠ يونيو ، هى التى جعلت ذلك قابلاً للتحقيق بفضل ما أظهرته من تصميم يرفض الهزيمة ويثق فى النصر. إن الموقف المؤمن والبطولى الذى اتخذته جماهير شعبنا فى ذلك الظرف العصيب، هو وحده الذى مكّن للتحويلات الهامة التى وقعت منذ ذلك الوقت من أن تحدث فعلها وأثرها ، بحيث يكون فى مقدورنا اليوم أن نقول بأمل .. فى الله عظيم ، إنه الآن يصبح فى إمكاننا أن نتطلع إلى المستقبل ، ومن دلائل الخير أن يكون ذلك فى مقدورنا اليوم فى ذكرى عيد الهجرة، بما تحمله إلى المؤمنين من معانى التضحية فداءً للمبدأ ، والنضال المستمر من أجل الحق ، والصبر على المشاق ، فى سبيل نصر الله عزيزاً وصادقاً.

أيها الإخوة المواطنون :

إن الموقف البطولى المؤمن لجماهير شعبنا يومى ٩ و ١٠ يونيو هو وحده الذى صنع عدداً من التحولات المهمة مكنت لعملنا من أن يبتعد عن الحافة الخطرة ، التى كان عليها فى أعقاب النكسة ليقف على الأرض الأصلب وليستشرف الأفق الأوسع الذى يتسطيع أن يتحرك عليه نحو أهداف نضاله الشريفة والغالية وأبرز هذه التحويلات ما يلى:

أولاً: إننا استطعنا إعادة بناء القوات المسلحة ، وكانت تلك بداية ضرورية وبغير بديل إذا كنا نريد جداً وحقاً أن نصحح آثار النكسة ، وأن نزيل العدوان ، وأن نسترد ما ضاع منا فيها ، بغير إعادة بناء القوات المسلحة ، لم يكن أمامنا غير تقبل الهزيمة مهما كانت آمالنا ، ومهما كان إيماننا ، ذلك أن منطق العصر ، ولعله منطق كل العصور أن الحق بغير القوة ضائع ، وأن أمل السلام بغير إمكانية الدفاع عنه ، استسلام ،وأن المبادئ بغير مقدرة على حمايتها أحلام مثالية مكانها السماء ، وليس لها على الأرض مكان .

ثانياً : إننا استطعنا تحقيق مطلب الصمود الاقتصادى فى وقت كانت الأشياء كلها تسير فى اتجاه معاكس لفرصة تحقيقه ..ولقد ساعد على ذلك رضا الشعب بالمزيد من التضحيات ، وساعد عليه موقف عربى أصيل فى مؤتمر الخرطوم ، وساعد عليه أصدقاء لنا على اتساع العالم كله ، وقفنا معهم فوقفوا معنا . ولقد كان محتماً أن يسير مطلب الصمود الاقتصادى جنباً لجنب مع عملية إعادة بناء القوات المسلحة. فلم يكن فى استطاعتنا بغير اقتصاد سليم أن نوفر لاحتمال الحرب . ولا كان مجدياً أن نقف رابضين على خطوط النار بينما مقدرتنا على الإنتاج معطلة وراء الخطوط ، وشبح الجوع يهددنا بأسرع من تهديد العدو لنا.

ثالثاً: إننا استطعنا تصفية مراكز القوى التى ظهرت . وكان من طبيعة الأمور وطبيعة النفوس أن تظهر فى مراحل مختلفة من نضالنا . إن العمل السياسى لايقوم به الملائكة، وإنما يقوم به البشر ، والقيادة السياسية ليست سيفاً بتاراً قاطعاً ، وإنما هى عملية موازنة ، وعملية اختيار بعد الموازنة ، والموازنة دائماً بين احتمالات مختلفة ، والاختيار فى كثير من الظروف بين مخاطر محسوسة.

ولقد تجاوزت الأمور حدًا لايمكن قبوله بعد النكسة ، لأن مراكز القوى وقفت فى طريق عملية التصحيح ، خوفاً من ضياع نفوذها ، ومن انكشاف ما كان خافياً من تصرفاتها . وكان ذلك - لوترك وشأنه - كفيلاً بتهديم جبهة الصمود الشعبى ، ولذلك فلقد كان واجباً بصرف النظر عن أى اعتبار تصفية مراكز القوى ولم تكن بالمسألة السهلة إزاء المواقع وفى إطار الظروف الدقيقة التى كان يعيشها الوطن.

رابعاً : إننا استطعنا ، وهذه مسألة أخلاقية ومعنوية ، أعلّق عليها قيمة كبيرة ،أن نضع أمام الجماهير بواسطة المحاكمات العلنية ، صورة كاملة لانحرافات وأخطاء مرحلة سابقة، وكان رأيى أن هذه مسئولية يجب أن يتحملها نظامنا الثورى بأمانة وشجاعة. وكان رأيى أيضاً أن الضمير الوطنى أحس بأن انحرافات وأخطاء قد وقعت ، من حقه ومن مصلحته أن يعرف الحقيقة ، وأن يخلّص وجدانه من أثقالها، وأن ينفض عن نفسه كل رواسب الماضى ، لكى يدخل إلى المستقبل بصفحة نقية طاهرة.

ومع كل العذاب الذى تحملته شخصياً وتحمله المواطنون معى خلال هذه العملية لقد بقى إيمانى بضرورتها ، كإيمانى بطب الجراحة ، يقطع لينظف ، ويبتر لينقذ.

خامساً : إننا استطعنا أن نقوم بجهد سياسى واسع على جبهات عريضة ، جبهات عربية وجبهات دولية ، وتنوعت جهودنا وتعددت على هذه الجبهات بالاهتمام المباشر مع الأصدقاء فى الدول وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى الذى أكدت لنا

ظروف النكسة صداقته المخلصة وتعاونه الصادق ووقوفه الصلب فى جبهة الثورة العالمية المعادية للاستعمار ، وكذلك مع الدول غير المنحازة ومع الدول الآسيوية والإفريقية ومع الدول الإسلامية ومع كل الشعوب الراغبة فى سلام قائم على العدل، ومع كل الساسة العالميين الذين يستطيع بعد نظرهم أن يتجاوز نكسة عارضة فى تاريخ أمة كان لها دورها العظيم فى مصير الإنسانية ، إن هذه التحولات كلها ودعمها إحساس عميق بالواجب لدى كثيرين من رجالنا فى كل مجالات المسئولية فى القوات المسلحلة، ومن خبراء الاقتصاد والعاملين فى وحدات الإنتاج ومن الملتزمين بأهداف النضال الشعبى والقادرين على خدمتها ومن المشتغلين بالسياسة والفكر والدبلوماسية ، كل هؤلاء ساهموا فى قيادة ودعم هذه التحولات التى تقارب المعجزة والتى نستطيع بعدها أن نقول اليوم ، الآن يصبح فى إمكاننا أن نتطلع إلى المستقبل .

أيها الإخوة المواطنون :

والآن ونحن نتطلع إلى المستقبل ، فإن اعتقادى الأكيد أن خير ما نستطيع أن نتسلح به لمواجهة مسئولياتنا المقبلة ، هو أن يكون فى يدنا برنامج عمل محدد ، ندرسه معاً ، ونقره معاً، وتتفق عليه إرادتنا جميعاً ، برنامج عمل يكفل وصولنا إلى الأهداف القريبة لنضالنا ويقرب منا يوم الوصول إلى الأهداف البعيدة لهذا النضال ، برنامج عمل لاتختلف فيه الاجتهادات ، ولاتتصارع الآراء ، ولاتتصادم القوى ، برنامج عمل نمسك به فى أيدينا، وبعد أن يتحقق لقاء فكرنا عليه ، ثم نمضى على طريق الكفاح الطويل وفى يدنا خريطة للأفق الفسيح أمامنا ، وخطة عمل لتقدمنا على هذا الأفق ، برنامج للتغيير يستجيب للآمال العريضة التى حركت جماهير شعبنا إلى وقفتها الخالدة يومى ٩ و ١٠ يونيو ، وهى الوقفة التى سأظل دائماً وإلى آخر لحظة فى العمر مؤمناً بأنها كانت بعثاً للثورة ، وتجديداً لشبابها ، وإلهاماً لايخيب ، وضوء لايخبو أمام طريق المستقبل . ولقد بدأت التغيير كما تعرفون بإعادة تشكيل الوزراة ، والذى يعنينى فى تشكيل الوزراة الجديدة ، أنه جاء إلى مواقع الحكم بصفوة من شباب هذا الوطن لايدين أحد منهم بمنصبه لأى اعتبار سوى اعتبار علمه وتجربته فى العمل السياسى ، وهم على أى حال يمثلون جيلاً جديداً يتقدم نحو قمة المسئولية.

وإلى جانب ذلك فهناك تغييرات أخرى قادمة فى قيادات الإنتاج وفى السلك الدبلوماسى وفى المحافظين وفى رؤساء المدن ، عن الكثيرين ممن يشغلون هذه المناصب أدوا مسئولياتهم بجدارة واستحقاق ، لكن بعضهم لم يكن على مستوى المسئولية سياسياً وتنفيذيا ومن الضرورى عليهم وعلينا إفساح المجال للأقدر والأجدر.

لكن التغيير يبقى بعد ذلك أكبر من أن يكون مسألة أشخاص ، وإنما التغيير الذى نريده يجب أن يكون أكثر بُعداً ، وأكثر عمقاً من مجرد استبدال شخص بشخص.

إن التغيير المطلوب لابد له أن يكون تغييراً فى الظروف وفى المناخ ، وإلا فإن أى أشخاص جدد فى نفس الظروف وفى نفس المناخ سوف يسيرون فى نفس الطريق الذى سبق إليه غيرهم ، إن التغيير المطلوب يجب أن يكون فكراً أوضح وحشداً أقوى وتخطيطاً أدق ، وبذلك يكون للتصميم معنى وتكون للإرادة الشعبية مقدرة اجتياح كل العوائق والسدود نافذة واصلة إلى هدفها.

أيها الإخوة المواطنون :

إن المسئولية التاريخية للأيام العصيبة والمجيدة التى نعيش فيها ، ونعيش لها تطرح بنفسها علينا برنامج عمل له جانبان:

الجانب الأول حشد كل قواتنا العسكرية والاقتصادية والفكرية على خطوطنا مع العدو لتحرير الأرض وتحقيق النصر.

والجانب الثانى تعبئة كل جماهيرنا بما لها من إمكانيات وطاقات كاملة ، من أجل واجبات التحرير والنصر ، ومن أجل آمال ما بعد التحرير والنصر.

أيها الإخوة المواطنون :

سوف أبدأ بالجانب الأول من برنامج عملنا المقترح وهو الحشد . وإنى لأرجو أن يكون اتفاقنا كاملاً على أنه ليس هناك الآن ولاينبغى أن يكون هناك صوت أعلى من صوت المعركة، ولانداء أقدس من ندائها . إن أى تفكير أو حساب لايضع المعركة وضروراتها أولاً قبل كل شئ لايستحق أن يكون تفكيراً ولاتزيد نتيجته عن الصفر .

إن المعركة لها الأولوية على كل ما عداها ، وفى سبيلها وعلى طريق تحقيق النصر فيها يهون كل شئ ، ويرخص كل بذل ، مالاً كان أو جهداً أو دماً. ومهما كان السبيل الذى الذى نسلكه إلى تحرير الأرض وتحقيق النصر ، فإنه يصبح سبيلاً مسدوداً بغير استعداد للمعركة سواء قبلنا بطريق العمل السياسى وسرنا فيه إلى مداه ، فإن نتيجته مرهونه باستعدادنا للمعركة. وسواء يئسنا من العمل السياسى وتركناه وواجهنا أقدارنا فى ميدان القتال فإن النتيجة معلقة على استعدادنا للمعركة.

ولقد أبدينا استعدادنا ولانزال للعمل السياسى عن طريق الأمم المتحدة أو غيره من الطرق ، ونحن نضع مع أشقائنا العرب كل وسائلنا سواء بواسطة مؤتمرات القمة أو بواسطة التنسيق الثنائى المباشر.ونحن نتعاون مع كل القوى الشعبية العربية من أجل المقاومة المسلحة للعدو ، وكافة أشكال المقاومة الأخرى . ونحن نفتح عقولنا وقلوبنا للعالم كله من نفس المنطق الذى حكم نضالنا الطويل ، وهو أننا نصادق من يصادقنا ،

ونعادى من يعادينا ، نحن نفعل ذلك كله عن تقدير واع لنتائجه الواقعة والمحتملة ، ولكننا بعده يجب أن نكون مستعدين للمعركة مهما كلفنا وحتى إذا وقفنا فيها وحدنا. إن الأرض أرضنا ، والحق حقنا ، والمصير مصيرنا.

ولا نستطيع أمام أنفسنا وأمام أمتنا العربية وأمام الأجيال القادمة من آبائنا وأحفادنا إلى الأبد أن نتردد أو نتخاذل أو نوزع التبعات على الآخرين مهما اقتضانا ذلك من التكاليف على مواردنا وعلى أعصابنا وعلى أرواحنا.

هذا هو الجانب الأول من برنامج عملنا ولا أظنه بيننا موضع خلاف ، ذلك لأن الخيار فيه هو النصر أو الهزيمة ، الشرف أو العار ، الحياة أو الموت ، وليس هناك خيار حقيقى فى ذلك كله ، لأن القرار حتمى وهو أننا نختار النصر ، ونختار الشرف ، ونختار الحياة.

أيها الإخوة المواطنون :

أنتقل الآن إلى الجانب الآخر من برنامج عملنا المقترح وهو تعبئة كل جماهيرنا بما لها من طاقات وإمكانيات من أجل واجبات التحرير والنصر ، ومن أجل آمال ما بعد التحرير والنصر ، وفى هذا الصدد فإنى أطرح النقط التالية:

إنه من الضرورى والحيوى حشد كل القوى الشعبية وبوسيلة الديموقراطية وعلى أساسها وراء أهداف نضالنا القريبة والبعيدة ، أى وراء واجب المعركة ، ووراء أمل إتمام بناء المجتمع الاشتراكى الذى حققنا منه كثيراً ، وينبغى أن نحقق منه أكثر.

إن صيغة الاتحاد الاشتراكى هى أكثر الصيغ ملائمة لحشد القوى الشعبية بوسيلة الديموقراطية وعلى أساسها ، وهى تجسيد حى وصحى لمعنى أن تكون الثورة للشعب وبالشعب ، ثم إنها الضمان بعد ذلك لتجنب دموية الصراع الطبقى ، ولكفالة فتح أسرع الطرق وأكثرها أماناً إلى التقدم . والاتحاد الاشتراكى كما تذكرون وفقاً للميثاق ، هو واجهة عريضة تضم تحالف قوى الشعب العاملة كلها ، ثم تنظيم سياسى وسطه من الطلائع القادرة على قيادة التفاعل السياسى نحو هدف تذويب الفوارق بين الطبقات ، ولم تكن المشاكل التى عاناها الاتحاد الاشتراكى ترجع إلى قصور أو عيوب فى صيغته العامة ، وإنما كانت أسباب القصور والعيوب ترجع إلى التطبيق ، وأول هذه الأسباب هو أن عملية إقامة الاتحاد الاشتراكى لم تبن على الانتخاب الحر من القاعدة إلى القمة.

إن علينا الآن أن نعيد بناء الاتحاد الاشتراكى عن طريق الانتخاب من القاعدة إلى القمة، أى من اللجان التأسيسية فى القرية والحى والمصنع والوحدة ، إلى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى وإلى لجنته المركزية ، وإلى اللجنة التنفيذية العليا . وتذكرون أننى كنت قد أشرت فى خطابى يوم ٢٣ يوليو الماضى إلى تكوين اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى،

وكان التصور في ذلك الوقت أن تكون بالتعيين ، ولقد أجلت ذلك خلافاً لما قلت ووعدت به عن اقتناع

بأن أسلوب التعيين ليس أفضل الأساليب وأن التعيين فى النهاية قد لا يعطينا إلا ما تفرزه مراكز القوى ، أو ما تقدمه المجموعات المختلفة والشلل ، وليس ذلك هو المرجو ، وليس هو ما يحقق لنا الهدف من الدور الذى كنا نطلبه للجنة المركزية . إن طريق الانتخاب سوف يعطينا الحل الأوفق أن يتم بناء الاتحاد الاشتراكى بالإرادة الشعبية وحدها ، وأن تقوم قوى الشعب العاملة باختيار قياداتها المعبرة عنها ، والمستوعبة لآمالها الثورية ثم تدفعها إلى مواقع القيادة السياسية.
أيها الإخوة المواطنون :

من هذه النقاط الثلاث فإنى أقترح البرنامج التنفيذى التالى :

* تجرى الانتخابات للوحدات التأسيسية للاتحاد الاشتراكى العربى وتتدرج الانتخابات حتى تصل إلى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى الذى ينتخب بدوره اللجنة المركزية، التى تنتخب بدورها رئاستها وهى اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى العربى.
* يظل المؤتمر القومى المنتخب للاتحاد الاشتراكى العربى قائماً إلى ما بعد إزالة آثار العدوان، ويعقد دورة عامة بكامل هيئته مرة كل ثلاثة شهور لكى يتابع مراحل النضال ويوجهها ويصدر فى شأنها ما يراه.
* تظل اللجنة المركزية المنتخبة من المؤتمر القومى فى حالة انعقاد دائم وتقوم لجانها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية برسم سياسات العمل فى جميع المجالات استهدافاً لتحقيق النصر وإعادة البناء الداخلى.

إن مجلس الأمة الحالى قد قارب على استيفاء مدته الدستورية ، وهو لم يفرغ بعد من المهمة الأساسية التى أوكلت إليه وهى وضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة، وإذا كان المجلس لم يتمكن من أداء هذه المهمة فينبغى للإنصاف أن نذكر له دوره الكبير وما قام به من عمل يستحق التقدير ، والمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى وهو أعلى سلطة ممثلة لتحالف قوى الشعب العاملة ، قد يرى أن يقوم بنفسه بعملية وضع مشروع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة ، وقد يرى فى الأمر رأيًا آخر . ومهما يكن فإنه من المهم أن يكون مشروع الدستور الدائم معداً بحيث يمكن فور انتهاء عملية إزالة آثار العدوان أن يطرح للاستفتاء الشعبى العام ، وأن تتلوه مباشرة انتخابات لمجلس أمة جديد على أساس الدستور الدائم ، وانتخابات لرئاسة الجمهورية.

إن اللجنة المركزية للمؤتمر القومى ، سوف يكون عليها غير واجباتها المحددة فى قانون الاتحاد الاشتراكى ، وغير مسئوليات الظروف الخاصة للنضال الوطنى فى مرحلته الحاضرة عدة مهام إضافية هى :

* بناء التنظيم لطلائع الاتحاد الاشتراكى.
* وتحديد مهام العمل الوطنى للمرحلة الجديدة والتنسيق بينها .
* ثم المشاركة فى وضع الخطوط العريضة للدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة.

أيها الإخوة المواطنون :

لكى يكون هناك ضوء كاف على طريقنا ، فإننى أريد من الآن أن أضع أمامكم تصورى لبعض المهام الرئيسية فى المرحلة القادمة من نضالنا :

- تأكيد وتثبيت دور قوى الشعب العاملة وتحالفها وقياداته فى تحقيق سيطرتها بالديموقراطية على العمل الوطنى فى كافة مجالاته.

- تدعيم عملية بناء الدولة الحديثة فى مصر والدولة الحديثة لاتقوم بعد الديموقراطية إلا استناداً على العلم والتكنولوجيا ، ولذلك فإنه من المحتم إنشاء المجالس المتخصصة على المستوى القومى سياسياً وفنياً لكى تساعد على الحكم وإلى جانب مجلس الدفاع القومى فإنه لابد من مجلس اقتصادى قومى يضم شعباً للصناعة والزراعة والمال والعلوم والتكنولوجيا، ولابد من مجلس اجتماعى قومى يضم شعبًا للتعليم والصحة وغيرها مما يتصل بالخدمات المختلفة ، ولابد من مجلس ثقافى يضم شعباً للفنون والآداب والإعلام.

- إعطاء التنمية الشاملة دفعة أكبر فى الصناعة والزراعة لتحقيق رفع مستوى الإنتاج والعمالة الكاملة ، مع الضغط على أهمية إدارة المشروعات العامة إدارة اقتصادية وعلمية.

- العمل على تدعيم القيم الروحية والخلقية والاهتمام بالشباب وإتاحة الفرصة أمامه للتجربة.

- إطلاق القوى الخلاقة للحركة النقابية سواء فى نقابات العمال أو نقابات المهنيين.

- تعميق التلاحم بين جماهير الشعب وبين القوات المسلحة.

- توجيه جهد مركز نحو عمليات البحث عن البترول لما أكدته الشواهد العملية من احتمالات بترولية واسعة فى مصر ، ولما يستطيع البترول أن يعطيه لجهد التنمية الشاملة من إمكانيات ضخمة.

- توفير الحافز الفردى تكريما لقيمة العمل من ناحية ، واحتفاظا للوطن بطاقاته البشرية القادرة وإفساح فرصة الأمل أمامها.

- تحقيق وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب.

- ضمان حماية الثورة فى ظل سيادة القانون ، ولعله يكون مناسباً أن تقوم اللجنة المركزية بتشكيل لجنة خاصة ويكون لهذه اللجنة حق نظر كل الإجراءات التى ترى السلطة اتخاذها لدواعى الأمن الوطنى فى الظروف الراهنة.

أيها الإخوة المواطنون :

طلبًا لمزيد من الضوء والوضوح أمد البصر أيضًا إلى بعض الخطوط العامة التى يجب فى تقديرى أن يتضمنها الدستور لكى تكون من الآن تحت سمعنا وبصرنا دليلاً ومرشداً إن الدستور الجديد يجب أن يكون حقيقة عملية وسياسية تعيش فى واقعنا وتنبع منه ، ولهذا فإنى أقترح من الآن أن تتضمن مواد الدستور الخطوط الأساسية العامة التالية :

* أن ينص الدستور على تحقيق وتأكيد الانتماء المصرى إلى الأمة العربية تاريخياً ونضالياً ومصيرياً ، وحدة عضوية فوق أى فرد وبعد أى مرحلة.

* أن ينص الدستور على حماية كل المكتسبات الاشتراكية وتدعيمها ، بما فى ذلك النسبة المقررة فى الميثاق للفلاحين والعمال فى كل المجالس الشعبية المنتخبة واشتراك العمال فى إدارة المشروعات وأرباحها ، وحقوق التعليم المجانى والتأمينات الصحية والاجتماعية، وتحرير المرأة وحماية حقوق الأمومة والطفولة والأسرة.

* أن ينص الدستور على الصلة الوثيقة بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية ، وأن تتوفر كل الضمانات للحرية الشخصية والأمن بالنسبة لجميع المواطنين فى كل الظروف، وأن تتوفر أيضًا كل الضمانات لحرية التفكير والتعبير والنشر والرأى والبحث العلمى والصحافة.

* أن ينص الدستور على قيام الدولة العصرية وإدارتها ، لأن الدولة العصرية لم تعد مسألة فرد، ولم تعد بالتنظيم السياسى وحده ، وإنما أصبح للعلوم والتكنولوجيا دورها الحيوى، ولهذا فإنه يجب أن يكون واضحاً أن رئيس الجمهورية يباشر مسئولية الحكم بواسطة الوزراء وبواسطة المجالس المتخصصة التى تضم خلاصة الكفاءة والتجربة الوطنية بما يحقق إدارة الحكومة عن طريق التخصص واللامركزية.

* أن ينص الدستور على تحديد واضح لمؤسسات الدولة واختصاصاتها بما فى ذلك رئيس الدولة والهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية ، ومن المرغوب فيه أن تتأكد سلطة مجلس الأمة باعتباره الهيئة التى تتولى الوظيفة التشريعية والرقابة على أعمال الحكومة والمشاركة فى وضع ومتابعة الخطة العامة للبناء السياسى وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كذلك فإن من المرغوب فيه إفساح الفرصة لوسائل الرقابة البرلمانية والشعبية لتحقيق حسن الأداء وكفالة أمانته.

* أن ينص فى الدستور على تأكيد أهمية العمل باعتباره المعيار الوحيد للقيمة الإنسانية.

* أن ينص فى الدستور على ضمانات حماية الملكية العامة والملكية التعاونية والملكية الخاصة وحدود كل منها ودورها الاجتماعى.

* أن ينص فى الدستور على حصانة القضاء، وأن يكفل حق التقاضى ولاينص فى أى إجراء للسلطة على عدم جواز الطعن فيه أمام القضاء، ذلك أن القضاء هو الميزان الذى يحقق العدل ويعطى لكل ذى حق حقه، ويرد أى اعتداء على الحقوق أو الحريات.

* أن ينص فى الدستور على إنشاء محكمة دستورية عليا، يكون لها الحق فى تقرير دستورية القوانين وتطابقها مع الميثاق ومع الدستور.

* أن ينص فى الدستور على حد زمنى معين لتولى الوظائف السياسية التنفيذية الكبرى وذلك ضماناً للتجدد وللتجديد باستمرار.

ايها الإخوة المواطنون:

لقد قصدت أن أتناول أكبر قدر ممكن من رؤوس المسائل وتفاصيلها ليكون برنامج العمل الذى تمسك به أيدينا فى المرحلة القادمة قادراً على الوفاء وعلى التحقيق، وبعد ذلك فإنى أرى طرح هذا البرنامج الذى أقترح أن نسميّه اختصاراً بتاريخ هذا اليوم ٣٠ مارس، للاستفتاء العام ويطرح برنامج ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ للاستفتاء العام، فإنى أقصد بذلك أن يكون واضحاً لنا جميعاً ما نريد وأن يكون موضع اتفاقنا، كذلك أريده أن يكون واضحاً أمام أمتنا العربية ومدعاة لثقتها فى وحدة النضال واستمراره، وأريده أيضاً أن يكون واضحاً أمام الصديق وأمام العدو على حد سواء وموضع اعتبار كل الذين يقفون ضدنا.

إن الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٦٤ يعطى لرئيس الجمهورية حق أن يستفتى الشعب فى المسائل الهامة المتصلة بمصالح البلاد العليا وذلك وفقاً للمادة ١٢٩ منه.

وإذا كان هناك من يتصور صعوبة الاستفتاء العام فى مثل هذه الظروف التى نعيش فيها فإننا نرى أن ذلك وقته، وظروف المعركة ليست حائلا دونه، بل إننا نراه ضرورة من ضرورات المعركة. إن المعركة ليست معركة فرد وليست معركة جيش وإنما هى معركة شعب ومعركة أمة بأسرها، وهى فى نفس الوقت معركة حياة أو موت. إن قوى الشعب العاملة هى وحدها التى تستطيع توفير كل ضرورات النصر وحشد كل الطاقات اللازمة لتحقيقه وإعطاء أكبر قدر من إرادة الصمود لجبهة ميدان القتال. إن أى نظام ثورى يستند على الجماهير وحدها لايكفيه أن يكون الشعب وراءه راضياً ومؤيداً، وإنما هو يحتاج إلى أكثر من ذلك، يحتاج إلى أن يكون الشعب أمامه موجهاً وقائداً.

أيها الإخوة المواطنون :

إذا كان هذا البرنامج تمثيلاً صحيحاً لأفكارنا جميعاً ، فإننى أرى الخطوات التنفيذية التالية :

* أن يجرى الاستفتاء العام على برنامج ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ فى يوم الخميس ٢ مايو ١٩٦٨ .

* بعد ظهور نتيجة الاستجابة وإذا كانت النتيجة بنعم فسوف أصدر قراراً بتشكيل لجنة مؤقتة للإشراف على انتخابات المؤتمر القومى ، ويحق لها أن تنضم إلى عضويته العاملة بعد انتقال عملية انتخابات المؤتمر .

* على هذا الأساس فإنه يمكن للمؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى العربى أن يجتمع يوم الثلاثاء ٢٣ يوليو ١٩٦٨ ويعقد دورة افتتاحية ينتخب فى نهايتها لجنته المركزية .

أيها الإخوة المواطنون :

إن سجل نضالنا لشعبنا أن الشعب الذى غيّر بكفاحه خريطة الشرق الأوسط وأزال من فوقها سيطرة الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة وتصدى فى وسطها لمحاولات الاستعمار الجديد ، وتحمل تبعات الوحدة العربية سلماً وحرباً وفجّر عصر الثورة الاجتماعية ،وبنى أعظم السدود وقهر الصحراء وأقام أول قاعدة عربية للصناعة المتقدمة ، هذا الشعب يملك المقدرة ، ويملك التجربة لتجاوز هزيمة عارضة فى تاريخه ، وتاريخ أمته .

إننا سوف نحقق كما حققنا ، وسوف ننتصر كما انتصرنا ، ولعل إرادة الحق فوق كل إرادة لأنها جزء من إرادة الله .

والسلام عليكم ورحمة الله».

(انتهى نص بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨)

الفصل الحادي عشر

ثورة يوليو و التنمية

❊ ❊ ❊

عبد الناصر و قضايا المجتمع المصرى

❊ ❊ ❊

لماذا الاشتراكية و التنمية ؟

.. لخص جمال عبدالناصر رؤيته فى كلمات قصيرة واضحة فقال « إنها بيت سعيد لكل أسرة يقوم على عمل القادرين أو المهيئين للعمل رجالاً ونساءً ـ مجتمع الرفاهية .. مجتمع تكافؤ الفرص .. مجتمع العدالة الاجتماعية لكل أسرة». وقال :

« نحن المصريون و العرب .. نحن المسلمون والمسيحيون فى هذه المنطقة من العالم نؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، ونؤمن بأن لكل عامل جزاء عمله ولاتزر وازرة وزر أخرى ، ونؤمن بأن لكل فرد فى كل جماعة كياناً فى ذاته وكياناً فى أهله وكياناً فى قوميته وفى بلده ، ونؤمن بحرية العمل وحرية الكسب وحرية النفقة فيها لايعود على المجتمع بمضرة ، ونؤمن فوق كل ذلك بأخوة الإنسانية وبالتكافل الاجتماعى والإيثار القائم على الاختيار لتوثيق الروابط الإنسانية.

يقول الرئيس جمال عبدالناصر فى فلسفة الثورة :

« وأنا أنظر أحياناً إلى أسرة مصرية عادية من آلاف الأسر التى تعيش فى العاصمة : الأب فلاح معمم من صميم الريف والأم سيدة منحدرة من أصل تركى وأبناء الأسرة فى مدارس على النظام الإنجليزى وفتياتها فى مدارس على النظام الفرنسى ، كل هذا بين روح القرن الثالث عشر ومظاهر القرن العشرين أنظر إلى هذا وأحس فى أعماقى بفهم للحيرة التى نقاسيها وللتخبط الذى يفترسنا ثم أقول لنفسى : سوف يتبلور هذا المجتمع ، سوف يتماسك وسوف يكون وحدة واحدة قوية متجانسة وإنما ينبغى أن نشد أعصابنا ونتحمل فترة الانتقال».

وهكذا وضع جمال عبدالناصر إصبعه على حقيقة المشكلة التى بدأ يتضح فى التسعينات من القرن العشرين أنها تشكل جوهر التنمية، وهى بناء المجتمع السليم الذى ينتفى فيه اغتراب الفرد ويختفى منه التسلط سواء الملكى بطغيان الملكية المسنودة من الاستعمار، أو الإقطاعى الذى يستغل الشريحة الكبرى من المواطنين التى تعيش على قطاع الزراعة ، أو الرأسمالى المحتكر الذى يستغل المستهلك ويفرض على العامل واحد وخمسين ساعة عمل أسبوعيًا مقابل أجر لايتجاوز الجنيهين، لايكفيه هو وأسرته المكونة من خمسة أفراد فى المتوسط.

وعندما تساءل عبدالناصر عن الطريق كانت الإجابة واضحة:

« الحرية السياسية والحرية الاقتصادية»

وانتقل بعد ذلك إلى الكلام عن المستقبل فقال :

« قلنا إننا لانملك المستقبل وحدنا فمن أجل ضمان السياسة فى المستقبل ذهبنا إلى عدد من قادة الرأى من مختلف الطبقات والعقائد وقلنا لهم : ضعوا للبلد دستوراً يصون مقدساته وكانت لجنة الدستور ، ومن أجل ضمان الحياة الاقتصادية فى المستقبل ذهبنا إلى أكبر الأساتذة فى مختلف نواحى الخبرة وقلنا لهم : نظموا للبلد رخاءه واضمنوا لقمة العيش لكل فرد فيه وكان مجلس الإنتاج .. تلك حدودنا لم نتعداها ، إزالة الصخور والعقبات من الطريق مهما يكن الثمن واجبنا ، والعمل من كل نواحيه مفتوح لكل ذوى الرأى والخبرة فرض لازم عليهم ، وليس لنا أن نستأثر به دونهم ، بل إن مهمتنا تقتضى أن نسعى إليهم لجمعهم من أجل مستقبل مصر .. مصر القوية المتحررة».

الخطوة الأولى إذن وضع الدستور ـ دستور يمنع تكرار مآسى الماضى ويحدد معالم مجتمع المستقبل وأعلن جمال عبدالناصر بصفته رئيس الجمهورية فى يناير ١٩٥٦ دستور الشعب باسم الشعب قائلاً:

« نحن الشعب المصرى الذى انتزع حقه فى الحرية والحياة بعد معركة متصلة ضد السيطرة المعتدية من الخارج والسيطرة المستغلة من الداخل».وهكذا جاء الدستور تعبيراً عن إرادة شعبية وتتويجاً لكفاح وطنى ، وليس هبة من حاكم أو منة من قوى خارجية تتستر وراء ما يسمى بحقوق الشعوب وحقوق الإنسان ، بينما هى تستمد وجودها وبقائها من إهدار حقوق الشعوب . وحدد أهدافه بالأهداف التى من أجلها قامت الثورة وهى القضاء على الاستعمار وسيطرة رأس المال على الحكم وإقامة جيش وطنى قوى وإقامة عدالة اجتماعية وإقامة حياة ديمقراطية سليمة.

ولقد تضمن الدستور عددا من المواد رسمت المعالم الاقتصادية للمجتمع الجديد وهى:

المادة السابعة : « ينظم الاقتصاد القومى وفقاً لخطط مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية وتهدف إلى تنمية الإنتاج ورفع مستوى المعيشة».

المادة الثامنة : « النشاط الاقتصادى الخاص حر على ألا يضر بمصلحة المجتمع أو يخل بأمن الناس أو يعتدى على حريتهم وكرامتهم».

المادة التاسعة : « يستخدم رأس المال فى خدمة الاقتصاد القومى ولايجوز أن يتعارض فى طرق استخدامه مع الخير العام للشعب».

المادة العاشرة : « يكفل القانون التوافق بين النشاط الاقتصادى العام والنشاط الاقتصادى الخاص تحقيقاً للأهداف الاجتماعية ورخاء الشعب».

المادة الحادية عشر : «الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولاتنزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون».

المادة السابعة عشر : « تعمل الدولة على أن تيسر للمواطنين جميعاً مستوى لائق من المعيشة أساسه تهيئة الغذاء والسكن والخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية».

المادة الثانية والعشرون : « العدالة الاجتماعية أساس الضرائب والتكاليف العامة».

ووفقاً للمنهج الذى حدده جمال عبدالناصر وبعد أسبوع واحد من قيام الثورة ابتداء من ٣٠ يوليو ١٩٥٢ صدرت عدة قرارات استهدفت القضاء على الإقطاع والاحتكار ، وكان فى مقدمتها قانون الاصلاح الزراعى وتنظيم الايجارات التى أنهت تسلط الملاك على المنتجين والمستأجرين فى الريف والحضر ، وحددت بالتالى المبالغة فى التكالب على الملكية العقارية وما يترتب على ذلك من عزوف المدخرات على الدخول فى مجالات الإنتاج المثمر وبخاصة الإنتاج الصناعى وتحمل مخاطره.

أما بالنسبة لرأس المال الأجنبى فقد بادرت الثورة بالاستجابة لنصائح الاقتصاديين من أهل الخبرة الذين كانوا يرون أن قانون الشركات المساهمة (١٣٨ لسنة ١٩٤٧) ـ لايشجع

المستثمرين الأجانب لأنه يحرمهم غالبية الملكية فصدر المرسوم بقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٢ بتعديل المادة السادسة من ذلك القانون وكانت تنص على ألا تزيد نسبة رأس المال الأجنبى فى الشركات المساهمة عن ٤٩٪ على الأقل من أسهم الشركات المساهمة للمصريين عند التأسيس أو زيادة رأس المال ، ويجوز زيادة النسبة بقرار من وزير التجارة والصناعة بالنسبة ذات الصبغة القومية وإذا لم تستوف النسبة فى مدة لاتقل عن شهر فى حالة الاكتتاب العام جاز تأسيس الشركة دون استيفاء النسبة ـ وكان الهدف من هذا التعديل هو اجتذاب رأس المال الأجنبى للمساهمة فى التنمية الإنتاجية.

ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ١٥٦ فى أبريل ١٩٥٣ الذى حدد أسلوب معاملة رأس المال الأجنبى حيث حددت القنوات الشرعية التى يرد من خلالها (سواء نقدًا أو عينًا أو فى شكل حقوق معنوية) ، وحدد شروط تحويل الأرباح بما لايتجاوز ١٠٪ بالعملة الأصلية ، كما أجاز تجاوز هذه النسبة فى حدود ما يحققه الاستثمار الأجنبى من عملة أجنبية كما أجاز إعادة تحويل رأس المال الأجنبى بعد خمس سنوات بما لايتجاوز خمس القيمة المسجل بها ، وحددت المادة الثانية فى هذا القانون شرط الانتفاع أن يوجه رأس المال الأجنبى إلى الاستثمار فى مشروعات التنمية الاقتصادية (الصناعة ـ الزراعة ـ التعدين ـ القوى المحركة ـ النقل ـ السياحة) ويبت فى الطلب فى خلال شهور ثلاثة من تاريخ تقديمه تفاديًا للإجراءات التشريعية والإدارية الحكومية وتفاديًا للتعقيدات وتضارب الاختصاصات بين الجهات المعنية ـ وفى هذا الصدد أيضًا صدر القانون رقم ٣٢٥ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٣ خاصًا بالرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة حول المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج والعوائد وما إلى ذلك ، وكان الغرض من كل هذا التشجيع العمل على الاشتغال بالإنتاج من أجل التصدير.

كما صدرت قوانين أخرى أبرزها القانون رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ وقانون الشركات العام رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الذى عدل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥ وهى قوانين استهدفت تحقيق توازن عادل بين مبدأ التيسير على المتعاملين والحرية الاقتصادية ومبدأ حماية حقوق المدخرين لحثهم على الإقبال على الاستثمار.

لقد أردت قاصدًا أن أذكر أرقام وتواريخ وأهم عناصر هذه القوانين لسبب هو أن يرجع إليها الباحثون لما تحويه موادها من ضوابط وقيود وتسهيلات تحدد المسئوليات والاقتراض وشغل عضوية أو الجمع بين عضوية البنوك المقرضة والشركات ، وتحديد الأقصى لعضوية الشركات وشروط السن لأعضاء مجالس الإدارات والحد الأقصى لما يحصل عليه أعضاء مجالس الإدارة من مكافآت ، وعناصر كثيرة أخرى نعيش سلبياتها ومآسيها من بعد منتصف السبعينات حتى الآن.

لقد حاولت ثورة يوليو منذ اللحظة الأولى إزالة العقبات التى كانت تحول دون المساهمة الجادة لرأس المال الخاص وطنيًا كان أم أجنبيًا بعد أن قضت على الصيغ الإقطاعية والاحتكارية فى الوقت الذى كانت تبذل جهودها لإزالة ما ظل عالقًا بالاستقلال السياسى من شوائب . وبالمناسبة فعند قيام الثورة فقد كان رؤساء مجالس إدارات الشركات ينقسمون كالآتى:

٢١٪ مصريون مسلمون.   ٤٪ مصريون مسيحيون .

٣٠٪ أوربيون .   ١٨٪ يهود .

٨٪ يونانيون .   ١١٪ متمصرون .

ووفقاً للتوصيات التى قدمها خبراء الأمم المتحدة وفى مقدمتها التوصيات التى صاغها مجموعة من أساتذة الاقتصاد ضمت آرثر لويس أستاذ الاقتصاد فى جامعة مانشستر البريطانية والبروفيسور تيودور شولتز من جامعة شيكاغو ومعهما أستاذان من الهند وشيلى، وكانت أولى التوصيات التى قدمتها هذه اللجنة تحت عنوان « إجراءات التنمية الاقتصادية للدول المتخلفة» هى الحث على دور كبير للدولة يبدأ بإنشاء قطاع عام قوى لاسيما فى مجالات ذات أهمية محورية لدفع التنمية التى يعجز القطاع الخاص الناشئ عن توليها ، فأنشئ المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى فى أكتوبر ١٩٥٢ بموجب القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ كهيئة مستقلة تلحق برئاسة مجلس الوزراء المصرى وكانت مهمة المجلس بحث ودراسة المشروعات الاقتصادية التى يكون من شأنه تنمية الإنتاج القومى ، وأن يضع بحثًا فيما لايتجاوز عامًا واحدًا برنامجًا اقتصاديًا للتنمية يتوخى تقديم المشروعات الأكثر إنتاجًا والأيسر تنفيذاً والأقل تكلفة لينفذ على مراحل سنوية أقصاها ثلاث سنوات، ويشرف المجلس على تنفيذ المشروعات والبرامج بعد إقرار مجلس الوزراء كما حررت إجراءاته من القواعد الروتينية.

ولقد قام المجلس بدور هام فى مختلف مشروعات التنمية التى تمت خلال السنوات الخمس الأولى للثورة فى مجالات الرى والتوسع الزراعى ، وتكرير البترول وأنابيب البترول، وتنمية الثروة المعدنية ، والمواصلات ، ودراسة مبدئية لمشروع السد العالى ، ووضع مشروعات الحديد والصلب ، ومصنع السماد ، وكهربة خزان أسوان ، والكابلات ، والورق، والبطاريات ، والجوت ، والخزف والصينى ، و غيرها...

واستحدثت الثورة مبدأ جديد هو تخصيص نسبة مئوية من نفقات المشروعات للأبحاث والدراسات التى تم منها على سبيل المثال :

حصر وتقويم الاحتياجات والموارد الصناعية ـ أبحاث الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضى ـ صناعة السيارات ـ صوامع الغلال ـ المقننات المائية ـ الصرف ـ زيوت التشحيم

ـ الحوض الجاف والترسانة البحرية ـ صناعة الورق ـ كهربة مصر كلها على مدى عشرين عاماً.

وحدث متوازيًا مع هذه الأمور كلها توسعاً كبيراً فى المصانع الحربية المملوكة بالكامل للدولة والتى دخلت فيما بعد ميادين الإنتاج المدنى كذلك ، ولقد كانت تلك المصانع مدرسة جامعة للكوادر الفنية والإدارية المنتجة حتى اليوم.

ولتفادى التضارب والإسراف والتعارض ولتوفير الجهد والمال ولتعظيم العائد ، صدر قرار مجلس الوزراء فى ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ يستهدف إنشاء إدارة للتخطيط والتنسيق وأشير فى القرار إلى أن نظام التخطيط والتنسيق تأخذ به الآن كل الدول المتقدمة على اختلاف مذاهبها السياسية وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية ـ ثم أنشئت اللجنة العليا للتخطيط والتنسيق برئاسة رئيس مجلس الوزراء أو من ينوب عنه ، وتضم وزير المالية ومقررى اللجان الوزارية للتخطيط وممثلى وزارات الخارجية والحربية والإرشاد القومى وثلاثة أعضاء من مجلس الإنتاج ـ ولها أن تضم مراقبين أو خبراء خارجيين وتعمل فى مجالات أربعة:

* شئون الميزانية والمالية .

* شئون الإدارة العامة لتحسين الإدارة الحكومية المنفذة ورفع مستوى الكفاءة الإدارية.

* شئون التخطيط لفحص المشروعات والتنسيق بينها ومتابعة التنفيذ وإعداد الخبراء.

* التعبئة العلمية.

وكل هذا يعنى تعبئة القدرات العلمية والفنية وتوجيهها نحو الإسهام فى خدمة قضايا التنمية والربط بين البحث العلمى والاحتياجات التطبيقية ووضع أهل الخبرة فى خدمة قضايا الدولة .

وعندما اتسع نشاط الخدمات صدر يوم ١٧ أكتوبر ١٩٥٣ القانون رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء المجلس الدائم للخدمات ليشرف ويرعى النهوض الاجتماعى ويربط بينه وبين برامج التنمية الاقتصادية وكان من اختصاصه السياسة العامة ووضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعمران والشئون الاجتماعية والقوى البشرية.

ولقد كانت إدارة التعبئة العامة والإحصاء (تتبع وزارة الحربية) ـ كان لها مندوبين فى كل من مجلس الإنتاج ومجلس الخدمات ، مما أفاد فى تمكين هذه الإدارة من جمع المعلومات وإجراء الدراسات المتعلقة بقناة السويس حتى يمكن الاستعداد لتأميمها دون لفت الأنظار، وهو كما تعرضنا لها فى فصل سابق.

وكان من أهم أدوات التنسيق فى قطاع الخدمات الوحدات المجمعة التى راعت تكامل الخدمات فى التجمعات السكانية فى الريف فضلاً عن حفزها الشباب للعمل فى الريف مع

تغطية أوجه النقص فى مجالات هامة كمكافحة الدرن والأمراض المتوطنة (الإنكلستوما والبلهارسيا) وتوفير مياه الشرب فى الريف وبناء المساكن والمستشفيات... إلخ.

ولقد كان لتشكيل المؤتمر المشترك من قيادة الثورة والوزراء ، وهو ما تضمنه الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ فبراير ١٩٥٣ للنظر فى السياسة العامة للدولة أثره فى دفع عجلة التقدم فى كافة المجالات الإنتاجية والخدمية فى تلك الفترة.

وفى ١٣ يناير ١٩٥٧ صدر القانون رقم ٢٠ لسنة ٥٧ بإنشاء المؤسسة الاقتصادية ، وآلت إليها ملكية أنصبة الحكومة فى رؤوس أموال الشركات المساهمة ، وتحددت أغراض المؤسسة الاقتصادية فى الآتى:

* تنمية الاقتصاد القومى عن طريق النشاط التجارى والصناعى والزراعى والمالى.
* وضع سياسة استثمار أموال المؤسسة وتوجيهها فى المنشآت التى تساهم فى رأسمالها.
* القيام نيابة عن الحكومة بالتوجيه والإشراف على المؤسسات العامة.

(يرجع لتفاصيل القانون والقرارات التكميلية والضوابط بما فيها الخضوع لرقابة ديوان المحاسبات).

وقامت المؤسسة الاقتصادية فى غمرة أحداث هامة ترتبت على خوض الثورة معركة الاستقلال الاقتصادى سواء باسترداد ملكية قناة السويس فى أكبر وأخطر معركة تأميم لرأس المال الأجنبى تخوضها دولة نامية ، والإصرار على تنفيذ مشروع حيوى للنهوض بالقاعدة الإنتاجية الزراعية والصناعية وهو السد العالى الذى درسه مجلس الإنتاج وأبـدى البنك الدولى استعداده لتمويله ، وكان هذا مكملاً للمواقف الصلبة فى وجه الاستعمار سواء برفض حلف بغداد وسياسة الأحلاف عموماً أو العمل على تصفيته بدفع حركة عدم الانحياز فى مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ ، وهكذا اتضح بجلاء أن رأس المال الأجنبى لم يكن فقط متردداً أو يعانى من ندرة بل هو مضاد بطبيعته للتحرُر الاقتصادى .. فالبنك الأهلى كان قائماً بأعمال البنك المركزى غير أن سيطرة المصالح الأجنبية عليه جعلته يحجم عن إحدى أهم وظائفه وهى إقراض الحكومة ، لذلك أصدرت الحكومة المصرية فى ربيع ١٩٥٥ قانوناً يلزمه بأن يضع تحت تصرف الحكومة ما فى حوزته من نقد أجنبى ، ولم تكن الرأسمالية المحلية أقل تعنتًا فى التعامل مع الدولة فى توجهها نحو التنمية على الرغم من القرارات التى استهدفت تشجيعها ..

وكان أحمد عبود باشا يؤكد سطوته بالتخلف عن دفع الضرائب ، فقامت الحكومة بفرض الحراسة على شركتى السكر والتقطير وأعيد تنظيم الشركتين فى شركة واحدة تمتلك الحكومة ٥٠٪ من رأسمالها ، غير أن المواجهة الصريحة مع رأس المال الأجنبى جاءت فى

سنة ١٩٥٦ مع العدوان الثلاثى حيث رفضت البنوك تمويل القطن ، وما أن انسحبت قوى العدوان حتى أعلنت الثورة قوانين التمصير التى شملت البنوك وشركات التأمين ووكالات الاستيراد ، وهكذا وجدت الثورة نفسها فجأة مسئولة عن عدد من المنشآت الاقتصادية وبناءً عليه صدر قانون إنشاء المؤسسة الاقتصادية.

لم تكن نشأة القطاع العام ، كما يردد البعض ، على حساب رأس المال الوطنى بل من خلال استثمار عام ومن خلال استرداد الشعب حقوقاً اغتصبها الأجانب والمتمصرين نتيجة سوء تصرف ولاة الأمور فى مصر ، وفى ظل امتيازات أجنبية أعفتهم من دفع الضرائب التى كان يتوجب دفعها من أجل إقامة المرافق التى مولها الفلاح المصرى الذى اغتصبت حقوقه.

نشأة وزارة الصناعة :

ومع نشأة وزارة الصناعة سنة ١٩٥٦ اعتمد برنامج التصنيع الأول فى ١٩٥٧ بعد الحصول على قرض من الاتحاد السوفيتى لتنفيذه وتكونت هيئة السنوات الخمس ، وتوسعت المصانع الحربية فى الإنتاج المدنى وتم الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى على بناء السد العالى وشكلت الهيئة العامة للسد العالى.

واستمرت الدعوة لرأس المال الوطنى والمحلى للإسهام فى التنمية ولكنها كانت دعوة من جانب واحد لم يقاربها استجابة بل توقف النشاط الخاص عن أعمال الصيانة ، وزاد أن حاول البعض بطرق غير مشروعة تهريب رؤوس أموالهم للخارج ، مما ترتب عليه صدور القرارين فى ١٣ فبراير ١٩٦٠ بتأميم البنك الأهلى وبنك مصر ، وهو ما أتاح للثورة السيطرة على شركات كانت تتولى ٢٠٪ من الإنتاج الصناعى رغم بقاء ما يساهم به الأفراد فى تلك الشركات.

وقامت وزارة الصناعة بوضع برنامج خمس سنوات للتصنيع بتكلفة ٢٥٥ مليون جنيه (كان الجنيه يعادل أكثر من ثلاثة دولارات فى ذلك الوقت) - ويرفع نصيب الصناعة من ١١٪ من الدخل القومى إلى ١٩٪ - ووضع البرنامج قواعد للأولويات تضمنت كافة تكلفة المشروع وحاجته من النقد الأجنبى والعائد المتوقع منه وما يضيفه إلى الطاقة الإنتاجية ويستخدمه من عناصر وعمالة وعلاقة المشروع بالمشروعات الأخرى وأهميته للتنمية إضافة إلى الاعتبارات الإستراتيجية .. وقدر أن تستغرق المرحلة الأولى ثمانية عشر شهراً يليها أربع مراحل سنوية ، واتضح مما تقدم أن الاهتمام بالتنمية يتطلب نظرة شاملة متكاملة فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ بشأن التخطيط القومى وأدمج مجلسى الإنتاج والخدمات فى لجنة التخطيط القومى.

وكان التخطيط الذى لجأت إليه الثورة كأى تخطيط تلجأ إليه دولة نامية هو تخطيط من أجل التنمية وليس بديلاً للسوق فى إدارة الاقتصاد.

وتطورت الأمور حتى وصلت إلى تشكيل ٥٧ لجنة فرعية للتخطيط ضمت صفوة الخبراء المتخصصين من مختلف أجهزة البحث العلمي ورجال الجامعات والفنيين وعدد من الوزراء ومحافظ البنك المركزى وآخرين.

وعقب إعداد المشروع المبدئى لإطار الخطة العامة (١٩٦٠ / ١٩٦١ ، ١٩٦٤ / ١٩٦٥) وعرض مشروع الخطة على الشعب من خلال المؤتمر العام للاتحاد القومى فى منتصف ١٩٦٠، وكانت الخطة الأولى التى تكاملت بشأنها الأجهزة التخطيطية وتضافرت القدرات البحثية ومشاركة التنظيم السياسى الجماهيرى مع مراعاة وتنسيق بين خطتى إقليمى الجمهورية العربية المتحدة (سوريا ومصر) ـ وكان الهدف مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات.

لقد قال جمال عبدالناصر فى هذا الصدد فى خطابه أمام المؤتمر العام للاتحاد القومى يوم ٩/ ٧/ ١٩٦٠ ما يلى:

« كان مهما بالنسبة لنا أن تنجح الخطة فى أهدافها لمضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات، فلقد كان أكثر أهمية أن تنجح الخطة فى أهدافها الاجتماعية ، كان عليها أن تكون أداة إنتاج وفى نفس الوقت كان عليها أن تكون أداة عدل.

وما كان يمكن أن تكون هناك خطة اقتصادية دون هدف اجتماعى ، بل لقد كان يمكن أن تؤدى الخطة إلى عكس المقصود منها ، إذا كان الاهتمام يوجه إلى ناحيتها الاقتصادية مجرداً من كل وعى اجتماعى.

كانت الخطة فى تلك الحالة لاتضع إلا أن تزيد الأغنياء غنى ، وتزيد الفقراء فقراً ، وتزيد بالتالى الهوة بين الذين ملكوا الغنى بالوراثة ، وبين الذين لم يمتلكوا بالوراثة غير الفقر ، وبالتالى يضيع أساس الاستقرار الوطنى الوحيد وهو العدل الاجتماعى . كذلك فقد كان مستحيلاً دون خطة اقتصادية واجتماعية ، وفى نفس الوقت أن تطور الخدمات العامة كما طورنا وسائل الإنتاج . وكان ذلك يستتبع بالتالى أن يقوم القطاع العام بدور حيوى فى التطوير الصناعى ، وأن يقوم التعاون بنفس الدور فى التطور الزراعى ، ولقد بدأ وجود القطاع العام على نطاق متسع فى الصناعة وفى أعقاب الخطوة الرائعة التى تعتبر أبرز مكاسب حرب تثبيت الاستقلال سنة ١٩٥٦ ، وأعنى خطوة تمصير الجزء الأكبر من الممتلكات البريطانية والفرنسية فى مصر.

وإذا كان التمصير هو بداية اتساع القطاع العام وتقوية نشاطه ، فلقد كان من أهداف الخطة بل وكان أيضاً من ضمانات نجاحها أن تزداد قوة هذا القطاع العام الذى يملكه الشعب بمجموعه».

وفى خطاب آخر للرئيس جمال عبدالناصر يوم ١٦ / ١٠/ ١٩٦١ قال :

« لقد أصبح لدينا الآن قطاع عام قوى فى الاقتصاد ، يملكه الشعب بمجموعه وهو فوق أثره الاجتماعى ، طليعة قادرة على فتح الطريق أمام التنمية الاقتصادية وفى جميع المجالات، وإننا لنفخر أن النواة الأولى لهذا القطاع العام كانت جميع المؤسسات الاحتكارية البريطانية والفرنسية والبلجيكية ، ثم أضفنا إلى هذا القطاع العام ما قمنا نحن بإنشائه طبقاً لبرامج التنمية خلال السنوات الأخيرة ، ثم استكمل هذا القطاع قوته بما تم تأميمه أخيراً بمقتضى مجموعة القوانين الاشتراكية التى صدرت فى شهر يوليو من هذا العام ، وبهذا أصبحت القوة العاملة لهذا القطاع تمثل رأسمال لايقل عن ألف مليون جنيه ، بينما الطاقة المتحركة لرأسمال هذا القطاع تزيد على هذا المبلغ عدة مرات بقوة اندفاع متزايدة ، قادرة على تحريك مجالات التطوير فى الزراعة وفى الصناعة بوجه خاص».

وعلى الرغم من التأميمات المتتالية التى شهدتها السنوات السابقة على الخطة ، فإن كل حالة كان لها ما يبررها ولم يصل الأمر لاتخاذ موقف عام من رأس المال الخاص بل أفسحت له الخطة مجالات للنشاط محملة القطاع العام عبء المشروعات الضخمة منخفضة الربح ، كالسد العالى واستصلاح الأراضى والتعدين فضلاً عن الخدمات.

ولقد حققت بعض الأنشطة كالمقاولات أرباحاً ضخمة نتيجة للتوسع السريع فى الإنشاء والتشييد ، ومع ذلك ظلت الرأسمالية المصرية محجمة عن المساهمة فى التنمية بل سعى بعضهم فى تصفية أعمالهم وتهريب أموالهم للخارج ، فكان لابد من سد منافذ التهريب وتولى القطاع العام أمر الأنشطة الحيوية اللازمة لاستمرار عملية التنمية.

القوانين الاشتراكية يوليو ١٩٦١ :

وشهد شهر يوليو ١٩٦١ (السنة الثانية للخطة) تحولاً نحو استكمال معالم المجتمع الاشتراكى ، فأصدر جمال عبدالناصر مجموعة من القوانين سميت **بالقوانين الاشتراكية** كانت تهدف أساسًا لإعطاء العمال والفلاحين والفئات الوسطى حقوقاً عادلة فى الناتج القومى بالإضافة إلى تحقيق عدالة التوزيع.

فصدرت القوانين أرقام ١١١ لسنة ١٩٦١ بتوزيع الأرباح على عمال المؤسسات والشركات بتخصيص ٢٥٪ من الأرباح المعدة للتوزيع للموظفين والعمال (١٠٪ توزيع مباشرة و ٥٪ للخدمات الاجتماعية والإسكان و ١٠٪ لأداء خدمات اجتماعية مركزية).

والقانون ١١٤ لسنة ١٩٦١ بإشراك العمال فى مجالس إدارات الشركات والمؤسسات.

والقانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تعديل قانون الإصلاح الزراعى ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ حيث خفض الحد الأدنى للملكية الزراعية إلى مائة فدان.

والقانون ١٢٨ لسنة ١٩٦١ بتخفيض ما لم يؤد من ثمن الأرض الموزعة أو التى توزع على المنتفعين بالقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وكذلك الفوائد المستحقة عليهم إلى النصف.

والقانون ١٣٣ لسنة ١٩٦١ بجعل الحد الأعلى لساعات العمل ٤٢ (اثنين وأربعون) ساعة أسبوعياً وعدم جواز تشغيل العامل فى أكثر من مؤسسة واحدة، وذلك بهدف زيادة عدد العاملين مع عدم جواز تخفيض الأجر الإضافى.

والقانون ١٦٨ و١٦٩ بتخفيض أجور الأماكن التى أنشئت بنسبة ٢٠٪ وتقرير إعفاءات عن الضريبة على العقارات المبنية التى لايزيد متوسط إيجار الحجرة فيها على ثلاثة جنيهات وخفض الإيجارات بمقدار الإعفاءات.

والقانون ١١٣ لسنة ١٩٦١ بفرض حد أعلى للمرتبات فى أى شركة أو مؤسسة عامة خمسة آلاف جنيه فى السنة شاملة لجميع العلاوات والبدلات أياً كانت الصفة اعتبارًا من أول أغسطس ١٩٦١.

والقانون ١١٥ لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون الضريبة العامة على الإيرادات وجعلها ضريبة تصاعدية على الإيراد الكلى الصافى بمعدل يبدأ بـ ٨٪ للألف الثانية ورفع سعر الضريبة على الشرائح العليا ليصل إلى ٩٠٪ لما يتجاوز عشرة آلاف جنيه.

والقانون ١٢٩ لسنة ١٩٦١ بتعديل الضريبة على العقارات المبنية وذلك لإيجاد توازن بين حق الفرد للملكية وحق المجتمع من خلال تصاعد تلك الضريبة وإعادة توجيه المدخرات إلى مجالات التطوير التى تتوجه إليها خطة التنمية وذلك بعد أن فضّل الكثيرون من المدخرين تجميد مدخراتهم فى المساكن ذات الأجور العالية مبتعدين عن مجال الصناعة.

وأعتبر أن هذه القوانين ميزان ثابت من موازين العدل سواء من ناحية مشاركة الأمة فى ملكية وسائل الإنتاج، أو مشاركة الأمة فى عائدات هذا الإنتاج فهو ليس طريقاً لمصادرة الملكية وإنما هو طريق لتوسيع قاعدتها.

كما صدرت القوانين:

١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم مائة وتسعة وأربعين شركة شملت سبعة عشر بنكاً وسبعة عشر شركة تأمين ومائة وخمسة عشر شركة أخرى تعمل فى مجالات مواد البناء والسلع المعدنية اللازمة للتشييد وشركات نقل عام وملاحة بحرية.

والقانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ بإشراك القطاع العام فى واحد وتسعين شركة عن طريق مساهمة إحدى المؤسسات العامة بما لايقل عن ٥٠٪ من رأسمالها وشملت القائمة شركات المقاولات والتجارة والسجاير والبترول والمنسوجات.

القانون ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتحديد ملكية الفرد فى مائة وتسعة وخمسين شركة بما لايتجاوز عشرة آلاف جنيه وتؤول ملكية الزيادة إلى الدولة.

القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦١ بتنظيم منشآت تصدير القطن.

القانون ١٢١ لسنة ١٩٦١ بنقل ملكية منشآت مكابس القطن إلى الدولة.

القانون ١٢٢ لسنة ١٩٦١ بإسقاط التزام شركة ليبون وإنشاء مؤسسة عامة للكهرباء والغاز.

القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ بإسقاط التزام مرفق ترام القاهرة.

وقد حولت أسهم تلك الشركات إلى سندات أسمية أو قابلة للتداول على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤٪ حسب آخر إقفال فى البورصة.

إن هذه القوانين تشير إلى أن الحتميات الموضوعية للتنمية هى التى دفعت باتجاه التحول الاشتراكى وليست لاعتبارات أيديولوجية ، فمن ناحية اتضح أن القطاع الخاص إما أساء اختيار قنوات الاستثمار بالابتعاد عن ما رصدته له الخطة من مجالات، أو عمل على تهريب مدخراته للخارج بالرغم من الحوافز التى قدمت له طيلة الخمسينات ، هذا علاوة أن القطاع الخاص استثمر تحويل مدخراته فى عمليات التشييد والبناء مستغلاً فرصة الطلب المتزايد بسبب التسارع الذى استهدفته الخطة فى معدلات الاستثمار فعمد إلى رفع الأسعار وجنى أرباحاً طائلة لم يعد ضخها فى الاستثمار ، وجل ما قام به هو الاستثمار فى الإسكان فوق المتوسط بما لم يحل مشكلة الإسكان بل ساهم فى رفع الإيجارات . وهنا أحب أن أشير إلى نقطة تعتبر ذات دلالة على أن هذه التأميمات لم تكن تعنى أشخاصًا بذاتهم بل كانت تطبق مبدأ وخط استراتيجى اقتصادى عام ألا وهو مبدأ الكفاية والعدل ، ومما يدل على أن المسائل لم تكن أبدًا مس الأشخاص أن كل شركات المقاولات مثلاً التى كانت بأسماء أشخاص بقيت على نفس التسمية بعد تطبيق القانون ، فبقيت شركات عثمان أحمد عثمان وحسن علام ومختار إبراهيم .. إلخ.

وقد تبع ذلك أن عُدّل قانون العمال فصدر القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ بتحديد حد أدنى للأجور فى المنشآت الصناعية قيمته خمسة وعشرين قرشاً فى الساعة .

وفى ٢٦ مايو ١٩٦٢ صدر ميثاق العمل الوطنى الذى حسم النظام الاقتصادى لصالح الاشتراكية وسيطرة الشعب على أدوات الإنتاج ، وما استتبع ذلك من صدور المزيد من القرارات الاشتراكية وذلك لتوفيق الأوضاع فى أسلوب إدارة الاقتصاد الوطنى ومنشآته ، والحيلولة دون تعرض الاقتصاد للاختلال.

وكانت معدلات تحقيق الأهداف من الارتفاع بما جعل تلك الفترة تشهد طفرة فى أداء الاقتصاد الوطنى بما مكن الثورة من المضى فى التنمية القائمة على الاعتماد على

النفس . بمعنى أن يسعى الاقتصاد إلى تعظيم قدرته الادخارية وتعبئة مدخراته ويحسن توجيهها، وأن دور رأس المال الأجنبى مكمّل ويأتى فى المجالات وبالشروط التى تهم الاقتصاد والتوسع فى المجالات المتميزة محليًا يخلق قاعدة إنتاجية متنامية إذا لم ننفق على سلع لاتتمشى مع متطلبات التنمية.

ومن الأهمية بمكان أن أشير إلى تقرير البنك الدولى الذى اعترف بحجم النمو الاقتصادى فى تلك الفترة خصوصاً وأنه صدر فى سنة ١٩٧٦ أى بعد عشر سنوات من إتمام الخطط الخمسية حتى سنة ١٩٦٥ ونص التقرير على الآتى:

أولاً : التقرير صدر برقم ٨٧٠ واشنطن فى ٥ يناير ١٩٧٦ الجزء الخاص بمصر.

ثانياً : أن نسبة النمو الاقتصادى فى مصر كانت بمعدل ٦,٢٪ سنوياً بالأسعار الثابتة الحقيقية.

ثالثاً : ارتفعت نسبة النمو هذه فى الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٥ إلى معدل وصل إلى ٦,٦٪.

وهذا يعنى أن مصر استطاعت خلال عشر سنوات أن تقوم بتحقيق تنمية تماثل أربعة أضعاف ما استطاعت تحقيقه فى الأربعين سنة السابقة عن عام ١٩٥٢ ، فى الوقت الذى لاتتجاوز معدلات النمو فى دول العالم الثالث نسبة لاتزيد عن ٥,٢٪ سنوياً.

وهنا أيضًا أجد لزاماً علىّ أن أستعرض أوضاع القطاع الخاص المصرى سنة ١٩٦١ كانت باختصار شديد كالآتى:

* أكثر من ٦٦٪ من الاقتصاد المصرى كان بيد القطاع الخاص المصرى.

* الزراعة المصرية كلها قطاع خاص.

* ٧٩٪ من التجارة قطاع خاص.

* ٧٦٪ من شركات المقاولات قطاع خاص.

* ٥٦٪ من الصناعة قطاع خاص.

وفى هذه الصدد أحب أن أؤكد على أن قوانين التمصير ثم التأميم قد صدرت فى حدود الشرعية الكاملة وكانت محتومة ، لم تغتصب حقًا أو تصادر ، ولكن حررت الثروة ووزعتها بالعدل على طبقات الأمة وفئاتها العاملة (الفلاحين والعمال والملاك والرأسمالية الوطنية) ولبناء مجتمع الكفاية والعدل للجميع.

وحينما صدرت القوانين الاشتراكية كان سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة جون بادو وكان من قبل رئيساً للجامعة الأمريكية فى القاهرة وعاش فى مصر لأكثر من

الثلاثين عامًا ولقد كتب الرجل فى مذكراته ـ التى أشرت إليها فى مكان آخر من هذه المذكرات بالتفصيل ـ مانصه الآتى:

« حينما صدرت هذه القوانين ثارت ضجة حولها فقررتُ تكوين فريق عمل من رجال السفارة لدراستها بدقة وانتهينا إلى أن حجم القطاع العام الجديد فى مصر أقل منه فى إسرائيل وفى الهند وفى فرنسا وفى بريطانيا بل وفى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، وأنه لا يصادر القطاع الخاص أو يغلق الطريق أمامه بل على العكس سوف يحفزه ويدفعه للمنافسة فى ظل اقتصاد مختلط كما حدث فى هذه الدول.

يقول السفير بادو أيضًا فى تقريره للرئيس الأمريكى كينيدى بعنوان «The American Approach To The Arab World» ولمزيد من الاطمئنان من جانب واشنطن فقد أوفد الرئيس جون كينيدى مبعوثاً خاصاً هو الدكتور إدوارد ماسون أستاذ الاقتصاد المشهور ، وبعد أن قام بدراسته المفصلة للقوانين وللأوضاع فى مصر قدم تقريراً يتلخص فى أنه لم يكن أمام ناصر (عبدالناصر) طريق آخر أو أفضل».

وكانت الثورة قد وفرت كل المقومات والحوافز للقطاع الخاص فى التنمية وعلى مدى عشر سنوات ، ولكنه استغرق فى الاستثمارات السريعة الربح خاصة الإسكان الفاخر ولم يدرك المسئولية نحو المشكلة الاجتماعية المزمنة والمتفاقمة ولم يكن هناك مناص من التحول والتغيير ومواجهة التحديات الملحة وغير المتكافئة.

ونجحت التجربة فنفذت الخطة الخمسية الأولى التى اعتمدتها الأمم المتحدة واعتبرتها نموذجاً للتنمية فى العالم الثالث ، وتوافدت على مصر بعثات وخبراء من مختلف أنحاء العالم للبحث ودراسة التجربة والاستفادة من دروسها واقتباس ما يفيد الدارسين لبلادهم . ومنهم من وفد من بلدان أوروبية وبالذات من سويسرا (يرجع للوثائق حول هذا الموضوع بالذات).

وفى الحقيقة لم يسبق أن نما القطاع الخاص وامتد وازدهر مثلما فعل تحت مظلة القطاع العام وولايته فى إطار الاقتصاد المختلط المتكامل المتنافس لتحقيق هدف وطنى مشترك، وكان هذا هو الميلاد الحقيقى للقطاع الخاص المصرى إذ تحرر من احتكار الأجانب وتوافرت له كل المقومات والحوافز المشروعة ، وفتحت أمامه كل الأسواق التى لم ينفذ إليها من قبل.

وكانت النتائج التى تحققت دافعاً لمواصلة الطريق وإعداد خطة ثانية طموحة لمدة عشر سنوات، وأعلنت مصر أن الهدف سوف يكون دخول عصر الصناعة الثقيلة والزراعة الكبيرة، وسوف تكون مصر دولة صناعية زراعية تجارية سياحية عصرية والعمود الفقرى لتحرير وتنمية الاقتصاد العربى عامة ، وسوف تلحق التجربة المصرية والعربية

فيما بعد بتجارب العصر الكبرى فى الصين والهند وتتدارك كل ما فاتها ، فاستدعيت نواقيس الخطر وأجراس الخوف فى عواصم الغرب وفى ظل عصر السيادة الأمريكية أصبحت قوة مصر تهدد المصالح الإمبريالية ، فإن تسليح مصر يهدد إسرائيل وتصنيع مصر وقوة اقتصادها يهدد تدفق البترول لأمريكا والغرب بصفة عامة.

والشهادة فيما أقول وفيما أقدر ، تأتى من العدو ـ من الجنرال الإسرائيلى «بيليد» أحد قادة حرب ١٩٦٧ وهو الذى غزا القدس ، فقد دعا هذا الجنرال إلى مؤتمر صحفى فى فبراير ١٩٧٢ وفاجأ الكل بما لم يخطر على بال أو خيال أحد ، فلقد أعلن أنه ضاق ذرعاً بسلسلة الأكاذيب والأساطير التى يعيش عليها الشعب فى إسرائيل منذ قيام الدولة وأنه قرر أن يستجيب لنداء ضميره وأن يعلن:

« إن ذروة الغش والخداع كانت فى حرب ١٩٦٧ التى أقنعنا شعبنا والعالم أنها كانت دفاعية ضد خطر داهم قادم من مصر ، والتى لم تكن فى حقيقتها سوى حرب عدوانية قمنا بها لحساب الولايات المتحدة الأمريكية التى قررت أن عبدالناصر وحلفاءه السوفيت قد تجاوزوا كل الخطوط الحمراء وإذا لم يردعوا الآن سوف تفوت الفرصة».

وتحدى « بيليد» جنرالات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أن يقر أحدهم أن الحرب كانت دفاعية ـ ولم يرد أحد حتى الآن ـ وكانت أكبر فضيحة فى تاريخ إسرائيل ، وأعمق شرخ فى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية .. وأعلن «بيليد» أنه لا يمكن لدولة أن تعيش للحرب وبالحرب وفى حالة حرب دائمة ، وأن ما تحتاجه إسرائيل هو السلام الآن ، « كما أعلن عن قيام الحركة التى غيرت الخريطة الإسرائيلية السياسية واعتزل ليدرس الحضارة العربية».

وإذا كانت الكوارث التى لا تقتل ، تصنع ، فإن هزيمة ١٩٦٧ قد صنعتنا مرة ثانية من جديد تماماً كما فعلت دنكرها ببريطانيا ، وبيرل هاربور بأمريكا ووصول الجيوش الألمانية إلى ضواحى موسكو ، فنحن صمدنا ونحن هنا تعنى الشعب .. الشعب فى مصر وفى جميع أنحاء العالم العربى بالدرجة الأولى وبالعالم الثالث بعد ذلك ، صمدنا نحن الشعب ومعنا وبنا قيادة وطنية تجسد إرادة الصمود وقبول التحدى والتصدى له.. وكان القطاع العام هو الأرض الصلبة التى واصلنا بها السير إلى حرب الاستنزاف ثم إلى أكتوبر ١٩٧٣ .

لقد اختلفت أسطورة الانغلاق وأنه لابد من فتح النوافذ والأبواب والشبابيك ، ولم يحدث أن انفتحت مصر على العالم شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً وحصلت على أفضل ما لديه كما تحقق خلال الخمسينات والستينات ، واستطاعت أن تحصل من الغرب على ما لم تحصل عليه من قبل ، بل كان محرماً عليها أن تستورده.

استثمارات غربية في مصر الستينات :

فقامت ألمانيا الغربية ـ فى ذلك الوقت ـ ببناء صناعة الحديد والصلب فى حلوان ، وصناعة الأسمدة والكيماويات فى أسوان ، علاوة على سلسلة من محطات الكهرباء والكبارى الرئيسية والقناطر والدواء وغيرها ، علاوة على الدراسات التى قام بها كبار الاقتصاديون الألمان للأوضاع فى مصر خلال الستينات (الوثائق ومحاضر الاجتماعات والتقارير والدراسات محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى، هذا علاوة على تقرير زيارة إيرهارد الذى كان ضيفاً شخصيًا على عبدالناصر وأقام فى قصر الطاهرة بالقاهرة).

كما قامت إيطاليا ببناء صناعة السيارات فى وادى حوف (منطقة حلوان) ثم ، وبأهم إنجاز تحقق كسر حصار البترول الذى فرضته الشركات الغربية (يرجع للوثائق التى تنشرها حاليًا شركات البترول الإيطالية فى مصر عن تاريخ وحجم التعامل والتعاون منذ الستينات وفجر البترول بغزارة لأول مرة).

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية ببناء وتجهيز التليفزيون ومحطات كهرباء ثم الفنادق الكبرى ومقومات السياحة الدولية ، علاوة على بدء عمل كبرى شركات البترول «أموكو» من سنة ١٩٦٤ فى مصر فى مجالى الكشف والاستخراج».

ثم عملت فرنسا من جانبها بعد حصولها على امتياز كهرباء خزان أسوان القديم ثم التليفزيون والمساهمة فى كشف واستخراج البترول».

وكان التعاون بين كل من بريطانيا وفرنسا وسويسرا وألمانيا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية على أشده فى مجال تصنيع الدواء ، ولعل مصنع شركة فايزر الأمريكية القائم فى منطقة ألماظة بمصر الجديدة خير دليل على هذا التعاون والانفتاح كما يقولون.

لقد تسابقت دول الغرب على الاستثمار فى مصر لأنها كانت تثق فى نزاهة وكفاءة النظام، ولأنها لم تكن تريد أن تترك الميدان خاليًا للاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية.

ولقد ساهم الاتحاد السوفيتى فى بناء السد العالى أعظم الإنجازات ومدينة الألومنيوم والصناعات الإستراتيجية والمزارع النموذجية وكان التنافس بين الشرق والغرب حافزًا للطرفين.

فى الوقت نفسه فلقد وضعت فى تلك الفترة أيضًا الأسس لمشاريع مشتركة مع كل من الهند والصين كما تضاعفت المبادلات والعلاقات مع دول العالم الثالث لبناء جبهة اقتصادية تعزز عدم الانحياز ، وكان التعاون متصلاً ومضطردًا لم يتوقف مع قلاع الصناعة الكبرى وليس مع رأسمالية المافيا أو الأموال المغسولة.

لقد دفع الشعب ثمن التضحية بالقطاع العام ، وبدلاً من مجتمع الكفاية والعدل الذى يسير بخطى ثابتة نحو تحقيق أهدافه يقوم الآن وبعد ربع قرن من الإنتاج المزعوم مجتمع مريض تتفاقم متناقضاته كل يوم بل كل ساعة وتتربع على قمته حفنة من أصحاب البلايين والملايين كما لم يسبق فى تاريخ مصر المحروسة على حساب محيط متلاطم من محدودى الدخل وسكان القبور والعشوائيات.

ديون مصر في إبريل ١٩٧١:

قد يكون من المناسب أن أتعرض باختصار لديون مصر فى إبريل سنة ١٩٧١ ، ولقد كانت كلها ديون إنتاج وليست ديون استهلاك.

الاتحاد السوفيتى :

٥٨ مليون دولار (السد العالى ـ التصنيع ـ الزراعة).

الولايات المتحدة الأمريكية

٢٠٥ مليون دولار (مستلزمات إنتاج ـ دخان ـ شحومات ـ قمح من ١٩٥٨ حتى ١٩٦٥ ـ صناعات دوائية).

إيطاليـا

١٢٢ مليون دولار (صناعة ـ صناعة دوائية).

ألمانيا الغربية

١٠٦ مليون دولار (مستلزمات إنتاج ـ صناعات دوائية وكيميائية ـ صناعة)

الكويت

١٣٠ مليون دولار

بالإضافة إلى ديون أقل لليابان وبعض البنوك الأجنبية.

وكان الدين العسكرى للاتحاد السوفيتى يصل إلى حوالى ١٧٠٠ مليون دولار من مجموع ٢٢٠٠ مليون دولار سدد منها ٥٠٠ مليون دولار.

كما قدمت دول البترول العربية لمصر حتى سنة ١٩٧١ مبالغ وصلت إلى ١٢٠ مليون جنيه إسترلينى مقارنة بمبلغ ١٢٢ ألف مليون دولار قدمت لمصر من هذه الدول فى الفترة من ١٩٧١ حتى ١٩٨٠ ، وكانت ديون مصر فى هذه السنة (١٩٨٠) ، ١٤ ألف مليون دولار(*).

(*) ديون مصر الخارجية اليوم ٤٥ ألف مليون دولار.

كما أجد أنه من المناسب أن أتعرض بشكل سريع للإنفاق الخارجي للثورة:

بالنسبة للجزائر :

لم تتجاوز المساعدات التي قدمت للجزائر الستين مليون جنيه ، وقد ردت الجزائر هذا المبلغ وربما أكثر خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

بالنسبة لسوريا :

لم ننفق شيئًا.

وكل ما أخذته سوريا هو الحق في حصيلة قناة السويس تستخدمه بالنقد الأجنبي ، ولم تستعمل هذا الحق سوى مرة واحدة فقط في حدود ستة ملايين جنيه.

والدم السوري الذي أريق في السنوات ٥٦ و ٦٧ و ٧٣ لايقدر بثمن.

بالنسبة لحلف بغداد : لم ننفق شيئاً.

بالنسبة لليمن :

الإنفاق من سبتمبر ١٩٦٢ حتى ١٩٦٧ حوالي ٥٠٠ مليون جنيه ، والمساعدات التي حصلنا عليها في قمة الخرطوم كانت أكثر من ذلك بكثير ، والمساعدات التي حصلت عليها مصر بعد حرب ١٩٧٣ تجاوزت الألف مليون جنيه ، وهل تحرير اليمن والجنوب العربي الذي امتد حتى إمارات الخليج العربي يقدر بمال ؟ ثم هل السيطرة على مدخل البحر الأحمر من الجنوب يقدر بثمن في مقابل دماء أبناءنا من كلا الشعبين اليمني والمصري التي روت تلك الأرض العربية الطاهرة؟»

والحل لهذه العملية التي كثيراً ما تثار على أساس إقليمي قد يكون فيه طابع المنّ ، أقول إن الحل هو الدخول في العالم العربي وليس الإنسحاب منه ، وأن تكون مصر طرفاً في القضايا العربية وليست عضواً متفرجاً، وأن ما أُنفق لم يكن ليحل مشاكل مصر، لأن الحل هو السياسة النشيطة كما قلت وليس في الانطواء أو الانزواء.

لقد استطاعت مصر عبدالناصر في ظل هزيمة ١٩٦٧ :

١ـ أن تعيد بناء القوات المسلحة في زمن قياسي (أشهر).

٢ـ أن تتم بناء السد العالي . (وما ترتب عليه من مئات المشروعات المدروسة ومنها توشكي وغيرها ، وثائقها موجودة في جمعية السد العالي).

٣ـ أن تثبت أسعار السلع الاستهلاكية للمواطن المصري.

٤ـ أن تقيم مصنع الحديد والصلب .

٥ـ أن تقيم مجمع الألومنيوم في نجع حمادي (في صعيد مصر الذي يدعى ظلماً الآن أنه كان مهملاً).

كل هذه الإنجازات فى ظل دعم مائة مليون جنيه وفى غياب دخل قناة السويس وغياب دخل البترول فى سيناء والسياحة ، وعلاوة على أعباء تهجير أهالى منطقة قناة السويس بكاملها إلى الدلتا والقاهرة ، بالإضافة إلى نقل معامل تكرير منطقة القناة ومصانعها إلى داخل الوادى.

لقد جاء فى تقرير رسمى لمعهد التخطيط القومى سنة ١٩٩٧ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الألمانى ما يلى :

فى حصاد ثمانية عشر عاماً من الثورة حتى رحيل الرئيس جمال عبدالناصر حققت مصر من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٦٧ أعلى معدل تنمية فى العالم الثالث وأعيد توزيع الرزق حتى بات الدخل القومى عام ١٩٧٠ مناصفة بين عوائد التملك والأجراء فى مصر .. معدل قياسى فى توزيع الدخل تراجع فيها الفقر بحيث أصبح نصف سكان مصر فقراء (حوالى ٤٨٪).

ما وصلنا اليه :

فى العام ١٩٩٧ أصبح نصيب الملاك ضعف نصيب الأجراء .وليسمح لى القارئ أن أعلّق على الأوضاع التى نعيشها الآن.

إن سيطرة رأس المال والهيمنة وأحادية القرار العالمى معادية للإنسانية ومعادية للحضارة والعدالة الاجتماعية ، علاوة على أنها تلغى الهوية العربية وتعصر الفقراء لمصلحة الأغنياء والأخيار لمصلحة الأشرار والطاهر لمصلحة العاهر.

إن أصحاب رأس المال يتفضلون بعد ذلك بالكلام عن الوطنية والديموقراطية ويبشرون بالحضارة والمدنية ، وفى هذا يحضرنى قول فولتير : « اثنان لايحبان وطنهما .. الغنى الفاحش الغنى .. والفقير مدقع الفقر».

وإليكم بعض الأمثلة مما جنينا أخيراً:

- الاتجار فى الأغذية الفاسدة وغيرها ، ثم الهروب إلى الخارج دون حساب.
- الاقتراض من البنوك بضمان الأشخاص بملايين الجنيهات والهروب ،أو تهريب الناتج إلى الخارج.
- إفساد الصناعة الوطنية (تكهين المصانع وبيع القطاع العام ببلاش).
- تجارة وعمولات تجارة السلاح والمخدرات وتهريب الأموال للخارج وغسيلها.
- تبوير الأراضى الزراعية وردم البحيرات لبناء القصور.
- شراء ديون مصر بعد بيع مصر.
- دخول نواب المخدرات للمجالس النيابية .

- إلغاء انتخابات العمد .
- تزوير الانتخابات . (أحكام محكمة النقض بالمئات).
- المباهاة بالشذوذ . (ورد على لسان أحد وزراء الصحة والسكان فى مصر)
- سفك الدم العربى بسلاح عربى .
- التخلى عن نساء المسلمين والسكوت على تلقيحهن بنطف الكلاب ودفن رجالهم أحياء.
- السكوت على التمثيل بالرسول الكريم « ﷺ ».
- عقد الاتفاقات والمعاهدات مع العدو ، تلك الاتفاقات التى مزقت الأمة ومكنت الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية من مقدرات الوطن الكبير.
- ماذا حدث لمجانية التعليم والعلاج ؟ وأين الإسكان الشعبى ؟.

والسؤال : هل العصمة بأيدينا ؟

الفرق بين الاشتراكية والماركسية :

بعد أن حاولت أن أضع صورة سريعة وبقدر الإمكان واضحة لتجربة عبدالناصر فى التنمية ، أرجو أن يسمح لى القارئ أن أتعرض لأهم الفوارق بين التطبيق العربى للاشتراكية والماركسية فى النقاط التالية :

* إن اشتراكيتنا تستند فى أساسها وتطبيقاتها على القيم الروحية وتلتزم بما نادت به رسالات السماء ، وعلى سبيل المثال تأخذ اشتراكيتنا بنظام الإرث وهو ما ترفضه الماركسية.
* إن اشتراكيتنا تؤمن بتذويب الفوارق بين الطبقات سلمياً ولاتأخذ بالصراع والعنف، فهى تصفى امتيازات ونفوذ الإقطاع والرأسمالية ولاتصفى الإنسان إنما تحرره من الاستغلال.
* إن اشتراكيتنا تحترم إنسانية الإنسان وتتيح له فرصة الحياة الكريمة ولاتنظر إليه كترس فى آلة ، وإنما ما عليها من واجبات وهى فى الوقت نفسه ترفض الأخذ بالماركسية التى تضحى بأجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة.
* إن اشتراكيتنا تؤمن بسيطرة الشعب على وسائل الإنتاج والهياكل الرئيسية له ، وفى الوقت نفسه تتيح قدرًا من المشاركة لنشاط القطاع الخاص تحت الرقابة الشعبية فلا تأخذ بالتأميم فى كل جزئيات الإنتاج كما هو الحال فى النظم الشيوعية، وتعتبر الرأسمالية الوطنية غير المستغلة جزءاً أساسياً من تحالف قوى الشعب العامل .

* إن اشتراكيتنا تعطى القيادة ديموقراطيًا لتحالف قوى الشعب العامل (العمال والفلاحين والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية غير المستغلة) وترفض أن تقوم سلطة الدولة على دكتاتورية البروليتاريا.

* إن اشتراكيتنا فى التوزيع تقوم على مبدأ « كل بقدر إنتاجه وعمله وليس بقدر حاجته» وفى هذا تكريم للعمل وإثارة لحوافز الإتقان وزيادة الإنتاج بعكس الماركسية التى تطبق مبدأ «لكل حسب حاجته».

*إن اشتراكيتنا لم تأخذ بتأميم ملكية الأرض وإنما آمنت بالملكية الخاصة فى قطاع الزراعة، وربما لا يسمح بالاستغلال عن طريق تفتيت الملكيات الكبيرة بمقتضى قوانين الإصلاح الزراعى وزيادة عدد الملاك من صغار المعدمين من الفلاحين.

ولخص جمال عبدالناصر رؤيته فى كلمات قصيرة وواضحة فقال « إنها بيت سعيد لكل أسرة يقوم على عمل القادرين أو المهيئين للعمل رجالاً ونساءً ـ مجتمع الرفاهية .. مجتمع تكافؤ الفرص .. مجتمع العدالة الاجتماعية لكل أسرة». وقال :

« نحن المصريون و العرب .. نحن المسلمون والمسيحيون فى هذه المنطقة من العالم نؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، ونؤمن بأن لكل عامل جزاء عمله ولاتزر وازرة وزر أخرى ، ونؤمن بأن لكل فرد فى كل جماعة كياناً فى ذاته وكياناً فى أهله وكياناً فى قوميته وفى بلده ، ونؤمن بحرية العمل وحرية الكسب وحرية النفقة فيما لايعود على المجتمع بمضرة ، ونؤمن فوق كل ذلك بأخوة الإنسانية وبالتكافل الاجتماعى والإيثار القائم على الاختيار لتوثيق الروابط الإنسانية.

ونؤمن بأن لكل فرد فى الدولة حقاً وعليه واجباً يكافئ هذا الحق ، وأن على الدولة لكل فرد فيها واجباً ولها عليه حقاً يكافئ هذا الواجب ، فهى تبعات متبادلة بين الحكام والمحكومين ، ليس فيها قهر ولا إذلال ولاتسلط ولا طبقات قليلة العدد من السادة وطبقة ضخمة من العبيد .. هذا ديننا وذلك دين الشيوعية .. فلتؤمن الشيوعية بما تشاء .. فليس يعنينا ما تؤمن به وما تكفر به ، وإنما يعنينا أن نؤكد إيماننا بديننا الذى ندين الله عليه ونترسم دستوره فيما نعمل لأنفسنا ولقومنا.

كل ما بيننا وبين الشيوعية فى مذهب الحكم أو فى مذهب الحياة أن الشيوعية لها دين ، ونحن لنا دين ولسنا بتاركين ديننا من أجل دين الشيوعية».

وحول الخطة الخمسية التى بدأ الإعداد لها من سنة ١٩٥٧ بغرض مضاعفة الدخل القومى خلال أقصر فترة ممكنة قدّرَ لها الخبراء عشرين سنة ، ولكن كان الأمل الطموح أن يتم إنجازها فى عشرة سنوات وذلك لمقابلة الزيادة السكانية الكبيرة ٢٫٥٪ فى الوقت

الذى كانت الإمكانيات محدودة فى التوسع الزراعى وكان التفكير فى التوجه نحو دفع عجلة الصناعة لإحداث التوازن فى التنمية.

وبعد أن تم إعداد الهيكل العام للخطة عرضت على مجلس الوزراء فقسمت إلى خطتين خمسيتين أولى وثانية ١٩٦٠ / ١٩٦٥ للأولى ، التى كان هدفها زيادة الدخل القومى بنسبة ٤٠٪ مما كان عليه فى سنة الأساس وقدرت الاستثمارات اللازمة بحوالى ١٥٧٦,٩ مليون جنيه وبلغت الاستثمارات المنفذة مبلغ ١٥١٣ مليون جنيه أى بنسبة ٩٥,٥٪ من الاستثمار المستهدف ـ وبمتوسط سنوى قدره ٣٠٢,٦ مليون جنيه وهو، يعادل ١٩٪ من الدخل القومى فى المتوسط خلال سنوات الخطة.

ساهمت المدخرات القومية فى تمويل هذه الاستثمارات بمبلغ ١٠٩٥,٦ مليون جنيه أى بنسبة ٧٢,٤٪ وبمتوسط سنوى ٢١٠٩,١ مليون جنيه وهو ما يساوى ١٣,٢٪ من الدخل القومى فى المتوسط.

وساهمت القروض الأجنبية بمبلغ ٤١٧,٤ مليون جنيه أى بنسبة ٢٧,٦٪ وذلك بعدما وزعت الخطة على العالم الخارجى غرباً وشرقاً والعالم الثالث ، وكان الحجم الأكبر من الخطة مع الغرب وبدرجة أقل مع الشرق .. ولما كانت المشكلة الرئيسية هى عجز التمويل الداخلى فكان التأميم من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ومن أجل المستقبل، وكان التأميم وسيلة ولم يكن هدفاً بل كان اتجاهاً اقتصادياً لتنمية اقتصادية اجتماعية ووطنية مستقلة وكان يمثل خط الدفاع السياسى فى مقابل عملية منظمة مصالحها تتعارض مع مصالح الغالبية العظمى من الناس ، ولم يكن التأميم يعنى أبدًا أفرادًا أو أشخاصاً ولكنه كما ذكرت يعنى وسيلة ولم يؤمم أى فرد .. وكان عام ١٩٦١ هو عام بدء الثورة الاجتماعية وبدء توفير القدرة على التنمية الوطنية ، مع انفتاح على العالم كله بما يحول دون التبعية لأية ضغوط خارجية.

وبلغت الزيادة المحققة فى الدخل القومى فى نهاية الخطة ٣٧,١٪ مما كان عليه فى سنة الأساس فى مقابل الزيادة المتوقعة ٤٠٪ متوسط معدل النمو السنوى ٦,٥٪ .. ومعدل زيادة السكان خلال سنوات الخطة كان ٢,٨٪ فى المتوسط.

وبنظرة سريعة على بعض الإحصائيات فى بعض المجالات الحيوية يمكن أن نتعرف على ما حققته هذه الخطة:

ففى مجال الإنتاج الصناعى :

زاد الإنتاج الصناعى عام ٦٦/ ٦٧ من ١٠٧٧,٦١٨ مليون جنيه إلى ١١٦٩,٤١٩ مليون جنيه.

وفى ٦٧/ ٦٨ زاد إلى ١٣٢٢,٩٦٨ مليون جنيه .

وفى ٦٨/ ٦٩ زاد إلى ١٤٢١,٩٨٧ مليون جنيه .

وفى مجال التصدير للصناعة :

زاد من ٢٣٨ , ٨٢ مليون جنيه عام ١٩٦٦ إلى ٠٦٦ , ١٣٤ مليون جنيه عام ١٩٧٠ .

نصيب الفرد من الدخل القومى :

زاد نصيب الفرد من الدخل القومى ما بين الأعوام ١٩٦٠ / ١٩٦٥ بنسبة ٢٨٪.

وزاد عدد العاملين مليوناً ونصف المليون تقريباً فى خمس سنوات.

من ٦٠٠ , ٠٠٠ , ٦ سنة ١٩٦٠ إلى ٤٠٠ , ٣٣٣ , ٧ سنة ١٩٦٦ بزيادة ٢٢٪.

سكان المدن كانوا فى سنة ١٩٦٠ يمثلون ٣٧٪ من عدد المواطنين فأصبحوا يمثلون ٤٠٪ عام ١٩٦٦.

السـد العالـى :

حول السد العالى ٨٣٦ ألف فدان من رى الحياض إلى رى دائم ، وأضاف ٨٥٠ ألف فداناً جديدة للرقعة الزراعية.

وبالرغم من تزايد الهجرة من الريف إلى المدن فقد زاد الإنتاج الزراعى بنسبة ١٥٪ فى المدة من ١٩٦٨ إلى ١٩٦٩ فقط.

وزاد عدد المتعلمين بنسبة ١٣٢٪ عام ١٩٦٦ عنهم سنة ١٩٥٤ ، وكانت نسبة استيعاب التعليم الإلزامى ٦٩,٧٪ وزاد عدد البعثات للتخصص العلمى من ٢٣٨ بعثة سنة ١٩٦٠ إلى ١٥٧٥ بعثة سنة ١٩٦٦.

زاد الإنفاق على الخدمات من ١٢ مليون جنيه سنة ١٩٦٠ إلى ٢٢,٩ مليون جنيه سنة ١٩٦٦.

أدخلت الخطة الخمسية الأولى صناعات جديدة فى مصر ، صناعات ثقيلة من أجل الوصول فى النهاية إلى تصنيع الصناعة ، كما اشتملت على صناعات خفيفة واستهلاكية ، كما تحقق لأول مرة فائض للتصدير من الصناعة وبعض الحاصلات الزراعية مثل الأرز.

وراعت الخطة نقطة التوسع فى الصناعات التى كانت لها قاعدة كالغزل والنسيج والسماد والأسمنت والسكر ، حتى نحقق حصة تصدير توجه عائداتها إلى قطاعات الصناعات الثقيلة.

وكان جمال عبدالناصر يرى أن القطاع الخاص له دوره المهم على كل المستويات ، وكان يتجه إلى دعم نشاط القطاع الخاص المنتج - الأقمشة الشعبية ومتوسطة الجودة بل حتى الفاخرة وصناعة الأثاث وغيرها - كما أقيمت التعاونيات لمده بالخامات ومستلزمات الإنتاج ، وأقيمت لهم معارض خاصة للعرض وللتسويق.

حرم شعب مصر فى هذه الفترة من الأبراج وناطحات السحاب والمساكن الفاخرة والسيارات الفخمة والكباريهات والأفلام الهابطة والمسرحيات الخارجة وأدوات التجميل والزينة والسجاير المستوردة واللبان التشيكليتس والشيبسى والماكدونالدز ، ومن السماسرة وتجار العملة وناهبى أموال الشعب من البنوك...

وكان الدولار فى حدود سعره مقارنا بالعملة المصرية ولم يزد عن الأربعين قرشاً إن لم يكن أقل .. كما حرم الشعب من الحشيش والأفيون والهيروين ... وحرم الشعب من فوضى المرور وعدم احترام هيبة الحكم الممثلة فى أبسط صورها بعسكرى المرور... وحرم الشعب من دفع الرشاوى لجميع المستويات فى جميع المصالح الحكومية باستثناءات لاتكاد تذكر ، وفردية بصفة عامة.

النظام الاشتراكى يستتبع خطة مركزية شاملة ، فلابد من مركزية السلطة وأن تكون سلطة قوية وليست ضعيفة .. سلطة تدرس .. تخطط .. تضع الأهداف ..تنفذ .. تضمن التنفيذ وفق الخطة .ز تأمر .. تتابع .. تراقب .. تحاسب .. تضع قواعد الثواب والعقاب العادل والرادع .. تضرب المثل بالقدوة .. القدرة على اكتشاف الأخطاء .. فى الممارسة.. القدرة على ابتداع الحلول على المستوى الفكرى والتطبيقى .. ممارسة التجربة والخطأ والتصحيح إلى أن نقوم على رجلينا الأثنين لنعيش جميعاً حياةً كريمةً ، وليس فقط فئة قليلة منا.

إن دائرة السلطة فى دستور ١٩٦٤ كانت واضحة ولالبس فيها :

١ـ الاتحاد الاشتراكى العربى :

* المؤتمر القومى العام .
* اللجنة المركزية.
* اللجنة التنفيذية العليا.

٢ـ مجلس الأمة ونواب الشعب.

٣ـ رئس الجمهورية والوزراء .

٤ـ الجهاز التنفيذى.

كانت محصلة ما تقدم أن الخطة القومية الأولى وضعت فى ظل تصور معين للنظام الاقتصادى سرعان ما اتضحت نواحى القصور فيه ، فشهدت سنواتها المتعاقبة تغيرات جذرية فى تلك النظرة .ومع ذلك فإن التوفيق السريع لأوضاع أسلوب إدارة الاقتصاد الوطنى ومنشآته لهذه التغيرات حال دون تعرض الاقتصاد للاختلال ، بل لقد كانت معدلات تحقيق الأهداف من الارتفاع بما جعل تلك الفترة تشهد طفرة فى أداء الاقتصاد

الوطنى كانت هى السند القوى فى اجتياز الدولة الأحداث التى توالت بعد اتضاح تصميم الثورة على الاستمرار فى طريق الاشتراكية ، وعلى المضى فى انتهاج التنمية المستقلة القائمة على الاعتماد على النفس ، ولذلك فقد شهدت سنة ١٩٦٥ إعلان حرب اقتصادية فى شكل إيقاف المعونات ، وقيام ألمانيا الغربية بتحويل ما كانت تقدمه من معونة إلى إسرائيل ، وأعلن جمال عبدالناصر أن هذا لن يثنى من عزم مصر ، فسوف نستغنى عن مصنعين أو ثلاثة ونكمل الباقى ، وكانت حتمية حرب ١٩٦٧ لتقويض النظام عسكريًا بعد أن عجزت الأدوات الاقتصادية على أن تشل حركته وذلك حتى لايثبت نجاحه ويجتاز مرحلة الانطلاق فيكون نموذجاً يُحتذى به فى العالم الثالث، مهددًا مصالح الرأسمالية العالمية التى تحولت من الاستعمار بالاستيلاء أو الاستعمار المباشر ، إلى الاستعمار بالاحتواء أو الاستعمار غير المباشر الذى كانت معالمه الكاملة لم تتضح بعد ، لاسيما أنه لم يتخل عن أسلوب الاستيلاء بالقوة العسكرية عند اللزوم ، وهو ما ظل قائمًا حتى اليوم ، ولو أن طرق الإخراج تختلف.

ويلاحظ أن تزايد الدور الاقتصادى الذى تقوم به الدولة أظهر الحاجة إلى تعزيز أجهزة الرقابة وتطوير أساليب عملها ، فعندما كانت الدولة تقصر عملها على النشاط التقليدى، كان هناك ديوان المحاسبة الذى يراقب سلامة تطبيق الإجراءات المالية ، وعدم الإخلال بالأمانة بالنسبة للمال العام للاطمئنان على توجيهه للأغراض المحددة له فى الميزانية العامة وتعتبر سلامة التصرف مرتبطة بإبراء ذمة الموظف العام فى تصرفه فيما يُعهد إليه به من أموال وما يكلف به من أعمال . ومع تزايد نطاق نشاط الدولة ، وخضوع هذا النشاط لخطة تقوم على أهداف يتبناها المجتمع ، فإن الحاجة نشأت إلى توسيع نطاق الرقابة وتغيير فلسفتها .

وهكذا تحول ديوان المحاسبة إلى الجهاز المركزى للمحاسبات حيث أُضيفت فى سنة ١٩٦٤ إلى إدارتيه - الرئيسيتين اللتين كانتا تقومان بالرقابة على الإجراءات المالية لكل من الجهاز الحكومى والقطاع العام -، إدارتان مركزيتان جديدتان إحداهما لمتابعة تنفيذ الخطة وتقييم الأداء ، والأخرى للبحوث والعمليات ، واختلفت أساليب هاتان الإدارتان عما جرى عليه العرف فى الرقابة المالية بحيث يمكن القول أنهما تحولتا من أسلوب الرقابة بالوسائل (الإجراءات) ، إلى الرقابة بالأهداف .

ورغم أن الدستور كان ينص على رفع تقارير الجهاز إلى مجلس الأمة ، فإن عبد الناصر أصر على رفع التقارير إليه حتى يكون على بينة من سير العمل فى أجهزة الدولة ويطمئن على سلامة البيانات والتقارير التى تعدها الأجهزة المختلفة إذا ذهب بعضها إلى محاولة إخفاء السلبيات حتى تبدو كما لو أنها كانت ناجحة فى كل أعمالها.

وعلى الرغم من أن جهاز التخطيط قام بإعداد مشروع للخطة الخمسية الثانية ٦٥/٦٦ـ ٦٩/٧٠ (وصل إلى حد طباعة كتاب الخطة وخطاب إعلانها ليلقيه على صبرى رئيس الوزراء فى ذلك الوقت) ، فإن العداء السافر الذى أعلنته الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية جعل من الضرورى إعادة النظر فى مسار التنمية ، وإعلان خطة مرحلية أطلق عليها « خطة الإنجاز » ركزت على إنجاز المشاريع التى كانت قد بدأت فى السنوات الأخيرة للخطة الأولى وما يتصل بها من أنشطة ، وإعادة تنظيم الاقتصاد القومى وأساليب عمله.

وقد كلف زكريا محى الدين ، الذى قام بتطوير جهاز المحاسبات ، بهذه المهمة ، وكان من أولى الخطوات التى اتخذها عقد مؤتمرين للإنتاج فى ١٧ أكتوبر ١٩٦٥ وآخر للإدارة فى ٢٦ من نفس الشهر بغرض تحرير إدارة المنشآت الاقتصادية وتطوير الجهاز الإدارى. وفى خطابه إلى المؤتمر الأول حذر من زيادة الاستهلاك وأكد أن مفهوم الاشتراكية يجب أن يكون واضحاً ، وأن الاشتراكية لاتعنى فقط عدالة فى التوزيع ، ولكنها تعنى أيضًا زيادة فى الإنتاج، وأننا يجب أن نزيد الإنتاج أولاً قبل أن نحقق التوزيع العادل أى لااستهلاك بدون إنتاج ، وإلا من أين سنحصل على المدخرات اللازمة لزيادة الإنتاج؟ ومن أين نحصل على الموارد اللازمة لتسديد التزاماتنا المالية فى الخارج ؟. وهكذا تحدد الحل بأنه تقييد الاستهلاك ، بينما تحدد الهدف بتصدير سلع مصنعة ، ليس فقط من فائض مواردنا وخاماتنا بل وأيضًا من خامات مستوردة ، اعتمادا على مستوى العامل المصرى وهو ما رؤى أنه يتطلب الارتفاع بمستوى الكفاية الإنتاجية لعمالنا ، وكان التوجيه الأساسى هو تحديد المسؤوليات بوضوح ، حيث يكون الوزير تعاونه المؤسسة العامة ، يكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة والخطة القومية ويقتصر دوره على التوجيه والإشراف والتنسيق والرقابة والتقييم ، على أن تعتمد نتائج التقييم لجنة على مستوى مجلس الوزراء . أما رئيس الوحدة التنفيذية فهو المسئول أولاً وأخيراً عن تحقيق الأهاف الإنتاجية الموضوعة لوحدته ، وفقاً لخطة يشارك فى وضعها ويقتنع بها ويعطى من السلطات ما يمكنه من القيام بمسئولياته مع تحميله نتائج تلك الخطة ، وله حرية التصرف فى مواجهة كافة مشاكل الإنتاج بسرعة وفاعلية باعتباره أقدر الجهات وأقربها إحساساً بتلك المشاكل . وحذر من تعريضه لأية قيود بيروقراطية مع تحميله مسئولية أى إخلال بالتعاقدات . وأكد الخطاب على أنه لازال معدل الربح معياراً لكفاءة المشروع ـ على شرط السيطرة على جهاز الأسعار ، ولايمكن تحقيق الربح على حساب السوق الداخلى فقط . وبناء على ذلك أوصى بقيام كل مشروع بتصدير نسبة من إنتاجه لمعرفة معدل الربح والكفاية الإنتاجية ، إذ أن حساب الصادر هو المقياس الحقيقى الذى يؤكد سلامة اقتصاديات المشروع ، وأن هذا يعتبر تأهيلاً وإعداداً لصناعاتنا حتى يأتى الحين

الذى ننطلق فيه بصادراتنا إلى جميع الأسواق العالمية ، وأشار إلى أنه بعد صدور قانون التشغيل لمدة سبع ساعات يوميًا لم تفرض الحكومة أى زيادة فى العمالة على الشركات ، ومع ذلك فقد لوحظ أن ميلاً واتجاهاً لزيادة مستمرة فى العمال عن حاجة المشروع.

وقد ورد كثير من الحالات فى تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات وأن تحميل المصنع أكثر من طاقته فى العمالة معناه إنتاج سلعة غالية يصعب بيعها فى الأسواق ، وبمرور الوقت تزداد الخسائر ويتوقف المصنع وتكون النتيجة تشريد العمال ، ومقابل هذا يكون على الحكومة توفير متطلبات زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته ورفع مستوى الدخل باعتبارها السبيل لتعزيز الديمقراطية السليمة..

وشملت تلك الواجبات العمل على توفير احتيجات الوحدات من المستلزمات ومتطلبات الإحلال والتجديد ودعم الصناعات الإستراتيجية ، وخلص من ذلك إلى المهام المطلوبة من أجل تحسين اقتصاديات المشروعات:

* التركيز على السلع التى لنا فيها خبرة تصديرية كبيرة ، حتى نستطيع مواجهة المنافسة العالمية.

* الإبقاء على عامل المنافسة المنظمة بين وحدات الإنتاج بهدف تحسين الإنتاج وتنويعه ليكون ملائمًا للأسواق الخارجية.

* حسن التنظيم وخلق التقاليد السليمة لإدارة الأعمال ، بما فى ذلك العلاقات بين أقسام الوحدة والعلاقات بين الإدارة والعمال وتنظيم أعمال مجلس الإدارة.

* عدم التهاون فيما يؤثر على الإنتاج وعدم السماح بأى تراخ أو سلبية فيما يخص مصلحة الشعب.

* الاهتمام بالحوافز ومن ثم بتقييم الأعمال تقييماً سليمًا حتى يمكن مكافأة المجدين.

* الدقة فى تقرير الحقائق والمعلومات والبيانات لكل المستويات.

* العناية بالتدريب وإنشاء مراكز له وللأبحاث فى الوحدات الكبيرة.

* الرقابة والمتابعة داخلية وخارجية حماية لأموال الشعب.

إن هذه المهام تنفى ما يكال إلى الستينات وما أتت به من اشتراكية وما قادت إليه كدستور من اتهامات ، وهى تظهر أن الكفاءة الاقتصادية وتوفير أسس المنافسة والتوجه نحو التصدير ليست بالاكتشافات الحديثة على نحو ما يصوره أصحاب ما يسمى بالنداء الجديد فالشعار المرفوع كان: « الكفاية والعدل» حيث تسبق الكفاية والكفاية تؤخذ أحيانًا بمعنى الكم ، حتى يتم إنتاج ما يكفى ، وتؤخذ أيضًا فى الوقت نفسه بمعنى الكيف ، أى كفاءة الأداء ، وهو ما أعطى للكفاية الإنتاجية موقعا متميزًا . وطالما أنه قد

ثبت عدم القدرة على الاعتماد على رأس المال الأجنبى ، فى شكل قروض أو مشاركات، فإن المصدر الرئيسى لتوفير العملات الأجنبية كان هو الصادرات المصرية ، بدءاً بقناة السويس كما أن المصدر الأساسى للمعرفة الفنية هو القدرات الذاتية والتعامل المتكافئ مع العالم الخارجى ، وهى المهمة التى تولاها القطاع العام ، وكان عليه أن يثبت جدارته فيها.

إذا كان هذا هو تفكير عبدالناصر فى أعقاب صدور القوانين الاشتراكية (١٩٦١ـ١٩٦٤) وإقرار ميثاق العمل الوطنى فى مايو ١٩٦٢ فإن هذا يشير إلى أنه عندما قامت الدولة بتأميم القطاع الخاص وأصبحت مسئولة عن إدارته ، اتضح مدى ضعف ذلك القطاع وعجزه عن التنافس العالمى ، إذ نشأ فى ظل حماية جمركية مرتفعة ، معتمدًا على السوق المحلية فى المقام الأول .. وعلى الجانب الآخر فإن ما اتسم به الجهاز الإدارى من تعقيدات وميل إلى الفساد فى العهود السابقة على الثورة جعلت عملية النهوض بهذا الجهاز ضرورة حتمية ، لذلك نجد أنه بينما كانت القيادة السياسية حريصة خلال الستينات على الالتزام بقواعد الإدارة الاقتصادية السليمة ، فإن جمود الجهاز الإدارى وميله إلى توسيع سلطاته والدخول فى تفاصيل تعرقل حركة قطاع الأعمال ، حالت دون ترجمة الفكر السياسى إلى واقع عملى . وقد طالب خطاب رئيس الوزراء إلى مؤتمر الإدارة بتغيير المفاهيم الاجتماعية ، وهز الجهاز الحكومى والعمل على تجنب تخلف خطة الإصلاح الإدارى عن خطة الإصلاح الاقتصادى والكفاية الإنتاجية حرصًا على إنجاح التنمية الاقتصادية ، فإذا كان هذا هو واقع الجهاز الإدارى فى ظل قيادة سياسية حكيمة ، فإن التساؤل يثور حول مغزى تسلط هذا الجهاز على هيكل الإنتاج من خلال ما يسمى مسئولية الحكومة عن تسيير القطاع العام . واقع الأمر أن ملكية الشعب لهذا القطاع لاتعنى أنه يتحول تلقائيًا إلى ملكية الحكومة كجهاز إدارى، غير منتخب من الشعب، حتى ولو كانت القيادة السياسية ذاتها ممثلة للشعب ، فأمام هذه القيادة كان كل من الجهاز الإدارى والقطاع العام مسئولين عن تحقيق الخطة التى تتم بموافقة الشعب ، والتى تقوم الأجهزة الشعبية برقابتها ومتابعة تنفيذها ، ولايجوز تطبيع أجهزة القطاع من مؤسسات وشركات الجهاز الإدارى بدعوى أن الأخير هو النائب عن الشعب فى الملكية، ولقد اتضحت خطورة هذا الافتراض عندما تولت الأمور حكومات منبتة الصلة بالشعب ، فاعتبرت القطاع العام ملكاً لها تتصرف فيه كيف شاءت ، وأدى تسلط الجهاز الإدارى على الإدارة من ناحية ، وعلى الملكية بواسطة موظفين كل همهم الحصول على مكافآت حضور الجمعيات العمومية من جهة أخرى ، على استلاب قدرة القطاع العام على اتخاذ القرارات السليمة ، ومن ثم اتهامه بأنه فاسد بطبيعته ، وأنه عاجز عن تحقيق المبرر الأساسى لإقامته وهو التنمية.

ولم يكن إيقاف العمل بالخطة الخمسية الثانية يعنى إنهاء الأخذ بمنهج التخطيط ، فقد ظل التخطيط السنوى مستمرًا معتمدًا على إطار خطة السنوات العشر الذى جاء مقدمة للخطة الخمسية الأولى . ثم جاءت النكسة سنة ٦٧ فغيرت الأوضاع الداخلية والخارجية.. وفى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ قال جمال عبدالناصر « قبل الآن لم يكن فى مقدورنا أن ننظر إلى أبعد من مواقع أقدامنا فقد كنا بعد النكسة مباشرة على حافة جوف معرض للانهيار فى أى وقت ، ولم يكن من الممكن فى تلك الظروف وضع خطط طويلة الأجل ، وكان من الضرورى حشد قوانا العسكرية والاقتصادية والفكرية وراء أهداف نضالنا القريبة والبعيدة ، أى وراء واجب المعركة ووراء إتمام بناء المجتمع الاشتراكى الذى حققنا منه كثيراً، وينبغى أن نحقق منه أكثر . وإذا كان الاستعداد للمعركة قد حظى بالأولوية الأولى ، فإنه اقترن بإعادة بناء القوات المسلحة والاتحاد الاشتراكى على الانتخاب الحر من القاعدة إلى القمة. ثم تأتى المهمة الثانية وهى « تدعيم عملية بناء الدولة الحديثة فى مصر» . والدولة الحديثة لاتقوم بعد الديمقوقراطية إلا استنادًا على العلم والتكنولوجيا، ولذلك فإنه من المحتم إنشاء المجالس المتخصصة على المستوى القومى، سياسيًا وفنيًا لكى تساعد على الحكم ، وإلى جانب مجلس الدفاع القومى فإنه لابد من مجلس اقتصادى قومى يضم شُعبًا للصناعة والزراعة والمال والعلوم والتكنولوجيا ، ولابد من مجلس اجتماعى قومى يضم شعبًا للتعليم والصحة وغيرها مما يتصل بالخدمات العامة المختلفة، ولابد من مجلس ثقافى قومى يضم شُعبًا للفنون والآداب والإعلام. وأن رئيس الجمهورية يباشر مسئولية الحكم بواسطة الوزراء وبواسطة المجالس المتخصصة التى تضم خلاصة الكفاءة والتجربة الوطنية بما يحقق إدارة الحكومة عن طريق التخصص واللامركزية . أما المهمة الثالثة فكانت إعطاء التنمية الشاملة دفعة أكبر فى الصناعة والزراعة لتحقيق رفع مستوى الإنتاج والعمالة الكاملة ، مع الضغط على أهمية إدارة المشروعات العامة إدارة اقتصادية وعلمية.. واهتم عبدالناصر أيضًا بتوجيه جهد مُركّز نحو عمليات البحث عن البترول لما أكدته الشواهد العملية من احتمالات واسعة فى مصر، ولما يستطيع البترول أن يعطيه لجهد التنمية الشاملة من إمكانيات ضخمة ـ وقد صحت توقعاته فيما بعد ، غير أن عملية الردة والانقلاب على ثورة يوليو فى ١٣ مايو ١٩٧١ أهدرت هذه الإمكانيات وأحالتها إلى أداة لبناء الطبقات الطفيلية وإلى أساس للاستدانة ـ ثم قال عبدالناصر : « توفير الحافز الفردى تكريمًا لقيمة العمل من ناحية، واحتفاظًا للوطن بطاقاته البشرية القادرة وإفساح فرصة الأمل أمامها» ـ ومرة أخرى أهدرت الردة هذه الثروة القومية وهى البشر ، وتركتها تجوب الصحارى العربية لهثاً وراء فرصة عمل ولو بشروط لا تصون كرامة الإنسان المصرى ـ ثم طالب عبدالناصر بتضمين الدستور نصاً لحماية «كل المكتسبات الاشتراكية».

تجربة ثورة يوليو ١٩٥٢ اعتبرت أن التخطيط ضرورة تمليها الرغبة فى تحقيق التنمية وأنه منهج يجنب المجتمع الخسائر التى تترتب على الحركة الاعتباطية التى تنتظر وقوع الأحداث لتبدأ فى التعامل معها فيأتى التعامل متأخراً .

والتخطيط بهذا المعنى ليس مجرد بديل للسوق كما كان الحال فى الدول الآخذة بالنظام الماركسى ، أو كما يدعى المنادون بسيادة نظام السوق . إن نظام السوق يستسلم للحركة الاعتباطية ، ومن ثمّ لتبديد الموارد وليس لتعظيم كفاءتها كما يدعى . وتزداد الحاجة إلى تجنب ما ينطوى عليه السوق من إهدار للموارد وإضرار بالمتعاملين فيه ، فكلما عظمت الفجوة بين العرض والطلب وهى الصفة الغالبة على الدول النامية فلا يعقل مثلاً أن ينتظر المجتمع حتى ترتفع أسعار سلعة كالقمح أو خدمة كالسكن إلى مستويات تخرجها من متناول الغالبية العظمى ، حتى يراكم بعض المنتجين أرباحاً طائلة تغرى آخرين بالدخول فى الإنتاج فيزداد العرض بعد أن يكون الكثيرون قد هلكوا جوعًا . كذلك تزداد الحاجة إلى استباق وضع السوق إذا طالت الفترة اللازمة لإعداد المنتجات المطلوبة. فاستصلاح الأراضى يستغرق عدة سنوات ، ولايعقل أن ينتظر المجتمع شحة المنتجات الزراعية وارتفاع أسعارها ليبدأ التفكير فى استصلاح أراض جديدة وتدبير ما تحتاجه من مياه وأموال وبشر.. وما ينطبق على الموارد الطبيعية كالأرض ينطبق أيضًا على الموارد البشرية التى يستغرق تعليمها وتدريبها سنوات طويلة.

ولم يكن إعداد متخصصين فى الفيزياء النووية وليدًا لحركة فى سوق التخصصات المهنية الأمريكية لكى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وبعدها دولاً عديدة مجال الذرة.

واضح إذن أن هناك ضرورة موضوعية للأخذ بالتخطيط المستبق لحركة السوق، تزداد أهميتها كلما زاد التباعد بين طرفى السوق سواء بسبب اشتداد الخلل فيه أو لطول المدة اللازمة للتوفيق بين جانبيه ، وكلا الأمرين من سمات التخلف. فضعف الطاقة الإنتاجية يجعل من العسير حدوث استجابة سريعة لتغيرات الطلب ، وهو ما يدفع إلى الالتجاء إلى الاعتماد على الخارج ويفتح باب الاستدانة كما حدث فى الثمانينات فى مصر، وعدم ملاءمة الموارد المحدودة لمتطلبات الدخول فى أنشطة متطورة يستلزم الإعداد السليم المسبق لهذه الموارد حتى تواكب التغيرات الكبيرة التى يتعين إحداثها فى البنيان الاقتصادى ، بل إن الدول المتقدمة تشعر بضرورة الأخذ بالتخطيط كلما شعرت بمدى التغيير اللازم لتطوير قدراتها..

فالولايات المتحدة الأمريكية تشعر بأهمية البعد التكنولوجى بالنسبة لمستقبل تقدمها، ولذلك فقد أنشأت « مكتب التخطيط التكنولوجى الإستراتيجى OSTP» فى البيت

الأبيض ليكون بمثابة مستشاراً للرئيس الأمريكي فى هذا المجال الحيوى . وبسبب ما يرتبط بهذا الجانب من ضرورة إعداد البشر إعداداً مناسبًا ، فقد اهتمت الإدارة الأمريكية موخرًا بإعادة تخطيط التعليم.

وعندما تعرضت دول الحلفاء إلى محدودية فى الموارد بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية لجأت إلى ما يسمى بـ « تخطيط الطوارئ» حتى تتوصل إلى أفضل توزيع لتلك الموارد على الأغراض المتنافسة التى لاتعبر قوى السوق عن أولوياتها الحقيقية ، ومع ذلك كان هذا التوزيع يتم بتطويع قوى السوق ، سواء بتقنين الطلب - بالبطاقات مثلاً - أو بتعديل السعر تفاديًا للآثار التضخمية التى يمكن أن تخل بأوضاع السوق فتؤثر على الاستخدامات الأخرى ، بل إن القيادة البريطانية قامت بإنشاء ما يسمى بـ «مركز تموين الشرق الأوسط» ، لإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والزراعية والصناعية لتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتى لدول الشرق الأوسط نظراً لانشغال المصانع الأوروبية ووسائل النقل بمتطلبات الحرب ، وهو ما جعلها تشجع تغيير الدورة الزراعية المصرية لإنتاج مزيد من القمح بدل القطن ، وإقامة بعض الصناعات البديلة للواردات وإن لم تكن بكفاءة عالية حرصًا على العودة إلى استيراد المنتجات البريطانية بعد الحرب.

وبحكم كبر حجم التغييرات المطلوبة لتحقيق التنمية وطول الفترات التى تلزم للاستثمارات فى المشروعات الأساسية كالمرافق والخدمات والصناعات الأساسية ، فإنه لابد من نظرة بعيدة المدى ترسم فى ضوئها إستراتيجية تمثل الترتيب الأمثل لتتابع خطوات الحركة نحو الأهداف المرجوة . فالغالب على القرارات الاقتصادية أن تسعى إلى تحقيق التوازن الآنى ، أى حل ما يعتبر أنه مشاكل عاجلة ، الأمر الذى قد يؤدى إلى تفاقم مشاكل تبدو بسيطة الآن إلا أن إهمالها يمكن أن يجعلها متعذرة أو باهظة الحل مستقبلاً ، من هذا القبيل ما تذهب إليه إجراءات ما يسمى بالإصلاح الاقتصادى حيث تُعطى اهتمامًا بامتصاص فائض الطلب ، سعياً إلى تخفيف حدة التضخم وتقليص الطلب المتسارع على بعض المستلزمات النادرة ، وفى مقدمتها العملات الأجنبية ، كما أنها توجه المستثمرين إلى شراء ما هو قائم من استثمارات تحت دعوى الخصخصة بدلاً من الدخول فى استثمارات تزيد من الطاقات الإنتاجية ولكنها تزيد من حجم الطلب المحلى والخارجى . ولو أن الأمر نظر إليه من منظور إستراتيجية بعيدة المدى لاتضح أن الشعب المصرى سوف يدفع عن قريب الثمن باهظًا لكل يوم تتأخر فيه الاستثمارات وتتعطل فيه التنمية.إن النظرة الإستراتيجية تجيب على السؤال المحورى الآتى :

هل الأفضل أن نعمل على تكميش الطلب الحالى ولو أدى ذلك لتقليص معدلات الاستثمار ، لاسيما الاستثمار العام ، ومن معدلات التنمية المستقبلة ، أم أن نبدأ بالتوسع

فى الطلب الاستثمارى ، ولكن مع الحد من الطلب الاستهلاكى ، بحيث يكون طريق التصحيح هو زيادة الإنتاج أكثر منه تخفيض الطلب؟

إذا وضعت الإستراتيجية فيصبح من المهم الالتزام بها فترة كافية حتى لانواجه بعمليات تخبط تترتب على التغيير المستمر فى الأولويات دون ترك الخطوات المتعاقبة تؤتى الثمار المرجوة منها ، وبالتالى فإن القرارات اليومية التى تتخذ للآجال القصيرة والمتوسطة يجب أن تسند إلى النظرة الإستراتيجية ، وإلا جاءت من قبيل إطفاء الحرائق. فلم يكن خافيًا على أحد أن البنية الأساسية المصرية والمعدات الإنتاجية القائمة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ بحاجة إلى إعادة بناء شاملة ، غير أن فتح الباب أمام رأس المال الأجنبى لم يكن هو الحل ، لأن هذا لايأتى إلا فى ظل بنية سليمة تتحقق له من خلالها الأرباح المجزية . وكان التأخر فى إعادة بناء البنية الأساسية وفى إعادة تأهيل القطاع العام سببًا فى تعثر الإنتاج وارتفاع تكاليفه نتيجة التضخم المستمر ، ولو أن عمليات المتابعة كانت تتم بصورة سليمة لأمكن التنبيه إلى تلك المشاكل فى وقت مبكر ، واستغلال الموارد الاستثنائية التى توفرت خلال السبعينات فى تقويم البنيان الاقتصادى فى وقت مناسب.

إن حدوتة رأس المال الأجنبى على مدى الخمسين سنة الماضية مع ثورة يوليو تؤكد وتثبت أن التنمية لاتتم إلا بالاعتماد على النفس ، وهو ما يفترض توجهًا مستقلاً يرفض التبعية للرأسمالية العالمية ، ويتعرض هذا المبدأ للتشويه حيث يصور على أنه سعى لتحقيق الاكتفاء الذاتى ، وهو أمر يتعذر على أكبر الدول وأكثرها تقدمًا تحقيقه ، وحتى لو أمكن بلوغ نسبة عالية منه ، فالأغلب أن يتم ذلك بتكلفة باهظة نظراً للاضطرار للدخول فى جميع المجالات دون ضمان القدرة على إتقانها جميعًا . ويعنى الاعتماد على النفس أن يسعى الاقتصاد إلى تعظيم قدرته الادخارية ، وإلى تعبئة مدخراته وحسن توجيهها إلى ما يتمتع فيه بميزة نسبية ، ويكون دور رأس المال الأجنبى مكملاً وليس هو الأساس شريطة أن يأتى بالشروط وفى المجالات التى تهم الاقتصاد ولكنها تتصف بارتفاع تكلفة بناء الخبرة الذاتية فيها ، ولايعنى نقص الخبرة المحلية تبرير الاعتماد على الخبرة الأجنبية فى جميع المجالات بدعوى أنها أكثر تقدمًا بحكم السبق ، لذلك لابد من انتخاب بعض الأنشطة التى يمكن اكتساب تفوق نسبى فيها والعمل على تبادل هذه الخبرة ومنتجاتها مع الخبرات الأجنبية ومنتجاتها ، على أساس التعامل المتكافئ مع استمرار التوسع فى مجالات التميز المحلية . لقد مكنتنا ظروفنا الطبيعية قديمًا من التميز بزراعة القطن طويل التيلة وتصديره والحصول على مقابل عائد التصدير استيراد احتياجاتنا من المنتجات الأخرى. ولكن استمرار التفوق فى القطن كان يتطلب بحوثًا مستمرة ، فنشأ مركز بحوث القطن، وتخصص باحثون مصريون فى البحث واستنباط أنواع جديدة من السلالات ، غير أن الوقوف عند القطن ومن بعده عدد محدود من الأنشطة تغلب عليه المزايا الطبيعية ؛ مثل

قناة السويس والبترول ، جعل أى توسع فى القاعدة الاقتصادية لايتم إلا بالاعتماد على الخارج ، فتراجعت القدرة على الاعتماد على النفس وهو ما أفرز التبعية والاستدانة.

وعندما أعلن عبدالناصر أننا يجب أن تكون لدينا القدرة على إنتاج أى شئ من الإبرة إلى الصاروخ ، لم يكن يقصد أن يقوم الاقتصاد المصرى بإنتاج كل شئ بنفسه ، بل كان يريد كسر طوق التبعية الذى يفرض علينا بقاء المجالات التى نقنع بها محصورة فى المنتجات الزراعية والقطاعات الأولية التى توفر فيها الطبيعة مزايا نسبية لايضيف إليها البشر شيئاً فكان مفروضاً علينا أن نظل رهينة النشاطات الأولية التى كرست تبعيتها للاقتصاد الرأسمالى وألا تدخل المجالات التى يعظم فيها دور المعرفة البشرية ، وكانت، هذه المعرفة أعظم من أن يستوعبها البشر فى الدول المتخلفة . لقد دخلت مصر الثورة بصناعة الأدوية مع استمرار إعطاء تراخيص لبعض الشركات الأجنبية ذات السعة الطيبة ، وكان الدخول فى هذه الصناعة يعنى تطوير البحوث العلمية بها يهدد مصالح الشركات الدولية الاحتكارية، فكانت النصيحة التى قدمها السفير الأمريكى للسادات أن يوقف تلك البحوث وأن يكتفى بالتراخيص.. التى تمتص بها تلك الشركات دماء المرضى المصريين ودخولهم المحدودة.

ولم تكن القضية فى الاكتفاء الذاتى والاستعاضة عن الواردات ، بل هى المرحلة الأولى من التصنيع التى تقوم فيها الصناعة بتثبيت أقدامها فى السوق المحلية تمهيدًا للانطلاق إلى الأسواق العالمية ، يساعد على هذا الانطلاق أن تكون الدولة على صلة وثيقة بمجموعة من الدول المجاورة المقاربة لها فى أوضاعها الاقتصادية ويقوم كل منها بالتخصص فى عدد محدود من المجالات ثم يجرى التبادل فيما بينهما على نحو يفتح أمام كل منهما سوقاً رحيبة هى سوق التجمع الإقليمى .

ويتيح هذا التوسع فى المجالات التى يجرى التخصص فيها نتيجة لتوزيع التخصصات فيما بينها أو ما يطلق عليه « تقسيم العمل الدولى » ، ولذلك فقد بات من المسلمات بين اقتصاديى الدول النامية أن التنمية المستقلة تتم باعتماد جماعى على النفس . ولقد أزعج هذا الاتجاه الذى ساد بين الدول النامية فى الستينات الدول الرأسمالية ، فبدأ الحديث عن الاعتماد المتبادل ، وخرجت الرأسمالية من الستينات مصابة بأزمات مستعصية أفضت إلى ركود وتضخم وبطالة ، لم تجد بعد سبيلاً إلى التخلص منها ومن ثم تأتى الحملة المسعورة التى تريد القضاء على التنمية المستقلة وذلك بالدعوة إلى :

- الخصخصة التى تفتح الباب أمام تغلغل رأس المال الأجنبى - الخاص -
- التصدير بدلاً من التوجه إلى السوق المحلى، وهو ما يزيد من الاعتماد على الاستيراد فى تلبية الحاجات الضرورية، إنتاجية كانت أم استهلاكية بما فى ذلك الغذاء الضرورى.

ومن ثم الاعتماد على التكنولوجيا الغربية لأنها القادرة على فتح الأسواق . فالتخلف لايسمح للدول النامية بالتفوق إلا فى بعض الموارد الأولية وهذه ، كالبترول ،أصبحت تحت سيطرة الدول الصناعية إن لم يكن بالفترة الاقتصادية فبالقوة العسكرية ، كما حدث ويحدث فى منطقة الخليج العربى . ولا ينتظر لدولة تعجز عن التعامل مع المواد الأولية المتوفرة لديها أن تحقق تقدمًا فى سلع متطورة تكنولوجيا إلا من خلال تبعية للرأسمالية العالمية ، ويكون مصدر الميزة النسبية هو رخص اليد العاملة وهو فى حقيقيته تطبيق مطور لمبدأ استغلال البشر ، لأن الرخص معناه أن يحصل العمال فى الدول المتقدمة على أجر أعلى من نظيره فى الدول المتخلفة ومن ثم يشترى بجهد ساعة من عمله جهد ساعات من البشر الذين أوقعهم حظهم فى حدود متخلفة . والغريب هو الإصرار على هذا الأسلوب الذى يضعف قدرة الدول النامية على توفير أسواق مناسبة للدول الصناعية مما يزيد من معدلات البطالة ، ومن سعى هذه الأخيرة للتخلص من اليد العاملة الرخيصة لديها ، ويقوى النزعات العنصرية اليمنية التى تحتاج الدول الصناعية ـ انضمت إليها ، إسرائيل مؤخراً بالتخلص من العمال العرب.

إن الاعتبارات السابقة تؤكد على عدد من القواعد العامة التى يجب أن تلحظها عملية التنمية:

أن التنمية تبدأ بالتوسع فى عدد من الأنشطة ذات المردود الكبير على قطاعات أخرى لتحدث آثارًا مضاعفة ، أى تقود التنمية.

وقد شهد العقدان الأخيران اعتمادًا على قطاعات تضيف إلى قدرات الاقتصاد المالية، ولكنها لاتستطيع تنشيط قدراته الإنتاجية ، على سبيل المثال قناة السويس والبترول وهجرة العمال ، فلابد من العودة لبناء القاعدة الإنتاجية المتنامية.

وحتى يؤدى توسع بعض الأنشطة إلى آثار مضاعفة على الاقتصاد القومى ، لابد من تحقيق قدر معين من تكامل حلقات الإنتاج الداخلية . لقد أظهرت الإجراءات المسماة بالتصحيحية أن ارتفاع تكاليف الاستيراد نتيجة هبوط سعر الصرف أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ، ومن ثم إلى تعثره أى أن ما تمت إضافته لطاقات الإنتاج كان بالتكامل مع العالم الخارجى ، وهو ما أضعف من قدرة الاقتصاد على الاعتماد على النفس.

لم تعد القطاعات الأولية وفى مقدمتها الزراعة تتصف بالبدائية التى سادت فى الماضى، بل أصبح التقدم الزراعى رهنًا بالتقدم الصناعى والتطور التكنولوجى ، إن النهوض بالزراعة ليس بديلاً للصناعة والعكس صحيح . وما تحتاج إليه التنمية هو النهوض بأساليب الإنتاج المتطورة على نحو يفيد القطاعات المختلفة ، سواء بتزويد القطاعات بعضها البعض باحتياجاتها ، أو بالاستفادة من التطوير التكنولوجى فى أحد القطاعات للتطبيق فى غيره.

يدور الحوار غالبًا حول « ماذا ننتج » سواء كبديل للواردات أو كمنتج للتصدير أو لتلبية الحاجات المحلية الضرورية . و قد اتضح أن التسابق فى الأسواق العالمية وإن تم فى طبيعة المنتجات ، إلا أن الكسب فيه يتوقف على نوعية المنتجات ، أى على «كيف ننتج» ، وهو ما يفرض التميز المستمر القائم على البحث العلمى وعلى تطوير جودة المنتج.

وسواء تم الإنتاج للسوق المحلية مباشرة أو من خلال التصدير للحصول على العملات اللازمة للاستيراد ، فإن المحصلة النهائية يجب أن تعنى بتوفير الحاجات الأساسية للبشر ، بما فى ذلك الخدمات اللازمة للنهوض بإنتاجيتهم ، وتعزيز القدرة على الاعتماد على النفس.

والمشكلة التى يمكن أن تترتب على الأرباح التى تتراكم فى القطاعات سريعة النمو، أو على النمو المعوج الذى يسمح بنشأة الاحتكارات المحلية ، هى سوء توزيع الدخل، وهو ما يؤدى إلى خلل فى هيكل الطلب يسىء توجيه الموارد . وما نشهده من تبذير فى الموارد يجعل فئات تثرى من الأنشطة غير السوية وتنفق على سلع لاتتناسب مع متطلبات التنمية ، يعنى حرمان الاقتصاد من موارد كان يمكن أن تسهم فى حل مشكلة البطالة المتفاقمة ، ولنذكر دائمًا أن ظاهرة التخلف على المستوى العالمى تتسبب فى وتترافق مع سوء توزيع الدخل على المستوى العالمى.

الأبعاد القطاعية للتنمية:

أولاً : الزراعة :

تشغل الزراعة موقعا خاصا من عدة نواح :

فقد كانت الزراعة ولاتزال قطاعاً اقتصاديًا رئيسياً ، سواء من حيث الدخل أو التصدير أو فرص العمل أو تزويد القطاعات الأخرى بمستلزماتها.

وتؤدى ندرة الموارد مثل الأرض الصالحة للزراعة والمياه ورأس المال والتكنولوجيا المتطورة على التأثير فى أنماط الاستثمارات حيث يسود تفضيل للاستثمار العقارى ، وإلى استغلال لقوى خارجية لاسيما إسرائيل الحاجة إلى تنمية هذه الموارد لتفرض تنظيمًا اقتصادياً داخلياً وهيكلاً للعلاقات الخارجية بعيداً عن الصالح القومى.

هى ترتبط بالحاجات الأساسية ارتباطًا وثيقًا ، كما أنها من عناصر الأمن الرئيسية ، ويكفى إدراك أثر الانكشاف الغذائى على استقلال القرار . وبحكم توطنها فى الريف ، فإنها تعتبر قطاعًا اقتصاديًا اجتماعيًا تتحدد من خلال التعامل معه العلاقات بين الحضر والريف.

وبسبب العلاقة الوثيقة بين الملكية والقوة الاقتصادية ومن ثم السياسية ، فإن تطوير الزراعة وتنظيم الملكية وأساليب الإنتاج والتمويل ، تؤثر بشكل أساسى فى التنظيم المجتمعى ، وفى العلاقات الاجتماعية والسياسية.

وخلال محاولة إقامة السوق العربية المشتركة وتعزيز العمل العربى المشترك لعبت الزراعة دوراً بارزًا ومتقدمًا . وتجرى حاليًا محاولة اختراق السوق العربية اعتمادًا على تداخل الموارد المائية المحدودة والحاجة لتطوير أساليب الإنتاج الزراعى.

وكان الإصلاح الزراعى من أول القرارات التى اتخذتها ثورة ٥٢ سعياً إلى تصحيح الأوضاع الاجتماعية والسياسية.

ويبين الجدول التالى تطور توزيع الملكية الزراعية فى سنتى ١٩٠٠و١٩٥٢ وهو يبين مدى ثبات فئات الملكية الكبيرة ، وميل الملكية الصغيرة إلى التضاؤل من حوالى ١,٥ فدان إلى ٠,٨ فدان نتيجة ارتفاع عدد الملاك فى الفئة أقل من ٥ فدادين إلى أكثر من ثلاثة أمثال عددهم فى سنة ١٩٠٠ .

سنة ١٩٠٠

فئات المساحة بالفدان	عدد الملاك	المساحة المملوكة بالفدان	متوسط الملكية ملاك المساحة	النسب المئوية
أقل من خمسة	٧٦١,٣٣٧	١,١١٣,٤١١	٨٣,٤١,٤٥	٢١,٨
٥ إلى ١٠	٨٠,١٧١	٥٦٠,١٩٥	٨,٨٦,٩٨	١١,٠
١٠ إلى ٥٠	٦٠,١٩٦٧	١,١٩٦,٨٧٣	٦,٦,١٩,٦٣	٢٣,٤
أكثر من ٥٠	١١,٨٣٩	٢,٢٤٣,٥٧٣	١,٢,١٨٧,٩٢	٤٣,٨
المجموع	٩١٤,٣١٤	٥,١١٤,٠٥٢	١٠٠٥,٥٩	١٠٠

سنة ١٩٥٢

فئات المساحة بالفدان	عدد الملاك	المساحة المملوكة بالفدان	متوسط الملكية ملاك المساحة	النسب المئوية
أقل من خمسة	٢,٦٤١,٨٧٨	٢,١٢١,٨٦٤	٩٤,٣	٣٥,٥
٥ إلى ١٠	٧٩,٢٥٩	٥٢٥,٧٠٤	٢,٨	٨,٨
١٠ إلى ٥٠	٦٩,١١٥	١,٢٨١,٤٣٣	٢,٥	١٢,٥
أكثر من ٥٠	١١,٣٤٨	٢,٠٤٣,٢٧٠	٠,٤	٣٤,٢
المجموع	٢,٨٠١,٦٠٠	٥,٩٧٢,٢٧١	١٠٠	١٠٠

وقد كانت السياسات المتبعة قبل الثورة تحرص على تماسك فئات الملكية الكبيرة . ففى الفترة ما بين ١٩٣٥ و ١٩٥٠ باعت مصلحة الأملاك الأميرية ٢٠٠ ألف فدان كان المفروض أن ينالها صغار الملاك ، غير أنهم لم يحصلوا منها على أكثر من ٧,١٪ وحصل خريجو المعاهد الزراعية على ٦,٧٪ أما كبار الملاك فقد ظفروا بنصيب الأسد وهو ٧,٩٠٪ ولم يكن الإصلاح الزراعى مجرد إعادة توزيع للملكية ، بل استهدف النهوض بالإنتاج الزراعى ولذلك فقد عالج أمورًا عدة فى آن واحد:

- تنظيم تحديد الملكية الزراعية ونزع ملكية بعض الأراضى لتوزيعها على صغار الفلاحين.
- النهوض بالحركة التعاونية وتنظيم التعاونيات الزراعية.
- تجميع الاستغلال الزراعى والحد من تجزئة الأرض الزراعية.
- تنظيم العلاقة بين مستأجرى الأرض الزراعية .
- صيانة حقوق العمال الزراعيين.

ويحضرنى هنا فى هذا المجال ما قاله عبدالناصر فى حديث له يوم ١٩٦١/٧/٢٦ :

« لقد كان محتماً أن يقوم نفس الترابط الحيوى بين الناحية الاقتصادية والناحية الاجتماعية فى مجال التطوير الزراعى ، على أساس الخطة الشاملة ، ولقد كانت دواعى الاقتصاد البحت تقتضى أن تبيع الحكومة على الفور كل الأراضى الجديدة المستصلحة لمن يدفع ثمنها حتى تسترد الحكومة ما تكلفته فى سبيل إصلاحها ، ولكن ذلك وإن كان يبدو منطقياً من الناحية الاقتصادية فإنه لايفقد الخطة أساسها الاجتماعى ، ذلك أن عرض الأراضى الجديدة للبيع معناه أن لايتقدم للشراء غير القادرين على دفع الثمن ، ولسوف يكون القادر على شراء الأراضى الجديدة هو الذى يملك بالفعل من الأرض القديمة ولم يكن ذلك منطق العدل.

كان منطق العدل أن تكون الملكية الجديدة لهؤلاء الذين حرموا العمر كله أن يتملكوا الأرض ، ذلك أنه لايمكن أن يكون هدف الخطة تحويل الملاك الحاليين إلى إقطاعيين ، وإنما هدف الخطة ـ وكذلك ينبغى أن يكون ـ هو تحويل الأجراء الحاليين إلى ملاك.

تحويل الأرض الجديدة إلى قوة منتجة لم يكن ليتحقق إلا على أساس التعاون ، ذلك أن الأجير الذى يبدأ حياته الجديدة كمالك فى حاجة إلى رأس المال يوظفه فى أرضه ، إنه فى حاجة إلى سماد .. إلى بذور .. إلى آلات ، لابد أن تتوفر له دون أن يعتمد على جشع المرابين المستغلين ، كذلك هو فى حاجة بعد المحصول إلى تسويق اقتصادى لاتدفعه إليه حاجة عاجلة للمال أو ضغط تفرضه عليه تيارات السوق المتضاربة . لقد قالوا فى الماضى

إن أى إجراء يعنى توزيع الفقر ولايعنى توزيع الغنى ، وإن التصدى للثروات الكبرى وللإقطاعيات الكبرى لايعنى إلا توزيع الفقر ـ نفس العبارة قالها السادات بعد انقلابه على ثورة يوليو فى ١٣ مايو ١٩٧١ ـ ، ولايمكن أن تكون الثورة موزعة للفقر ، وهذا خداع فكيف يكون هذا توزيعاً للفقر ؟ مثلا إذا كنا نترك مائة فدان لصاحب الأرض ونوزع على الفلاح المعدم ٥ فدادين ؟ طبعًا فيه فرق كبير بين الخمسة فدادين وال ١٠٠ فدان ، ولكن ما هى النتيجة اللى بتحصل لهذا ؟ الأسرة يمكن كانت معدمة وتأخذ ٥ فدادين ، كانت أسرة يمكن تنام من غير عشاء ، كان يمكن أن رب الأسرة لايستطيع أن يجد العشاء لأولاده وأصبح له خمس فدادين يؤمن يومه ويؤمن غده لأولاده..

لم يكن يستطيع أن يعلم أولاده ..لم يستطع أن يعطى فرصًا متكافئة لأولاده ليخرجوا من هذا المجتمع ويشعروا فعلاً بالحرية والمساواة.

وفى ٧ / ٨ / ١٩٦١ قال جمال عبدالناصر ما نصه:

« الحل الاشتراكى لمشكلة الزراعة اعتمد على أساسين اثنين :

الأساس الأول : زيادة عدد الملاك للأرض الزراعية ، وإتاحة حق ملكية الأرض لملايين الفلاحين الذين حرموا من هذا الحق زمناً طويلاً وذلك بطريقتين :

- وضع حد أعلى لملكية الأرض الزراعية الوجودة فعلا ، وتوزيع ما يتبقى على الفلاحين.
- استصلاح كل ما يمكن استصلاحه من الأرض الجديدة بواسطة مشروعات الرى الضخمة.

والأساس الثانى : تدعيم ملكية الأرض بالتعاون ، وتحويل اقتصاد الملكيات الصغيرة من اقتصاد ضعيف إلى اقتصاد قوى بالتوسع المستمر فى آفاق التعاون ..

ولقد أثبتت تجارب تجميع الزراعة أن هناك إمكانيات هائلة فى تطوير الزراعة».

وقال عبدالناصر فى المؤتمر العام للقوى الشعبية يوم ٩ يوليو ١٩٦٠ :

« تطوير الزراعة والصناعة على أساس اقتصادى واجتماعى سليم يقتضى بالتبعية أن تتطور التجارة نفسها على ذات الأسس الاقتصادية والاجتماعية ، وكان يتحتم علينا أن تلتزم التجارة وظيفتها الاجتماعية باعتبارها نقل السلع من مراكز الإنتاج إلى مراكز الاستهلاك الاجتماعية ، وحسن التوزيع.

إن حماية المصير الوطنى إنما يتوقف على الشعب باعتباره التيار الدائم المتفق والخالد لاينتهى ولا يتحول».

وقال فى الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى يوم ٢٥ فبراير ١٩٦٥ :

«بالنسبة للأرض الجديدة حانبحث وضع الأرض الجديدة ، المنطقة غرب الإسكندرية

حاتعوز استزراع لغاية ما تقدر تدى فعلاً عائد ، أربع سنوات بعد الإصلاح، يا إما حانعمل مزارع حكومية ، يا إما حا نؤجر هذه الأرض للناس وحاتفضل الأرض حكومية ونأجر الأرض دى للناس ، إحنا عايزين دخل علشان نمشى فى خطط التنمية اللى جاية ، التنمية عايزة دخل ، والحقيقة إحنا خطتنا طموحة».(*)

وفى المؤتمر القومى العام يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٩ قال عبدالناصر:

« وبالنسبة للأرض الجديدة فإن لدينا الآن سبعمائة ألف فدان ، ويجب أن نقرر رأياً فى استغلالها الدائم ، واقتراحى فى هذا الصدد هو أن ننشئ شركات أو مؤسسات عامة تنقل إليها ملكية هذه الأراضى ، ويكون لهذه الشركات أو المؤسسات العامة مهام ثلاث تتمثل فى الاستغلال المباشر للتصدير أو التأجير وفق شروط معينة ولآجال طويلة للزراع أو البيع لصغار الملاك الجدد ، مع إعطاء أولويات الملكية للمقاتلين فى ميدان المعركة وأسرهم».

وما يحدث حاليا هو استعادة مجتمع النصف فى المائة بالقضاء على الإصلاح الزراعى، ولو اقتضى الأمر إقحام الدين لانتزاع الأراضى وإعادتها إلى الإقطاع .

كما تجرى عمليات إعادة تنظيم الزراعة على أساس رأسمالى ، لتقف الرأسمالية إلى جوار الإقطاع فى توجيه الزراعة بعيداً عن أهداف المجتمع . وتكمل الحلقة بتغليب أدوات السوق والربح الفردى ليس فقط لإعادة هيكلة التركيب المحصولى على نحو يزيد الاعتماد على الخارج ويرفع من تكلفة الغذاء ، ومن ثم يؤدى إلى خفض مستوى معيشة الغالبية الفقيرة، بل وأيضًا لرفع الأعباء على صغار المزارعين بدعوى خضوع التسليف الزراعى بدوره إلى قوى السوق ، كبديل للتسليف الزراعى التعاونى غير الهادف للربح والذى بدأ فى مناطق الإصلاح الزراعى ثم انتشر ليخلص الفلاح من سطوة المرابي ، وفى الوقت نفسه تتزايد أعداد المعدمين ويتسع الفارق بين سعر المزرعة وسعر المستهلك ليذهب كأرباح لفئة الوسطاء التى يعاد إحياؤها رغم ثبوت خطرها على الاستثمارات المنتجة والتوازن السليم فى السوق.

يضاف إلى ما تقدم أن الدولة فى تنصلها من مسئولية تدبير الوظائف التى تستوعب الشباب ، بدأت تتخلص من عمليات الاستصلاح وتلقى مسئوليتها على الشبان الذين لايملكون المعرفة الفنية أو الموارد المالية الكافية للوصول بالأرض إلى الحدية الإنتاجية، فضلاً عن ذلك فإن العيش فى مناطق الاستصلاح يحتاج إلى توفير احتياجات الحياة

(*) كان هناك تكليف من عبدالناصر لكل من د.فؤاد مرسى ود.إسماعيل صبرى عبدالله بعد مقابلته لهما خلال سنة ٦٥ ، لوضع دراسة حول هذه القضية ، وقد قدما فعلاً دراستهما وكانت محفوظة ضمن دراسات أخرى حول الموضوع ذاته فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى.

اليومية وهو ما يتطلب ربط التوسع العمراني بالتطوير الزراعي . وهكذا فإن التنمية الزراعية تستوجب نظرة تستوعب الأبعاد الاجتماعية لحياة المزارعين إلى جانب مقومات رفع كفاءة أدائهم، وتحقيق الترابط مع القطاعات الأخرى وسلامة حركة التجارة الخارجية، أخذاً فى الاعتبار متطلبات توزيع وإعادة توزيع الدخل، وتوفير الأمن الغذائى الذى بلغ حداً من الخطورة يكاد يهدد الأمن القومي كله، إلى جانب الأهداف القومية المتعلقة بالدخل والتوظيف وانتشار السكان جغرافياً بدلاً من تكدسهم فى المدن. وإذا كانت متطلبات العدالة تقتضى أن يحصل الفلاح على دخله الاقتصادى ، الذى يعكس حيوية المحاصيل التى ينتجها سواء بالنسبة للغذاء أو للتصنيع أو للتصدير، فإن هذا لايعنى أن ترفع تكاليف الائتمان الزراعى والقدرة على الاستمرار فى الإنتاج باستبقاء الأرض ومن ثم صيانتها، ثم تركه فى مهب ريح سوق يسيطر عليها حفنة من التجار الذين يستغلون ضعف قدراته المالية لينتزعوا الأرض منه ثم يعيدوا استغلالها استغلالاً رأسمالياً جشعاً بدعوى احترام قوى السوق . يكفى أن نشير إلى التداخل الكبير بين الأبعاد الاقتصادية والإنسانية للإنتاج الزراعى الذي جعل الدول الرأسمالية الكبيرة تدخل فى صراع طاحن فيما بينها سببه قيام كل منها بحماية مزارعيها من عواصف السوق، محملة مجتمعاتها تكلفة هذه الحماية ، ولاتُحمل الفلاح تبعة رفاهية أهل المدن تارة وإثراء الرأسمالية الزراعية تارة أخرى.

ثانياً : الصناعات الاستخراجية والطاقة :

الصناعات الاستخراجية هى القطاع الأولي الآخر ، إلى جانب الزراعة ، وهى تزود الاقتصاد بالمواد الخام المعدنية . غير أن التعرف على مواقع هذه الثروات والتنقيب عنها يتطلب تكنولوجيا متطورة ، كما أن استخراجها يستنفد الموجود منها ويهدد معظمها بالنضوب . وعلى خلاف قطاع الزراعة فإن أساليب الاستخراج وكذلك التنقيب شديدة التعقيد ، ولذلك تتحكم فيها الدول الصناعية المتقدمة وهوما جعل أول ظهور للشركات عابرة القوميات يبدأ فى هذه الصناعات ، ومن جهة أخرى فإن تركز مواقع الإنتاج يتطلب توفير وسائل نقل مناسبة إلى مواقع الاستخدام التى يمكن أن تمتد إلى خارج حدود الدولة. والمشاهد أن معظم الدول تعرضت للاستعمار كانت وفرة بعض المواد المعدنية فيها سببًا فى استعمارها ،ولاتزال تعرضها للاستعمار الحديث ، كما تشهد بذلك حالة الدول النفطية العربية التى تستنبط الحيل إما لفرض وجود أجنبى دائم فيها ـ دول الخليج العربى ـ أو للحد من سيادتها ـ العراق وليبيا ، أو فرض درجات متفاوتة من التبعية للعالم الرأسمالى عليها ـ الدول الإفريقية وأجزاء من الاتحاد السوفيتى السابق ـ ولذلك فإن نشاط هذا القطاع يجب أن يخضع إلى تخطيط دقيق يراعى التوازن

بين الأجيال المتعاقبة ، ويمكن السيطرة على الأسعار، حيث يميل المستهلكون أساسًا في الدول الصناعية إلى تطويعها لمصالحهم.

ومن خلال هذا التحكم فى الأسعار ومن ثم إيرادات المصدر من منتجات هذه الصناعات، وكذلك فى عائد المشاركة فى الاستخراج ، يجرى التحكم فى دخول الدول النامية ، بل ودفعها إلى التطاحن فيما بينها وهو ما يعانى منه الوطن العربى ، لاسيما فى البترول والفوسفات . وتعظم أهمية البترول بسبب التركز الشديد فى مواقع تواجده ، مع استخداماته وتزايدها بسبب التطورات التى يشهدها حاليًا الاقتصاد العالمى.

فالبترول والغاز يستخدمان كخام لصناعات عديدة أوجدت بدائل مصنعة وأكثر كفاءة لكثير من الخامات ، فضلاً عن أنه الأساس الرئيسى للطاقة ، لاسيما فى الدول النامية التى لا تتوافر لديها بدائل مناسبة أخرى كالطاقة النووية أو ما تسعى الدول المتقدمة لتطويره كمصادر بديلة للطاقة ، كالطاقة الشمسية . وتتعرض مصر وبعض الدول العربية الأخرى مثل تونس وسوريا وعمان إلى نضوب مواردها البترولية ، فى وقت تتزايد فيه حاجاتها إلى الطاقة لتلبية متطلبات النمو خاصة الصناعى ، ولذلك فإن تنمية هذه الصناعات تتطلب تخطيطًا طويل الأجل للتحكم فى الاحتياجات المعروفة منها والقابلة للاستخراج بشكل اقتصادى ، وتنمية القدرات الذاتية الجماعية ، أى عربيًا وبالتعاون مع دول نامية أخرى صديقة ، على التنقيب والاستخراج ، وتقنين الإنتاج على نحو يوفر متطلبات القطاعات الأخرى مباشرة أو عن طريق تصديره واستخدام الحصيلة فى استيراد المتطلبات ، ويحقق عدالة فى توزيع الثروات بين الأجيال المتعاقبة ، ومن ثم فإن حصيلة العائد من هذه المنتجات يجب أن تعود على المجتمع ، أى أنها يجب أن تكون من المجالات التى تقصر على القطاع العام، حتى ولو احتاج إلى إشراك القطاع الخاص الأجنبى الذى ظل حتى الآن محتكراً للخبرة ، ومن جهة أخرى فإن تعامل أطراف السوق سواء بائعون أو مشترون فى هذه المنتجات يشير إلى أن التحكم فى كل من العرض والطلب هو الذى يحدد السعر وليس العكس ، الأمر ينفى عن السعر الصفة المثالية التى تعزى إليه ، بكونه المؤشر الذى يوجه الموارد إلى أفضل الاستخدامات ،ولذلك تقع على المخطط مسؤولية تقدير ما يمكن اعتباره الأسعار التى تحقق التوازن الطبيعى ، وليست تلك التى تعكس القوى الاحتكارية.

ثالثاً : قطاع الصناعة :

وانتقل بعد ذلك إلى موضوع آخر أعتبره على جانب كبير من الأهمية فى مجال رؤية الرئيس جمال عبدالناصر للتنمية ، ألا وهو ثورة ٢٣ يوليو وبناء الصناعة المستقلة.

إن الحديث عن بناء الصناعة المستقلة لايمكن أن يتم كموضوع خاص ومنفصل دون أن نتحدث عن أهداف ثورة يوليو ، والأهداف التى سعت إلى تحقيقها بتفعيل إرادة التغيير للوصول إلى مجتمع الكفاية والعدل بعدما يتم القضاء على الاستعمار وسيطرة رأس المال على الحكم والتخلص من التبعية السياسية والاقتصادية ، وصولاً إلى القضاء على التخلف الذى فرضه الاستعمار وإقامة جيش وطنى.

وبقرار دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإحداث التغيير المطلوب، ولذلك كان القرار بإنشاء مجلس أعلى للتخطيط ثم إنشاء مجلس الإنتاج القومى ومجلس الخدمات.

كان تعداد مصر فى سنة ١٩٥٢ حوالى العشرين مليوناً وكانت نسبة الزيادة السكانية بمعدل ٢,٨٪ سنوياً ، وكان الاقتصاد القومى يعتمد أساسًا على الزراعة وكان الإنتاج الزراعى يكفى معظم احتياجات الغذاء اللازم فى إطار أنماط استهلاك سادت تلك الفترة والتى كانت تعكس انخفاض مستوى دخل الفرد ، وكذلك انخفاض مستوى المعيشة للغالبية العظمى من الشعب المصرى.

وكما هو معلوم كان المحصول الرئيسى هو القطن الذى يصدر منه أكثر من ٨٠٪ إلى بريطانيا بالذات ، والباقى يستخدم فى صناعات مبتدئة تنتج أجزاء من المنسوجات التى تستهلك محلياً . وكانت المشكلة الزراعية ، ومازالت ، هى أن المساحة التى يمكن زراعتها محدودة بكميات المياه التى يوفرها نهر النيل وهى حوالى ستة ملايين فدان ، وبالتالى لم يكن هناك مجالاً للتوسع عن طريق استصلاح أراض جديدة إلا فى أضيق الحدود . نظراً لأن السد العالى لم يكن قد أقيم بعد.

أما بالنسبة للصناعة فقد كان هناك عدد محدود من المصانع ، بعض مصانع للغزل والنسيج ، وبعض مصانع للسكر وعدد من معاصر الزيوت ومصنعان للأسمنت فى حلوان وطره ومصنع لسماد الفوسفات وآخر للسماد الآزوتى ، ومصانع صغيرة لإنتاج الحديد للتسليح من الخردة ، ثم بعض المصانع اليدوية والحرفية الصغيرة.

عندما قامت ثورة يوليو كانت نسبة الإنتاج الصناعى إلى الإنتاج القومى أقل من ١٠٪. وكانت مصر تعتمد على الاستيراد من الخارج لمعظم احتياجاتها من السلع المصنعة. كانت مصر تستورد منتجات الألبان وزيت الطعام والقلم الذى نكتب به الورق الذى نستخدمه والسماد اللازم للزراعة والسيارات والدراجات والموتوسيكلات والبطاريات والإطارات والأفران والثلاجات - ولم يكن هناك ثلاجات كهربائية بل صندوق من

الخشب يوضع به ألواح من الثلج ، وكان طول لوح الثلج حوالى متر يقسم إلى قطع ويوضع على مواسير متعرجة من الزنك تسمى «السرابانتينة» وهكذا كان يتم التبريد. أجهزة الراديو ، حتى المنسوجات سواء كانت قطنية ، أو صوفية وغيرها ، كل هذا كان يستورد من الخارج.

وإذا كانت ثورة يوليو قد نجحت فى إنتاج معظم هذه السلع ، فإن كان يبدو بعيداً عن قدراتنا ، بل قد يكون مستحيلاً ، وهى صورة حرص الاستعمار ، وما زال ، على تثبيتها فى أذهان وتصور كل الدول النامية لكن كانت مصر من أولى الدول النامية التى نجحت فى إقامة صناعة متقدمة.

هذا هو باختصار صورة الوضع الاقتصادى الذى كانت تعيشه مصر حتى سنة ١٩٥٢ ، وانعكس هذا بالطبع على مستوى المعيشة للغالبية العظمى من الشعب برغم أن عدد السكان كان محدود نسبياً ، لكن نظرًا لعدم وجود تنمية حقيقية فقد كانت فرص العمل محدودة للغاية ، وكان متوسط الأجور فى الصناعة لايزيد عن قروش معدودة ، ولم تكن هناك قوانين تحمى العامل أو تؤمنه بل إن الكثيرين من خريجى الجامعة كانوا لايجدون وظيفة إلا بصعوبة وبمرتب حوالى العشرة جنيهات شهرياً ـ لقد تقاضيت أنا شخصياً أول مرتب لى عندما تخرجت من الكلية الحربية كملازم ثان فى شهر فبراير ١٩٤٩ عشرة جنيهات وعشرة قروش وسبعة مليمات ـ ويمكن على ضوء هذا تصور مستوى المعيشة للغالبية العظمى للشعب فى هذه الظروف.

واتخذت ثورة يوليو قرارها بإحداث التغيير الشامل للمجتمع وكان الطريق الوحيد هو التنمية الشاملة ودفع عجلة الإنتاج لأقصى ما تسمح به الإمكانيات المتاحة . ولذلك كان التركيز منذ البداية فى خطط التنمية التى وضعتها الثورة على الزراعة والصناعة.

أما الزراعة فإنها تعتمد اعتماداً يكاد يكون كلياً على ما نحصل عليه من مياه النيل، وهو ما يكفى لزراعة حوالى ستة ملايين من الأفدنة ، ومع ذلك فقد كانت هناك باستمرار تكليفات بدراسات فنية وعلمية في محاولة من الثورة لزيادة الإنتاج الزراعى بزيادة الرقعة المزروعة عن طريق توفير كميات إضافية من المياه عن طريق بناء السد العالى ، وهو ما سمح باستصلاح مليون فدان جديدة وفى نفس الوقت محاولات لزيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية الفدان أى بزيادة رأسية وذلك عن طريق رفع إنتاجية الأرض بوسائل مختلفة مثل تحسين الصرف وبالبذور المحسنة والتسميد وزيادة كفاءة المقاومة للآفات الزراعية.

ونظراً للزيادة المضطردة للسكان ولصعوبة التوسع فى مجال الزراعة لأكثر مما وصلنا إليه، أصبح أمام صانع القرار وضع يحتم عليه اتخاذ قرارات فى مجالات أخرى لتحقيق أهداف الثورة من أجل رفع مستوى المعيشة فى مصر .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات كان الاتجاه نحو التصنيع الوطنى باعتباره الوجه الآخر للتنمية ، فهو المجال الذى يمكن أن يفتح آفاقاً للنمو تعوض الإمكانيات المحدودة للنمو الزراعى من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادى الذى يمكن الثورة من السير فى طريقها لتحقيق الاستقلال السياسى ، وبالتالى استقلال الإرادة المصرية ، إلى جانب ما يحققه التصنيع من رفع مستوى الدخل وتوفير فرص للعمل ويدعم الاقتصاد الوطنى وموازنة المدفوعات الخارجية.

سلمنى الرئيس جمال عبدالناصر بحثا كنا قد أعددناه من قبل سنة ١٩٥٥، وكان هدفه هو حصر عناصر على درجة عالية من الكفاءة، وتصلح للترشيح لتولى المناصب الحساسة أو الرئيسية فى مختلف المجالات وكانت هذه الاختيارات تجمع وتخضع لاختبارات ومتابعة لنشاطهم العلمى أساسا، وفى مجالات أخرى تؤهلهم لتولى مناصب حساسا رئيسية مستقبلا وكان منهم بعض أعضاء مجلسى الخدمات والانتاج اللذان أُنشئا عقب قيام الثورة وكان منهم كلا من: الدكتور مصطفى خليل والدكتورعزيز صدقى وآخرين كثر .

ففى أول يوليو ١٩٥٦ أُنشئت وزارة الصناعة وعُين الدكتور عزيز صدقى كأول وزير للصناعة . وبهذه المناسبة فقد حدثت واقعة طريفة تتعلق بهذا التعيين ومن المؤكد أن أحدًا لايعرفها ..

فعندما سلمنى الرئيس جمال عبدالناصر بحثاً تفصيلياً عن ثلاثة أشخاص هم: عزيز صدقى ومصطفى خليل وسيد مرعى ، على أساس أنهم مرشحون لتولى مسئوليات هامة وطلب مني استيفاء بعض النقاط ، فلما أتممت البحث ، وعندما كنت أعرض النتيجة على الرئيس عبدالناصر قال لى :

« يا سامى أنا عايزك تروح لهم فى منازلهم لإبلاغهم بالموعد المحدد لكل منهم لمقابلتى (الرئيس طبعاً) وعايزك فى نفس الوقت تبلغهم رسالة منى وهى : أنه عند حلف اليمين ما حدش فيهم ينحنى أمامى».

وأول ما توجهت كان إلى منزل الدكتور عزيز صدقى حسبما كان مدون فى دليل التليفونات، ووجدت نفسى أمام فيلا وعلى بابها يافطة نحاسية مكتوب عليها « عزيز إسماعيل صدقى» فتوقفت أمام هذا الخطأ فى العنوان الذى قد يترتب عليه مشكلة سياسية، وتنبهت لأن معلوماتى أن الدكتور عزيز محمد صدقى لايمت بصلة لإسماعيل صدقى وأنه لايقيم فى فيلا ، فأكملت باقى الزيارات وعدت إلى المكتب لأستيقن من عنوان

د.عزيز صدقى وفعلاً صوبت العنوان وتوجهت إليه حيث أبلغته بالموعد وبالرسالة وتم تعيين الثلاثة كوزراء فى التعديل الوزارى رقم ٧٦ بتاريخ ٥٨ يونيو ١٩٥٦.

إن الدكتور عزيز صدقى هو أول وزير للصناعة فى مصر الثورة، وقد كلف بتحديد الدور الذى يجب أن تقوم به الدولة، وبالتالى وزارة الصناعة فى تحقيق هدف دفع التنمية الصناعية.

كانت رؤية وزارة الصناعة تتمثل فى وجوب أن يكون هناك خطة تحدد نواحى التنمية الصناعية فى شكل برنامج يتضمن المشروعات المحددة التى يجب تنفيذها، وأنه يجب أن يكون للدولة الصلاحية لتوجيه الاستثمار فى الصناعة بحيث تسير عملية التنمية فى حدود خطة واضحة. وبناء على ذلك، فقد وضعت خطة تقوم على العناصر التالية:

أولاً: برنامج للصناعة على مدى سنوات خمس مقبلة.

ثانياً: إعداد قانون التنظيم الصناعى.

لم يوافق الرئيس جمال عبدالناصر على المشروعين مباشرة، وكانت معظم الأجهزة العاملة فى قطاع الصناعة كالشركات واتحاد الصناعات وغيرها كانت كلها تعمل فى ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة حتى ذلك الوقت، حيث أن اتجاهات وإنجازات الثورة نحو تحقيق أوضاع جديدة تستهدف مزيداً من العدالة الاجتماعية وإبراز مسئولية الدولة فى تحقيق ذلك لم تكن قد تبلورت بعد، وبطبيعة الحال فإن كثيراً من الآراء كانت متأثرة بالفكر السائد فى ذلك الوقت - من أن مصر بلد زراعى - وأن الصناعة هدف يصعب تحقيقه إلا فى أضيق الحدود.

وكان واضحاً أن الخلاف هو فى التفكير ذاته. فهل نحن نقيم مصنعاً ليربح فحسب، أم نقيم قاعدة صناعية تكون منطلقاً لتفعيل إرادة التغيير ونطلق إلى التقدم؟ وهل نحن نقيم صناعة لإنتاج سلعة معينة فحسب، أم أن ذلك يتم فى إطار أن التصنيع عامل أساسى فى إقامة مجتمع متقدم يتحقق فيه للفرد فرص للعمل ومستوى للدخل والمعيشة لاتتيحه الزراعة وحدها؟

وكان الخلاف أيضًا بين أسلوب سابق يترك لصاحب رأس المال الحرية الكاملة ليحقق ما يمكنه من ربح وليس للدولة الحق فى وضع قواعد وقوانين تحكم ذلك، سواء بالنسبة للإنتاج، نوعه، قيمته، مواصفاته، بل وحقها فى أن تحدد سعره، وتحديد حقوق العاملين.

وكان واضحاً أن الثورة قد اختارت طريقها ومنذ البداية، وانحازت إلى جانب الشعب والقوى العاملة. وكان يحكم هذه السياسة منذ البداية إقامة قاعدة صناعية

حقيقية تفتح آفاق التنمية والإنتاج وتحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى وضعتها الثورة من البداية.

شكلت لجان مختلفة ضمت أكثر من مائة وعشرين خبيراً فى لصناعة ، ومن رجال الأعمال والشركات الصناعية وأساتذة الجامعات ، وذلك من أجل المساهمة فى إعداد برنامج السنوات الخمس الأول للصناعة . وبنفس الأسلوب تم وضع مشروع قانون التنظيم الصناعى . وبعد مناقشة مستفيضة فى مجلس الوزراء تم إقرار هذين المشروعين وتحدد بذلك المسار الذى اختارته الثورة طريقاً للتقدم والتنمية.

وتصادف أن حدث فى تلك الفترة تطورات سياسية أثرت على مسار الأحداث فى مصر. فقد سحبت الولايات المتحدة وبريطانيا عرض تمويل مشروع السد العالى . فصدر قانون تأميم شركة قناة السويس الذى أعقبه العدوان الثلاثى على مصر ، وانسحبت القوات المعتدية بعد فشلها فى تحقيق أهدافها فى ديسمبر ١٩٥٦ وتلى ذلك تقدم الاتحاد السوفيتى بقرض لتمويل السد العالى ، كما آلت قناة السويس إلى مصر وبدأت مرحلة جديدة فى مسيرة الثورة .. مرحلة بناء شاملة .. بناء جيش وطنى ، ثم بدئ فى تنفيذ مشروع السد العالى وتنفيذ تنمية اقتصادية شاملة تضمنت البدء باستصلاح الأراضى للاستفادة من مشروع السد العالى وكذلك بدأ تنفيذ برنامج الصناعة الأول ، فقدم الاتحاد السوفيتى قرضا قيمته ٧٠٠ مليون روبل أى ما يساوى ٦٢,٥ مليون جنيه إسترلينى ، كما عقدت اتفاقيات لتمويل المشروعات الصناعية مع عدد من الدول التى قبلت التعاون مع مصر وبشروطها، كاليابان وإيطاليا وألمانيا الغربية ورومانيا وغيرها ، كما تم وضع الشركات والمنشآت الفرنسية والبريطانية تحت الحراسة.

كان أول اعتماد مالى فى تاريخ مصر للاستثمار فى الصناعة هو ١٢ مليون جنيه أُعتمدت فى ميزانية الصناعة عام ١٩٥٨ ، وسارت عجلة التنمية بقوة وتم تنفيذ مشروع السنوات الخمس الأول فى ثلاث سنوات وعلى ضوء النجاح الذى تحقق تقرر وضع الخطة الخمسية الأولى الشاملة للتنمية ١٩٥٩ـ ١٩٦٤.

ففى عهد الرئيس جمال عبد الناصروبمساندته استطاع رجال الصناعة الأكفاء المخلصون و بقيادة الدكتور عزيز صدقى أن يقيموا صرحا عظيما للصناعة فى جميع ربوع مصر ؛ فقد تم إنشاء فى ذلك الوقت - من ١٩٥٦ حتى ١٩٧٠ وما بعدها - أكثر من سبعمائة وخمسين مصنعا ملكا خالصا للدولة المصرية ، وكل مصنع كان يُسدد ثمنه من إنتاجه على عشر سنوات، وكانت هذه المصانع موزعة على جميع محافظات مصر.

وكان من هذه المصانع ما يزيد عن مائتان وخمسين مصنعا للصناعات الثقيلة مثل المراجل البخارية التى تحتاجها الصناعات الكيماوية والغذائية والغزل والنسيج وتوليد

الكهرباء...الخ ، ومن هذه المصانع أيضا مجمع الحديد والصلب بحلوان ومجمع الألومينيوم فى نجع حمادى ومصنع الفيروسيليكون فى إدفو ومجمع البترول بالسويس ومسطرد وطنطا والاسكندرية وغيرها من المصانع.

فى ٢مارس ١٩٧٠ بعد أن تجمعت خيوط إدارة البلاد ومنها الصناعة فى يد الرئيس جمال عبد الناصر ــ ولاعتقاده الأكيد أن القوات المسلحة المصرية سوف تطرد العدو الصهيونى من أرض سيناء ، والمساهمة فى تحقيق نفس الهدف عربيا ــ طلب من الدكتور عزيز صدقى أن يسافر على رأس وفد إلى الاتحاد السوفيتى ليستكمل المباحثات وتوقيع عقد إنشاء وتوريد معدات مجمع الألومينيوم فى نجع حمادى ــ بالرغم من ظروف حرب الاستنزاف ــ وهنا قد يتبادر سؤال لماذا فى هذا التوقيت ؟ أقول حتى يجد أبناء القوات المسلحة أماكن للعمل فيها بعد الانتهاء من المعركة. هذا هو جمال عبد الناصر الذى كان يفكر فيما يفيد الشعب الآن وغدا .

إن أى إنسان يريد أن يعيش عيشة كريمة يطلب أن يتعلم وأن يعمل وأن يحصل على مرتب يعيش منه عيشة كريمة وأن يجد المسكن الملائم له ولأسرته وأن يحصل على العلاج الجيد له ولأسرته، وكان المصريون يجدون هذه المتطلبات فى المشاريع التى أنشئت فى عهد جمال عبد الناصر ، وعلى سبيل المثال فقد كان فى مجمع الحديد والصلب بحلوان يحصل العامل على التدريب فى الداخل والخارج، وعلى المرتب الكافى، وعلى المسكن له ولأسرته، وعلى العلاج له ولأسرته ، كل هذه الأمور كانت تطبق فى أغلب المشاريع الصناعية كمجمع الألومينيوم فى نجع حمادى، ومصانع الغزل والنسيج فى المحلة الكبرى، وكفر الدوار، وكذلك مصانع الأسمدة (كيما) فى أسوان، ومصانع أخرى فى شبرا الخيمة، ومصانع الأسمنت فى حلوان، ومصنع الفيرو مانجانيز فى جنوب سيناء..

المصانع السبعمائة وخمسين هذه والتى عادت للعمل من سنة ١٩٦٨ لتعمل ثلاثة ورديات فى اليوم وسبعة أيام فى الأسبوع ــ بعد أن توقفت منذ أواخر سنة ١٩٦٥ حتى أواخر ١٩٦٧ لاتباع رئيس الوزراء فى ذلك الوقت السيد زكريا محيى الدين ووزير الصناعة الدكتور مصطفى خليل سياسة الانكماش والتقشف فى تلك الفترة ــ هذه المصانع هى التى ساعدت مصر على الصمود فى وجه أعدائها طوال هذه الفترة حتى تمكنت قواتنا المسلحة من عبور قناة السويس والانتصار على العدو سنة ١٩٧٣ فاستطاعت تلك المصانع أن توفر احتياجات القوات المسلحة والشعب من المصنوعات بدلا من تلك التى توقف استيرادها من الخارج لظروف الحرب .

اتخذ الرئيس جمال عبد الناصر قرارا بألا تصدر خامات مصر للخارج إلا بعد إدخال عمليات صناعية عليها ، وتنفيذا لهذا القرار كان بالدرجة الأولى القطن الذى كان فى

الماضى يصدر بالكامل للخارج ليعود لنا مصنعا ، فقد تم تصنيع القطن المصرى فى المصانع المصرية التى تم تحديث مغازلها فى المحلة الكبرى وكفر الدوار والاسكندرية وإنشاء مصانع أخرى للغزل والنسيج فى قنا وأسيوط ودمياط وغيرها من محافظات مصر لتقوم بتصنيع القطن المصرى بأيد مصرية ثم يصدر للخارج وكانت مصر تنتج أجود أنواع اللينوه إلى سويسرا وفرنسا وغيرها وترتب على ذلك أن توقف عدد كبير من المصانع فى انجلترا عن الإنتاج لعدم وجود القطن المصرى الخام .

ومن ناحية أخرى فقد كان خام الحديد المكتشف فى الواحات البحرية والذى قدرته بيوت الخبرة الأوروبية بـ ٢٥٠مليون طن من أجود خامات الحديد فى إفريقيا وبالرغم من ظروف حرب الاستنزاف وفى نفس الوقت ضرورة نقل الحديد الخام من الواحات البحرية إلى حلوان وهذا يحتاج لإنشاء سكك حديدية وطلب الشركة السويدية تصدير خام الحديد إليها فى مقابل إنشاء السكة الحديد إلا أن ذلك قوبل بالرفض من الجانب المصرى ـ احتراما لقرار رئيس الجمهورية بعدم تصدير الخام المصرى للخارج فقد تم إنشاء السكة الحديد بأيدى المصريين أنفسهم من الواحات البحرية إلى مصانع الحديد فى حلوان .

* * *

التخطيط في عهد جمال عبد الناصر

أنشئت وزارة التخطيط واعتمدت الدولة مبدأ التخطيط الشامل أسلوبًا للتنمية والتقدم.

كان أساس التخطيط لكل خطة هو حساب الموارد الممكن تدبيرها وتخصيصها للاستثمار فى التنمية الشاملة ، وعلى أساس برامج متكاملة لجميع القطاعات وتحديد أهداف محددة فى الخطة ، يجب تحقيقها فى كل قطاع . ووزعت استمارات على كل قطاع بما حققه فى الخطة وعلى مدى سنوات الخطة كان يدرج فى ميزانية الدولة ـ موزعة على الوزارات المختلفة ـ ما يخص كل منها لتنفيذ مشروعاتها سنة بعد سنة حتى يتم تنفيذ الخطة فى المدة المحددة لها. وكانت المتابعة الدورية والسنوية تتم لتحديد النتائج سواء من ناحية التنفيذ أو النتائج المحققة بالنسبة للخطة ككل لكل قطاع على حدة.

لقد كانت مصر هى أول دولة فى منطقة الشرق الأوسط تبنت هذا الأسلوب ونجحت فيه ، وبدأت الدول الأخرى بعد ذلك تحذو حذوها.

بدأت المشروعات الصناعية المدرجة فى الخطة تنفذ على اتساع الجمهورية .. فى طنطا والإسكندرية ودمنهور وميت غمر وشبين الكوم وبورسعيد وقنا وأسيوط ودمياط وغيرها.

وبدأ يظهر فى ميزانية الدولة باب الاستثمارات لتنفيذ مشروعات الخطة ، وتزايدت أرقامها بحيث أصبحت أهم باب فى الميزانية بما تمثله من استثمارات فى تنفيذ السد العالى واستصلاح الأراضى ومشروعات الطرق والمواصلات والكهرباء وإقامة المصانع . وأصبحت الدولة الممول الأكبر لمشروعات التنمية وبالتالى المالكة لهذه المشروعات، وأصبح عليها مسئولية إدارة هذه المشروعات فأنشأت المؤسسات العامة وتبعت لها الشركات الداخلة فى نوعية عملها ثم صدرت قرارات التأميم لبعض الشركات والمنشآت القائمة استكمالاً لسيطرة الدولة على الإنتاج، وهكذا وُلد القطاع العام.

رابعاً : قطاعات التنمية البشرية :

أصبح من المسلم به الآن أن التنمية فى جوهرها تنمية بشرية، فهى تتم بالبشر وعائدها يعود على البشر. والتخلف الذى فرضه الاستعمار علينا هو أساسًا تخلف فى البشر بالحد من قدراتهم ، ومن ثمّ تقليص العائد عليهم إلى ما دون الكفاف ، أو حتى رد غائلة المجاعة.

لذلك عنيت ثورة يوليو ٥٢ بقطاعات الخدمات التى تساعد فى صحة العقل والنفس والبدن. و يأتى التعليم فى المقدمة ليس فقط بإتاحته مجانًا بل وبالنهوض بمحتواه والوصول به إلى أرفع المستويات ، إذ لم تعد القضية هى مجرد محو الأمية الأبجدية، وتطوير أساليبه حيث لم تعد الأساليب التلقينية تناسب متطلبات التقدم ، فالتلقين يعنى التأكد من أن طالب العلم استوعب ما توارثته الأجيال من معارف ، بينما التقدم فى ظل الإيقاع السريع للتطوير التكنولوجى يتطلب بناء القدرة على التخيل والابتكار والبحث فى المجهول ، ويكفى أن المولى عزّ وجلّ ذكر فى مستهل إنزال كتابه الكريم «علم الإنسان ما لم يعلم» وهو ما يؤكد أن الوقوف عند علم السلف فيه جحود بنعمة الله على الإنسان. والتعليم والثقافة توأمان، بل إن الثقافة هى الخاصية الأساسية للإنسان التى ترتفع بفكره إلى التعامل المنطلق مع كل جوانب الحياة ، تهذب نفسه وترسخ فيه الفهم الصحيح لظاهر الكون وأسراره مع مفرزات الحضارة الحديثة التى اختلط فيها الغث بالثمين .

وقد كانت الثقافة والنهوض بها من أهم ما انشغلت به الثورة . وخارج نطاق السوق بطبيعة الحال . وسرعان ما اتضح تعدد القضايا التى تنطوى عليها النهضة الثقافية، ونظراً لضرورة تنقيتها من عناصر غرس مفاهيم التفاوت الطبقى وتميز النخبة أو الصفوة عن الجماهير، والارتباط السلفى باسم التراث أو الانسلاخ التام عن الواقعين المحلى والتاريخى باسم المعاصرة ، والانعزال عن العالم بدعوى الخصوصية الوطنية ..

وقد انحاز جمال عبدالناصر فى كل هذه القضايا إلى بناء سليم لنسق ثقافى جماهيرى يوازن بين الماضى والحاضر ، بين الداخل والخارج ، بين الشائع والمتميز، كان يمكن لو

استمر أن يصنع من الأمة العربية شعباً واحدًا ومتماسكًا ، تثريه تعددية صحية، لا نعرات عرقية أو قبلية أو مذهبية عمياء. وكان لابد فى ذلك من مؤسسات تعززها الدولة فى غير تسلط، وتوجهها نحو أهداف المجتمع دون فرض الوسائل التى تقتل الإبداع وتفتح مجالاً لسيطرة البيروقراطية.

وبدلاً من الترديد اللفظى لشعار « القضاء على الفقر والجهل والمرض» عملت ثورة يوليو ٥٢ على الحل العملى لهذه المشاكل فمضت التنمية على طريق تحمل الدولة مسئولية الرعاية الصحية ، وذات العناية بالطب الوقائى موازية للسير فى الطب العلاجى مصحوبين بتطوير التعليم للمهن الطبية ولصناعة الدواء وما تحتاجه من بحوث .. بل إن الخدمات الطبية أصبحت أحد عناصر صناعة السياحة ، كما أن الخبرات التى تراكمت فيها وفى خدمات التعليم والثقافة كانت هى الرائد لنهضة الخدمات فى كثير من الدول العربية ، لاسيما فى الدول البترولية التى عنيت بإقامة دولة الرفاهية بكل ما تعنيه من خدمات رفيعة المستوى توفرها بالمجان لشعوبها ولاشك أن لإسهام خبرات مصرية وعربية أخرى فى بناء تلك الخدمات فى دول شقيقة قد خطى بالتقارب بين الشعوب العربية خطوات واسعة ، وإن كان فى الوقت نفسه قد زادت درجات الاحتكاك بما يمكن أن يفرزه من سلبيات، ولذلك فإن التخطيط لكل هذه الخدمات يجب أن يأخذ البعد العربى فى الاعتبار ليغذيه ويستفيد منه، ومن جهة أخرى فإن الحصول على الخدمات يتطلب تواجد متلقيها فى موقع تقديمها وهو ما يجعل للخريطة الإقليمية وزنًا هامًا فى تخطيطها.

وكانت هذه الخريطة من أول ما اهتم به مجلس الخدمات ، كما أن الوحدات المجمعة أسهمت فى حل مشكلة التوزيع الإقليمى وفى خفض تكلفة الخدمات ، مع ضمان ارتفاع كفاءتها وترغيب القائمين عليها فى الحياة فى الريف المصرى . وإذا كانت الرعاية الصحية ونشر الوعى الصحى بين الأمهات إلى جانب الاهتمام بالطفولة قد أسهمت فى خفض معدلات الوفيات خاصة بين الأطفال بدرجة كبيرة ، فإن هذا أدى إلى تعقيد المشكلة السكانية وفرض الاهتمام بتنظيم الأسرة ، إلا أن فاعلية هذا التنظيم تتأكد بالنهوض بالمستوى التعليمى ورفع الدخل وهو ما ينشئ الترابط الوثيق بين الأبعاد المختلفة للتنمية ويفسر إطلاق « التنمية الاقتصادية / الاجتماعية» عليها تأكيدًا لذلك الترابط . وتكتمل حلقات التنمية بالاهتمام بقضايا الشباب الذين هم حملة الراية للمستقبل ، وباعتبار أنهم المستفيد الأساسى مما يجرى من تنمية الآن ، ومن ثم فهم المتضرر الأول من إيقاف التنمية ، و هو ما تشهد بخطورته حالات الانحراف التى تفشت مؤخراً فى المجتمع ، وحتى تتأكد حقيقة أن التنمية الحقيقية لا تتم إلا بالبناء السليم للمجتمع فإن العناية بالخدمات الاجتماعية تحظى بموقع متقدم ، وإذا كان هناك مجال كبير للجهد التطوعى فى

هذه الأنشطة ، فإن هذا لاينفى إخضاعها للتخطيط السليم والتوجيه الرشيد من جانب الدولة ، حتى تتأمد فاعلياتها وتسلم من عوامل الإهدار والتشويه والتوجه الخاطئ أو الاستغلال للسير فى طرق منحرفة دينيًا وأخلاقيًا وسياسيًا ووطنيًا وقوميًا.

خامساً : الخدمات الإنتاجية :

تعتبر قطاعات البنية الارتكازية الأساس الذى يُبنى عليه صرح المجتمع والاقتصاد، ولذا يطلق عليها أحيانًا البنية الأساسية، والمشكلة فيها أن الكثير منها لا يغل عائدًا مباشرًا، ولذا لا يُقبل عليه القطاع الخاص، وما يقوم به منها يتحول إلى احتكارات تؤثر على اقتصاديات الأنشطة التى تُقام عليها، كما أن إقامتها تسبق الأنشطة الإنتاجية التى تعود بدخل وتخلق منتجات تلبى احتياجات البشر ، ولذلك فإن الإنفاق عليها يتطلب تمويلاً قد يصعب الحصول عليه ، كما أنه يزود المساهمين بدخول نقدية لم تتوفر بعد السلع التى تشتريها، وهو ما يجعلها تتسبب فى رفع الأسعار المحلية وفى زيادة الاستيراد دون تصدير أى عجز فى ميزان المدفوعات، ومن جهة أخرى فإن جدوى ذلك الإنفاق تتوقف على كفاءة قطاعات الإنشاء والتشييد ، بينما نجد أن تلك القطاعات تنتهز فرصة الرغبة فى سرعة الإنجاز لرفع أسعارها على نحو ما شهدته الخطة الخمسية الأولى ، ولذلك كانت السيطرة على قطاع المقاولات من الأمور الحيوية ، ولو أن هذا لم يعن تأميمه بالكامل مما سمح لمقاولى الباطن باستغلال القطاع العام نفسه ، مما يفرض وجود إشراف شعبى على تخطيطه وأدائه ومساهمة عمالية فى ملكيته وإدارته لضمان عدم تحول عائدات أعمال التنمية إلى أرباح تدخل فى جيوب حفنة انتهازية بأساليب مشروعه وغير مشروعه. وتزداد أهمية المرافق والبنية الارتكازية لتحقيق توسع عمرانى كما فى المدن الجديدة التى أصبحت ضرورة حيوية. وهنا أيضاً تبدو أهمية التخطيط العمرانى السابق على قيام السوق وضرورة السيطرة على اقتصاديات السوق لمنع التضخم الذى يصاحب هذه الأنشطة ، والذى يمكن أن يعصف باقتصاديات المشروعات التى تقام علىً أساسها.

ويشغل قطاع النقل والمواصلات موقعًا هاماً بين هذه الخدمات باعتبار أنه الذى يصل مواطن الإنتاج بمواقع الاستخدام ، كما أنه المحدد للربط الاقتصادى بين الدول ، ولذلك شكله الاستعمار لربط الاقتصاديات المتخلفة بالمركز الاستعمارى على حساب الترابط فيما بينها، ولذلك تعتبر شبكات النقل والاتصال للأفراد والسلع والمياه والكهرباء والغاز من أهم متطلبات تحقيق الترابط الداخلى والتكامل بين الدول المتجاورة ..

ولهذا الأمر أهمية حيوية فى العالم العربى الذى اختصه الله بخُمس صحارى العالم يقع جزء هام منها فى مصر ، مما يجعل من الضرورى إقرار خطة طويلة الأجل على المستويين المحلى والعربى وتحقيق تعاون فى إقامتها ، لاسيما وأن الدول الأقل دخلاً والتى يمكن أن

تسهم بمعدلات عالية في التنمية العربية لاتستطيع تحمل أعباء هذه الشبكات بمفردها. ومع قيام ما يسمى بثورة الاتصالات تزداد درجة الاعتماد على الخارج فى تنمية هذا القطاع، وكذلك تزداد مخاطر الاحتواء الخارجى من خلال الغزو الثقافى والاقتصادى ، وهو ما يسمى بالمتغيرات الدولية والنظام الدولى ، وتضيف هذه الظواهر أبعادًا لاتجدى فيها قواعد السوق ، بل إن تلك القواعد تقود إلى استلاب كامل للقدرات الوطنية وهو ما يتطلب من المخطط أدوات مناسبة للتعامل معها.

وقد اتضح مما سبق أن قطاع التجارة رغم أهميته الحيوية يمكن أن يضيف إلى تكاليف التنمية ويشوه توجهاتها لاسيما فى ظل محدودية الإنتاج المحلى وتوضع الاستثمار التجارى وسهولة التخلص منه ومن مخاطره إذا جد ما يدعو لتغيير النشاط . ولذلك لم تلبث الثورة أن وجدت من الضرورى أن يهيمن القطاع العام على قطاع التجارة لاسيما تجارة الجملة التى تمثل مراكز التحكم فى توزيع الإنتاج أو الواردات ، وهو ما أوقع صغار الفلاحين فى قبضة المحتكرين وساهم فى رفع الأسعار وتوجيه النشاط نحو الاستيراد بغض النظر عن صالح الإنتاج المحلى ، كما أوجد مجالاً للتلاعب فى حركة النقد الأجنبى . وقد أعاد الانفتاح هذه المنافذ التى وجدت فيها الفئات الطفيلية وسيلة للكسب السريع مما أعاق التنمية وأعاد تشكيل فئات للمجتمع على نحو أخل بالتوازن الاقتصادى والتماسك الاجتماعى حالياً، وتحت عنوان رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية ، بفتح باب المنافسة مع المنتجات الأجنبية يتعرض الإنتاج المحلى لسيل من الواردات التى لا تخضع لرقابة تحمى المستهلك أو المنتج المصرى، وتزداد خطورة هذا التوجه فى ظل تزايد النزعة للتصدير لا سيما فى الدول حديثة التصنيع ، مما يعزز الدعوة إلى تخفيض مستمر فى الأجور الحقيقية للعامل المصرى حتى يتحقق تخفيض تكلفة الإنتاج لتتم المنافسة بتدنى الأجور أكثر منه بكفاءة الإنتاج، وعلى الجانب الآخر تتصاعد الدعوة لتخلى القطاع العام عن الدخول فى تجارة التجزئة بحجة أن حجم الوحدة التوزيعية من الصغر بحيث تتحمل عبئًا ضخمًا بسبب طبيعة التنظيم الإدارى للقطاع العام ، وتتجه النية إلى إلغاء وزراة التموين ومن ثم إلغاء منافذ التوزيع وتركها للأفراد . والواقع أن تدخل الدولة يجب أن ينصب على مراقبة الأسواق والتدخل لكسر احتكار قوت الشعب والعمل على توفيره بالسعر المتناسب مع الدخل ، بما فى ذلك توفير الدعم وهو ما تزداد أهميته فى حالة قصور الإنتاج ، على أن يكون التدخل مصحوبًا بإجراءات لإعادة التوازن إلى الأسواق دون استبعاد التدخل المباشر.

والقطاع الآخر الذى أوضحت التجربة خطورته على التنمية هو قطاع المال الذى رأينا أن خضوعه لإدارات أجنبية جعله يعارض خطى التحرر السياسى والاقتصادى، وهو

ما انتهى به إلى إخضاعه للتأميم .. وعندما أعيدت البنوك الأجنبية بموجب ما يسمى بالانفتاح، كانت النتيجة تسرب المدخرات إلى خارج الدولة وهو ما تتزايد احتمالاته بفعل ضغوط الأسواق المالية العالمية . وعلى الرغم من أن الانفتاح أو تفعيل قوى السوق لايعنى التسيب، بل على العكس من ذلك يفرض رقابة صارمة على عمليات الائتمان ، باعتبار أن الثقة هى أساس التعامل الحديث ، فإن الرغبة فى فتح فرص الإثراء السريع لتمكين الرأسمالية الطفيلية من السيطرة على الاقتصاد أدت إلى تراخى الأجهزة الرقابية، وأتاحت مجالات التلاعب بالمدخرات سواء فى شكل شركات توظيف أموال أو تجار عمارات الموت أو حتى الجمعيات التعاونية التى أحالت حركة التعاون بمختلف صيغها إلى قنوات للسلب والنهب ..ولايمكن أن يصح أى إصلاح اقتصادى دون إحكام رقابة البنك المركزى على أعمال الأوعية المصرفية ، بل وعلى التصرفات النقدية للحكومة والقطاع العام وفقاً لما تمليه القواعد الاقتصادية السليمة، وما يتطلبه تحقيق الأهداف التى تحددها الخطة القومية ، وإذا اتسع نشاط القطاع الخاص بما فى ذلك نشاط المصارف الخاصة، وأصبحت هذه المصارف مسئولة عن توجيه الأموال إلى فروع الاستثمار والنشاط التجارى الذي تتبناه الخطة القومية للدولة ، وعن تطبيق معايير سلامة التصرف على الوحدات الاقتصادية التى تتعامل معها . ولو أن البنوك كانت على المستوى الفنى المناسب لما تعثر الكثير من وحدات القطاع الخاص التى اتضح أنها تعانى من خلل كبير فى هياكلها التمويلية والإدارية، ولما استطاع أفراد لا يتمتعون بجدارة ائتمانية أن يحصلوا على قروض كادت تودى ببعض البنوك ومن خلفها بأموال المودعين فيها .

كذلك تشير الأحداث العديدة التى تعرض لها الاقتصاد مؤخراً إلى أهمية قطاع التأمين. وبالتالى فإن اتساع النشاط الخاص وتزايد الاعتماد على قوى السوق تتطلب تطوير قطاع المال وتشديد الرقابة عليه ، وتوجيه أدواته من خلال تفاصيل تحتويها خطة التنمية التى كانت تهمل الجانب النقدى ، تاركة أمره إلى السلطات المشرفة على القطاع وإلى الموازنات النقدية التى تعاد صياغتها فى ضوء التطورات اليومية.

الجوانب التنظيمية والمؤسسية :

يحتدم النقاش حاليًا حول دور الدولة ، الذى يتهم توسعه بأنه السبب فى المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد ، ويقترح فى المقابل تخلى الدولة عن الدخول فى مجالات الإنتاج والانكفاء على وظائفها التقليدية والاكتفاء بالدخول فى المجالات التى يعزف عنها القطاع الخاص ، كذلك تعتبر السوق بديلاً للتخطيط المركزى ، الذى يذهب البعض إلى إلغائه كلية، ويدعو آخرون لتحويله إلى ما يسمى بالتخطيط التأشيرى ، وبادئ ذى بدء نؤكد على ما سبق ذكره من أن التخطيط على المستوى القومى هو بالضرورة مركزى، غير أن هناك فرق جوهرى بين التخطيط المركزى الذى كانت تتبعه الكتلة

الشرقية والذى كان ينقل الإدارة إلى المركز كبديل للقرارات على مستوى منشآت الإنتاج (العامة) والتخطيط المركزى التنموى الذى يهتم بالتنسيق والتطوير ويدعو إلى لامركزية التنفيذ، أى بقاء وظيفة الإدارة بيد الوحدات الإنتاجية عامة أو خاصة، ومن ثم لم يكن التخطيط يدعو إلى تغييب السوق، بل كان يسمى إلى تلافى ماقد تتعرض له من خلل. وما حدث من تدخلات فى الأسعار تم خارج نطاق التخطيط ومن أجل أهداف محددة، وقد حدث تخلى عن أساليب التخطيط السليمة بينما فُتح الاقتصاد أمام قوى السوق دون أن نأخذ بأدوات السياسة الاقتصادية التى تتعامل مع هذه القوى، أى أن الذي أدى إلى انهيار الاقتصاد ليس هو كبر دور الدولة، بل تراجع هذا الدور؛ بينما ازداد حجمها وهو ما أفسح مجالاً أمام ممارسات لسلطات توصف بالبيروقراطية والروتينية، بينما واقع هذه الصفات أن تضع نظاماً دقيقاً للعمل يتبعه الموظفون العموميون يستفيد منه أصحاب المصالح وليس العكس. ولذلك عنيت ثورة يوليو بوضع نظم للعمل وإنشاء مراكز وأنشطة تدريبية بها فى ذلك التدريب على الوظائف الجديدة، مثل الرقابة والتخطيط للتعرف على الأهداف وأسلوب العمل فى ظل خطة للتنمية تسعى إلى تغيير بنيان الدولة وجهازها الإنتاجى فى إطار اعتماد على النفس لا التبعية. ويحتاج الجهاز الإدارى الحالى إلى إعادة تأهيل لكى يكون قادراً على التعامل مع الأساليب الحديثة فى الإدارة والتخطيط ورسم السياسات والتوجيه المباشر وغير المباشر، والقضاء على أسباب الانحراف.

ويجب أن يكون واضحًا أن الحوار القائم حول المفاضلة بين القطاع العام والقطاع الخاص هو حوار مضلل. فقد آمنت الثورة منذ البداية بدور هام للقطاع الخاص، كما أنها عندما أقامت القطاع العام لأسباب موضوعية سبق بيانها، عهدت إليه بقيادة التنمية لا الانفراد بها. المعيار الأساسى الذى يضع حداً لنشاط القطاع الخاص أن يتجاوز هو معيار الاستغلال سواء للعاملين أو للمستهلكين، وبالتالى فإن السماح بقوى السوق لا يجب أن يتيح له الفرصة لممارسة الاحتكار والاستغلال، وكما أشرنا من قبل فإن هناك قاعدتين لابد من الالتزام بهما:

١- إن القطاع العام ملك للشعب لا الحكومة، وإدارته يجب أن تُراعي قواعد الكفاءة التى تلتزم إدارته المكونة من موظفين عموميين لهم معايير اختيار وأداء تختلف عما يسود فى الجهاز الإدارى الحكومة، مما يعنى أن تنظيم القطاع العام يجب أن ينظم على نحو يراعى تمكين الشعب، لا موظفين عموميين ليس الإنتاج من بين كفاءاتهم، وأن يكون لهم القدر الكافي من مهارات التخطيط والرقابة.

٢- إن السوق موجودة فى كل الأحوال، ولايعنى كونها تتعرض لانحرافات أن يلغى دورها بل لابد من السيطرة عليها وتوجيهها الوجهة السليمة، فإذا تعرضت إلى اختلالات تنحرف بالأسعار عن المستويات المرغوبة، فإن التصحيحات التى تتم

بالتدخل فيها ، بتحديد السعر كالإيجارات أو أسعار بعض المحاصيل أو دعم أسعار المستهلك ، ويجب أن يكون ذلك حلاً مؤقتاً مصحوباً بإجراءات تزيل الحاجة إليه فى وقت منظور، عن طريق اتخاذ ما يلزم لتصحيح جانبى الطلب والعرض بما فى ذلك تصحيح مستويات الدخول النقدية حتى تزول الحاجة إلى افتعال تخفيض فى الأسعار بواسطة الدعم أو غيره . كذلك فإن حماية الصناعة المحلية للسماح بارتفاع أسعارها عن المستورد لتغطى تكاليفها يجب أن يكون أمراً مؤقتًا تسمح باتخاذ إجراءات تحقق تخفيضاً حقيقياً فى تكاليف الإنتاج وليس على حساب تخفيض الأجور . وفى كل الأحوال لايكون تصحيح الفجوة بين العرض والطلب بتحميل أحد الطرفين عدم تمشى الآخر معه ، بل لابد أن يتم ذلك بموارد حقيقية يقدمها المجتمع ، ليكون له أن يتساءل عن سلامة استخدامها.

وكما علّمنا عبدالناصر .. فإن الحل ليس فى إعلاء النزعة الفردية التى يجعل منها أنصار الليبرالية المرشد المقدس للحركة ، ويغذيها أنصار السلفية بدفع الفرد لضرب الدولة والمجتمع بزعم النجاة من عذاب الآخرة ، بل إن الأساس هو بناء المجتمع الذى تذوب فيه الفوارق بين الطبقات وتستقيم فيه التجمعات الشعبية التى تعبر عن المصالح الفئوية من منظور قومى تنموى ، وتعمل على تجميع القدرات الذاتية ووضعها فى خدمة التنمية. ولعل هذا التوجه هو ماميز الاتحاد الاشتراكى فى الماضى وما يميز التيار الناصرى الذى يعنى فى تكوينه بالتعبير عن تطلعات فئات الشعب العاملة . وتبدو أهمية التكوينات الشعبية بالنسبة لقيام الأجهزة المحلية من أداء دور راقد لعمل السلطة المركزية فى الامتداد بالتنمية إلى المستويات الإقليمية المختلفة ، حيث تأخذ خصوصيتها فى الاعتبار ، وتمكنها من تعبئة الإمكانيات الشعبية من أجل الوظائف التنموية المختلفة سواء بالإسهام المباشر أو التخطيط أو الرقابة أو التوعية بالقضايا القومية والمحلية ، وتكتسب الجهود الشعبية أهمية خاصة للنهوض بالتكامل العربى الذى ظل حتى الآن حبيس عمل رسمى تحرص أنظمة غير شعبية على ألا يرقى للمستوى الذى يخرج شعوبها عن قبضتها ، كما حدث وقت أن كانت الجماهير العربية تستجيب للمشروع القومى.

وأرجو أن أنهى كلامى حول هذه القضية بالاستشهاد بما كتبه جون بادو سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة خلال فترة إصدار القرارات الاشتراكية فقد ذكر فى كتابه «ذكريات الشرق الأوسط» «The Middle East Remembered» ، ما نصه :

« وحينما صدرت القوانين الاشتراكية وكنت سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة ، ثارت ضجة حولها فقررت تكوين فريق عمل من رجال السفارة لدراستها بدقة

وانتهينا إلى أن حجم القطاع العام الجديد فى مصر أقل منه فى إسرائيل وفى الهند وفى فرنسا وفى بريطانيا بل وفى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وأنه لا يصادر القطاع الخاص أو يغلق الطريق أمامه، بل على العكس سوف يحفزه ويدفعه للمنافسة فى ظل اقتصاد مختلط كما حدث فى هذه الدول».

* ويقول جون بادو أن سياسة كينيدى كانت تلقى معارضة من القوى المؤيدة لإسرائيل داخل دوائر الإدارة الأمريكية ويضرب المثل على ذلك بقوله إن إيفاد المبعوث الشخصى حول موضوع صفقة الصواريخ الهوك لم يقرأ عنها شئ فى واحدة من الصحف الأمريكية. كما ظل الكثيرون من العاملين فى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية يتعاملون مع عبدالناصر باعتباره شيوعيًا أو أداة للشيوعية، وهكذا فإن برنامج معونة القمح لمصر والذى زاد بشكل كبير فى عهد كينيدى حتى أصبحت هى أكبر صفقة قمح أمريكية بعد صفقة الهند، وجدت معارضة داخل الكونجرس والمخابرات المركزية خاصة بعد عمليات التأميم التى حدثت فى مصر فى ذلك الوقت ودعت بعض رجال الكونجرس إلى انتقاد تقديم المساعدات للاشتراكيين والشيوعيين، هكذا، وذلك بالرغم من أن هذه الصفقة لم تكن تكلف الولايات المتحدة شيئًا حيث كانت كلها مواد غذائية زائدة عن الحاجة، وقد أجرى بادو فى تلك الفترة دراسة دقيقة عن الاقتصاد المصرى وكانت ما وصل إليه هو أن ١٨٪ من القوى الإنتاجية المصرية هى التى تم تأميمها، ثم قارنت الدراسة هذه النسبة مع مثيلاتها فى بعض الدول الأخرى من حلفاء واشنطن، فوجد مثلاً أن القوى الإنتاجية فى إسرائيل تبلغ نحو ٣٠٪ وفى الصين الوطنية نحو ٢٥٪، ويقول السفير بادو: « على أن أفضل ما وقعت عليه أعيننا كان مثال الولايات المتحدة نفسها حيث ٢٩٪ من القوى الإنتاجية تخضع للإشراف الحكومى بشكل أو بآخر».

لقد استصلحت الثورة مليون فدان فى خلال ١٢ عاماً، وكان معدل استصلاح الأراضى قبل الثورة أقل من ٥٠٠٠ فدان سنوياً، أقيم السد العالى، أقيمت آلاف المدارس، كما أقيمت أكبر قاعدة صناعية فى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا كلها. وبعد أن كنا نستورد تقريبًا كل شئ أصبحنا نعتمد على أنفسنا وننتج معظم ما نحتاجه. أقمنا مصانع الحديد والصلب والألومنيوم والترسانات البحرية والسيارات واللوارى والإطارات والأسمنت والأسمدة والغزل والنسيج والورق وغيرها. ولولا هذه القاعدة الإنتاجية ما كان ممكناً أن ندخل حرب أكتوبر معتمدين على أنفسنا وإنتاجنا، فلم تحدث أزمات ولم تصدر بطاقات ولم يحس الشعب بأى نقص نتيجة للحرب، ونفس الشئ حدث فى أعقاب نكسة ٦٧ التى ترتب عليها أن زاد التصميم على السير فى خطين متوازيين فى وقت واحد وهما إعادة بناء

القوات المسلحة والاستمرار فى التنمية الشاملة . وإذا كانت الكوارث التى لاتقتل تصنع ، فإن نكسة ١٩٦٧ صنعتنا مرة أخرى تمامًا كما فعلت دنكرك ببريطانيا وبيرل هاربور بأمريكا ووصول الألمان لضواحى موسكو بروسيا ، صمدنا وكان القطاع العام هو الأرض الصلبة التى واصلنا بها السير إلى حرب الاستنزاف فنصر أكتوبر.

إن الأراضى التى استصلحت وزعت على الفلاحين ، والمصانع التى أقيمت يملكها الشعب ، ولولا وجود هذه القاعدة الإنتاجية الضخمة التى أقامتها الثورة وإتاحة فرص العمل للملايين من أبناء هذا الشعب والتشريعات العمالية التى صدرت لتعيد للعامل حقوقه بتحديد ساعات العمل وحد أدنى للأجور والتأمين الصحى والتأمين الاجتماعى، وإتاحة الفرصة للتعليم للغالبية العظمى من الشعب الذين كانوا محرومين منه قبل الثورة حيث كان هناك مشروعات تسمى مشروع الحفاه وغيرها من المشاريع الوهمية ، ولما أمكن تحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن ثم فلا أحد يمكن أن يدعى أنه لم تكن هناك أخطاء فى كل هذه المنظومة الضخمة التى تمت ولكنها طبيعة الأشياء ـ وفى النهاية فإن الأعمال تقاس بنتائجها :

أولاً : إن مصر بأبنائها وحدهم وإرادتها الحرة هى التى وضعت سياسة التصنيع وبرامجها ومشروعاتها ، ولم يشارك أجنبى فى ذلك ، كما أن تنفيذ هذه السياسة ومشروعاتها تم بأيدى الفنيين والعمال المصريين ، ثم هم الذين تولوا إدارة الإنتاج الضخم.

ثانياً : إن الدولة عندما خصصت الاعتمادات الضخمة فى ميزانياتها سنة بعد سنة لتنفيذ هدف التنمية ـ برغم الظروف الصعبة التى اجتازتها البلاد اقتصاديًا وسياسياً وعسكريًا ، فإنها كانت تفعل ذلك إيمانًا منها بأهمية عملية التنمية لتحقيق أهداف الثورة الكبرى.

وإذا كانت إمكانيات القطاع الخاص قاصرة على الاستثمار المطلوب فى حدود ما جاء فى خطة التنمية ـ ومع السماح له بالمساهمة بكل إمكانياته فى عملية التنمية ـ فإن الدولة كان عليها أن تتولى هى مسئولية تنفيذ خطة التنمية . إن استثمارات القطاع الخاص التى تمت فى قطاع الصناعة طبقاً لما جاء فى كتاب اتحاد الصناعات لعام ١٩٥١ (أى قبل قيام الثورة) وفى ظل حياة كاملة للاستثمار بلغت ١ , ٢ مليون جنيه . فإذا قررت الدولة تنفيذ خطة تنمية تحتاج لاستثمارات بلغت مئات الملايين من الجنيهات كل سنة ـ فقد كان واجب الدولة واضحًا.

ثالثاً : إن التخطيط لعملية التنمية كان يستهدف تحيق أهداف إنتاجية محددة ، إلا أنه إلى جانب ذلك استهدف والتزم بتحقيق الأهداف الاجتماعية للثورة . لم يكن الربح هو العامل الوحيد فى اختيار المشروعات ، بل إقامة قاعدة صناعية متكاملة تحقق الإنتاج للمجتمع وتساهم فى رفع مستواه وخفض تكاليف معيشته ، ثم المساهمة فى تحقيق مبدأ الاعتماد على الذات ، ولذلك فإن الدولة كان يمكنها أن تحقق أرباحًا أكبر عن طريق رفع الأسعار ، وخاصة أن أسعار الإنتاج المحلى كانت دائمًا أرخص بكثير من السلع المستوردة ، ومع ذلك كان الاتجاه دائمًا إلى خفض الأسعار وخاصة بالنسبة للسلع الرئيسية والشعبية.

رابعاً : تأكيدا لأهداف الاستقلال فقد حققنا فى آخر عام ١٩٧٠ ما كنا نحاول الوصول إليه دائمًا ، وهو أن يقوم قطاع الصناعة بإحداث كل هذا الإنتاج الصناعى بحيث نكتفى ذاتيًا فى الجزء الأعظم من احتياجاتنا ، وأن نصدّر فائض الإنتاج فى السلع التى يمكننا تصديرها ، وبحيث يكفى عائد التصدير كل احتياجات الصناعة من النقد الأجنبى، وبذلك يساهم قطاع الصناعة مساهمة كاملة وفعالة فى تحقيق مبدأ الاستقلال الاقتصادى الذى استهدفته الثورة.

وللأسف فإنه فى فترة ما سمى بالانفتاح ، توقفت بالكامل تقريباً عملية التنمية الصناعية، وقيل إن الاستثمار الأجنبى سيحل المشكلة وهو ما لم يحدث طبعًا . وعدنا من جديد إلى أن إنتاجنا فى كثير من السلع أصبح لايكفى وبالتالى عادت عملية الاستيراد من الخارج مرة أخرى.

خامساً : كان التعاقد على تنفيذ المشروعات مع كل دولة قدمت لمصر التسهيلات والقروض وبالشروط التى وضعتها مصر وقبلتها ، وقد أدى هذا الأسلوب إلى نجاح فى الحصول على قروض واتفاقيات مع الاتحاد السوفيتى وألمانيا الشرقية وبولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا واليابان وإيطاليا وألمانيا الغربية وإنجلترا وفرنسا والدانمارك والولايات المتحدة الأمريكية.

وعاون الاتحاد السوفيتى فى تنفيذ مشروعات كبرى ما كان يمكن أن نستطيع تنفيذها عن طريق دول أخرى ، ومن هذه المشروعات مجمع الحديد والصلب والترسانة البحرية ومشروع الألومنيوم والكوك وبعض الصناعات الاستراتيجية والمزارع النموذجية وغيرها. كما نفذت مصر مع ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبولندا مشروعات الغزل والسكر والأسمنت والصودا وتكرير البترول والمراجل والموتوسيكلات وغيرها وفى نفس الوقت وضعت الأسس لمشروعات مشتركة مع كل من الصين الشعبية والهند.

وفى نفس الوقت نفذت مشروعات أخرى كثيرة مع الدول الغربية كمصانع السكر فى

إدفو ومصانع الغزل ومصنع السردين وغيرها مع اليابان ، ومصانع الغزل والنسيج مع بريطانيا وسويسرا ، ومع إيطاليا نفذ مشروع مصانع السيارات ومصنع الصودا الكاوية ومصنع تفحيم المازوت . أما ألمانيا الغربية فقد نُفذ معها مشروع مصانع السماد فى كل من السويس وطلخا وكيما بأسوان ، ومصنع اللوارى والأوتوبيسات ومؤسسات الغزل، وسلسلة من محطات الكهرباء والكبارى الرئيسية والقناطر ، ومع الدانمارك مصانع الأسمنت ، ومع فرنسا مصانع الزيوت ، ومع الولايات المتحدة وألمانيا الغربية وسويسرا مصانع الأدوية ، ثم التنقيب عن البترول مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا. وبدأت عملية استخراج البترول مع الولايات المتحدة الأمريكية اعتبارًا من سنة ١٩٦٤ . بشركات كبرى للبحث كان على رأسها شركة «اموكو» للكشف والاستخراج .

وتسابقت دول الغرب على الاستثمار فى مصر لأنها كانت تثق فى نزاهة وكفاءة النظام، وأنها لم تكن تريد لتترك الميدان خاليًا للاتحاد السوفيتى والمعسكر الشرقى.

كما تضاعفت المبادلات والعلاقات مع دول العالم الثالث لبناء جبهة اقتصادية تعزز عدم الانحياز وكان التعاون متصلاً ومضطردًا لم يتوقف مع قلاع الصناعة الكبرى وليس مع رأسمالية المافيا أو الأموال المغسولة.

ولم يفرق صاحب القرار بين الشرق أو الغرب فى اختيار المشاريع ، ولكن كان الفيصل هو المصلحة الوطنية الخالصة.

وبهذه المناسبة فإنه يجدر بنا أن نتعرض لأسلوب التعامل مع الاتحاد السوفيتى الذى كان يعطى شروطًا ميسرة للقروض عبارة عن إتمام التعاقد والتنفيذ دون دفع أى مقدم، على أن يبدأ السداد بعد سنة من استكمال المشروع بفائدة ٢,٥٪ وبأقساط على اثنى عشرة سنة ، وهذا ببساطة يعنى أننا كنا نتمكن من السداد من عائد الإنتاج.

وكان نفس الأسلوب متبعًا مع باقى دول المعسكر الاشتراكى.

إلا أن الوضع كان مختلفاً مع الدول الغربية ، فقد كان لأبد من دفع مقدم للثمن عند التعاقد بما يساوى حوالى ٢٠٪ ثم يقسط الباقى على مدد تختلف من مشروع لآخر، وكانت تتراوح ما بين خمس وعشر سنوات وبفائدة كانت فى ذلك الوقت تتراوح بين ٦ و٨ أو ٩٪ مما كان يستلزم تدبير العملة الصعبة للسداد فى الوقت الذى كانت فيه مواردنا منها لاتسمح إلا بقدر احتياجاتنا ، ومع ذلك فقد سار تنفيذ المشروعات فى طريقه ، وحصلنا على أفضل الشروط وأجود الآلات .

وبهذه المناسبة فقد تردد فى السبعينات أقوال مرسلة مفادها أننا حصلنا على معدات مستهلكة أو مستعملة ، كما قيل أننا قبلنا معدات ليست فى مستوى الجودة المطلوبة ولتصحيح هذه المقولات فقد كانت التعليمات واضحة وصريحة تمنع استيراد معدات

مستخدمة من الخارج ، الشئ الذى كان يلجأ إليه القطاع الخاص فى الماضى بما يسببه ذلك فى مشاكل فى الإنتاج والحاجة إلى استيراد المزيد من قطع الغيار.

سادساً : لم يقم مصنع واحد ثبت أن مصر ليست فى حاجة إلى إنتاجه ، كما لم يقم مصنع واحد كانت هناك مصاعب فى تسويق ناتجه بل العكس كان الصحيح. كانت برامج التصنيع المتتالية تحاول التوسع باستمرار فى إنتاج السلع المختلفة ، بحيث تتمكن المصانع من ملاحقة الزيادة المستمرة فى الإنتاج . وعندما تم تنفيذ التوسعات فى مصانع الأسمنت وزادت طاقة المصانع من مليون إلى أربعة ملايين طن ، تردد أن هذا الإنتاج يزيد عن حاجتنا ، ولكننا لم نستورد طناً واحداً من الأسمنت قبل عصر الانفتاح ، بل كانت مصر هى المورد الرئيسى للأسمنت لمنطقة الخليج العربى كلها ، هذا فى الوقت الذى أوقفت فيه هذه السياسة فى فترة السبعينات لم يبن مصنع واحد للأسمنت بينما تزايد استهلاك السوق المحلية ، وقد ترتب على ذلك استيراد أسمنت بأكثر من ثمانية ملايين طن فى السنة تبلغ قيمتها حوالى ٤٠٠ مليون دولار ، ونفس الشئ حدث بالنسبة لسلع كثيرة أخرى.

سابعاً : كان أحد الشروط الأساسية عند التعاقد مع بلاد الاتفاقيات أن يتم السداد بجزء من الإنتاج ، حدث هذا فى مصنع شبين الكوم للغزل مع ألمانيا الشرقية، والألومنيوم مع الاتحاد السوفيتى ، ومشروع الفوسفات من أبو طرطور الذى أوقف تنفيذه فى السبعينات والثمانينات بلا مبرر ، فكانت المشروعات تنفذ ويسدد المشروع أقساطه من إنتاجه.

ثامنًا : بدأت نشأة القطاع العام بتمصير بعض المصالح الأجنبية بعد تأميم شركة قناة السويس ، ثم بدأت الدولة منذ عام ١٩٦٠ فى تنفيذ بعض إجراءات التأميم ثم صدرت القرارات الأساسية للتأميم فى يوليو ١٩٦١ ، وهذه الإجراءات كانت فى حدود الشرعية الكاملة وكانت محتومة ، لم تغتصب حقاً أو تصادر ولكن حررت الثروة ووزعتها بالعدل على طبقات الأمة وفئاتها العاملة لبناء مجتمع الكفاية والعدل للجميع.

لقد بدأ تنفيذ خطة السنوات الخمس للصناعة منذ عام ١٩٥٨ وبذلك تكوّن قطاع عام من شركات آلت إليه عن طريق التأميم وأخرى أقامتها الدولة بتمويل كامل منها.

ولعل الكثيرين لايعلمون أن الجزء الذى يمثل ما أُمم من أصول بالنسبة إلى القطاع العام اليوم لايمثل أكثر من ١٥٪ أو ٢٠٪ بل ليس حتى فى هذه الشركات لاتوجد آلة واحدة مما كان قائماً وقت التأميم لأن عمليات التجديد والتوسع المستمرة طورت هذه المصانع إلى أن أصبحت على ما هى عليه اليوم.

يبيعون القطاع العام .. فلمن يباع ؟ .. ولصالح من ؟ ..

حكاية القطاع العام والقطاع الخاص

لقد كان نصيب القطاع العام فى سنة ١٩٧٠ من الإنتاج الصناعى ٧٥٪ و ٢٥٪ للقطاع الخاص . وبعد خمسة عشر عامًا حورب فيها القطاع العام ومُنعت عنه الاستثمارات خصوصاً تلك اللازمة لتحديثه أو حتى توفير احتياجاته من قطع الغيار، فإن نسبة القطاع العام مازالت كما هى ٧٥٪ من الإنتاج الصناعى . وفى نفس الوقت فلم يقام مصنع واحد للصناعات الثقيلة وحتى العدد المحدود منها من المصانع التى أنشئت كانت نسبة مساهمة القطاع العام فى رأس مال المشروعات قامت فى تفرة مايسمى بالانفتاح ٦٠٪.

إن من بديهات آليات عملية التصنيع حقيقة تستلزم إقامة قاعدة صناعية متكاملة تشمل صناعات أساسية قد لاتكون مما يحقق ربحاً كبيراً كصناعة الصلب مثلاً ، وهذه لن تشجع المستثمر أن يضع أمواله فى مثل هذه المشروعات ولكن الذى يقوم بها هو القطاع العام.

ومن ناحية أخرى فإن الأعمال تقاس بنتائجها ، فلقد ذهبنا إلى أبعد حد لتشجيع رؤوس الأموال الخاصة ـ فلم تقم إلا بتنفيذ بعض المشروعات الصغيرة ذات العائد السريع ـ مستغلة المزايا الضخمة التى أعطاها لها قانون الاستثمار الأجنبى ، وهى بالمناسبة، مزايا لايتمتع بها القطاع العام ولا القطاع الخاص الوطنى.

ومع ذلك وعلى سبيل المثال فإن شركة مثل « قها» أو « إدفينا» تنتج معلبات غذائية وقامت شركات استثمار أجنبية لتنتج نفس المنتج .. لو راجعنا وقارنا بين الجودة والأسعار فلن نجد هناك أى فارق ، إلا أن القطاع العام ينفذ إلى جانب تحقيق أهداف الإنتاج ، أهداف الدولة فى توفير احتياجات الشعب فى حدود إمكانياته دون اعتبار أن الربح هو العامل الأساسى فى تحديد الإنتاج وسعره ، بينما يلتزم الاستثمار الأجنبى بهذا الهدف ، ولامانع من السماح بهذا الاستثمار الأجنبى وتشجيعه على أن تقوم بواجبها ـ والقطاع العام هو الأداة التى تحقق للدولة القدرة على كبح جماح الاستغلال وانطلاق الأسعار بلا رابط ، وهو فى النهاية الذى يمكننا من أن نعتمد عليه فى سد احتياجات الجماهير العريضة.

إذا كانت هناك أخطاء أو قصور فى الإنتاج أو نوعيته فواجبنا أن نعالج هذه الأوضاع وأن نتيح للقطاع العام فرصًا متكافئة للتنافس ، ولكن الأوضاع انقلبت مع عهد الانفتاح فأصبح بدلاً من أن تقوم الدولة بحماية القطاع العام والقطاع الوطنى الخاص وهو واجب وحق معمول به فى كل دول العالم ، أصبحنا نطالب الآن ببعض المساواة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية ، وهى تمثل قمة النظام الرأسمالى فى العالم ، لاتجد غضاضة فى اتخاذ كافة الإجراءات لحماية الإنتاج الوطنى ـ ولعلنا نتابع قصة الضغط على اليابان مثلاً لحماية المنتج المحلى الأمريكى.

إن القطاع الخاص أو الأجنبى يمتلك الحق فى أن يدير مشروعاته لأنه يملكها، فما العجب فى أن تتولى الدولة إدارة القطاع العام وهى تملكه لصالح الشعب؟ ولاشك أن هناك الكثير مما يمكن عمله حتى يتمكن القطاع العام من القيام بدوره فى تحقيق مصلحة الجماهير وهى صاحبته ، والمساهمة بذلك فى تحقيق أهداف ثورة ٢٣ يوليو من القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم وتحقيق العدالة الاجتماعية.

لقد نجحت ثورة ٢٣ يوليو فى إقامة قاعدة صناعية خصبة ضخمة فى مصر ، بل لقد أصبحت مصر دولة صناعية زراعية تحتل الصناعة المكانة الأولى فى الإنتاج بعد أن كنا نعتمد على الزراعة فقط . وقد تم ذلك لحساب الشعب المصرى وساهم فى تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية فى مجتمع متطور . وهذه القاعدة الصناعية نجحت فى تحقيق استقلالنا الاقتصادى حتى أوائل السبعينات وهى القادرة على تحقيق ذلك حتى الآن إذا صحت الإدارة والعزيمة فى الاعتماد على الذات .

إن إقامة الصناعة لم يكن أمراً سهلاً بل كان الطريق صعب وغير ممهد وأمامه الكثير من العقبات ولكن أمكن النجاح فى اجتيازها.

لقد دفع الشعب ثمن التضحية بالقطاع العام بعد تقرير سياسة الانفتاح وبدلاً من تثبيت مجتمع الكفاية والعدل الذى كان يشير بخطى ثابتة نحو تحقيق أهدافه ، فإن الانفتاح يقوم الآن وبعد أكثر من ثلث قرن مجتمع مريض تتفاقم متناقضاته كل يوم وتتربع على قمته حفنة من أصحاب البلايين والملايين - كما لم يسبق فى تاريخ مصر - على حساب محيط زاخر متلاطم من محدودى الدخل والمعدمين وسكان القبور.

إن حديث الأرقام هو أبلغ دليل على صحة ما سطرته حول هذا الموضوع الهام . وفيما يلى مجموعة من الجداول التى توضح تطور الانتاج الصناعى ونصيب الصناعة فى الناتج المحلى وفى العمالة وتطور قيمة الصادرات الصناعية وهى كلها مستقاة من الكتاب السنوى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وكذا تقارير المتابعة التى صدرت عن وزارة التخطيط المصرية عام ١٩٨٥ .

أوضاع القطاع الخاص المصرى سنة ١٩٦١ :

٣/٢ الاقتصاد المصرى كان بيد القطاع الخاص.

الزراعة كلها قطاع خاص .

٧٩٪ من التجارة قطاع خاص.

٧٦٪ من شركات المقاولات قطاع خاص.

٥٦٪ من الصناعة قطاع خاص.

تقرير معهد التخطيط القومى ١٩٩٧ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى حصاد ١٨ عامًا من الثورة وحتى رحيل الرئيس جمال عبدالناصر حققت مصر من سنة ١٩٧٠ حتى سنة ١٩٦٧ أعلى معدل تنمية فى العالم الثالث ، وأعيد توزيع الرزق حتى بات الدخل القومى مناصفة بين عوائد التملك والأجراء فى مصر ، وهو معدل قياسى فى توزيع الدخل تراجع معه الفقر.

والآن أصبح نصيب الملاك ضعف نصيب الأجراء.

وبهذه المناسبة فقد جاء فى تقرير البنك الدولى رقم A870 الصادر فى واشنطن بتاريخ ٥ يناير ١٩٧٦ (الجزء الخاص بمصر) ما يلى :

نسبة النمو الاقتصادى فى مصر كانت بمعدل ٢,٦٪ سنوياً بالأسعار الثابتة الحقيقية، ارتفعت فى الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٥ إلى معدل وصل إلى ٦,٦٪.

وهذا يعنى أن مصر استطاعت خلال عشر سنوات أن تقيم تنمية تماثل أربعة أضعاف ما استطاعت تحقيقه فى الأربعين سنة السابقة عن عام ١٩٥٢.

وللعلم فإن متوسط معدلات النمو فى العالم الثالث هو ٥,٢٪.

* * *



لقد نجحت ثورة ٢٣ يوليو فى إقامة قاعدة صناعية خصبة ضخمة فى مصر، بل لقد أصبحت مصر دولة صناعية زراعية تحتل الصناعة المكانة الأولى فى الإنتاج بعد أن كنا نعتمد على الزراعة فقط

تطور قيمة الإنتاج الصناعى
١٩٥٢ ـ ١٩٧٠
بالمليون جنيه

	١٩٥٢	١٩٦٩	١٩٧٠
المنتجات البترولية	٣٤,٢	١١٠,٢	١٣٣,٢
المنتجات التعدينية	٣,٦	١٠,٨	غير متاح
المنتجات الكيماوية والدوائية	٢٠,٥	١٦٤,١	١٥٠,٥
المنتجات الغذائية	١٢٢,٣	٤٢٥,٢	٤٨٢,٨
المنتجات الهندسية والكهربائية	٣٠,١	٤٤,٥	٢٣٢,٣
منتجات مواد البناء والحراريات	٨,٤	٤٤٩,٩	٨٨,٠
منتجات الغزل والنسيج	٨٤,٦	٧٣,٢	٤٧٠,٣
الطاقة الكهربائية	١٠,١	٧٣,٢	٧٥,٩
الإجمالـــــــي	٣١٣,٨	١٥١١,١	
الاجمالى بدون المنتجات التعدينية	٣١٠,٢	١٥٠٠,٣	١٦٣٣,٠

نصيب الصناعة فى الناتج المحلى
بالمليون جنيه

	١٩٥٢	١٩٧٠/١٩٦٩	١٩٧١/١٩٧٠
الدخل المحلى الإجمالى	٧٦٠,٢	٢٥٥٢,٨	١٦٩١,٠
الصناعة الاستخراجية	٢,٩	٤٩,٢	٥٢,٧
الصناعة التحويلية	٦٥,١	٤٩٢,٨	٥٥٩,٢
الكهرباء	٢,٤	٤١,٨	٤٠,٠
إجمالى الصناعة التحويلية والكهرباء	٦٧,٥	٥٣٤,٦	٥٩٩,٢
	٪٢٢	٪٢١	٪٩

نصيب الصناعة فى العمالة

بالألف

	١٩٤٧	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠
العمالة الكلية	٦٤٧٧	٨٢٧٤,٧	٨٣٦٥,٠
العمالة فى الصناعة الاستخراجية	١٣	٢٨,٤	٣٠,٩
العمالة فى الصناعة التحويلية	٦٤٩	٨٨٧,٧	٩١٥,٧
العمالة فى صناعة الكهرباء	٢٢	٢٢,٨	٣٠,٤

تطورات قيمة الصادرات الصناعية

بالمليون جنيه

	١٩٥٢	١٩٧٠	١٩٧١
الصادرات نصف المصنعة	٣,٩	٤٥,٣	٤٥,٢
الصادرات تامة الصنع	٣,٢	٩٦,١	٩٥,٧
اجمالى الصادرات الصناعات التحويلية	٧,١	١٤١,٤	
الصادرات الكلية	٤٥,١	٣٣١,٠	٣٤٣,١
	٪٤١	٪٤٣	٪١٥

تطورات الكميات المنتجة من أهم السلع الصناعية

السلعة / الوحدة	١٩٥٢	١٩٧٠/٩٦	١٩٧١/٧٠
غزل القطن طن مترى	٥٥٧٠٠	،١٦٤٣٢٨	١٦٤٤٠٩
نسيج القطن طن مترى	٤٠٠٨٠	٩٦٥٨٠	١٠٣٠٨٦
غزل الصوف طن مترى	٢٠٠٠	١٠٣٦٥	١٠٣٧١
نسيج الصوف طن مترى	٨٩٠	٣١٠١	٣٣١٤
غزل الحرير الصناعى طن مترى	٤٠٠٠	١١٨٠٩	١٢٤٥٣
نسيج الحرير الصناعى مترى	٤٢٠٠	٨٣٦٥	٧٢٤٩
غزل الجوت طن مترى	١٧٠٠	٢٦٩١٠	٢٧٥٥٥
نسيج الجوت طن مترى	١٦٠٠	٢٤٤٨٤	٢٥٣٥٢
سكر ألف طن مترى	١٨٩	٥٣٣	٦٣٥
زيت بذرة قطن ألف طن	١٠٠	١٤٠	١٠٣
كسب (بذرة القطن) ألف طن	٤١٠	٥٤١	٥٩٥

السلعة / الوحدة	١٩٥٢	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠
صلصة طماطم طـــن	٤٠٠	٤٢٧	١٥٣٥
مياه غازية مليون زجاجة	١٥٦	٥٤٨	٦١٧
ورق ألف طـــن	٢٠	١٢١	١٣٧
سماد سوبر فوسفات ألف طـــن	١٠٦	٣٥٣	٤٤٧
سماد نترات النشادر ٣١٪ ألف طن	٠٠٠	٣٧٧	٣٨٠
حامض كبريتيك ألف طن	٢٥	٢٢	٣٧
صود كاوية ألف طن	٣	٢٠	١٨
منظفات صناعية طن	٤٠٠	١٣٧٨٩	١٦٦٥٨
صابون ألف طن	٣٦	١٣٤	١٣٧
بطاريات سائلة بالألف	١٨	٣٤٦	٣٨٧
أدوية مليون جنيه	١	٣٣	٣٩
أسمنت ألف طن مترى	٩٥١	٣٥٠٠	٣٨٥١
إطارات كاوتشوك خارجية بالألف	٠٠٠	٤١١	٤٣٤
أنابيب داخلية بالألف	٠٠٠	٣٨٩	٣٩٣
أدوات صحية طـــن	٠٠٠	١١٦٨٣	٠٠٠
طوب حرارى ألف طن	٨	٥٨	٣٧
خزف وقيشانى طـــن	٠٠٠	٢٧٠١	٠٠٠
مواسير ومنتجات خرسانة ألف طن	١٨	٨٤	١٠٩
مواسير والواح اسبستوس ألف طن	٧	٥٥	٦٥
حديد تسليح ألف طن	٥١	٢١٢	١٩٠
ثلاجات بالألف	غير متاح	٦٨	٥٩
غسالات بالألف	« «	١٢	٢٠
أفران بوتاجاز بالألف	« «	٧٤	٨٠
سخانات بوتاجاز بالألف	« «	١٢	١٢
أجهزة تكييف بالعدد	« «	١٢٧٥	١٢٢١
دفايات كهربائية بالعدد	« «	٤١٨٣	٥٢٤٠
أجهزة راديو بالألف	« «	١٣٦	١٥٧
أجهزة تليفزيون بالألف	« «	٥٩	٣٦

السلعة / الوحدة	١٩٥٢	١٩٧٠/٦٩	١٩٧١/٧٠
لوحات توزيع كهرباء بالعدد	« «	١٠٥٧	١٥٣٧
دراجات بالألف	« «	٥١	٦٣
سيارات ركوب بالعدد	« «	٣١٣٩	٤٢٧١
سيارات نقل بالعدد	« «	١١١٧	١٢٠١
سيارات أتوبيس وشاسيهات بالعدد	« «	٣٣٦	٤٠٧
جرارات بالعدد	« «	١٠٧١	١٠٧٢
بوتاجاز ألف طن مترى	٣,٧	١٠	٩
بنزين ألف طن مترى	١٩٠,٤	٤٢٣	٤٠٨
كيروسين ألف طن مترى	٢١٨,٥	٤١٠	٦٥٣
سولار ألف طن مترى	١٢٠	٣٣٥	٥٨٧
ديزل ألف طن مترى	١٠,٧	١٠٦	٩٢
مازوت ألف طن مترى	١٨٢٦,٧	١٢٦٢	٢١٢٨
أسفلت ألف طن مترى	٥١,٤	١٦	٨١

لم تكن ثورة يوليو فى اتخاذها لهذا المسار تقليداً لنظام آخر أو تنفيذاً لنظرية بذاتها بل كانت خطوات تتطور بشكل طبيعى ، وكل خطوة استجابة لمراحل التطور الذى استهدفته الثورة من البداية تحقيقاً للمبادئ التى قامت من أجلها . ولقد حققت عملية التنمية هذه فى جميع المجالات نمواً لم تشهده البلاد فى تاريخها الحديث ، وبرغم العدوان الثلاثى وبرغم الانفصال بين سوريا ومصر وبرغم نكسة ١٩٦٧ فلم تتوقف عملية التنمية أبداً.

لقد استمعت فى أحد أيام شهر ديسمبر ١٩٦٩ للرئيس جمال عبدالناصر وهو يقول للدكتور عزيز صدقى الذى كان يعرض على الرئيس نتائج مرحلة مرت وتوقعات المرحلة القادمة:

« ياعزيز أنا قلق بالنسبة للمستقبل .. إن الطريقة التى نعيش بها الآن لن تسمح لنا بأن نعيش طويلاً ... إن ما عرضته اليوم عليّ شئ كويس جداً ، ولكن أتمنى أن ننفذ أكثر منه .. إن ما نبنيه من إنتاج فى حياتنا هو ما نضمن أن نتركه لمن بعدنا ، ولن يستطيع أحد أن يهدمه .. لكن إحنا مش عارفين مين اللى حاييجوا بعدنا أو حا يعملوا إيه ؟!

* * *

الفصل الثاني عشر

عبد الناصر

والبرنامج النووى والفضائي فى مصر

وكان إقدام إسرائيل فى عام ١٩٥٤على إنشاء "لجنة خاصة للطاقة الذرية" ، دافعا مباشرا لأن تتنبه ثورة يوليو لهذا الاتجاه ومن ثمّ فقد صدر فى ١٧فبراير١٩٥٥ قرارا بتشكيل لجنة الطاقة الذرية وكانت مهمتها التى نص عليها القرار هى :

"إعداد وتنفيذ وتنسيق كل ما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ومتابعة النشاط الدولى ، واقتراح المشروعات الملائمة فى مجال الذرة"

عبدالناصر
و البرنامج النووى فى مصر

ربما كان مجال الطاقة الذرية فى مصر من أكثر الفرص التى ضاعت على مصر ولم نستطع أن نستثمرها بالوسائل المناسبة أو بالتوقيت المناسب ، وما زالت هذه القضية مطروحة حتى اليوم خاصة فى ضوء الخلل الكبير فى التوازن الإستراتيجي بين العرب وإسرائيل بسبب انفراد إسرائيل وحدها فى منطقة الشرق الأوسط بإمتلاك السلاح النووى ، ونتيجة لضرب البرنامج النووى العراقى مرتين أولاهما بتوجيه ضربة مباشرة للمفاعل العراقى فى عام ١٩٨١ والثانية بالعمل على إلغاء الفكرة من الأساس بعد حرب الخليج الثانية فى سنة ١٩٩٠/ ١٩٩١ .

إن أى برنامج لبناء قاعدة للطاقة النووية فى أى بلد يحمل فى طياته هدفين رئيسيين يتمثل أولاهما فيما يقدمه من دفعة هائلة للإقتصاد الوطنى فى مختلف قطاعاته باعتباره مدخلا خصبا للتحديث ولانطلاق النهضة وفرصة للتطوير العلمى والتكنولوجى ، أما الهدف الثانى فهو عسكرى يرتكز على إضافة عنصر حيوى وهام وحاسم لعناصر قوة الدولة الشاملة لاستخدامها وقت اللزوم كأداة للردع ومنع العدوان .

وفى مصر كان البرنامج النووى الذى وضعت أسسه منذ عام ١٩٥٥ بتشكيل " لجنة الطاقة الذرية " يعمل للهدفين معا ، وبالطبع فلا توجد دولة فى العالم خارج نطاق دول النادى الذرى التقليدية تفصح عن هدفها العسكرى منذ البداية ، ولكننى أقولها اليوم صراحة ـ وستجد أيها القارىء العزيز ما يؤكد حديثى هذا ـ أن الهدف العسكرى كان على نفس مستوى الهدف المدنى وراء بناء قوة نووية فى مصر .

لقد كان الرئيس جمال عبدالناصر يرى أن " احتكار العلم " هو شكل من أشكال الاستعمار ، وأن من متطلبات تحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى ضرورة توفير قاعدة علمية ذاتية تساير التقدم العالمى فى المجالات النووية بما يمكنها من مساندة خطة الدولة فى التنمية .

وكان إقدام إسرائيل فى عام ١٩٥٤ على إنشاء " لجنة خاصة للطاقة الذرية " ، دافعا مباشرا لأن تتنبه ثورة يوليو لهذا الاتجاه ومن ثمّ فقد صدر فى ١٧ فبراير ١٩٥٥ قرارا بتشكيل لجنة الطاقة الذرية وكانت مهمتها التى نص عليها القرار هى :

" إعداد وتنفيذ وتنسيق كل ما يتعلق بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ومتابعة النشاط الدولى ، واقتراح المشروعات الملائمة فى مجال الذرة" .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية فى ١٩٥٧ بإنشاء " مؤسسة الطاقة الذرية " والتى أصبحت فيما بعد " هيئة الطاقة الذرية " ، وكانت تخضع مباشرة لرئيس الجمهورية أو من ينيبه ، وقد صاحب هذه القرارات عقد سلسلة من الاتفاقات الثنائية مع عدد من الدول للتعاون فى مجالات الأبحاث والأمان النووى وتبادل المعلومات .

وفى ١٣ يوليو ١٩٥٦ وقعت مصر اتفاقا مع الاتحاد السوفيتى ـ السابق ـ للتعاون فى مجال التكنولوجيا النووية ، وفى نفس العام تم الاتفاق على توريد مفاعل للأبحاث بقوة ٢ ميجاوات ، واختير موقعه فى أنشاص .

وفى السنوات ١٩٦١ و١٩٦٢ و١٩٦٣ وقعت عدة اتفاقات بين مؤسسة الطاقة الذرية ونظيراتها فى كل من النرويج والهند ويوغوسلافيا لتبادل الخبرات والمعلومات فى هذا المجال الحيوى الهام .

وفى يوليو ١٩٦١ بدأت مصر أول خطواتها النووية بتشغيل مفاعل مصر البحثى الأول وهو مفاعل صغير وقدرته ٢ ميجاوات وكانت مناسبة مهمة أيضا وقتها وقد شهدها الرئيس جمال عبد الناصر لإيمانه وعلمه بأن الطاقة النووية سواء كانت سلما أو حربا هى التى غيرت وجه العالم فى النصف الأخير من القرن العشرين ولكى تؤتى الطاقة الذرية أفضل ثمارها فهى تحتاج إلى اهتمام ورعاية كبيرة من الرؤساء والحكومات ولذلك فإن أنجح المنظمات النووية هى التى تقع تحت الإشراف المباشر لرئيس الدولة وهو الشيء الحادث فى العديد من بلدان العالم.

ورغم الاتفاق الموقع مع الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٥٦ لإنشاء مفاعل الأبحاث فى أنشاص إلا أنه بدا فى لحظة من اللحظات أن الجانب السوفيتى يتعمد المماطلة وتضييع الوقت ووضع العراقيل أمام سرعة التنفيذ دون أن يصرح بذلك رسميا فما كان إلا أن أصدر الرئيس جمال عبد الناصر فى عام ١٩٥٨ قرارا بتكليف صلاح هدايت بالتفرغ للإشراف على المشروع، خصوصا وأن البرنامج النووى فى تلك الفترة قد وصل فى مصر إلى عهد جديد بعد إتمام مفاعل إنشاص وبدأت مصر تعد بجانب مصانع "كيما" للسماد مشروعات لإنتاج الماء الثقيل ، كما أن طبقات من اليورانيوم قد تم اكتشافها فى الواحات

وفى جنوب الصحراء الشرقية .

كان صلاح هدايت أحد الضباط الأحرار الأوائل فى خلايا الرئيس جمال عبد الناصر وهو الذى صمم وشارك فى عملية " التيتل " ، باعتباره خريج كلية العلوم ثم عين بعد الثورة كأحد مديرى مكتب القائد العام للقوات المسلحة للشئون العلمية وكان يمثل القوات المسلحة فى اجتماعات مجلس إدارة مؤسسة الطاقة الذرية . والحقيقة فإن صلاح هدايت بتوجيه ودعم من الرئيس عبد الناصر قد شكل فريق عمل شمل مجموعة من الكوادر العلمية والفنية المتخصصة على أعلى مستوى من العلم والمعرفة من كليات العلوم والطب والهندسة فى جامعات القاهرة ، اتسم هذا الفريق بالنشاط والوطنية وتمكن بمساعدته من تجاوز كل العقبات التى وضعها الجانب السوفيتى واستعان بمصانع حلوان وبعض المصانع الوطنية الأخرى فى توفير العديد من الاحتياجات على المستوى المحلى والتى كان السوفيت يعتقدون بإمكانية احتكارها بمعرفتهم والتحكم فى معدلات التنفيذ والوصول بالمشروع إلى أهدافه ، وانتهى العمل بالفعل من إتمام إنشاء المفاعل فى ١٧يوليو١٩٦١ ، وبدأت الاختبارات اللازمة للتشغيل ، وخلال تلك الفترة تم إنشاء مجموعة من الأقسام التى تُعد جزءا لا يتجزأ من مشروع المفاعل مثل قسم فيزيقا المفاعلات والنيوترونات لإجراء البحوث ، وقسم الكيمياء النووية بما فيه من معامل لإنتاج النظائر المشعة ، كما تم إنشاء معامل لبحوث تنقية اليورانيوم وإنتاج العجينة الصفراء بالإضافة إلى عدة معامل أخرى . وأُنشئ أيضا القسم الهندسى والأجهزة العلمية ، والذى قام بإنتاج بعض الأجهزة العلمية وتولى مسئولية الصيانة للأجهزة ، وكذا وحدة الكوبالت الزراعية والحقل التجريبى الملحق بها ، كما أُنشئت فى عام ١٩٦٠ قبل اكتمال المفاعل " وحدة الطب النووى " للاستفادة بها فى مجال العلاج الطبى وكان يشرف عليها الدكتور محمود محفوظ وزير الصحة فيما بعد .

وفى ديسمبر ١٩٦٢ قام الرئيس جمال عبد الناصر بزيارة المفاعل الذرى فى أنشاص بهدف افتتاحه .

وبدأ التفكير مباشرة بعد ذلك فى الانتقال إلى مرحلة جديدة وهى إنشاء مفاعل قوته ١٥٠ ميجاوات لخدمة شتى الاستخدامات المدنية وفى مقدمتها توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر والاستخدامات الاستراتيجية ، وتولى هذه المهمة أيضا صلاح هدايت الذى عين وزيرا للبحث العلمى ورئيسا لمجلس إدارة مؤسسة الطاقة الذرية .

لقد قام صلاح هدايت بجهود مكثفة فى أكثر من اتجاه فى مقدمتها وضع الدراسات اللازمة لإنشاء المفاعل المشار إليه وطرحه فى مناقصة دولية فى عام ١٩٦٤ ، أما الاتجاه الثانى فلم يكن يقل أهمية عن سابقه، ويتمثل فى توسيع الاستفادة بالتكنولوجيا النووية

على المستوى العربى كله ، وبالفعل فقد تم فى مارس ١٩٦٣ الانتهاء من إقامة مركز الشرق الأوسط الإقليمى للنظائر المشعة للدول العربية ، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكان مقره فى القاهرة ، وشاركت فى إنشائه بعض الدول العربية إلى جانب مصر .

وفى ١٦ سبتمبر ١٩٦٤ أصدر مؤتمر القمة العربى فى الإسكندرية قرارا بإنشاء "المجلس العلمى العربى المشترك للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية " ووافق عليه مجلس جامعة الدول العربية ـ بعد إعداد اتفاقية ـ خلال اجتماعه فى مارس ١٩٦٥ .

وهنا أجد لزاما علىّ أن أسجل أنه منذ تشغيل مفاعل مصر البحثى الأول ، وبعد الاهتمام الذى كان يحيط هذا النشاط الهام خلال الستينات ، إلا أن العمل فى المشروع النووى قد تحرك فى مصر بصعوبة شديدة حيث تفتت هيئة الطاقة الذرية فى عامى ١٩٧٦ و ١٩٧٧ دون أن يكون هناك أى مبرر لذلك ودون عائد ملموس ، كما انخفض مستوى هيئة الطاقة الذرية .

ومن المهم أن نقف هنا عند مشروع مفاعل القوى الذى صدر بشأنه قرار رئيس المؤسسة فى عام ١٩٦٣ وطرحت مناقصته فى عام ١٩٦٤ ، وفى الوقت الذى كانت فيه إسرائيل تلقى كل التسهيلات من جانب فرنسا ودول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية فى إنشاء قاعدتها النووية بل وتمد شبكة علاقاتها وتعاونها مع بعض دول عدم الانحياز مثل الهند ، واجهت مصر العديد من العقبات التى شارك فى وضعها كل من الشرق والغرب على السواء فى محاولة للحيلولة دون تنفيذ المشروع الذى كان واضحا للعيان أنه لا يقتصر فقط على الهدف المدنى بل إن الهدف العسكرى كان الأكثر أهمية ولم يخف على أحد .

ولنعود إلى المشروع من بدايته :

لقد أصدر الرئيس جمال عبد الناصر توجيهات عليا إلى رئيسٌ مؤسسة الطاقة الذرية تحدد الغرض الأول للجمهورية من إنشاء المفاعل الذرى للقوى هو: مواجهة إسرائيل فى الميدان الذرى والاستراتيجي ، وقبل أن تفاجئنا بسلاح ذرى ـ خاصة بعد المعلومات التى أيدت حصولها على مفاعل ذرى لإنتاج البلوتونيوم قوته ١٠٠ ميجاوات حرارى ، واللحاق بها فى أقصر وقت لو تسنى لها تحقيق السبق فى ذلك .

هذا بجانب البرنامج الضخم الذى تسارع إسرائيل لتنفيذه لتوليد الطاقة الكهربائية وإزالة ملوحة البحر ، بإنشاء مفاعل ذرى آخر لهذا الغرض لتحقق نصر علمى عالمى .

ولقد وقعت إسرائيل اتفاقية تعاون فعلا مع أمريكا لتحقيق هذا الهدف .

رشحت إسرائيل نفسها لعضوية مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا ، وهى تأمل أن تشغل كرسيا مستديما من الكراسى المخصصة للدول المتقدمة تقدما خاصا فى الميدان الذرى - وفرصتها فى ذلك أن تحل مكان جنوب إفريقيا المنتظر طردها من الوكالة فى الاجتماع القادم للجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية فى سبتمبر . ولا شك أنها ستعتمد على تقدمها فى المجالات الذرية المختلفة وخاصة إزالة الملوحة لمياه البحر .

وقامت المؤسسة بالفعل فى ضوء ذلك بوضع خطة الطاقة الذرية لمصر فى تلك الفترة على النحو التالى :

(١) وضعت للجمهورية خطة لتحقيق أهدافها العليا العسكرية

(الخطة السرية) .

(٢) وضعت خطة أخرى تنفيذية (الخطة العلمية للمؤسسة) ، وهى تعمل على تنفيذ الكثير من الأهداف التى وضعت (للخطة السرية) بطريق غير مباشر .

وجرى أثناء زيارة الرئيس خروشوف فى مايو ١٩٦٤ لطرح الموضوع على موسكو بهدف الحصول على مفاعل ذرى تجريبى وللاختيار يمكننا من الحصول على البلوتونيوم، من روسيا .

اتضح استحالة الحصول على مفاعل تجريبى وللاختبارات كالمذكور أعلاه عن طريق اتفاق مباشر مع أى دولة تحت ستار القيام بالاختبارات والتجارب (وفى الوقت نفسه يمكننا من إنتاج البلوتونيوم) ، ولذلك وضعت الخطة لكى تحقق هذا الهدف عن طريق غير مباشر ، واعتبر فيها هذا الهدف - وهو إنتاج البلوتونيوم - كهدف بعيد يتحقق خلال أهداف أخرى مباشرة تؤدى فى النهاية إلى تحقيقه .

وهذه الأهداف المباشرة هى الحصول على مفاعل قوى لإنتاج الكهرباء وإزالة ملوحة البحر ، والتصنيع الذرى والتدريب المصاحبين له ، وبذلك يتسنى لنا دخول الميدان الذرى الحقيقى الذى يقودنا إلى تحقيق هدفنا الأصلى ، وقد وضعت المناقصة العالمية بحيث تمكننا من الحصول على عروض لمفاعلات تنتج البلوتونيوم

وقد أخذ فى الاعتبار فتح الباب أمام جميع الدول والشركات المختلفة ، بحيث تتقدم بما لديها من أنواع المفاعلات المختلفة دون قيد ، خوفا من رد الفعل الذى سيحدث فى الدول الكبرى - وعلى الخصوص أمريكا - التى تنتج المفاعلات التى تعمل بالوقود المزود - دون غيرها - وتأثيرها بالتالى على الدول الأخرى مثل ألمانيا وغيرها ، وقد روعى أن الاختيار النهائى الذى سيتم يجب ألاّ يحيد عن النوع الذى يوصلنا إلى هدفنا بحيث يكون موفيا للآتى :

أ- الوقود (يكون من اليورانيوم الطبيعى الذى يمكننا إنتاجه محليا من خاماتنا المتوفرة).

ب -يالمهدئ (يفضل ما يمكن إنتاجه محليا مثل الماء الثقيل) .

ج- سهولة التشغيل والتحكم فى المفاعل لإنتاج النظير المطلوب من البلوتونيوم .

د- قوة المفاعل وقدرته وبالتالى المقادير الممكن إنتاجها من البلوتونيوم سنويا .

هـ- السعر بالنسبة للمفاعل وسعر الكهرباء المنتج .

و- طرق التمويل الخارجية وتسهيلات الدفع .

ز- إمكانيات التصنيع المحلى لأجزاء المفاعل بقدر الإمكان .

ح- زمن التوريد والتشغيل .

ط- مدى تكامل العروض (إنتاج الكهرباء ـ إزالة الملوحة ـ مصنع الوقود ـ النواحى الحربية (إنتاج البلوتونيوم) .

ى- الضمانات والتفتيش ومدى المرونة فى تنفيذها وكيفية التحلل منها لأقصى درجة

ك- المواصفات الأخرى المذكورة فى المناقصة .

وعلى ضوء الردود التى تجمعت والخطوات التى اتخذت عقد الرئيس جمال عبد الناصر ثلاث جلسات مع السيد صلاح هدايت حضرتها وسجلتها .

(محاضر هذه الاجتماعات محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات بمنشية البكرى) .

قام السيد صلاح هدايت خلال هذه الجلسات بتقديم شرح تفصيلى لكل العطاءات التى قدمت وتحليله الفنى لكل عطاء على حدة موضحا فى النهاية العيوب والمزايا ورأيه الشخصى فى ترجيح أى منها وفقا للأهداف التى تضمنتها الخطة العليا وجاءت تفصيلات هذه المقابلات حسبما أذكر على النحو التالى :

مراحل التنفيـــذ :

تقدم فى المناقصة العالمية لشروع مفاعل القوى أربع شركات أكثرها مناسبة لأغراضنا العسكرية هو عرض شركة سيمنس الألمانية الذى يشمل مصنعا لإنتاج الوقود الذرى ، كما أن المفاعل يعمل بالوقود الطبيعى الغير مزود والمهدئ والمبرد هو الماء الثقيل ، ومدة التنفيذ ٤٨ شهرا .

١ -تقدمت أيضا الشركتين الأمريكيتين : وستنجهاوس وجنرال إلكتريك بمفاعلات تحقق المطلوب من ناحية الكهرباء وإزالة الملوحة ، وتعتبر ممتازة واقتصادية ، إلا أنها تعمل بوقود مزود ـ وقبلت الشركتان إقامة مصنع لإنتاج وحدات هذا الوقود محليا .

٢- وقد أصررنا على ضرورة وجود تسهيلات بحثية (تمكننا من تحقيق الأهداف الحربية) ، وقد استجابت الشركتين وعرضت شركة وستنجهاوس مفاعل إضافى لإجراء التجارب والاختبارات - إلا أنه وجد أنه لا يفى بأغراضنا تماما ، وسافر مندوب الشركة لإحضار عرض عن مفاعل إضافى آخر يعمل باليورانيوم الطبيعى والماء الثقيل كمهدئ، تحت ستار التجارب والاختبارات والبحوث - وبذلك تصبح النواحى الحربية مستوفاة ومستقلة تماما عن النواحى الخاصة بإنتاج الكهرباء وإزالة الملوحة ، والتى استخدمت كما جاء فى الخطة للتمويه ولتحقيق غرضنا الأصلى، وقد روعى أن يكون التمويل لكلا المفاعلين عن طريق التمويل الخارجى وتسهيلات الدفع على آجال طويلة ، ومدة التنفيذ ٤٦ شهرا بالنسبة للمفاعلات الكبرى وحوالى ٢٤ شهرا لمفاعلات التجارب والاختبارات والبحوث .

٣-وفقا لما كان متوقعا فى الخطة ، قد كان لاشتراك أمريكا فى المناقصة تأثيرا كبيرا، إذ لم يفتح الطريق فقط أمام ألمانيا الغربية والتى كانت مترددة قبل ذلك فى التقدم للمناقصة - بل تعدى ذلك فشجع النرويج وقبلت التعاون معنا فى عمل مفاعل للتدريب والاختبارات يعمل بالوقود الطبيعى والماء الثقيل كمهدئ ومبرد، ويفى بأغراضنا الحربية - بعد التعديلات التى طلبناها ووافقوا عليها .

وكانت النرويج قد اعتذرت عن الدخول فى المناقصة - ومدة التنفيذ لإقامة هذا المفاعل وبدأ تشغيله ٢٤ شهرا .

ولهذا العرض مزاياه حيث :

أ- أغلب أجزاؤه تصنع محليا بالاشتراك مع الجانب النرويجى .

ب - سيجعل الناحية اللاستراتيجية فى المفاعل منفصلة تماما عن مفاعل القوى .

ج- من المنتظر ألا تكون هناك قيود شديدة من ناحية الضمانات والتفتيش .

* * *

العوامل المؤثرة على التنفيذ :

أولا : موقف الدول المختلفة :

١ - موقف أمريكا :

أ-أثناء انعقاد المؤتمر الثالث للطاقة الذرية بجنيف فى سبتمبر سنة١٩٦٤ فاجأتنا أمريكا بإعلان " برنامج التعاون المشترك بينها وبين إسرائيل " وحاولت أن تخلق منها - أمام الدول المختلفة - دولة علمية من الطراز الأول وعلى مستوى أمريكا حيث أنها شريكتها فى تنفيذ هذا البرنامج المشترك فى النواحى الذرية وإزالة الملوحة .

ب-كان من سوء حظ أمريكا وإسرائيل أنهما تعجلتا بإعلان هذه الاتفاقية وما سوف تتناوله من أوجه البحث المشترك .

وكان من حسن حظ الجمهورية أن وفدها الذى اشترك فى المؤتمر ، ذهب وجميع هذه البحوث والدراسات منتهية وكاملة ، وكان ذلك تحدى صارخ من ناحيتنا لكلا الدولتين مما دعا رئيس الوفد الأمريكى أن يطلب مقابلتى ويدخل فى مناقشات انتهت إلى عدم ضرورة التعرض للبرنامج الأمريكى وعرض اشتراك أمريكا معنا فى برنامج تعاون .

ج- أمكننا أن نكسب تقدير رئيس الطاقة الذرية الأمريكية ومساعديه بالجهود التى بذلتها الجمهورية .

د- بالإطلاع على برنامج الطاقة الذرية الأمريكية فى التقرير المرفوع إلى الرئيس جونسون الخاص بالنواحى الذرية وإزالة الملوحة اتضح أنه جاء فى الفقرة "D" منه النص التالى : " أن تنفيذ البرنامج الأمريكى الضخم الذى وضع للمحافظة على القيادة العلمية والتكنولوجية فى العالم لأمريكا يتوخى التعاون والمساعدة المناسبة مع الدول الصديقة ."

ويشمل هذا التعاون والإمداد بالأجهزة والمعدات ، ومن هنا كان مدخلنا فى طلب مفاعل خاص بالتجارب والاختبارات .

هـ- نجحنا فى إقناع رؤساء الطاقة الذرية الأمريكية أن منطقة الشرق الأوسط وهى إحدى المناطق الجرداء الهامة فى العالم والتى يسكنها ١٣ دولة عربية ، ولن يتمكن أى عربى من التعرف على أى مجهودات أو أى نجاح فى هذا الميدان يكون وليد التعاون بين أمريكا وإسرائيل ، وأنه من الأنسب أن تكون أرض التجربة فى الدول العربية ، وتتاح الفرصة لهذه الدول العربية للإطلاع عليها والاستفادة منها .

و- الإمكانيات العلمية المحلية بالجمهورية ومناسبة المكان الذى اختارته المؤسسة لعمل التجارب الزراعية فى الساحل الشمالى الغربى للجمهورية غير متوفرة فى أى بلد آخر . وكذلك الطريقة التى رسمت بها التجربة والتى جعلت لأول مرة فى التاريخ مياه البحر - بعد إزالة ملوحتها - تصلح من الناحية الاقتصادية للرى والزراعة .

كل هذه العوامل كانت من أهم العوامل التى جعلت أمريكا تتعلق بالمشاركة فى هذا المشروع، بل وقد سارعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وطلبت رسميا المشاركة كذلك فيه .

ز- إحساس أمريكا بضياع الفرصة التى سبق أن أتيحت لها فى المشاركة فى بناء السد العالى والتى سبقتها روسيا إليها ، جعلتها هذه المرة تسرع وتحاول المشاركة فى إزالة الملوحة ، وأن يتم ذلك فى الأرض العربية (منتهزة فرصة سبقها لروسيا فى مجال إزالة الملوحة وقبل أن تلحق بها) .

ح- كان الاتجاه العام الذى ظهر فى المؤتمر الثالث للطاقة الذرية بجنيف ، وما جاء فى برنامج الطاقة الذرية الأمريكية أن المستقبل بعد سنة ١٩٨٠ سيكون لمفاعلات الماء الثقيل والوقود الطبيعى والتى تبرد بالمبردات العضوية ، وأن هناك كثير من نقاط البحث التى تحتاج لبحث، وقد اقتنع الجانب الأمريكى بضرورة توزيع لعض هذه النقاط على البلاد التى يمكنها الاشتراك فى حلها بدلا من هجرة العلماء من بلادهم إلى أمريكا .

وأن ذلك يتمشى مع ما جاء فى برنامج التعاون والمساعدة التى تود أمريكا تقديمها للدول الصديقة كما ذكر سابقا بالفقرة (د) وكان ذلك مبررا قويا آخر لطلبنا المفاعل الإضافى للتجارب والاختبارات الذى يعمل بالوقود الطبيعى والماء الثقيل .

ط- قررت الأمم المتحدة أن موضوع إزالة ملوحة مياه البحر هو أحد المواضيع ذات الأولوية والتى يجب أن يركز جهد عالمة لحلها ، حيث أنها السبيل الوحيد لحل مشاكل الغذاء أمام البشرية ، كما قرر المجلس الإقتصادى والاجتماعى كوسيلة للتنمية رصد المبالغ اللازمة لحل هذه المشكلة .

وسوف تقوم اللجنة العلمية الاستشارية للأمم المتحدة بتحديد نقاط البحث وتوزيعها على البلاد التى لديها الإمكانيات والأجهزة العلمية والتى تستطيع بها المشاركة فى هذه البحوث ـ وخاصة فى الدول النامية والتى سوف تنفذ هذه البحوث فيها ، وأعتقد أن هذه الفرصة يجب ألا تترك نهبا لإسرائيل وحدها ، دون المشاركة فيها .

ى- شعور الجانب الأمريكى بأنه تسرع وقام بالمشاركة فى إزالة الملوحة مع إسرائيل قد مس التوازن السياسى فى الشرق الأوسط ، الأمر الذى جعل المسئولين الأمريكيين يحاولون إعطاء الدول العربية ما لا يقل عما أعطى لإسرائيل . ولذلك فهناك محاولات للاتفاق إما مع الجمهورية العربية المتحدة أو تونس لإجراء هذه التجربة .

ك- ومن الناحية التجارية ، فقد جاء أيضا فى البرنامج الأمريكى المذكور فيما سبق فقرة "B" أن أمريكا تحاول بناء الصناعة الذرية على نطاق تجارى حتى يمكنها تعويض ما تتطلبه برامج الأبحاث الذرية من تكاليف باهظة .

ل - كل هذه الأساليب كانت بعض النقاط التى أمكن زرعها فى اتجاه تفكير من يعملون فى القطاع العلمى الأمريكى ، والذى يعد الآن أكثر الأبواب سهولة فى الدخول منه إلى نفسية الأمريكيين ، ثم اتخاذه كمحور لمعالجة الكثير من الموضوعات معهم ، وأكبر دليل على ذلك برنامج التعاون الأمريكى الروسى فى مجالات إزالة الملوحة والفضاء .

والواقع لم يكن الطريق سهلا أو بالبساطة التى قد يؤخذ بها ، فلقد أرسل مدير الطاقة الذرية الأمريكية مساعده الأول لزيارة الجمهورية للوقوف على مدى ما عرضته

الجمهورية فى مؤتمر جنيف ، ثم تبع ذلك إرسال وفد آخر من المتخصصين فى كل فرع من النواحى الذرية والزراعية وإزالة الملوحة ، وقام الوفد بكتابة تقرير بنتيجة دراساته ، وقد سجل هذا التقرير للجمهورية كسبا علميا وسبقا دوليا لم يتيسر لإسرائيل أو غيرها من الدول وقد سجل لهذه التجربة الرائدة أولويتها فى العالم.

كل هذه الأسباب تبدو لى أنها هى الحوافز التى جعلت أمريكا تهتم بالمشروع وتحاول أن تكون الفائزة بالمشاركة فيه ، إلا إذا كانت هناك بعض العوامل السياسية الخفية التى قد تكون وراء ذلك .

٢- موقف ألمانيا :

أ- تردد الجانب الألمانى أولا فى الدخول مع الجمهورية فى تنفيذ هذا المشروع بطريق المشاركة الثنائية مباشرة ، خوفا من تأثير ذلك على العلاقات بين ألمانيا وأمريكا فى النواحى الذرية ، والتى تحرص ألمانيا عليها أشد الحرص - وخاصة أملها فى خلق القوى النووية متعددة الأطراف لحلف الأطلنطى ، وهى ترسم لنفسها أن تكون مركز الثقل فيه .

ب- كان هناك إحساس بأن الجانب الألمانى على استعداد للدخول فى المناقصة المذكورة إذا بادر الجانب الأمريكى بالدخول فيها أولا ، وقد ظهر ذلك فى أثناء زيارة الوفد العربى لمؤسسات الطاقة الذرية الألمانية فى الخريف الماضى .

ج- تقدم الجانب الألمانى بعد ذلك بمجرد ظهور الجانب الأمريكى على المسرح واشتراك شركاته فى المناقصة .

د- حدثت الأزمة السياسية مع حكومة بون ، ولكن حضر مندوبو الشركات الألمانية وأظهروا إصرارهم على الاستمرار فى العطاءات التى قدموها قبل ذلك فى مارس الماضى، وأكدوا استمرار ذلك حتى بعد قطع العلاقات السياسية . وذكروا إمكانية استمرارهم فى التعامل مع الجمهورية عن طريق بعض الشركات الفرنسية أو عن طريق فروعهم الموجودة فى أسبانيا أو غيرها .

هـ - أفادت المخابرات العامة ووزارة الخارجية و المخابرات ت الحربية ما يؤيد هذا الاتجاه .

٣- موقف فرنسا:

أ- تقارير السفير عبد المنعم النجار تنص على أن الجانب الفرنسى غير راغب فى الدخول فى المناقصة ولا الاشتراك مع الجمهورية لتحقيق هذا البرنامج ، وأنهم يفضلون بناء التعاون الذرى بين الجمهورية وبينهم على خطوات تبدأ بتدريب بعض الأفراد ثم تنتقل إلى درجات أخرى من المساعدة .

ب- اعتذرت لجنة الطاقة الذرية الفرنسية عن التقدم والمشاركة فى المناقصة أثناء وجود الوفد العربى فى زيارة لمؤسسة الطاقة الذرية الفرنسية فى الخريف الماضى، وادعت أن الشركات الفرنسية ليس لديها طاقة خالية للدخول فى هذا المجال . وذلك بالرغم مما شرحناه لهم من اقتصاديات المشروع واحتمالات نجاحه الكبير، وقد أثبتت نتيجة فحص العطاءات المقدمة فى المناقصة صحة ما شرحناه لهم فى هذه النواحى .

ج- وصلتنا ردود رسمية من الشركات نفسها باعتذارهم عن الدخول فى المناقصة .

د- يبدو أن هناك اتجاه جديد فى السياسة الفرنسية (ويبدو أن الجانب الألمانى قد نجح فى إقناعهم فى المشاركة فى المشروع) حسب ما ذكر فى موقف ألمانيا فى الفقرة (د) .

٤- موقف إنجلترا :

رفضت إنجلترا المشاركة فى المناقصة رغم الجهود المتكررة فى إقناعهم بذلك، ورغم تحدثى شخصيا مع السير بنى رئيس الطاقة الذرية الإنجليزية . وقد اقترحت إحدى الشركات الإنجليزية النص على تفضيل نوع من المفاعلات التى تعمل بالوقود الطبيعى، وطالبت أيضا عمل تخفيض فى حساب التكلفة لتمييزه عن غيره . (كان ذلك محاولة لعدم إشراك أمريكا وبالتالى الدول الأخرى التى تدور فى فلكها مثل النرويج وألمانيا والتى من الممكن الحصول منها على مفاعل وقود طبيعى للتجارب والاختبارات يفى بأغراضنا الحربية) .

وجدير بالذكر هنا أننى لاحظت فى أثناء محادثاتى مع رئيس الطاقة الذرية البريطانية عدم رغبة إنجلترا فى تقديم تمويل أو تسهيلات فى الدفع بالنسبة للمشروع ومعاملته معاملة على نمط المشروعات التجارية .

هذا علاوة على أن إنجلترا لا تنتج إلا المفاعلات التى تعمل بالجرافيت كمهدئ والغاز كمبرد والوقود الطبيعى وهى أنواع غالية الثمن والتكاليف، خاصة فى الأحجام التى مثل حجم مفاعلنا المتوسطة القدرة (١٥٠ ميجاوات) . ولا تقارن بأسعار مفاعلات الماء الثقيل والوقود الطبيعى والتى من نفس القدرة .

حاولت مرة ثانية التعاون مع إنجلترا فى شأن المفاعلات الصغيرة التى صنعت أصلا للأغراض العسكرية، وحاولت أن أثير رغبة إنجلترا فى تقديم هذه الأنواع فى مجالات إزالة الملوحة، ولكن رغم أهمية المشروع لم يستجيبوا للآن رغم تكرار دعوتهم . أى أنه من المرجح أن إنجلترا لم تكن جادة فى الاشتراك فى المناقصة (مثل فرنسا)، وأنها تود ألاّ تدخل الجمهورية العصر الذرى .

٥- موقف كنـــدا :

رفضت كندا المشاركة فى المناقصة رغم الجهود المتكررة .

تصادف وجود الدكتور محمد سلطان ـ مبعوث مؤسسة الطاقة الذرية العربية ـ فى كندا أثناء دراسة المناقصة بواسطة السلطات الكندية ، وقد شهد إصرارهم واستمع إلى آراء لجنة دراسة المناقصة وتخوفها من أن ذلك سوف يتيح للجمهورية التسلح الذرى .

٦- موقف السويـــد :

اعتذرت السويد عن الدخول فى المناقصة ـ بعدما كنت ألمسه من رغبتهم فى الاشتراك فيها من قبل.

٧-موقف النرويـــج :

اعتذرت النرويج عن الدخول فى المناقصة .

عادت النرويج بعد دخول أمريكا ، ووافقت على مشاركة الجمهورية فى إقامة مفاعل للاختبارات والتجارب يعمل بالوقود الطبيعى والماء الثقيل يمكن إتمامه فى عامين .

٨- موقف روسيا والدول الشرقية :

اعتذرت روسيا رغم الإلحاح المستمر عن المشاركة فى المناقصة أو فى بناء مفاعل للاختبارات والتجارب والتدريب .

لم تتقدم أى من الدول الشرقية فى المناقصة ـ علاوة على أنها لم تصل إلى المستوى الذى يسمح لها بذلك .

٩- موقف الصين الشعبية :

أ- لم تشارك أو تتقدم فى المناقصة .

ب- حصلت على مفاعل صغير للأبحاث من روسيا مثل يوغوسلافيا قوته ٥ ميجاوات حرارى ولا يصلح لإنتاج البلوتونيوم .

ج- طلب من السيد كمال الدين رفعت نائب رئيس الوزراء للشئون العلمية الاستفسار من الرئيس أو من السيد على صبرى عن إمكانية التعاون مع الصين فى هذا المجال ، وكان ذلك قبل زيارة السيد شو إين لاى للجمهورية .

د- ليس لديه علم بالإمكانيات الصناعية لإنتاج المفاعلات لديهم أو البرنامج الزمنى الممكن أن يحقق لنا هدفنا ، وذلك يستلزم زيارة خاصة ، ولكننا نخشى القيام بذلك فى الوقت الراهن ، خوفا من أن يؤثر ذلك على سير المناقصة التى يجرى تحليلها حاليا ، وكل المتقدمين فيها من الدول الغربية .

هـ - الموقف السياسى متروك لرأى وقرار الرئيس .

١٠- موقف الهنـــد :

أ- لم تشارك أو تتقدم للمناقصة .

ب-من الوجهة الصناعية ، من الصعب التكهن بإمكانياتها فى إقامة مفاعل للتجارب والاختبارات - خاصة وأن برنامج الهند فى إنشاء مفاعلات القوى مثقل للغاية ويمتص أغلب الطاقات الممكن الاعتماد عليها وهى ما زالت تعتمد على كندا والولايات المتحدة فى إقامة مفاعلاتها .

ج-طلب من رئيس الطاقة الذرية الهندية إرسال مندوب للمناقشة فى إمكان التعاون فى معالجة الوقود المحترق والاشتراك فى إنشاء معمل حار معنا ، فحضر المندوب واعتذر عن إمكان إرسال أفراد للاشتراك معنا ولكنه قبل أن نرسل بعض المبعوثين .

د- هناك حساسية كبيرة ظهرت عندما أبرمت اتفاقية علمية بين ج.ع.م. والصين ، وقد أورى بذلك المسئولين بالسفارة ، وذلك بسبب توتر الموقف بين الدولتين ، ولا شك أن الحساسية ستكون أكثر فى مجال مثل المجال الذرى وارتباطه بالنواحى العسكرية .

١١- موقف يوغوسلافيا :

أ- لم تشارك أو تتقدم فى المناقصة .

ب- إمكانياتها الصناعية لا تسمح بالدخول فى هذا البرنامج حاليا .

ج- حصلت على مفاعل للبحوث من روسيا قدرته ٥ ميجاوات حرارى ، ولا يصلح لإنتاج البلوتونيوم بكميات مثل مفاعل الصين .

د- تقوم الآن بالمشاركة مع النرويج فى بناء معمل لاستخلاص البلوتونيوم .

١٢- موقف اليابـــان :

أ- لم تتقدم فى المناقصة واعتذرت عنها .

ب-اتصل برئيس مؤسسة الطاقة الذرية اليابانية فى مؤتمر استخدام العلوم والتكنولوجيا للدول النامية وأبلغه رغبتنا فى الحصول على مفاعل للتجارب والاختبارات وأننا علمنا أن اليابان قامت ببناء أربع مفاعلات من هذا الطراز بإمكانياتها المحلية .

ج- أرسل اعتذارا بأن ذلك غير ممكن لأسباب غير فنية ، ويقصد بذلك أن هناك عوامل سياسية بسبب سيطرة أمريكا هناك ، تمنع من إمكانهم القيام بذلك فى الوقت الحالى - نفس الموقف مع ألمانيا والنرويج - ووعد بمحاولة التغلب على ذلك .

د - أيد سفير الجمهورية العربية المتحدة فى طوكيو هذا الرد ببرقية رمزية .

النواحى السياسية والضغوط الاقتصادية :

هذه الخطة حققت جميع الأهداف التى وضعت لها لتحقيق الغرض الأصلى للجمهورية .

دفعت هذه الخطة بالجمهورية فى الميدان السياسى والاقتصادى الدولى كدولة علمية قادرة على المساهمة فى تحقيق احتياجات الإنسان ولرفاهية المجتمع عن طريق العلم ، وأثبتت أن بها من الإمكانيات العلمية مما يسر لها ومكّنها من القيام وحدها بكل الدراسات ووضع المشروع ورسمه .

سجل ذلك للجمهورية فى هيئة الأمم ومنظماتها المختلفة بأنها أول دولة حاولت استعمال مياه البحار بعد إزالة ملوحتها باستعمال الطاقة الذرية فى زراعة المناطق الجرداء والقاحلة - إذ أن المشروع الزراعى الذى وضعته وأعلنته دوليا فى المؤتمرات والحلقات العلمية الخاصة وأيدته الدول الأخرى كبيرها وصغيرها كوسيلة ناجحة نحو تحقيق هذه الأمنية العالمية .

موقف الجمهورية من حيث نظم التمويل ، وتسديد الأقساط وضع بحيث لا يضع الجمهورية تحت أى ضغط سياسى أو اقتصادى :

إذ أن معاملتنا مع الشركات مباشرة ، وعلى آجال طويلة كما سبق ذكره .

لن نبدأ فى تسديد الأقساط إلا بعد مرور فترة تشغيل المفاعل قدرها (ثلاث سنوات) لضمان كفاءة الإنتاج وسلامة التشغيل .

ج- إذا تعرض المشروع لأى توقف ، ستكون الشركات هى الخاسرة .

د- ولا علاقة بتمويل هذا المشروع مع المشروعات الأخرى أو المعونات الزراعية أو غيرها .

هـ - وكذلك لا توجد أى وسيلة لحدوث أى ضغط سياسى أو اقتصادى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الجمهورية .

ثانيا : إمكانياتنا المحلية :

الخامات الأولية : سبق أن ذكرنا فى التقارير السابقة توفر الخامات الأولية من اليورانيوم والخامات اللازمة لقيام صناعات الوقود الذرى ، وكذلك الخامات الأخرى التى تلزم للتصنيع الذرى وعمليات الإذابة والاستخلاص وغيرها .

إمكانيات التصنيع : المستوى الصناعى الذى وصلت إليه الجمهورية حاليا يسمح بقيام التصنيع الذرى ، والكثير من العمليات المختلفة فى صناعة وإنتاج المفاعلات وأجزائها وكل المرادفات المصاحبة لها .

الأفراد الفنيين : قامت المؤسسة بإعداد الأفراد اللازمين لقيام مثل هذه الصناعات، وأكملت تأهيلهم حتى وصل المستوى المطلوب . ومن السهل تعبئة الجهود أكثر من ذلك بكثير .

معالجة الوقود المحترق واستخلاص البلوتونيوم :

أ - ممكن عملها محليا للوقود الطبيعي والمزود (المعمل الحار التجريبي على وشك الانتهاء) .

ب - هناك عرض مقدم للمؤسسة من النرويج لتوريد وإنشاء وتشغيل معمل لمعالجة الوقود المحترق على كافة أنواعه واستخلاص البلوتونيوم على نطاق كبير (مماثل للمقدم منها ليوغوسلافيا) .

ج- هناك عرض آخر سرى من ألمانيا مماثل للعرض النرويجى .

د- نشر الكثير عن هذه المعامل وفى مؤتمر جنيف فى سبتمبر الماضى وفى كثير من الدوريات العلمية وهذا ما يدفعنا لبناء معملنا التجريبى محليا .

ثالثا : التمويـــل

سبق أن شرح ذلك بالتفصيل فى مذكرات سابقة ، ولكن العروض التى تعرضها الشركات جميعها تعد مغرية ، وتسهيلات الدفع فيها على آجال طويلة مع انخفاض سعر الفائدة بالنسبة لأى مشروعات أخرى .

هذا مع العلم بأن التمويل لن يحتاج إلى مبالغ كبيرة من الخطة الخمسية القادمة حيث أن الدفع ينتظر أن يبدأ بعد بدء تشغيل الفاعل - أى بعد عام ١٩٦٩ - وليس هناك تعارض بين فرص التمويل المتاحة لهذا المشروع ، ومخصصات المساعدات الأجنبية لتمويل المشروعات الأخرى ، أو الواردات الزراعية ، وذلك لأن هذا المشروع ينظر إلى تمويله على أنه ذو طابع علمى .

وطرح السيد صلاح هدايت طرق الحل المفتوحة موضحا ما يلى :

١ - أن طرق الحل المفتوحة أمامنا لتنفيذ برامجنا العسكرية والمدنية - وذلك رغم أن التحليل النهائى للمناقصة لم ينته بعد - إلا أننى رأيت أن أستنير برأى سيادتكم حتى يمكن تكييف الصورة حسب الموقف العام للبلاد وما يتعلق بالموضوع من النواحى السياسية وخاصة أن الهدف الأول للجمهورية هو الناحية الحربية والتى يجب أن تكون هى معيار الاختيار ، ثم يأتى بعد ذلك تحقيق الأهداف المدنية وما قد يكون لهذه الأخيرة من تأثيرات سياسية وتجارية لها بدورها آثارها على تحقيق الهدف الحربى بطريق مباشر أو غير مباشر .

٢- إذا تحقق لنا الحصول على ما يحقق أهدافنا من أكثر من بلد واحد كلما كانت عناصر المرونة والمناورة فى صفنا وفى صالحنا .

٣- طرق الحل المفتوحة أمامنا هى حسب الجدول التالى :

مفاعل قوى وإزالة الملوحة	التكاليف بالتقريب مليون جنيه	مفاعل استراتيجي يستخدم للتجارب والاختبارات	التكاليف بالتقريب مليون جنيه	جملة التكاليف بالتقريب مليون جنيه
الولايات المتحدة من شركة وستنجهاوس أو شركة جنرال اليكتريك قوة ١٥٠ - ١٨٠ ميجاوات، ٢٠ ألف متر مكعب مياه ١٥ مليون جنيه عملة صعبة + ٥ مليون جنيه عملة محلية الاجمالى ٢٠ مليون جنيه				
من النرويج وقوته ١٠٠ ميجاوات حرارى و يساوى مفاعل إسرائيل الفرنسى لإنتاج البلوتونيوم لا ينتج كهرباء ويمكن القيام بالتجارب والأبحاث يمكن أن ينتج ٣٠ كيلوجرام بلوتونيوم فى العام، ٢ مليون جنيه عملة صعبة + ٢ مليون جنيه عملة محلية الاجمالى ٤ مليون جنيه				
من ألمانيا الغربية (شركة سيمنس) قوة ١٥٠ ميجاوات كهربائى ويعطى ٢٠ ألف متر مكعب مياه يوميا - يمكن أن يقوم ويصلح للناحية الاستراتيجية والقيام بالبحوث والتجارب - يمكن أن يعطى ١٠ كيلوجرام بلوتونيوم خلال ١٥ يوما جملة التكاليف ٢٩,٥ مليون جنيه				

مناقشة طرق الحل المفتوحة :

الحـل (أ) :

" أن الجمهورية على مفاعل القوى وإزالة الملوحة من الولايات المتحدة الأمريكية، كما تحصل فى الوقت نفسه على المفاعل الاستراتيجي من النرويج ."

المزايـا :

أولا : المفاعل الاستراتيجي من النرويـج :

عدم اعتماد الجمهورية على بلد واحد فى تنفيذ كلا البرنامجين الاستراتيجي والآخر الخاص بتوليد القوى وإزالة الملوحة .

مفاعل إنتاج البلوتونيوم، منفصل عن مفاعل القوى مما سوف يجعل اقتصاديات الأخير لا تتأثر بالتجارب علاوة على المرونة التى تتاح فى التحكم فى المفاعل الاستراتيجي.

الدراسات والتصميم فيما يختص بالمفاعل الاستراتيجي من النرويج جاهزة وجارى الانتهاء من دراسة الإضافات التى طلبنا زيادتها ولدى النرويج مفاعل " هلدن " يعمل منذ عام ١٩٥٠ .

هذا المفاعل الاستراتيجي يعمل بالوقود الطبيعى والماء الثقيل كمهدئ ومبرد ويمكن إنتاجهما محليا .

من السهل تشغيله والتحكم فيه لإنتاج البلوتونيوم بدرجة نقاء عالية .

هذا المفاعل الاستراتيجي بسيط التصميم جدا ويمكن تصنيع الكثير من أجزائه محليا وقد تناقشنا فى طريقة تصنيع الكثير من هذه الأجزاء عند زيارة رئيس الطاقة الذرية النرويجية وكذلك المحادثة التى تمت مع الوفد المتخصص الذى أرسله بعد ذلك نتيجة ما انتهت إليه المحادثات .

زمن التوريد والتركيب والتشغيل والبدء فى إنتاج البلوتونيوم حوالى عامين (ولهذا العامل أهمية كبرى) .

تعرض النرويج أيضا مصنعا لتصنيع الوقود وآخر لمعالجة الوقود المحترق وتصنيع البلوتونيوم ، ومثل الذى تنفذه النرويج مع يوغوسلافيا الآن وكذلك الوحدات اللازمة لإنتاج الماء الثقيل كناتج إضافى من شركة " كيما " وقد تم الاتصال مع شركة " كيما " وجارى دراسة التنفيذ .

من السهل التحلل من الكثير من شروط الضمانات والتفتيش .

لن يمكن لأمريكا وقف تعاون النرويج معنا لتعاونها هى الأخرى معنا فى تنفيذ مفاعل القوى وإزالة الملوحة وكذلك عرضها الخاص بتصنيع الوقود المغذى والتسهيلات البحثية .

من السهل معالجة الوقود المحترق واستخلاص مادة البلوتونيوم بسهولة .

ثانيا : مزايا الحصول على مفاعل القوى من الولايات المتحدة الأمريكية :

مفاعلات القوى وإزالة الملوحة الأمريكية تعتبر من أكمل المفاعلات من النواحى الاقتصادية والفنية (إنتاج الكهرباء أرخص من الطرق التقليدية بالجمهورية علاوة على أن لأمريكا سبق ودراية كبيرة فى مجال إزالة الملوحة .

يمكن الاستفادة بالمبالغ الضخمة المرصودة للأبحاث والتجارب فى برامج أمريكا التى ترصدها للتمويل بالخارج للاشتراك فى حل بعض النقاط العالمية علميا

مدة التوريد والتركيب والتشغيل ٤٥ ـ ٤٦ شهرا و بإمكانيات وخبرة أمريكا فى هذه الميادين ما يمكن من الاعتماد عليها والانتهاء فى هذه المدة وبذلك تكون ج.ع.م. أول دولة فى العالم حققت هذا الكسب العلمى وهو إزالة الملوحة واستخدام المياه اقتصاديا فى الزراعة لأول مرة فى التاريخ وبذلك نسبق إسرائيل وغيرها من الدول فى هذا المجال .

المشروع متكامل ويشمل بالإضافة إلى المفاعل لإنتاج الكهرباء وإزالة الملوحة تصنيع الوقود المغذى محليا بما فى ذلك مرحلة تحضير غاز سداسى فلوريد اليورانيوم ٢٣٨ على أن ترسل إلينا هيئة الطاقة الذرية الأمريكية غاز سداسى فلوريد اليورانيوم ٢٣٥ من أمريكا وتتم عملية الخلط محليا ثم تتبعها عمليات التصنيع حتى تنتج وحدات الوقود نفسها .

وسوف يبدأ فى إنشائه وتشغيله فور الاتفاق وحتى يمكن البدء فى تصنيع الشحنة الثانية للمفاعل من الآن

ومن المقترح أن يكون هذا المصنع لتزويد البلاد العربية والإفريقية مستقبلا وبذلك نضمن تركيز التصنيع للخامات فى الجمهورية .

دخولنا مرحلة تحضير غاز سداسى فلوريد اليورانيوم يمكننا بواسطة أجهزة القوى الطاردة المركزية التى اخترعتها ألمانيا أخيرا وعرضت على المخابرات العامة وبالتالى علينا وسيمكننا فصل النظير ٢٣٥ ويتحقق لنا استقلال التصنيع محليا ومن الخامات المحلية .

ما ليس فى صالح هذا الحل

أولا : بالنسبة لمفاعلات القوى وإزالة الملوحة :

من جانب أمريكا سوف تتمسك بشروط الضمانات والتفتيش ولو أنها عرضت أخيرا أنها تقبل عمل اتفاق ثنائى بين البلدين على غرار اتفاقها مع الهند .

مفاعلات أمريكا للقوى وإزالة الملوحة تعمل بالوقود المزود و فى سياستنا المستقبلة يمكننا فصل النظير ٢٣٥ محليا من خاماتنا وعمل عملية التزويد محليا كما ذكر بعاليه .

ليس من السهل التحكم فى هذا النوع من مفاعلات القوى الأمريكية لإنتاج البلوتونيوم .

ثانيا : بالنسبة للمفاعل الاستراتيجي النرويجى :

ليس هناك تسهيلات فى الدفع من ناحية المفاعل النرويجى ولكن المطلوب يبلغ حوالى ٢ مليون جنيه بالعملة الصعبة ومثلها بالعملة المحلية ويمكن الاتفاق على تسوية الدفع على آجال محدودة .

من المخاطرة الاعتماد على العرض النرويجى وحده (أى بدون شراء مفاعل من أمريكا) لأنه إذا لم تدخل أمريكا ربما تسحب عطائها ثانيا تحت ضغط أمريكا .

الحـــل (ب) :

" أن تحصل الجمهورية على مفاعل قوى واحد من شركة سيمنس لتوليد الكهرباء وإزالة الملوحة ويصلح فى الوقت نفسه للناحية الاستراتيجية . "

المزايـــــا :

الوقود هو اليورانيوم الطبيعى والمهدئ والمبرد هو الماء الثقيل وكلاهما يمكن إنتاجه محليا ولا يعتمد على الخارج .

من السهل التحكم فى التشغيل وإنتاج النظير المطلوب من البلوتونيوم .

ليس هناك صعوبة فى معالجة الوقود المحترق الناتج من المفاعل لاستخلاص البلوتونيوم المطلوب .

منتظر الحصول على تسهيلات دفع ولو أنها ربما تكون أقل من المعروض من الجانب الأمريكى .

زمن التوريد والتركيب والتشغيل ٤٨ شهرا .

يتساوى فيما سوف يصنع محليا من المفاعلات الأمريكية .

يعتبر العرض الوحيد المتكامل من ناحية إنتاج الكهرباء وإزالة الملوحة وعرض تصنيع الوقود كما أنه يفى بالأغراض الاستراتيجية ولن نحتاج إلى مفاعل آخر للاختبارات والأبحاث .

هناك إلحاح ملحوظ من جانب شركة سيمنس للفوز بهذا المشروع كما أنها كذبت ما نشر بالجرائد عن تعاونها مع إسرائيل .

من المنتظر التحلل من الكثير من الضمانات والتفتيش وهذا يرجح الموقف بالنسبة لهذا العطاء.

ما ليس فى صالح هذا الحل :

الإنتاج لن يبدأ إلا بعد ٤٨ شهرا على الأقل وهو الزمن اللازم لتركيب وتشغيل المفاعل أى إنتاجنا من البلوتونيوم الحربى سيكون متأخرا حوالى سنتين عن العرض النرويجى فى الحل (أ) .

من ناحية توليد الكهرباء ـ سعر الإنتاج للكيلوات ساعة ٣ر٣ مليم وهو أقل سعر توليد كهرباء من أى محطة حرارية عادية ذات نفس القوة وكذلك أرخص من سعر كهرباء محطة غرب القاهرة.

إذا أخذ فى الاعتبار تعويض للمحطة فى رأس المال من حيث أنها محطة تستعمل الوقود الطبيعى والماء الثقيل وهى تصنع محليا ومن الخامات المحلية فإن ذلك سيجعل سعر الكهرباء المنتج يساوى أو يقل عن سعر الكهرباء المنتجة من المحطات الأمريكية وبالتالى فإن سعر إنتاج الكهرباء يكون أرخص من أى محطة مماثلة بجانب مقدرة المحطة على إنتاج البلوتونيوم .

هناك احتمال فى أن تضغط أمريكا على ألمانيا إذا أرسى العطاء عليها للاعتذار عن القيام بالتنفيذ ولذلك يجب الاتصال من الآن مع مندوبيهم .

الحـــل (ج)

" أن تحصل الجمهورية على مفاعل القوى وإزالة الملوحة من الولايات المتحدة الأمريكية ومفاعل إضافى للاختبارات والتجارب من الولايات المتحدة أيضا للوفاء بأغراضنا الاستراتيجية . "

المزايـــــا :

أولا : بالنسبة لمفاعل التجارب والاختبارات (المفاعل الاستراتيجي) :

مفاعل إنتاج البلوتونيوم منفصل تماما عن مفاعل القوى مما سوف يجعل اقتصاديات الأخير لا تتأثر بالتجارب .

يعمل هذا المفاعل بالوقود الطبيعى والمهدئ والمبرد الماء الثقيل .

سهولة التشغيل والتحكم لإنتاج البلوتونيوم المطلوب ، وله نفس المزايا السابق ذكرها للمفاعل النرويجى .

هناك ضمان للتمويل من الجانب الأمريكى على أنه جزء من المناقصة الخاصة بمفاعل القوى والتى نص فيها على طلب تسهيلات البحوث .

مدة التشغيل لهذا المفاعل والحصول على البلوتونيوم منه لا تتعدى من سنتين إلى سنتين ونصف .

ثانيا : بالنسبة لمفاعل القوى وإزالة الملوحة :

هى نفس المزايا التى ذكرت فى الحل (أ) السابق .

ما ليس فى صالح هذا الحل :

سنعتمد على بلد واحد فى تنفيذ كلا المشروعين الحربى والمدنى .

تتمسك أمريكا بشروط الضمانات والتفتيش .

الحـــل (د) :

" أن تحصل الجمهورية على مفاعل قوى وإزالة ملوحة من الولايات المتحدة الأمريكية وأن تحصل على مفاعل إضافى من الهند للاختبارات والتجارب ويفى بأغراضنا الاستراتيجية " .

المزايـــا :

بالنسبة لمفاعل إنتاج الكهرباء والقوى وإزالة الملوحة له نفس المزايا السابق ذكرها .

بالنسبة للحصول على مفاعل للأغراض الحربية يمكن القول بأن الهند لم تتقدم فى المناقصة الدولية لمفاعل القوى .

برنامج الهند مزدحم الآن ببناء مفاعلات للقوى .

ما زالت الهند تعتمد على كندا وأمريكا فى بناء مفاعلاتها رغم تفوقها الصناعى الذرى

ربما تسمح إمكانياتها الصناعية بصناعة بعض الأجزاء من المفاعل ولكن بناء المفاعل كله ربما يحتاج لبعض المساعدات الخارجية .

المفاعل الجاهز الممكن تقليد تصنيعه هو المفاعل الكندى الهندى للتجارب والاختبارات وقوته ٤٠ ميجاوات ويصنع فى كندا حسب اتفاقية الكومنولث للتعاون العلمى .

الوقت لا يسمح بدخول مرحلة جديدة فى التصميم والتجربة لعمل مفاعل مبسط السابق الإشارة إليه ولا شك أن الهند ستشترى الكثير من الأجزاء اللازمة من الخارج .

قامت الهند ببناء مفاعلين صغيرين للأبحاث ولكن المطلوب لنا أكبر من هذه القدرة بكثير .

تسهيلات الدفع تبدو غير ميسرة مع الهند .

طلبنا بعض الأفراد للمساعدة معنا فى بناء المعمل الحار (مع الفارق من كافة النواحى عن المفاعل) فاعتذرت الهند لانشغال كل أفرادها وقبلت فقط بعض المبعوثين للتدريب هناك ودراسة المعمل .

(الهند أخذت التصميمات نقلا عن مشروع النرويج المقدم إلى يوغوسلافيا ونفذت بعض أجزائه محليا) وقد ذكر ذلك مدير الطاقة الذرية النرويجية .

هناك تعاون ذرى بين الهند وإسرائيل رغم عدم اعتراف الهند بها .

الحــل (هـ) :

" أن تحصل الجمهورية على مفاعل القوى وإزالة الملوحة من الولايات المتحدة الأمريكية ومفاعل إضافى للاختبارات والتجارب من الصين الشعبية للوفاء بأغراضنا الاستراتيجية . "

المزايـــا :

بالنسبة لمفاعل إنتاج الكهرباء والقوى له نفس المزايا السابق ذكرها .

بالنسبة للحصول على مفاعل من الصين للأغراض الاستراتيجية يمكن القول بما يلى:

أ - القنابل التى فجرتها الصين الشعبية تشير دراسات الهبوط للغبار الذرى أنها مصنوعة من اليورانيوم ٢٣٥ وليست من البلوتونيوم .

لا يمكن التكهن بإمكانيات الصين الشعبية الصناعية فى المرحلة الحالية وكذلك مدى قدرتها على إنتاج مفاعلات تصلح للأغراض الاستراتيجية .

ج- يحتاج الأمر إلى كثير من المعلومات الغير متوفرة حاليا .

د- أخشى بدء أى اتصال الآن فربما امتنعت أمريكا وألمانيا والنرويج عن التعاون معنا .

هـ- هناك حساسية كبيرة بالنسبة لموقف الهند من الصين .

و- ربما أمن الحصول على بعض تسهيلات التمويل والدفع من ناحية الصين .

ز- يمكن الاتفاق مع الصين على عدم الارتباط بالضمانات والتفتيش على هذا المفاعل الاستراتيجي.

ما ليس فى صالح هذا الحل :

قد لا ترغب الصين فى كشف موقفها معنا إذا كان هناك تعاون مع أمريكا .

قد ترفض أمريكا التعاون معنا فى بناء مفاعل القوى وإزالة الملوحة لتعاوننا مع الصين الشعبية.

من الصعب التكهن بالمدى الذى تريد أن تتعاون معنا الصين فيه وطريقها الذى سارت فيه برامجها (البلوتونيوم أو اليورانيوم ٢٣٥) .

وفى ختام هذه الجلسات الثلاث خلص السيد صلاح هدايت إلى اقتراحات محددة حيث تحدث قائلا ـ كما أذكر ـ

هذه هى الصورة المتبلورة أمامنا حتى الآن ، رأيت أن أضعها تحت أنظار سيادتك .

وقال السيد صلاح هدايت بعد ذلك أحب أن أوصى ـ إذا أذنتم سيادتكم ـ أن الجمهورية عليها أن تسرع فى تنفيذ البرنامجين التاليين فى المجال الذرى فورا :

أ – تحقيق البرنامج الذرى الاستراتيجي .

ب – تحقيق البرنامج المدنى أيضا (توليد كهرباء وإزالة ملوحة ماء البحر) .

وذلك حتى لا نتخلف علميا وحتى تتم العمليةالاستراتيجية على أكمل وجه خاصة وأن الظروف كما اتضح مما ذكر بعاليه ـ مواتية تماما لتحقيقها ، وخاصة الناحية الاستراتيجية ويعتبر ما تم للآن بما أمكن تحقيقه نجاحا كبيرا وخطوة واسعة نحو تحقيق أهدافنا .

وفى الواقع فان الارتباط بين الناحيتين وثيقا جدا ، ويعتبر كل منهما مكملا للآخر ، والمهم هو المستوى التكنولوجى فى المجال الذرى الذى يمكن ـ إذا وصلت إليه البلاد ـ أن تحفظ لنفسها مكانتها بين الدول ، كما سبق أن ذكرت فى تقرير سابق لسيادتك .

كما احب أن أنوه بتسابق الدول على حل مشكلة إزالة ملوحة ماء البحر أو الاشتراك فيها ، ويعتبر حلها نصرا علميا للقرن العشرين .

ولم يفت إسرائيل إدراك ذلك ، فإنها تعمل بكل قواها على ألا تفوتها هذه الفرصة ، وتود أن تقرن اسمها بحل مشكلة المناطق الجرداء ـ التى تحوى البلاد العربية ـ علميا ، وقبل مرور عشرون عاما على وجودها فيها وهو الشىء الذى لم يحاوله أهلها الأصليون ـ العرب ـ حلها للآن .

وأرى أن نستفيد من طرق التمويل وتسهيلات الدفع المتاحة أمامنا ، ونبدأ فى تنفيذ هذا المشروع بأسرع ما يمكن ، والذى لا يقيده أى شرط أو قيد ، وذلك قبل أن تنجح

دولة أخرى عربية ـ مثل تونس أو غيرها ـ فى المنطقة ، وتحتضن الفكرة وتسعى لكى ينفذ المشروع بها ، ويضيع منا هذا الكسب .

كما أرجو أن تتكرم سيادتك بصدور الأوامر بما يتبع لوضع حد لحالة عدم الاستقرار السائدة ، سواء بين من يعملون بالمؤسسة ومشروع مفاعل القوى والتصنيع الذرى والمعمل الحار ، أو خارج المؤسسة أيضا .

ولما كان هذا الأمر من الأمور التى أعتقد أنه يجب الرجوع فيها إلى سيادتكم شخصيا لعدة أسباب :

أولا : - بالنسبة لخطورتها ومدى ارتباط المشروع بمستقبل البلاد من الناحية الاستراتيجية ـ ليس فقط ضد إسرائيل ـ ولكن أيضا لمواجهة القوى المختلفة التى تسير أساطيلها فى البحر الأبيض المتوسط أو تريد النفاذ إليه ، وكذلك لمواجهة القواعد العسكرية التى تحيط بالبلاد ، أو من المواقع الإستراتيجية البعيدة التى ترمى إلى الإحاطة بالجمهورية عن بعد .. وهذه أمور تستوجب استقلالنا الفعلى الكامل فى الميدان الذرى لغرض وجودنا وسياستنا على مستوى الصعيد العالمى .

ثانيا : - بعد تحقيق النجاح الذى أمكن إحرازه فى خطوات تنفيذ خطة الجمهورية فى المجال الذرى (الخطة السرية) وأهدافها القريبة والبعيدة المشار إليها فى أول اللقاء .

ثالثا : - بعد التوفيق الكبير فى الحصول على العروض التى قدمت للمؤسسة فى هذه المناقصة العالمية ، وظهور النواحى الاقتصادية للطاقة الذرية بصورة لم تعرف من قبل ، وبعد هذا المجهود المضنى المستمر الذى بذل حتى أمكن تعبئة الرأى العام العالمى وتشيعه للفكرة ـ تحت ستار موضوعات الساعة البراقة مثل إزالة الملوحة واندفاع الدول الكبرى وتحمسها لحلها ـ سواء على مستوى الاتفاقات الثنائية أو الحلقات والمساعدات العلمية العالمية ، الأمر الذى قد يصعب جمعه ثانية وخاصة إذا بدأ العمل فى مكان آخر ، وانصرف الاتجاه العالمى إلى موضوع جديد آخر .

لكل ذلك رأيت أن أرفع الأمر لسيادتكم راجيا التوجيه بما يتبع حيال النقاط التالية :

أ - الاستمرار فى العمل أو إيقافه ـ علما بأن أعمال المناقصة وتحليلها والبت فيها على وشك الانتهاء ـ وكما ترى سيادتك كلها إمكانيات وكسب للجمهورية ونجاح وتحقيق لخطتها الذرية بالكامل .

ب - إذا تراءى لسيادتك الموافقة على الاستمرار فى أعمال المناقصة ، فبمناسبة إعداد الخطة الخمسية الثانية للجمهورية ، أرجو ـ فى حالة الموافقة على السير فيها ـ التكرم بإصدار أوامركم بدرج مشروع مفاعل القوى ومتعلقاته بالخطة ، حيث أن وزارة التخطيط متوقفة عن إدراجه للآن .

وفى الواقع أن عدم إدراجه سوف يسبب لنا متاعب جمة ، إذ سيبدو أن المشروع ليس ذو أهمية للبلاد ، وستظهر الأغراض الاستراتيجية له إذا أدرج فى ميزانية خاصة أخرى، وسيصعب علينا وجود من يرغب فى الدخول فعلا فى مساعدتنا . هذا علاوة على أن إدراجه فى الخطة لن يعنى إدراج مبالغ ضخمة بل ستكون مبالغ اسمية لأن تسهيلات الدفع (التى قد تصل إلى ٤٠ سنة وفائدة ٠,٧٥ ٪ من أمريكا مثلا) ستسدد بعد تشغيل المفاعل ، أى فى الخطة الثالثة إنشاء الله ، علاوة على أنها مبالغ لا تتعدى المعقول ، والجارى تنفيذه فى الأعمال العادية .

جـ - فى حالة الموافقة على الاستمرار ، أرجو أن سيادتك تشير إلى الاتجاه الذى ترونه أنه أنسب طرق الحل المفتوحة أمام الجمهورية حتى يمكن توجيه المناقصة إليه من الآن ، فمثلا يمكن الاتجاه فورا إلى الاتصال مع النرويج وتوقيع عقد الشراء لمفاعلها المعروض علينا ـ وحسب التعديلات التى طلبناها ووافق الطرف النرويجى على إجرائها ومعه متعلقاته الأخرى ـ قبل الاتفاق مع الولايات المتحدة على شراء مفاعل القوى وإزالة الملوحة منها ، وبذلك نضمن مدى التعاون الذى سيتحقق مع كل من البلدين .

إذا رأي الرئيس الأخذ بالعرض الألمانى ـ يمكن عمل تعويضات مزايا الإستقلال الصناعى المحلى فى الميدان الذرى ، والعمالة وغيرهما ، ثم عمل الترتيبات اللازمة لطريقة التقدم ، إما عن طريق مصانع سيمنز الأسبانية أو عن طريق فرنسا أو غيرهما ، وذلك لملافاة الموقف السياسى .

هـ- وإذا تراءى لسيادتك أى رأى أو حل آخر يمكن محاولته ، أرجو الإشارة إليه حتى يمكن البدء فورا فى تنفيذه على الوجه الذى ترونه ، وقبل فوات الفرصة والأوان .

ثم ختم كلامه قائـــلا :

سيادة الرئيس ـ أحب أن أؤكد لسيادتكم مخلصا مخلصا مخلصا ـ أن هذه الفرصة هى من أحسن الفرص التى ستحقق الخطة الذرية للجمهورية ، ولو كان يراودنى أدنى شك فى ذلك أو فى صحة ما أقول ما رفعت ذلك لسيادتكم ، وإذا عزمت فتوكل على الله .

كان الرئيس جمال عبد الناصر طوال هذه الاجتماعات مستمعا جيدا ومستوعبا لكل ما طرح ومدركا لكل الظروف التى تحيط بمصر من هذه الزاوية و أعرب عن تقديره الكامل للسيد صلاح هدايت والفريق المعاون له و أصدر الرئيس عبد الناصر فى النهاية توجيهات محددة وذلك بعد أن قرأ مذكرة عما دار فى هذه الجلسات لأكثر من مرة وعاد وتناقش حول بعض الأمور مع السيد صلاح هدايت وكانت التوجيهات تقضى بالآتى :

- الموافقة على السير فى المشروع والرأى الذى أبداه السيد صلاح هدايت .
- طلب وضع برنامج زمنى للتنفيذ تحت إشرافـــه المباشـــر .

- موافاة سكرتير الرئيس للمعلومات بتقارير متابعة دورية حول مراحل التنفيذ ، وأية عوائق قد تطرأ على المشروع .
- التنسيق مع باقى الجهات والوزارات المعنية وصولا لتحقيق الهدف من المشروع.

ملحوظة من المؤلف :

جميع الرسائل والتقارير و العروض الدولية التى قدمت وتأشيرات الرئيس جمال عبد الناصر، وكذا تقارير المتابعة المتعلقة بهذا الموضوع الحيوى و الخطير ، و الذى استكمله بعد ذلك ، حتى دخولى سجون السادات الدكتور عبد المعبود الجبيلى ، حيث أكمل حلقة الاتصالات من أجل استمرارية تنفيذ المشروع مع كل من الهند والصين وكانت هذه الاتصالات بكل المقاييس متقدمة وناجحة ، محفوظة فى أرشيف سكرتارية الرئيس للمعلومات السرى للغاية بمنشية البكرى .

هناك موضوع على جانب عظيم من الأهمية كان من المفروض والمنطقى أن أتناوله مع المشروع النووى المصرى وهو مشروع صناعة الصواريخ ، ولكنى لأسباب تتعلق بالأمن القومى المصرى بالدرجة الأولى سوف لا أستطيع أن أتعرض له . وكل ما أستطيع أن أقوله فى هذا الصدد أن هذا المشروع كان ينقسم إلى قسمين رئيسيين هما مشروع الصواريخ الباليستية ومشروع صواريخ الدفاع الجوى .

و كانت المسئولية عن المشروع الأول تقع على عاتق اللواء طيار عصام الدين محمود خليل ومعه مجموعة من الخبراء من المهندسين والعلماء المصريين والألمان ، واللواء مهندس محمد إبراهيم سليم واللواء مهندس مختار هلّودة على رأس مجموعة من العلماء والمهندسين المصريين من الكلية الفنية العسكرية .

أما مشروع صواريخ الدفاع الجوى فقد كان مسئولا عنه اللواء مهندس محمد إبراهيم سليم واللواء مهندس دكتور أحمد داود حجازى واللواء مهندس يسرى خطاب نائب رئيس هيئة التسليح الحربى واللواء مهندس إبراهيم سالم مدير الكلية الفنية العسكرية .

* * *

عبد الناصر
والبرنامج الفضائي في مصر

يظن كثيرون أن برنامج جمال عبد الناصر لبناء الصواريخ كان الغرض منه عسكريا فحسب ، وان إنتاج صواريخ الظافر"٣٠٠كلم" والقاهر"٦٦٠كلم" كان الغرض منه بناء حائط ردع صاروخي في مواجهة التهديدات الأجنبية لاسيما التهديد الصهيوني وفقط ،لكن الحقيقة هي أن برنامج عبد الناصر الصاروخي كان يستهدف الوصول إلى الفضاء بصاروخ مصري اسمه "الرائد" وعنه دار حوار بين الدكتور محمد بهي الدين عرجون أبو الفضاء المصري و رئيس شعبة علوم الفضاء بهيئة الاستشعار عن بعد، وهو المسئول عن البرنامج الفضائي المصري الجديد وبين احد المحاورين فى احدى القنوات الفضائية عام ٢٠٠٩ ، حيث أكد عرجون أن برنامج عبد الناصر الفضائي كان طموحا للغاية وكان مقدرا له أن يخترق الفضاء بصاروخ مصري وبخبره ألمانية مصرية مختلطة

ولما بدت علامات الدهشة على المحاور وساله :نحن كنا نظن أن برنامج عبد الناصرلم يكن جديا بل كان دعائيا؟

قال د.عرجون بكل ثقة: لقد كان برنامجا جادا جدا وعلميا ، وكنا على بعد خطوات من إنتاج الصاروخ "الرائد" وهو حاصل جمع الصاروخين الظافر والقاهر ويصل مداه إلى ١٥٠٠كيلو مترا ولم يكن الغرض منه عسكريا بل هو صاروخ مدني الغرض منه الوصول إلى الفضاء ودخول مرحلة علوم الفضاء .

وأكد الدكتور عرجون أن المرحلة من عام ١٩٦٠ الى ١٩٦٧ هي أفضل المراحل العلمية في تاريخ مصر المعاصر بمعايير موضوعية وليست أيديولوجية ولا عاطفية وبرهن على ذلك بأنه في عام ١٩٦٠ تم إنشاء هيئة الطيران المصرية برئاسة اللواء طيارعصام الدين محمود خليل مدير المخابرات الجوية وتحت الإشراف المباشر لعبد الناصر، وكان يخضع لتلك الهيئة:

- مصنع ٣٣٣ الحربي (صخر) لصناعه الصواريخ برئاسة ايوجين سنجر.
- مصنع قادر لصناعه أجهزة التحكم الصاروخية.

• مصنع ٨١ الحربي (مصر الجديدة للصناعات الكيميائية) لصناعة وقود الصواريخ والرؤوس المتفجرة

• مصنع ٢٧٠ الحربي (قها للصناعات الكيميائية)

وتم بناء وحدة للتجارب على بعد ١٠٠ كم من القاهرة .

وقد بلغ حجم العمالة المصرية في مصنع ٣٣٣ الحربي (صخر) أيامها حوالي ١٠٠٠ عامل وعالم مصرى يساعدهم ٢٥٠ عالم وفني ألماني من خبراء شركة ومصانع.

وبعد سلسلة عمليات صهيونية نفذها الموساد ضد العلماء الألمان انسحب الألمان وتركوا الخبراء المصريين وكانوا على قدر المسؤولية وتم استكمال البرنامج الصاروخي منذ منتصف الستينات بعقول عربية مصرية تماما.

وقتها قام علماء مصر بتطوير الصاروخ الظافر والذي يبلغ مداه ٣٥٠ كم والصاروخ القاهر والذي يبلغ مداه ٦٠٠ كم والصاروخ الرائد العابر للقارات و المكون من مرحلتين ويبلغ مداه ١٥٠٠ كم وقد حققت التجارب الأولية على الصاروخ الظافر والقاهر نجاحا ملحوظا فضلا عن إنتاج الطائرات وبعضها كان في مستوى الميراج الفرنسية. واضيف من جانبى ان المسئولين الالمان يسعون حتى الان سنة ٢٠١٢ للحصول على وثائق المعرفة وتفاصيل الـــ KNOW HOW لتصنيع هذه الطائرات وكانت تسمى القاهرة ٢٠٠ والقاهرة ٣٠٠ وهذا يؤكد جدية ومدى اهمية المشروع

المهم هنا أن عبد الناصر كان مدركا لأهمية دخول عصر الفضاء ، كأحد أبرز موجات حضارة مابعد الصناعة وكان يرسم للأمة مسارا مختلفا عن شعوب وقعت في التبعية ، ولم يكن مهتما بالجانب العسكري فقط كما يعتقد البعض بل أن عبد الناصر ظل ينظر للعملية الثورية على إنها شعبية من جهة وحضارية من جهة أخرى.. وقد اتفق المراقبون حتى من أعداء التجربة الناصرية على أن الشعب المصري لم يشارك في حياته في العمل السياسي والنقابي كما شارك في عهد الثورة ،وقد عرف الفلاحون طعم العمل السياسي والبرلماني وعرفوا معنى الانتخابات والصراعات السياسية ومصطلحات من نوع اليسار واليمين والإخوان والشيوعيين والناصريين والميثاق وفلسفة الثورة وهي مصطلحات لم تكون معهودة في عصور ماقبل ،فقد كان في مصر أكثر من ١٧ مليون فلاح معدم ، وجاهل ومريض.. وكان هناك ما يسمى مشروع الحفاء تبناه بعض النواب فى البرلمان قبل ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ ، وكانت النخبة المثقفة عبارة عن شريحة محدودة من المثقفين الذين تعلم اغلبهم خارج مصر أو من أبناء الباشوات الذين تربوا في الإقطاعيات ولم تكن هناك طبقة وسطى بالمعنى العلمي إلا في عهد الثورة التي أنتجت الطبقة بوعيها التاريخي وثقافتها النهضوية.

أما الطابع الحضاري في الثورة فهو شمولية الإبداع في كافة المجالات فالأدباء والمثقفين لازالوا يتحدثون بحنين عن جيل الستينات في الشعر والرواية والمسرح والسينما ،حيث النهضة كان لها ألف عنوان ودليل، والعلماء يتكلمون عن نهضة علمية لامثيل لها تمثلت في أكاديمية البحث العلمي التي صارت مهملة في عهد السادات - مبارك اى فى جمهورية الكامب وما ادراك ما الكامب ، وتجسد الإنتاج في ٥آلاف مصنع تم بيعها في عهد الردة والخصخصة ، والشباب والنساء بل والعواجيز من امثالنا يتحدثون بشجن عن مرحلة النهوض القومي حيث كان الشاب يفتخر بأنه عضو في منظمة الشباب الاشتراكي التي خرجت جيلا من السياسيين الثوريين، بعضهم تمسك بالمبدأ والبعض الآخر إنساق في ركب الانتهازية الساداتية المباركية ، والإحساس بالذات ـــ والوحدويون يتحدثون عن الجمهورية العربية المتحدة التي ولد في رحمها أول مشروع فضائي عربي ، والذي كان احد أسباب التحرش الأميركي الأوروبي بالثورة ومد الكيان الصهيوني بكل مايلزم من مال وعتاد وأسلحة وخبراء لكي ينفذ العدوان ويعطل مشروع العرب الفضائي ضمن المشروع القومي للانعتاق من التبعية إلى الحرية والاشتراكية والوحدة وهو المشروع الذي مازال معطلا حتى إشعار آخر.

ولا أستطيع أن أنهى كلامى عن هذا الموضوع المهم دون الاشارة والتنويه والتنبيه لشباب مصر أم الدنيا ورجالها ونسائها الذين قاموا بثورة ٢٥يناير٢٠١١ تلك الثورة الفريدة فى نوعها وفى هذا الزمان ، ثورة سلمية لتحقيق تصحيح واعادة البوصلة للمجتمع المصرى لمصرنا الحبيبة ـ ثورة حماها وأمنها حتى اليوم مؤسسة محترمة قوية نقية هى المؤسسة العسكرية المصرية حماها الله ، وبالمناسبة أرجو من بعض الشباب أن يراجع موقفه عما قيل من المناداة فى فترة عصبية بسقوط حكم العسكر ورجائى هذا لا ينفى أنه حدثت أخطاء فى مرحلة معينة ولكن بالقطع كانت أخطاء غير مقصودة بدليل أنهم تنازلوا عن السلطة لجيل جديد أثبت أنه يحقق نفس المبدأ الذى تبنته المؤسسة منذ يوم ٢٨يناير٢٠١١ .

❊ ❊ ❊

ولا أستطيع ان انهى كلامى دون أن أقول للأجيال الجديدة إن مصر هى أم الدنيا والله سبحانه وتعالى حاميها فقد ورد ذكر مصر فى كتابه العزيز خمسة مرات صراحة : مصر، وحوالى ثمانين مرة غير مباشر كما ورد ذكرها فى الإنجيل والتوراه اكثر من مرة . ولقد حل بأرض مصر ايضا خمسة من انبياء الله هم ادريس وابراهيم ويوسف وموسى

وعيسى صلوات الله عليهم وقال نبينا محمد عليه افضل الصلاة والسلام عن رجال مصر ان فيهم خير اجناد الله وانه كتب عليهم الرباط الى يوم الدين ومن نساء مصر كانت هاجر ام العرب والمسلمين وام سيدنا اسماعيل ، ومارية القبطية ام ابراهيم ابن محمد رسول الله الكريم ، واحتمت السيدة مريم وابنها المسيح عيسى عليهما السلام بمصر من بطش الصهاينة .

أما فى السبعينات فقد كتب الشهيد جمال حمدان بخط يده ما يلى بالنص عن مصر :

" جمال عبد الناصر هو أول حاكم وزعيم مصري يكتشف جوهر شخصية مصر السياسية ويضع يده على الصيغة المثلى للسياسة الخارجية المصرية".

لم يكن عبد الناصر هو مخترع تلك الصيغة المثلى لسياسة مصر الخارجية ولكنه أول من تشرب بها وفهمها وبلورها فكريا وطبقها عمليا إلى أقصى حد فنقلها من الفكر السياسي إلى التطبيق السياسي ولكن للأسف فكما كان هو أول من عرف وطبق جغرافية مصر السياسية كما ينبغى أن تكون فأنه كان أيضا الأخيرحتى الآن ، فى كتابه "فلسفة الثورة" صاغ عبد الناصر خريطة جيوبوليتكية أصيلة لمصر عبر تحديده لدوائر السياسة المصرية الخارجية .. الدائرة العربية تحيطها الدائرة الأفريقية وتشملهما معا الدائرة الإسلامية ببعد نظر ملحوظ حيث يبدأ التأثير من الأقرب للأبعد.

جمال عبد الناصر هو محرر مسودة مصر المستقبل وتجربته هى مجرد بداية مصر التى نريدها .. مصر العظمى .

المواطن القومي العربي المصري الناصري

عبد الرؤوف سامي شرف عبد العزيز محمد شرف

مصر الجديدة

٢٠١٥/١/١٥

* * *

فهرس الكتاب الثالث

ص٥٦١ – ص٨٦٠

رقـم الايـــداع

٢٠١٤ / ٢٣٤١٦

الترقيم الدولي : ٥ - ٢٦٣ - ٢٠٩ - ٩٧٧ - ٩٧٨ I.S.B.N

سنوات و أيام مع

جمال عبد الناصر

شهادة سامي شرف



في السنوات القليلة الماضية عاشت مصر- ومعها الأمة العربية أجواء الثورة.. تلك الثورات التي لم يكن لها قيادة بارزة فكانت أقرب إلى الانتفاضة، وكانت أخطاء - ولا تزال - ولم تجد الجماهير ما يرضي طموحاتها أو يحقق أحلامها فيما خرجت وثارت من أجله..

من هنا وجدنا كثيرون ينقبون في تاريخهم عن روح الزعيم والقائد والثائر والمعلم، وجدنا صور الزعيم جمال عبد الناصر تُرفع في ميادين مصر.. و بإصرار وبأيدي من لم يعايشوا جمال عبد الناصر بل بمن ولدوا بعد رحيله..! لماذا؟ هل لأن جمال عبد الناصر لمس قلوب الضعفاء والكادحين المظلومين.. هل لأنه انحاز إلى العمال والفلاحين و عمال التراحيل والمعدمين.. هل لأن جمال عبد الناصر سعى لتوحيد الصف الوطني والعربي وتحرير إرادة شعوب العالم الثالث من الهيمنة الاستعمارية.. فحفر صورته في قلوب الشعوب العربية والأفريقية والآسيوية.. بل ربما لذلك كله.

فكان لزاما علينا إعادة التنقيب في حياة الزعيم جمال عبد الناصر، فلم نجد أصدق وأقرب من سامي شرف الذي عايش جمال عبد من الناصر أكثر من ١٥٥٥٠٠ نعم مائة وخمسة وخمسون ألف ساعة طيلة ١٨ عاما من النضال في الداخل والخارج.. إذا جالسته وجدت الاخلاص والتواضع والزهد.. وجدت أصالة شعب مصر و روح جمال عبد الناصر تسكن في عقله وقلبه.. إنه رجل المعلومات الذي ساهم في تأسيس جهاز المخابرات العامة عام ١٩٥٢ ثم اختاره جمال عبد الناصر للعمل سكرتيراً لرئيس الجمهورية للمعلومات، وفي أبريل ١٩٧٠ عين وزيراً لشئون رئاسة الجمهورية بالإضافة إلى سكرتير الرئيس للمعلومات واستمر في هذا المنصب حتى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠، ثم جاور السادات لعدة أشهر..

مع البداية - يناير ١٩٥٣ - سُجن بسبب وشاية فيما عُرف بقضية المدفعية.. وكانت مكافأة نهاية خدمته الحُكم عليه بالإعدام - فيما عُرف بانقلاب مايو ١٩٧١، ثم خُفِّف إلى المؤبد قضى - منها عشر - سنوات متنقلاً في سجون مصر؛ وعلى الرغم من ذلك لم يتمالك دموعه عندما علم باغتيال الرئيس السادات، بكى العيش والملح، رغم الخلاف السياسي ورغم ظلمات السنوات والأيام في السجن و رغم وشايات الأصدقاء والزملاء.. إنها تراجيديا السياسة !!

وبعد يناير ٢٠١١ أصدر العديد من الدراسات والمقالات من دروس التاريخ والتجربة التي عاشها مع الرئيس جمال عبد الناصر..

لقد سلمنا جميع أوراقه لنقدمها للجماهير خاصة الشباب والتي تصدر في أجزاء متتالية.. لنتعلم ونصحح أخطاءنا وننفض الخلافات ونتعلم أن الشعب هو الذي يراقب ويحاكم والتاريخ يسجل ويحاسب..

مهندس

ماجد أحمد يحيى

المكتب المصري الحديث

www.almaktabalmasry.com

القاهرة: ٢٠٢/٢٢٩٣٤١٢٧

الإسكندرية: ٢٠٣/٤٨٤٦٦٠٢